الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة "حسيبة بن بوعلي" الشلف

كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية.

الموضوع:

الضغـــط الضـــريبي وأثـــره على النـــمو الإقتصادي

دراسة حالة الجزائرخلال الفترة:1994-2004

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية

فرع: نقود ومالية

من إعداد الطالب: عزوز علي

تحت إشراف الدكتور: كتوش عاشور

لجـــنة المناقشة:

- الدكتور البشير عبدالكريم ....أستاذ محاضـــــــــر.............رئيساً.
- الدكتور كتوش عاشور ....أستاذ محاضـــــــــر............مقرراً.
- الدكتور بوزيدة حميد ....أستاذ محاضـــــــــر...........ممتحناً.
- الدكتور بطاهر عــــــــلي............أستاذ محاضـــــــــر.............. ممتحناً.
- الأستاذ بطاهر جـــــمال..........أستاذ محاضـــــــــر................. ممتحنا.

دفعة 2007

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حـكمـة

يقول أحد الحكماء في وصية لأبنائه:

" عليكم بمجالسة العلماء واسمعوا كلام الحكماء فإن الله ليحي القلوب الميتة بنور الحكمة كما يحي الأرض الميتة بوابل المطر".

التشكرات

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين أما بعد:
أحمد الله " عز وجل" وأشكره على أن يسر لي إتمام هذا العمل المتواضع ،وأسأله سبحانه وتعالى أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم .
كما لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بجميل الشكر إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا البحث ، وأخص بالذكر فضيلة الأستاذ : الدكتور عاشور كتوش ، والأستاذ الدكتور: عبد المجيد قدي اللذان لم يبخلا علينا بنصائحهما وإرشاداتهم في سبيل تعلمنا ، وندعو الله أن يبارك لهما في عمرهما ، ومزيد من الجهد والعط في سبيل خدمة أهل العلم ، ورفع راية بلدنا الغالي.
كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أصحاب الفضيلة ، السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة وإثراء هذا البحث.
كما لا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بجميل الشكر والعرفان للسادة الأساتذة الأفاضل الذين سهروا على تكويننا خلال مشوارنا الدراسي ، وجازاهم الله عنا خير الجزاء إن شاء الله

الطالب: علي عزوز.

الإهداء

حبا واقتداء واعترافا بالفضل أهدي ثمرة جهدي:

إلى روح جدتي الغالية التي ندعو الله عز وجل أن يدخلها الفردوس الأعلى إن شاء الله.

إلى الوالدين الكريمين ، الإخوة ، وكل أفراد العائلة.

إلى الكتكوتين الصغيرين "زكرياء" و "عبدالرحيم" ، وأسأل الله أن ينبتهما نباتا حـــسنا.

إلى كل من عرفتهم خلال مشواري الدراسي والمهني ، وخاصة زملائي وإخــوتي فــي الماجستير، الدفعة الثانية.

إلى هؤلاء جميعا أهدي هذا العمل المتواضع وأسأل الله أن يجمــعنا في مستقر رحمــته ودار كرامته وجناته ، جنات النعيم ، إنه خير مأمول وأكرم مسؤول.

الطالب : علي عزوز.

الفهـــرس

صفحة

المصطلحات

قائمة الرموز والمختصرات الواردة في الدراسة.

الناتج الداخلي الخام	Le PIB
الناتج الوطني الخام	Le PNB
الإنتاج الداخلي الخام	La PIB
الناتج الداخلي الخام الاسمي	PIB n
الناتج الداخلي الخام الحقيقي	PIB r
مكمش الناتج الداخلي الخام	Deflateur PIB
معدل النمو الحقيقي	T.Cr
معدل نمو متوسط الدخل الفردي	TC.M.R
الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك	IPC
الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	PIBHH
الضغط الضريبي الإجمالي	PFG
الضغط الضريبي الفردي	PFI
الضغط الضريبي النفسي	PFP
الضغط الضريبي الدولي	PFIn
الضغط الضريبي خارج المحروقات	PFHH
المعدل الحدي للضريبة	TmT
المعدل المتوسط للضريبة	TMT
المضاعف الضريبي	Ktx
المرونة الضريبية	etx
ضريبة الدخل الإجمالي	IRG
الضريبة على أرباح الشركات	IBS
الرسم على القيمة المضافة	TVA
الرسم على النشاطات الصناعية والتجارية	TAIC

TANC	الرسم على النشاطات غير التجارية
TIC	الرسم الداخلي على الاستهلاك
TSA	الرسم النوعي الإضافي
DD	حقوق الجمارك
D.Tim	حقوق الطابع
T.Enr	رسوم التسجيل
TAP	الرسم على النشاط المهني
VF	الدفع الجزافي
TF	الرسم العقاري
T.Ass	رسم التطهير
FP	الجباية البترولية
Red	الإتاوات
IDP	الضرائب المباشرة البترولية
IDF(TL)	الضرائب المباشرة على أرباح نشاطات النقل والتمييع
ICR	الضريبة التكميلية على الدخل
ITS	الضريبة على المرتبات والأجور
TUGP	الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج
TUGPS	الرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات
TPP	الرسم على المنتجات البترولية المماثلة
T.C.Af	الرسوم على رقم الأعمال
PSRE	برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي
PNDA	المخطط الوطني للتنمية الفلاحية
PAS	برنامج التعديل الهيكلي
ANDI	الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار
SCEA	نظام الحسابات الاقتصادية الجزائري
SCN	نظام المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة

المقــدمـــة

المـــقـــدمة العامـــة:

لقد تزايد الاهتمام بدراسة الضرائب وتأثيراتها المختلفة المترتبة عن استخدامها كأسلوب لتوجيه الاقتصاد الوطني من جهة ، وكأداة لتمويل التنمية من جهة أخرى خاصة بعد أزمة الكساد الكبير ، وهذا مع تطور دور الدولة من الدولة الحارسة ذات المهام المحددة إلى الدولة المتدخلة في النشاط الاقتصادي بهدف خلق التوازن وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وتعد الضريبة المورد الرئيسي في تمويل السياسة الاستثمارية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية ، ولذلك نجد معظم الدول تركز أساسا على هذا المورد الثري لاسيما تلك الدول التي تنقصها الموارد المالية ،ولكنها تختلف فيما بينها من حيث النسب المفروضة على الممولين وكيفية تحديد وعائها وطرق تحصيلها .

ويلعب النظام الجبائي دورا محوريا في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادي ة لا سيما هدف النمو الاقتصادي ، وعلى هذا الأساس قامت الجزائر بإصلاح المحيط الضريبي للمؤسسة ، ليتماشى مع المعطيات الاقتصادية الجديدة التي تجسدت في انتهاج بلادنا لأسلوب اقتصاد السوق ، وقد تجسدت مظاهر الإصلاح الضريبي عمليا مع بداية سنة 1992 ، بعد فترة دراسة تحليلية لواقع النظام الضريبي من قبل اللجنة الوطنية للإصلاح الضريبي ، استغرقت خمس (05) سنوات .

وتؤثر الضريبة في سلوك الأفراد والمنشآت ، ويظهر ذلك جليا من خلال عمليات الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري للأعوان الاقتصاديين ، وتتأثر كذلك مظاهر الحياة الاجتماعية بما تحدثه الضرائب من تغييرات اقتصادية واجتماعية تختلف عمقا واتساعا تبعا لحجم الاقتطاع الضريبي من ناحية وصور التركيب الفني للهيكل الضريبي من ناحية أخرى ، هذا التأثير بمختلف صوره وأشكاله هو المقصود بمفهوم **الضـــغط الضـــــريبي** غير أن معناه الحقيقي لا يمكن إدراكه إلا بتحديد قيمته عن طريق قياس حجم الضرائب المحصلة منسوبة إلى الناتج المحلي الخام .

ولما كان **الضغـــط الضـــريبي** يعبر عن حجم الاقتطاعات من الثروة الوطنية العائد للدولة من جهة والمتروك لصالح باقي الأعوان الاقتصاديين التصرف فيه من جهة أخرى ، فإن معدل الضغط الضريبي السائد يثير مشكلة مزدوجة ، فالدولة تسعى إلى تعظيم مواردها المالية لتغطية النفقات العامة المتزايدة من جهة ، وفي المقـــابل تسعى إلى تمكين الأفـــراد والمؤسسات من توفير المدخرات اللازمة لعمليات الاستثـمار ، وضمان مستوى مرتفع من الطلب الكلي ، يضمن نموا اقتصاديا مستقرا ومتوازنا.

1- أهمية الدراسة :

تستمد دراستنا هذه أهميتها من أهمية الاقتطاع الضريبي في حد ذاته ، إذ أنه محل اهتمام كل فرد في المجتمع من أبسط عامل تقتطع منه ضريبة الدخل ، إلى المؤسسات بمختلف أحجامها الملزمة بدفع اقتطاعات ضريبية وشبه ضريبية متعددة ، إلى الحكومة التي هي بحاجة مستمرة للأموال ، إلى البرلمان بمختلف أطيافه السياسية المعني بإصدار التشريعات والقوانين الجبائية ، إلى القضاء الملزم بالفصل في المنازعات التي تقوم بين مختلف الأعوان هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإنه يدور حاليا نقاش وجدل واسع بين أنصار مدرسة اقتصاديات العرض الذي يطالبون بتخفيض حجم الاقتطاعات الضريبية بهدف تشجيع النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن الكلي ، وفي المقابل أنصار تمويل الميزانية العامة للدولة الذين يعتقدون بأن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أكثر من ضرورة وبالتالي فهم ينادون بالبحث عن المزيد من الموارد الضريبية بهدف تغطية الإنفاق العمومي وهم بذلك يدعون إلى رفع حجم الاقتطاع الضريبي ، زيادة على كل ذلك فإن الضغط الضريبي يعتبر اليوم مؤشرا هاما من مؤشرات مناخ الاستثمار، ومن خلال كل ما ذكر نرى أن الموضوع يشكل فعلا قضية جديرة بالدراسة والتحليل.

2 - هدف الدراسة :

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في قياس مستوى الضغط الضريبي في الجزائر خلا ل الفترة (1994-2004) مع إبراز تأثيراته المختلفة على معدلات النمو الاقتصادية المحققة ، ويندرج تحت هذا الهدف الرئيسي الأهداف الجزئية التالية:

- محاولة الإلمام بالمفاهيم الأساسية المتعلقة بالضريبة المثلى **(L' impôt idéale)** .
- إبراز مفهوم النمو الاقتصادي وطرق حسابه ، وأهم محدداته.
- محاولة الوقوف على أهم الروابط الأساسية بين الضريبة والنمو الاقتصادي.
- قياس بنية الضغط الضريبي ، واستخلاص أهم انعكاساته على الأداء الاقتصادي.
- محاولة تحديد الطرق المثلى لتوجيه آليات الاقتطاع الضريبي في تحديد مسار النمو.
- محاولة الكشف عن حجم الاقتطاع الضريبي مقارنة بالناتج المحلي الخام في الجزائر.

3- التساؤلات :

انطلاقا من الهدف الرئيسي للدراسة صغنا السؤال الرئيسي على النحو التالي :

ماهي مستويات الضغط الضريبي في الجزائر، وما هي أهم الانعكاسات التي شكلتها على النمو الاقتصادي المحقق ؟

وحتى يتيسر لنا السيطرة على جوانب الموضوع ، ارتأينا تجزئة الإشكالية الأساسية إلى جملة من التساؤلات الفرعية التي يمكن إيجازها فيما يلي:

-ماالمقصود بالضغط الضريبي ، ما هي صوره وطرق قياسه؟

-ما المقصود بالضغط الضريبي الأمثل ، ماهي محدداته وأهم العوامل المؤثرة فيه؟

-ما المقصود بالنمو الاقتصادي وما هي طرق قياسه؟

-فيما ذا يتمثل جوهر الخلاف بين مصطلحي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية؟

-ما هي أهم المعوقات التي تعترض الدول والحكومات في الرفع من مستوى النمو الاقتصادي؟

-فيما تكمن مجمل الآثار التي يحدثها رفع أو تخفيض مستوى الضغط الضريبي في دولة ما؟

-كيف يمكن استعمال الاقتطاع الضريبي في تحقيق النمو الاقتصادي المرغوب؟

-ماهي أشكال وصور الاقتطاعات الضريبية في الجزائر ، وما هو مستوى الضغط الضريبي في الجزائر ؟

- ماهي مستويات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ، وما مدى تأثير الضغط الضريبي السائد على ذلك ؟

4- الفرضيات :

أما الفرضيـات التي اعتـمدت للإجـابة على هاته التساؤلات فكانت كالأتي:

- لا يعبر مؤشر الضغط الضريبي في الجزائر عن حقيقة ما يتحمله الاقتصاد من اقتطاع ضريبي.

- يتوقف النمو الاقتصادي على مدى التحكم في مستوى الضغط الضريبي.

- يتركز ثقل الضغط الضريبي في الجزائر بعد ضغط الجباية البترولية في الضغط الضريبي الجزئي للضرائب غير المباشرة.

- بلغت مستويات الضغط الضريبي السائدة في الجزائر خلال فترة الدراسة مستوى عال وقد أثرت سلبا على معدلات نمو الاقتصاد الجزائري .

5- حدود الدراسة :

تتمثل حدود الدراسة في دراسة أثر الضغط الضريبي على النمو الاقتصادي المحقق في الجزائر ، وهذا خلال الفترة (1994 – 2004) ، وقد تم اختيار هذه الفترة باعتبار أنها من جهة تمتد على عشر (10) سنوات ، مما يعني أنها فترة طويلة بما فيه الكفاية تمكننا من تحديد واقعي لنتائج هيكل النظام الضريبي الجزائري ، فضلا عن كون أن هذه الفترة تجمع بين ثلاث (03) مراحل هامة من مراحل المسيرة التنموية ، وهي فترة الإصلاحات الضريبية ، ثم الإصلاحات الاقتصادية من جهة ، ومرحلة الإنعاش الاقتصادي من

جهة أخرى وسنحاول تقسيم فترة الدراسة إلى مرحلتين أساسيتين ، المرحلة الأولى وهي مرحلة تجسيد الإصلاحات الضريبية ، مرورا بسياسات الإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي (1994-1998) ، أما المرحلة الثانية فتمثل المرحلة التي شملت فترة الفسحة المالية والتحكم في معطيات الاقتصاد الكلي من جهة ، وبداية تطبيق مخطط الإنعاش الاقتصادي من جهة أخرى ، وهي فترة (1999 – 2004) ، وسنحاول خلال كل مرحلة الربط بين مستوى الضغط الضريبي السائد و معدلات النمو الاقتصادي المحققة ، بهدف استنتاج مدى تأثير الأول على الثاني ، محاولين تفسير ذلك.

6- المنهج المتبع:

للإجابة عن إشكالية البحث واختبار صحة الفرضيات المتبناة ، فإننا سنعتمد في دراستنا هذه عـــلى كل من المنهج الاستنباطي من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يساعدنا على وصـــــف الظاهرة وربط الأسباب بالنتائج ، كما سنعتمد على المنهج الا ستقرائي ، عن طريق استخدام الأدوات الإحصائية والرياضية أثناء استقرائنا للمعلومات والإحصائيات المتعلقة بموضوع البحث.

7- بعض الدراسات السابقة:

تتميز الدراسات والأبحاث التي تتناول الضريبة بمختلف أبعادها خاصة ما يتعلق منها بالضريبة المثلى بالندرة الشديدة ، حيث أنه بعد بحث وفحص معمق لأدراج أهم مكتبات جامعات الوسط لم نعثر سوى على مذكرتي ماجستير تتناول موضوع الضغط الضريبي ، الرسالة الأولى من إعداد الطالب"جلول حروشي" بجامعة الجزائر بعنوان " **الضغط الضريبي في الجزائر خلال الفترة (1993–1999)**" وقد تناول الباحث في هذه الرسالة موضوع الضغط الضريبي في الجزائر عبر خمسة (05) فصول تعرض فيها للأسس النظرية المتعلقة بقياس الضغط الضريبي وأهم الصعوبات التي تواجه الحكومات في تحديد حجم الضغط الضريبي الأمثل ، كما تعرض للآثار الاقتصادية والاجتماعية للضغط الضريبي ، ثم تطرق بعدها لتشخيص واقع النظام الضريبي الجزائري من خلال استعراض أهم الضرائب المستحدثة على إثر الإصلاح الضريبي لسنة 1992 ، ليبدأ بعدها في تفكيك النظام الضريبي الجزائري إلى أجزائه المختلفة بهدف حساب هيكل الضغط الضريبي لمختلف أنواع الضرائب ، ومن أهم النتائج التي خرج بها الباحث هي أن :

- رفع كفاءة الإدارة الضريبية تعتبر أداة هامة في التأثير على مستوى الضغط الضريبي .
- نقص فعالية المزايا الضريبية المنبثقة عن قانون الاستثمار لسنة 1993 .
- عدم توازن هيكل النظام الضريبي بفعل سيطرة الجباية البترولية .

-ارتفاع الضغط الضريبي الجزئي للضرائب غير المباشرة كان سببا في تدهور الحالة المعيشية للأفراد.

أما المذكرة الثانية فهي من إعداد الطالبة "وسيلة طالب" من جامعة البليدة بعنوان " **الضغط الضريبي والفعالية الضريبية** " وقد تناولت الباحثة في هذه المذكرة دراسة الضغط الضريبي والفعالية الضريبية مع الإشارة لحالة النظام الضريبي الجزائري ، وقد تم معالجة الإشكالية المطروحة عبر أربعة (04) فصول حيث تطرقت في الفصلين الأول والثاني إلى ركيزتي بحثها ، فخصصت الفصل الأول إلى الدراسة النظرية للضغط الضريبي ، والفصل الثاني لمفهوم الفعالية الضريبية وطرق قياسها ، أما الفصلين الثالث والرابع فقد تعرضت فيهما الباحثة إلى تشخيص واقع النظام الضريبي بعد الإصلاح في الفصل الثالث ، و دراسة حالة الجزائر في الفصل الرابع ، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة نجد:

- رغم الإصلاحات فإن الجباية البترولية مازلت تهيمن على الإيرادات العامة مما يدل على أن الإصلاح الضريبي وحده غير كاف ما لم يتم العمل على إصلاح الهيكل الاقتصادي ككل وإيجاد قطاعات خارج المحروقات أكثر تطورا لتكون الوعاء الخاضع للنظام الجديد.
- تتوقف فعالية الضريبة في الجزائر على تحقيق العدالة الضريبية لأن الضغط الضريبي يقتصر على فئة معينة من المجتمع دون غيرها ، وتشمل هذه الطبقة الأجراء ممن يستحيل عليهم التهرب من دفع الضريبة ، كما يرجع عدم تحقيق الفعالية إلى كثرة التعديلات التي تحدث ثغرات في التشريع وعدم الاستقرار أمام إدارة ضريبية غير قادرة على التحكم في التطبيق الجيد لأحكام النظام بسبب ضعف مؤهلاتها البشرية وإمكانياتها المادية.
- لم يستطع النظام الضريبي تحقيق مردودية جيدة ، وهذا دليل على عدم قدرته على الوصول إلى أوعية ضريبية جديدة ذات مردودية كبيرة رغم سعيه وراء توسيع الوعاء الخاضع.
- يرجع عدم نجاح التحفيزات الضريبية الموجـــهة لجذب الاستثمار إلى ربـــط المشرع بين المجـــال الضريبي و تشجيع الاستثمار في حين يرتبط هذا الأخير بعوامل أخرى أهمها الاستقرار التشريعـــي والسياسي ، و توفر بنية تحتية تستجيب لمتطلبات المستثمر ومرونة القطاع المصرفي.

8- دوافع اختيار الموضوع:

لقد جاء اختـــيار موضـــوعنا هـــذا انطـــلاقا من الاعتـــبارات التـــالية:

- الميول الشخصي لدراسة الموضوعات المتصلة بالجباية هو الذي شجعني على اختياره.
- العلاقة التي تربط الضريبة بكل شرائح المجتمع المختلفة ممـــــا يستدعي ضرورة فهمـــها ومعرفـــة مـــدى تأثيرها علينا كأفراد مكلفين بدفعها .

– التطور الذي عرفته الضريبة والدور الريادي الذي أصبحت تلعبــه السياســة الجبائية فـــي مختلف منـــاحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مختلف الدول مما يفرض علينا دراسة وتحليل هـــــــــذه السياسة لمعرفة أهميتها ودورها في التأثير على الاقتصاد الجزائري الذي ارتبط في إيراداته دوما بريع النفط .

– نظرا للتطور الذي يشهده الاقتصاد الوطني ، فالدولة أصبحت تلعب دورا هاما في الحياة الاقتصادية من خلال برامج التنمية الاقتصادية المعتمدة ، خاصة برنامج الإنعاش الاقتصادي ، وبرنامج دعم النمو الذي رصد له مبلغ مالي يفوق 60 مليار دولار .

9- أقسام البحث :

للإحاطة بالجوانب المتعلقة بالبحث جاءت خطة هذه الدراسة لتشمل عرض ،تحليل ومناقشـــــــة البحث من خلال مقدمة عامة ، أربعة (**04**) فصول و خاتمة .

حيث تطرقنا في المقدمة إلى طرح الإشكالية التي يعالجها البحث والفرضيات المتعلقة به والتي تم تبنيها كنقطة انطلاق له إلى جانب توضيح الحدود الزمانية والمكانية للدراسة ، كما بينا مـــن خلالها الأسباب والمبررات التي دفعتنا لمعالجة هذا البحث إضافة للأهمية التي يكتسيها ، و أهم الأهداف التـــي يرمـــي إليـــــــــها والمنهج والأدوات التي تم استخدامها فيه ، زيادة على الخطة التي تم إتباعها لمعالجة جوانب الموضوع .

كما تم في الفصل الأول الذي يحمل عنوان " **الإطار النظري للضغط الضريبي** " التعرض للأسس النظرية للضغط الضريبي ، حيث بدأنا الفصل بتقديم نظرة عامة حول الضرائب من حيث المفهوم ، الخصائص والأهداف المرجوة من عملية الاقتطاع الضريبي ، وبعدها تطرقنا لمفهوم الضغط الضريبي ، أنواع وطرق قياسه ، لننتقل بعدها لمحددات معدل الضغط الضريبي الأمثل وأهم العوامل المؤثرة فيه .

أما الفصل الثاني المعنون "**بالإطار النظري والتطبيقي للنمو الاقتصادي**" فقد تم تخصيصه للتعرف علـــى مختلف المفاهيـــم المتعلقة بالنمو الاقتصادي باعتباره الركيزة الثانية لموضوع بحثنا هذا ،حيث خصصنا المبحثين الأول والثاني للمفاهيم النظرية والتاريخية المتعلقة بمصطلح النمو الاقتصادي ، حيث تعرضنا في المبحث الأول للفرق بين النمو والتنمية من جهة ، ومختلف المحددات والعوامل المؤدية إلى رفع معدل النمو الاقتصادي ومن ثمة رفع مستوى التشغيل بهدف الاقتراب من مستوى التشغيل الكامل من جهة أخرى كما عرضنا مختلف المعوقات التي تحول دون تحقيق مستوى التقدم الاقتصادي المرغوب في الدول النامية .
أما المبحث الثاني فقد خصصناه للتعرض إلى مختلف الأفكار والآراء التي قدمها مختلف المفكرين الاقتصاديين حول النمو الاقتصادي على اختلاف توجهاتهم الفكرية وانتماءاتهم لمختلف المدارس. أما المبحثين الثالث والرابع فقد خصصناهما للجوانب التقنية المتعلقة بقياس النمو الاقتصادي وأهم الصعوبات التي تواجه عملية

الحساب ، كما عرضنا نموذجين يعتبران من أهم نماذج النمو الاقتصادي على اعتبار أنهما يركزان على عنصري العمل ورأس المال ، وهما نموذج "هارود-دومار " ونموذج " سولو ".

وخصص الفصل الثالث لا ستخلاص مختلف الروابط الأساسية بين الضغط الضريبي من جهة و النمو الاقتصادي من جهة أخرى ، حيث احتوى هذا الفصل الذي يحمل عنوان " **الأسس النظرية لعلاقة الضغط الضريبي بالنمو الاقتصادي** " على ثلاثة (03) مباحث رئيسية ، تعرضنا في المبحث الأول لأهم الآثار التي يحدثها الاقتطاع الضريبي على محددات النمو الاقتصادي كالادخار ، الاستثمار ، العمالة والقدرة الشرائية وغيرها ، أما المبحث الثاني فقد خصصناه لتقديم نظرة عامة حول الاتجاهات العالمية للضغط الضريبي في مجموعات مختلفة من الدول ، وختمنا الفصل بالتطرق لأهم النظريات التي ربطت بين مستوى الجباية والنمو الاقتصادي.

أما الفصل الرابع الذي يعتبر لب الدراسة وهو ذو طابع تقني وتحليلي فقد تعرضنا فيه لحالة الجزائر ، وهو يحمل عنوان "**تحليل الضغط الضريبي وانعكاسه على النمو الاقتصادي في الجزائر** " يحتوي على أربعة (04) مباحث رئيسية خصص القسم الأول منه لتقديم هيكل النظام الضريبي الجزائري بعد الإصلاح ، ثم قمنا بقياس مستوى وبنية الضغط الضريبي في الجزائر خلال الفترة المدروسة ، لننتقل إلى تقديم نظرة عامة حول معدلات النمو الاقتصادية ، وختمنا الفصل بالقيام بالدراسة القياسية لانعكاس بنية الضغط الضريبي على النمو الاقتصادي المحقق.

أما خاتمة البحث فقد تم من خلالها حوصلة كل الأفكار التي جـــــــاء بها البحث ونتائج اختبار فرضياته التي تم الانطلاق منها واحدة بواحدة إلى جانب النتائج التي تم التوصل إليها من خلال معالجتنا لهذا البحث ، وتم إلحاق ذلك باقتراحات وتوصيات ارتأينا أنها قد تكون مفيدة لا ستعمال الضرائب في تحقيق أهم أهداف السياسة الاقتصادية ألا وهو هدف النمو الاقتصادي ، وخلصنا بعدها لتقديم بعض مواضيع البحث التي نحسب أنها يمكن أن تشكل آفاقا وامتدادا لبحثنا هذا .

10- صعوبات البحث:

لقد واجهتنا صعوبات ومشاكل عديدة لإعداد هذا البحث ، تتلخص في النقاط التالية:

- صعوبة الحصول على المراجع المتخصصة وذات الصلة بالموضوع ، خاصة ما يتعلق بالضريبة المثلى وطرق تحديد معدل الضغط الضريبي الأمثل ، إذ أن مجمل الكتب كتب عامة حول المالية العامة والنظم الضريبية ، لا تحتوى سوى لصفحات قليلة عن موضوع الضغط الضريبي .

– صعوبة الحصول على الدراسات الميدانية التي تتميز هي الأخرى بالندرة الشديدة ، الأمر الذي دفعني إلى جرد جميع الموضوعات المتعلقة بالضرائب في جامعتي البليدة والجزائر ،لعلي أجد صفحات عن موضوع الضغط الضريبي .

– صعوبة الحصول على الإحصائيات خاصة الحديثة منها ، وتباين الموجود منها من مرجع إلى آخر مما يزيد من التشكيك في صحتها ، الأمر الذي دفعني للدقة والاحتراس في انتقائها ، حيث اضطررت للاتصال بمديرية التحصيل بوزارة المالية الذين أفادوني بعد انتظار كبير بملف عن عملية تحصيل الإيرادات الضريبية ، وهو الذي اتخذته كمرجع في قياس الضغط الضريبي ، وهو ضمن الملاحق.

– صعوبة الحصول على المعلومات والإحصائيات لسنوات الدراسة المتعلقة بملف الحماية الاجتماعية في الجزائر ، خاصة بالتحصيلات الخاصة باشتراكات الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء (C.N.S.A.T)، التي من شأنها أن تساعدنا على توسيع نطاق الدراسة في الموضوع ، وربما الوصول إلى نتائج أفضل وأحسن.

الفصل الأول :الإطـــار النــظــري للضغط الضريبي.

تمهيد:

يشكل الاقتطاع الضريبي في عصرنا الحالي أحد أهم مصادر التمويل بالنسبة للدولة مقارنة بباقي مصادر التمويل الأخرى* ، وتتطلب عملية الاقتطاع الضريبي الأخذ في الحسبان مجموعة من المقاييس والمعايير التي تساعد في تعظيم مردودية الضرائب ، دون أن تعرقل حركة النشاط الاقتصادي في مختلف قطاعاته ، ومن أهم هذه المقاييس ما يعرف بالضغط الضريبي .

يهدف هذا الفصل إلى محاولة تحديد مفهوم عام وشامل لمصطلح الضغط الضريبي ، مع إبراز طرق قياسه وأهم المشاكل والصعوبات التي تعترض تحديد الحـــجم الأمثل للاقتـــطاع الضريبي الذي تأم ـــله الدولة ، وانطلاقا من ذلك فإننا سنتطرق في هذا الفصل إلى النقاط التالية التي نراها ضرورية لإدراك هدفنا من الفصل:

- مفاهيم عامة حول الضريبة.
- ماهية الضغط الضريبي وأنواعه.
- معايير قياس الضغط الضريبي وصعوبات قياسه.
- معدل الضغط الضريبي الأمثل وعوامل تحديده.

* – تمثل مصادر التمويل الأخرى المديونية العمومية المحلية والأجنبية ، وكذلك التمويل بالتضخم أو ما يعرف بالإصدار النقدي ، بالإضافة إلى بعض الإيرادات الأخرى غير الضريبية (كأموال الدومين العام) .

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الضريبة.

تعتبر الضريبة من أقدم وأهم مصادر تمويل النفقات العمومية للدولة ، فبالإضافة إلى الدور المالي الذي تؤديه من خلال توفير الأموال الضرورية للخزينة العمومية ، أصبحت الضريبة في عصرنا الحالي أداة هامة في يد الحكومة تؤدي أهدافا أخرى في المجالات السياسية ، الاقتصادية ، والاجتماعية ، وازدادت أهمية الضرائب مع اتساع نطاق دور الدولة ، وتزايد تدخلها في الحياة الاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف الضريبة وبيان خصائصها.

1 – تعريف الضريبة:

تعرف الضريبة (l' impôt) :عادة على أنها اقتطاع مالي تأخذه الدولة جبرا من الأفراد والمؤسسات ودون مقابل بهدف تحقيق مصلحة عامة [1] .

ورغم تعدد التعاريف الاصطلاحية للضريبة ، التي قدمها علماء المالية العامة ، إلا أن مضمونها قد استقر حول فكرة أساسية ، مستخلصة من خصائص الضريبة في حد ذاتها ، فقد عرفها أحد علماء المالية الفرنسيين[2] على أنها :

" مساهمة نقدية تفرض على المكلفين بها بحسب قدراتهم التساهمية ، والتي تقوم عن طريق السلطة بتحويل الأموال المحصلة ، وبشكل نهائي دون مقابل محدد نحو تحـــقيق الأهـــداف المحددة من طرف السلطة العمومية ".

أما عن أحدث تعريف للضريبة فمضمونه، أنها فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العمومية المحلية بصورة نهائية ، مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة ، دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة[3] .

وتختلف الضرائب عن الرسوم* في المقابل ، حيث أن الرسوم تكون مقابل خدمة خاصة تؤديها الدولة لدافعها ، وتقدم من قبل مرفق إداري عام ، بينما الضرائب تكون دون مقابل خاص ، وتختلف الضرائب عن الثمن العام في كون أن هذا الأخير يدفع مقابل سلعة أو خدمة تجارية يقدمها مشروع تجاري أو صناعي عام ، والجدول التالي يوضح أوجه الاختلاف والتشابه بين هذه الإيرادات الحكومية:

[1]- Gilbert koeing , macroéconomie internationale, économica, paris ,France, 1997, p : 34.
[2] - Pierre bel trame ,la fiscalité en France, hachette livre , 6eme édition, France,1998,p : 12.
[3] – محمد عباس محرزي ، اقتصاديات الجباية والضرائب ، دار هومة ، بوزريعة ، الجزائر ، 2004 ، ص : 14.
* – الرسم (La taxe) : عبارة عن اقتطاع نقدي إلزامي عند طلب خدمة معينة من قبل الدولة ، وهو يكون مقابل تأدية تلك الخدمة عكس الضريبة.

جدول رقم (1-1): مقارنة بين الإيرادات الحكومية (الضريبة ، الرسم ، الثمن العام).

الخصائص / الإيراد	الضريبة	الرسم	الثمن العام
الإلزام (الجبر)	ملزمة	اختياري	تعاقدي
المقابل	دون مقابل خاص ومباشر	له مقابل خاص ومباشر	يعوض
تحديد القيمة	بقانون (المقدرة التكليفية)	بقانون حسب نوعية الخدمة	بالمنافسة

المصدر: محمد الصغير يعلى ، يسري أبو العلا ، المالية العامة ، دار العلوم ، باتنة ، الجزائر ،2003 ، ص:60.

2- خصائص الضريبة:

وانطلاقا من التعاريف السابقة ، فإنه يمكننا استخلاص خصائص ومميزات الضريبة في النقاط التالية:

1.2 - الضريبة اقتطاع نقدي (prélèvement pécuniaire)

لقد عرفها قاستون جاز " Gaston jeze " في بداية القرن العشرين بأنها اقتطاع نقدي إجباري محصل من عند الأفراد بهدف تغطية النفقات العامة [1]، وتعني أن الضريبة فريضة مالية ، أي أنها اقتطاع مالي من ثروة أو دخل الأشخاص الطبيعيين و المعنويين ، وبمأنها فريضة مالية فإنه يتم جبايتها من الأفراد أو المؤسسات في شكل نقدي ، على عكس ما كان حاصلا في النظم الاقتصادية القديمة حيث كانت الضريبة تفرض وتحصل في صور عينية نظرا لأن الظروف الاقتصادية السائدة وقتئذ كانت تقوم على أساس التعامل بالصورة العينية [2].

ويظهر ذلك جليا في العصور الإقطاعية ، حيث كان القطاع الزراعي يمثل أهم القطاعات في ذلك الوقت ، وتماشيا مع تلك الظروف كانت الضرائب تحصل في صورة عينية ، كما أن الإنفاق العام ، كان

[1] - Luc saidj, Finance publiques, Dalloz,3eme édition, conde-sur-noireau ,France,sans année de publication,p: 56.

[2] - سوزى عدلي ناشد ، الوجيز في المالية العامة ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، مصر ، 2000 ، ص : 116.

يتم في صورة عينية ، إما عن طريق اقتطاع جزء من المحصول يلتزم الأفراد بتقديمه إلى الدولة وإما عن طريق إلزامهم بالقيام بعمل معين (السخرة)*.

وقد كان هذا الوضع ملائما لذلك العصر بحكم انتشار المبادلات العينية والمقايضة على نطاق واسع ، ومحدودية استخدام النقود في التداول ، أما الوضع في العصر الحديث فقد تغير الأمر كثيرا ، مع انتشار استخدام النقود وانحصار وتراجع المقايضة إلا على نطاق ضيق ، الأمر الذي استوجب بطبيعة الحال أن تدفع الضرائب في شكل نقدي.

وفرض الضريبة وجبايتها بالصورة النقدية لا يعني بشكل مطلق ، عدم إمكانية تحصيلها في صورة عينية كما هو الشأن في حالة الحروب ، حيث يمكن أن تحصل الدولة على جزء من حصيلتها الضريبية في شكل إجبار الأفراد على التنازل عن جزء من ممتلكاتهم ، وهذا استثناء عن القاعدة العامة ، ويجب عدم التوسع في ذلك [1].

ويتميز الشكل النقدي للضريبة عن الشكل العيني في انخفاض تكاليف جبايتها، مقارنة بالشكل العيني الذي يتميز بارتفاع تكاليفه وتنوعها (تكاليف الجمع ، النقل والتخزين).

2.2- الضريبة تفرض جبرا (perçue par voie d'autorité)

تتولى الدولة عموما وضع النظام القانوني للضرائب من حيث فرضها وجبايتها ، فهي التي تضع طرق تحصيلها ومواعيد استحقاقها دون اتفاق مع المكلف بدفعها ، وتعد صفة الإجبار في الضريبة ذات صبغة قانونية، بمعنى أن الإجبار هنا هو إجبار قانوني يستند إلى نص تشريعي ، وليس إجبارا معنويا ، بحيث يكون للدولة في حالة عدم امتثال الأشخاص لعملية الدفع ، حق اللجوء إلى عملية التحصيل عن طريق القوة العمومية ، على اعتبار أن الضريبة شكل من أشكال إبراز مظاهر سيادة الدولة [2].

ويتولى البرلمان مهمة مناقشة وسن مختلف أنواع الضرائب ومعدلاتها وطرق تحصيلها ، وعلى هذا الأساس فإن الضريبة تصدر بقانون وليس بناء على قانون ولا يتم إلغاؤها إلا بموافقة السلطة التشريعية على ذلك.

3.2- الضريبة تدفع بشكل نهائي (définitif)

يدفع المكلفون من أشخاص طبيعيين أو معنويين مستحقاتهم الضريبية بصورة نهائية ، بمعنى أن الخزينة العمومية غير ملزمة برد قيمتها لهم أو بدفع فوائد عنها ، وهي بذلك تختلف عن القرض العام الذي يتميز

---

* – السخرة: إرغام الأفراد على القيام بأعمال عامة لصالح الدولة ، مثل بناء الجسور والطرقات خلال فترة معينة يقدرها الحاكم.

[1] – محمد عباس محرزي ، اقتصاديات الجباية والضرائب ، "مرجع سبق ذكره" ، ص: 15.

[2] Paul-mariegaudmet , finances publiques , tome:01,édition Montchrestien,paris,France,1981,p:23.

بحرية الأفراد بالاكتتاب فيه من جهة ، والتزام الدولة برد مبالغه إلى المكتتبين فيه ، بالإضافة إلى الفوائد المستحقة على ذلك من جهة أخرى.

4.2- الضريبة تكون دون مقابل (sans contrepartie)

تدفع الضريبة بدون مقابل أو منفعة خاصة ، إذ أن المكلف يقوم بدفع الضريبة دون أن يحصل على نفع خاص يعود عليه وحده مقابل أدائه للضريبة ، ويدفع المكلف الضريبة مساهمة منه كعضو داخل المجتمع في تحمل الأعباء والتكاليف العامة.

وتستخدم الدولة حصيلة الضرائب في تسيير المرافق العمومية ، التي ينتفع الأفراد من خدماتها ليسوا باعتبارهم مكلفين بأداء الضريبة ، ولكن بحكم انتمائهم للوطن ، والنفع ليس حكرا على أفراد دون سواهم بل يعود على جميع أعضاء المجتمع [1]، وعليه فإن الضريبة لاتدفع مقابل نفع خاص.

5.2- الضريبة تحقق النفع العام (Réalise l' intérêt général)

تفرض الضريبة من قبل الدولة دون نفع خاص ، كما رأينا في الخاصية السابقة ، وفي المقابل تلتزم الدولة باستخدام حصيلتها في تحقيق منافع عامة ، ولقد جرت العادة على أن الغرض الأساسي من الضريبة هو تغطية النفقات العامة ، فحاجة الدولة إلى الأموال هي المبرر الرئيسي في سن الضرائب وتحصيلها.

6.2- الضريبة تمكن الدولة من تحقيق أهدافها (permet à l'état de réaliser ses butes)

تعتبر الضريبة من أهم مصادر الإيرادات العامة على الإطلاق ، فهي تمكن الدولة من تحقيق عدة أهداف بدءا بهدف الحصيلة الذي يمثل الهدف الرئيسي والدائم لأنه يوفر للدولة الموارد التي تحتاجها لمواجهة نفقاتها ، بالإضافة إلى هدف تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين حقوق الخزينة العمومية وحقوق الأفراد ، وهدف تقليل التفاوت في الدخول بين فئات المجتمع من خلال تعميم نظام الضرائب التصاعدية (impôts progressives).

المطلب الثاني: مبادئ الضريبة والأساس القانوني لفرضها.

1- مبادئ الضريبة :

يتعين على المشرع عند سنه لضريبة معينة أن يحترم جملة من المبادئ والأسس التي تعبر عن قواعد ذات فائدة مزدوجة ، تسعى إلى تحقيق مصلحة المكلفين من جهة وتعظيم موارد الخزينة من جهة أخرى.

[1] - سوزى عدلي ناشد ، الوجيز في المالية العامة ، "مرجع سبق ذكره "، ص: 119.

ويعتبر الاقتصادي الإنجليزي " آدم سميث " أول من أشار إلى هذه القواعد في كتابه البحث في أسباب وطبيعة ثروة الأمم الصادر سنة 1776 ، وتهتم هذه القواعد في مجملها بالشروط الخارجية للضريبة ، ومختلف العلاقات بين الدولة والمكلف بالضريبة ، وتتلخص هذه القواعد فيما يلي:

1.1– قاعدة العدالة والمساواة[1] (Règle de justice)

ويقصد بالعدالة أن يوزع العبء المالي العام على أفراد المجتمع كل حسب قدرته ، ويتطلب هذا ملائمة الضريبة لنوع وعائها ، وتقدير الإعفاءات المناسبة للحالة الاجتماعية[2] .

وتعني قاعدة المساواة وجوب خضوع الجميع للضريبة ، وهو ما يطلق عليه بمبدأ " عمومية الضريبة" ، ولكن مع مراعاة المقدرة التكليفية [*] لكل مكلف عند إخضاعه للضريبة ، وتستند هذه القاعدة في الفكر المالي التقليدي على تحمل المكلف بالدفع (Le contrebuable) عبء الضريبة تبعا لمقدرته النسبية أما في الفكر المالي الحديث فإنه تبنى على أساس المقدرة التكليفية ، ولقد تطور معيار العدالة الضريبية مع تطور المجتمعات ، فقد كان معيار العدالة قديما يعني تساوي المنفعة التي يحصل عليها الممول من نشاط الحكومة ، وخدماتها مع مقدار ما يدفعه من ضريبة ، غير أنه هناك صعوبات تواجه هذا الرأي ، الأمر الذي أدى بآدم سميث إلى المناداة بالمساواة في القدرة ، أي أن تكون الضرائب محققة للمساواة بين الناس في القدرة على أدائها ، وبالتالي فإن الأساس هو درجة اليسر المالي بالنسبة للفرد بصرف النظر عما يعود عليه من منفعة خاصة.

2.1– قاعدة اليقين (Règle de certitude)

يقتضي هذا المبدأ أن تكون الضريبة محددة بدقة وبدون غموض، وأن تكون يقينية وليست عشوائية ، ويعني ذلك أن تكون محددة المعالم من حيث سعرها ، ووعائها وتاريخ دفعها وطريقة تحصيلها ، وبيان جميع التكاليف الواجب خصمها ، وكل ما يتعلق بها من أحكام وإجراءات يجب أن تكون معروفة مسبقا وبوضوح بواسطة قواعد قانونية ، ويمكن الربط بين قاعدة اليقين واستقرار الضريبة ، حيث أن علم المكلفين بالضريبة لن يتحقق إذا تغيرت القواعد القانونية المنظمة لها باستمرار ، أو على الأقل في فترات متقاربة ، وعلى هذا الأساس فإن التعديلات التي تطرأ على الأحكام الضريبية ينبغي أن تكون في أضيق الحدود حتى لا

[1] – مجدي محمود شهاب ، الاقتصاد المالي(نظرية مالية الدولة ، السياسات المالية للنظام الرأسمالي) ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، مصر ، 1999 ، ص: 165.

[2] – حسين مصطفى حسين ، المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية ، بن عكنون ، الجزائر ، 1992 ، ص : 44.

[*] – تنص المادة"64" ، الفقرة:01–02 من دستور 1996 على مايلي: " كل المواطنين متساوون في أداء الضريبة ويجب على كل واحد أن يشارك في تمويل التكاليف العمومية حسب قدرته الضريبية".

تضايق الخاضعين للضريبة من جهة ، وحتى لا تؤدي إلى اضطراب النشاط الاقتصادي من جهة أخرى ، ولتوفر عنصر اليقين يجب أن يتوفر في التشريعات الضريبية العناصر التالية:

- الوضوح في التشريع ، ويعني أن تكون النصوص واضحة وجلية ، سهلة الأسلوب دون تعقيد ، لايحمل اللفظ الواحد أكثر من معنى ، ولا تحمل الجملة أكثر من تفسير.
- أن تقوم الإدارة الضريبية بإعداد نماذج سهلة وبسيطة يفهمها عامة المكلفين ، وأن تقوم بمساعدتهم على فهم القوانين واللوائح التنظيمية عن طريق المنشورات والمقالات عبر وسائل الإعلام المختلفة.
- أن تكون المذكرات الإيضاحية للقوانين والأحكام الضريبية مفصلة بحيث لاتدع مجالا للاجتهاد.

3.1– قاعدة الملاءمة في الدفع (Règle d 'adéquate)

ويقصد بهذه القاعدة ضرورة تنظيم قواعد فرض الضريبة وتحصيلها بشكل يلائم ظروف المكلف بالدفع ، بمعنى أن يتلاءم ميعاد تحقق الإيراد الفعلي مع ميعاد التحصيل حتى يتسنى للمكلف دفعه في حالة يسره المالي [1] ، وهذا يستدعي أن يكون الإخطار بدفع الضريبة في وقت يسر المكلف ، وبالكيفية الملائمة بحيث لا ينتج عن هذا أضرار بالخزينة العمومية (نقص في الحصيلة) ولا إرهاق للمكلف ، وحتى تتحقق هذه القاعدة وجب الأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية:

- انتهاج مبدأ التقسيط عبر فترات تساير فترات السيولة النقدية المتوفرة للمكلف.
- النظرة إلى المدينين لمصالح الضرائب، ولاسيما المعسرين منهم بعين الاهتمام من خلال البحث في أسباب تراكم الديون الضريبية وعدم سدادها.
- أنسب الأوقات لتحصيل الضرائب غير المباشرة هو وقت الشراء بحكم أن المكلف لا يشعر بوقعها نظرا لاحتوائها في السعر.
- الاقتطاع من المصدر بالنسبة للضرائب على الدخل ، وأوقات جني المحصول بالنسبة للضرائب الفلاحية.

4.1– قاعدة الاقتصاد في نفقات التحصيل(Règle de minimiser les coûts)

وتحث هذه القاعدة على ضرورة مراعاة تكاليف الإجراءات الإدارية الخاصة بالتحصيل ، ففي تعقد الإجراءات وكثرة الموظفين بمصالح الإدارة الضريبية المكلفين بعمليات التقدير ، الربط والتحصيل تضخيم

[1] – حسين مصطفى حسين ، المالية العامة ، "مرجع سبق ذكره" ، ص: 45.

في الأعباء والتكاليف المالية قد تفوق ما تم تحصيله فعلا ، وعلى هذا الأساس فإن هذه القاعدة تقتضي أن تكون نفقات التحصيل ضئيلة إلى أقصى حد ممكن مقارنة بحصيلتها .

2- الأساس القانوني لفرض الضريبة.

إن فرض الضرائب وجبايتها من طرف الدولة على الأشخاص والمؤسسات لابد أن يكون له ما يبرره من الناحية القانونية ، وإلا تولد عن ذلك منازعات بين المكلفين والإدارة الضريبية تنشأ أساسا بسبب امتناع المكلف بما فرضته عليه الإدارة الضريبية [1]،وتعود فكرة الارتكاز القانوني التي تعطي الدولة الحق في فرض الضرائب والتزام المواطنين بتأديتها في اتجاهين أساسين:

1.2- نظرية المنفعة والعقد الاجتماعي (Théorie du contrat social)

تعود جذور هذه النظرية إلى فكرة العقد الاجتماعي " Le contrat social" للفيلـــسوف الفرنسي " جون جاك روسو" ، ويعتقد الكثير من علماء المالية العامة والاقتصاديين الذين سايروا النظرية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أن الفرد يدفع الضرائب لقاء الخدمات التي يحصل عليها من قبل الحكومة (خدمات المرافق العامة) وعلى أساس ذلك فإنه لولا استفادة المواطنين بهذه الخدمات لما كان هناك حجية قانونية لفرض الضرائب وإلزام الأفراد بأدائها ، ويذهب الكثير من الكتاب أن الفرد يرتبط مع الدولة بعقد ضمني ذو طبيعة مالية ، غير أنهم اختلفوا حول طبيعة العقد فمنهم من يصوره على أنه عقد تأمين ، والبعض يعتبره عقد إيجار، ومنهم من يصوره على أنه عقد شركة[2] :

- ***عقد إيجار أعمال:*** الدولة تبيع خدماتها للأفراد مقابل التزامهم بدفع ثمن هذه الخدمات في صورة ضرائب ، حيث عرف " آدم سميث " الضريبة على أنها عقد إيجار ، فالدولة توجد وتخلق الخدمات والمرافق العامة والفرد يدفع لها الإيجار نظير استخدام هذه المرافق[3] .
- ***عقد تأمين:*** يقوم المواطنون بدفع الضرائب للدولة كتأمين على الجزء الباقي من أموالهم من أجل الانتفاع بها على أحسن صورة (الاستفادة من خدمات الأمن العام).
- ***عقد شركة:*** أصحاب هذا التكييف اعتبرو ا أن الدولة شركة مساهمة كبيرة ، يتمثل مساهموها في المواطنين ، ومجلس إدارتها الحكومة ، ويقتضي المنطق أن يساهم كل فرد في نفقات إدارتها بنسبة ما يملكه من أسهم.

[1] - طاهري حسين ، المنازعات الضريبية ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، القبة القديمة، الجزائر،2005، ص: 05.
[2] - مجدي محمود شهاب ، الاقتصاد المالي(نظرية مالية الدولة ، السياسات المالية للنظام الرأسمالي) ، "مرجع سبق ذكره" ، ص : 154.
[3] - فؤاد توفيق ياسين ، أحمد عبد الله درويش ، المحاسبة الضريبية ، الطبعة الأولى ، دار اليازوري العلمية ، عمان ، الأردن ، 1996 ، ص : 12.

2.2– نظرية التضامن الاجتماعي: (Théorie de solidarité sociale)

يتجه الفكر المالي الحديث إلى تفسير أساس فرض الضريبة إلى نظرية سيادة الدولة والتضامن الاجتماعي ، وترتكز هذه النظرية على فكرة أساسية مؤداها أن المواطنين يسلمون بضرورة وجود الدولة التي تعمل على تحقيق مصالحهم وإشباع حاجاتهم ، ومن ثم ينشأ بين الأفراد تضامن اجتماعي ، بموجبه يلتزم كل واحد منهم بأداء الضريبة المفروضة عليه كل حسب مقدرته المالية [1]، وتتميز هذه النظرية بأنها تتجنب فكرة المقابلة بين مقدار الضريبة ، ومقدار ما يحصل عليه الفرد من منافع وخدمات مقابل هذه الضريبة ، كما تفسر قيام الأجيال الحاضرة بخدمة القروض التي عقدتها أجيال سابقة بواسطة الضرائب نتيجة لمبدأ التضامن الاجتماعي بين الأجيال الحاضرة والسابقة [2] ، ويترتب على هذه النظرية النقاط التالية:

أ– أن الضريبة فكرة سيادية ، أي أن للحكومة والبرلمان السلطة المطلقة في تحديدها وتنظيم عملية جبايتها.

ب– عمومية الضريبة ويعني أن يكون جميع الأفراد ملزمون بأداء الضريبة من خلال واجب التضامن الاجتماعي.

ج– أن يكون تحديد العبء الذي يدفعه كل مكلف غير محدد بمقدار ما يحصل عليه من منفعة ، ولكن بحسب مقدرته المالية.

المطلب الثالث: أنواع الضرائب.

تتعدد الضرائب المشكلة للهيكل الجبائي لدولة ما بتعدد الأنظمة الضريبية ، واختلاف مستوى ودرجة التقدم الاقتصادي لها ، وهناك مؤشرات عديدة تصنف على أساسها الضرائب تتمثل أساسا فيما يلي:

1– مؤشر طبيعة الضريبة: ويستهدف هذا المؤشر أساسا الوجهة التقنية للجباية ، من خلال التفرقة بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة ، وهي تفرقة قديمة نسبيا لكن بقيت عملية إلى يومنا هذا ، فهناك شبه إجماع لدى الكتاب الاقتصاديين على أن الضرائب المباشرة هي ضرائب على الدخل والثروة ، والضرائب غير المباشرة هي ضرائب على التداول والإنفاق ، وقد اقترحت النظرية المالية عدة معايير للتمييز بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة :

1.1– المعيار الإداري: ويستند هذا المعيار على الجهة القائمة بالتحصيل الضريبي [3] ،فالضرائب الـــتي

---

[1] – محمد عباس محرزي ، اقتصاديات الجباية والضرائب ، "مرجع سبق ذكره" ، ص: 22.

[2] – عبد الحميد محمد القاضي ، مبادئ المالية العامة، دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية ، مصر ، 1976 ، ص: 54.

[3] – عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية(دراسة تحليلية تقييمية) ، ديوان المطبوعات الجامعية ،بن عكنون ، الجزائر ، 2002، ص: 141.

يتم تحصيلها من قبل إدارة الضرائب المباشرة وفقا لقوائم اسمية، وخلال مدة زمنية معلومة تمثل ضرائب مباشرة ، وما دون ذلك فهي ضرائب غير مباشرة.

2.1 -المعيار الاقتصادي: ويتعلق بمدى استقرار المادة الخاضعة للضريبة ، حيث أن الضرائب المباشرة تفرض على مادة تتميز بالثبات النسبي والاستمرار ، بينما تفرض الضرائب غير المباشرة على أعمال متقطعة وعرضية.

3.1 -المعيار الفني: ويتعلق بالجهة أو الشخص الذي يتحمل العبء الضريبي نهائيا ، وعلى هذا الأساس فإن الضرائب الممكن نقل عبئها للغير فهي ضرائب غير مباشرة ، في حين تعتبر الضرائب التي تستقر عند المكلف ضرائب مباشرة.

والجدول التالي يلخص المقارنة بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة من حيث المزايا والمساوئ:

جدول رقم (2.1) : مزايا ومساوئ الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة .

نوع الضرائب / الخصائص	المزايا	المساوئ
الضرائب المباشرة	- صعبة التحصيل. - ثابتة المردودية نسبيا. - مرئية ومعروفة القيمة . - سهلة المراقبة نسبيا.	- طول مدة التحصيل - مرونة اقتصادية ضعيفة - مقبولة بشكل سيء من طرف المكلف (غش).
الضرائب غير المباشرة	- مدفوعة بشكل سهل من طرف المكلف بالضريبة . - جد منتجة. - مرونة اقتصادية قوية. -سريعة التحصيل.	- ثقيلة المراقبة - غير مستقرة المردودية - تحصيل ناقص (عدم الفوترة).

المصدر: محمد عباس محرزي، اقتصاديات الجباية والضرائب ، "مرجع سبق ذكره" ، ص: 71.

2- مؤشر المادة الخاضعة للضريبة:

تنقسم الضرائب حسب هذا المعيار إلى ضرائب على الرؤوس *وضرائب على الأموال ، فالضرائب على الرؤوس هي التي تفرض على المواطنين أنفسهم (ضرائب شخصية) ، أما بالنسبة للضرائب على الأموال فتنصب على ما يملكه الفرد من مال وليس عليه شخصيا.

3- مؤشر الواقعة المنشأة للضريبة:

يمكن تصنيف الضرائب حسب هذا المؤشر إلى أربعة (04) أنواع رئيسية:

- ضرائب على رأس المال: وتفرض على عملية انتقال الأموال بين الأفراد مثل ضريبة التركات.
- ضرائب على الإنتاج: مثل ضرائب الأرباح .
- ضرائب على الاستهلاك: وتفرض عند القيام بالاستهلاك ، أي طلب سلعة أو خدمة معينة.
- ضرائب على الدخل: مثل ضرائب الدخل ، فئة الأجور والرواتب.

4- مؤشر تحديد وعاء الضريبة:

ويرتبط تصنيف الضرائب بحسب هذا المؤشر بالنظام الضريبي السائد في الدولة ، حيث تنقسم الضرائب إلى ضرائب متعددة ، أو ضريبة واحدة.

5- مؤشر سعر الضريبة:

تنقسم الضرائب بحسب هذا المؤشر إلى ضريبة نسبية وضريبة تصاعدية ، ويقصد بالضريبة النسبية تحديد نسبة مئوية من الوعاء الضريبي تقتطع لصالح الخزينة العمومية أيا كان حجم هذا الوعاء ، أما الضريبة التصاعدية فيقصد بها تغيير النسبة المئوية مع تغير حجم الوعاء الضريبي.

المطلب الرابع: أهداف الضريبة.

إن الهدف التقليدي للضريبة هو تمويل الميزانية العامة ، ففي الواقع العملي تجني معظم الدول الصناعية الكبرى القسط الأكبر من مواردها عن طريق الضرائب ، ولا تستعمل الضرائب لتغطية أعباء ونفقات الدولة فقط ، ولكن تستعمل من أجل التدخل العمومي بهدف التأثير على النشاط الاقتصادي ، وهذا ما

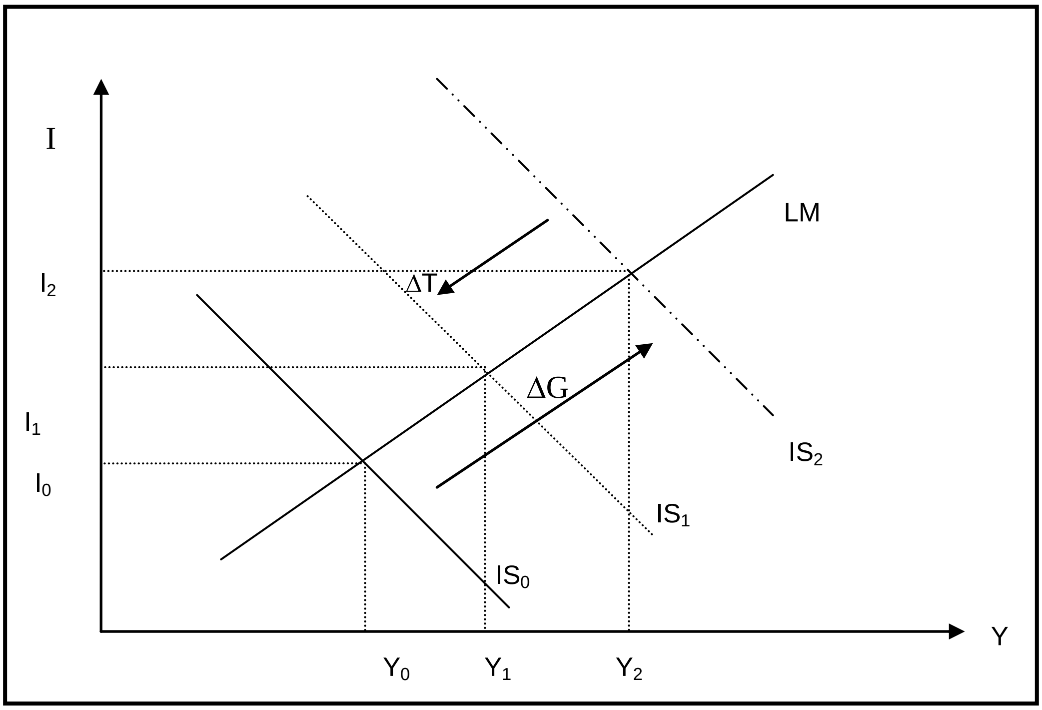
* - ضريبة الرؤوس : كانت مطبقة قديما عند العرب والرومان ، وهي ضريبة وعاؤها الشخص المقيم على أرض الدولة ، والملزم بدفعها رب الأسرة يدفعها عن كل الأفراد الذين يعولهم.

يعرف بالدور الاقتصادي للضريبة [1]، فمع توسع تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، توسعت معه وظيفة الضرائب ، فلم يعد الأمر يقتصر على توفير الأموال الضرورية لتغطية النفقات العامة فقط ، بل أصبحت تؤدي وظائف أخرى ، وفي مجالات متعددة ، وتتلخص أهداف الضريبة في النقاط التالية:

1– الهدف المالي للضريبة:

ويعتبر هذا الهدف ، الهدف التقليدي للضريبة ، والمتمثل أساسا في توفير الأموال الضرورية لتغطية النفقات العامة ، وحسب النظرية الكلاسيكية فإن تغطية النفقات العمومية هو الهدف الوحيد للضريبة من خلال تغذية صناديق الخزينة العمومية ، وقد ناد أنصار هذه النظرية بتحقق شرطين أساسين في فرض الضرائب ، وهما حياد الضريبة ووفرة حصيلتها [2]. ولتوضيح دور الضرائب في تمويل النفقات العامة على الناتج الداخلي الخام وسعر الفائدة نعتمد على منحنى (**IS-LM**)[*] ، وذلك كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (1.1): دور الضرائب في تمويل الإنفاق العام.



المصدر: أحمد ضيف ، انعكاس سياسة الإنفاق العام على النمو والتشغيل في الجزائر ، مذكرة ماجستير،جامعة الشلف ، 2004–2005 ، ص : 44.

[1]- Gervais more , la fiscalité des entreprises, 9[eme] édition , Collection fiscabanque ,paris, France,sans année de publication , p:12.

[2] – ناصر مراد ، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق ، دار هومة ، الجزائر ، 2003 ، ص: 39.

[*] – IS-LM : منحنى التوازن العام في السوقين ، الحقيقي والنقدي ، حيث يشير الحرف" I " إلى منحنى الاستثمار ، والحرف "S" إلى منحنى الادخار ، والحرف"L" إلى منحنى الطلب على النقود ، والحرف"M" إلى منحنى عرض النقود.

إن الزيادة في حجم النفقات العامة تؤدي إلى انتقال منحنى IS من الوضع IS0 إلى IS2 ويرتفع معه الدخل التوازني من Y0 إلى Y2 ، وسعر الفائدة التوازني من I0 إلى I2 ، ولكن تمويل النفقات العامة بمختلف أنواعها يكون عنة طريق رفع حصيلة الضرائب إما بسن ضرائب جديدة أو برفع المعدلات الضريبية وبالتالي فإن منحنى IS سوف ينحدر إلى الأسفل من الوضع IS2 إلى IS1 ، وينخفض معه الدخل التوازني من Y2 إلى Y1 ،وكذا سعر الفائدة من الوضع I2 إلى I1 .

2- الأهداف الاقتصادية:

1.2- تحقيق النمو الاقتصادي:

يعتبر النمو الاقتصادي من بين الأهداف الهامة التي تسعى الدولة تحقيقها ، لهذا تقوم الدولة بدور المحرك لإنعاش النمو الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين ، وذلك من خلال تخفيف العبء الضريبي المفروض على المكلفين بالضريبة ، حيث أن خفض الضرائب بمقدار ΔT يحدث زيادة في الدخل بمقدار ΔY وذلك وفقا للعلاقة التالية [1]:

$$\Delta T = \frac{c}{1-c}\Delta Y$$

حيث أن:

ΔY : التغير في الدخل

ΔT: التغير في الضرائب

c : الميل الحدي للاستهلاك.

إن القانون السابق يوضح أن تخفيض الضرائب بمقدار ΔT يؤدي إلى مضاعفة الدخل بمقدار $\frac{c}{1-c}$ ، وتعبر هذه القيمة الأخيرة عن قيمة المضاعف الضريبي.

وعلى هذا الأساس تشكل الضريبة أداة لتحقيق النمو الاقتصادي ، وذلك من خلال وسائل عديدة كالإعفاء الضريبي أو التخفيض الضريبي ، الذي يؤدي إلى زيادة الدخل المتاح لدى الأفراد والمؤسسات ، وبالتالي زيادة حجم المدخرات ، ومن ثم حجم الاستثمار الذي يرفع من معدلات النمو الاقتصادية.

[1] - ناصر مراد ، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق ، "مرجع سبق ذكره" ، ص: 41.

2.2- تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

تشهد الحياة الاقتصادية تقلبات عديدة على شكل دورات اقتصادية من فترة رواج إلى فترة انكماش يترتب عنها ارتفاع في معدلات البطالة أو ارتفاع في المستوى العام للأسعار حسب كل حالة ، مما يؤثر سلبا على معدل النمو الاقتصادي ، وتلعب الضريبة كأداة من أدوات السياسة المالية دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال التخفيف من حدة الأزمات الاقتصادية ، وهذا عن طريق:

أ - رفع معدلات الضريبة وفرض ضرائب جديدة في حالة وجود فجوات تضخمية ، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض دخل الأفراد ، وبالتالي انخفاض الطلب الكلي ومن ثم انخفاض معدلات التضخم.

ب - تخفيض المعدلات الضريبية ، والتوسع في تقديم الحوافز الضريبية الملائمة في حالة الانكماش الاقتصادي مما يؤدي إلى ارتفاع الدخل القومي نتيجة لارتفاع حجم الاستثمار الناتج عن تقديم الحوافز الضريبية [1].

3.2- حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية:

يمكن أن تكون الضريبة أداة لحماية المنتوج الوطني [2]، فسن ضرائب جمركية مرتفعة على الواردات يمكن أن يكبح عملية الاستيراد ، وبالتالي تشجيع المنتوج الوطني.

4.2- تحقيق التوازن القطاعي والجهوي للاستثمار:

تستعمل الدولة الضريبة كأداة لتوجيه عوامل الإنتاج نحو القطاعات والجهات غير المرغوب فيها أو المراد ترقيتها ، وهذا عن طريق التمييز في المعاملة الضريبية أو ما يعرف بسياسة التحريض الضريبي* ، حيث أنه من المعروف أن عوامل الإنتاج تنتقل أين تنخفض التكاليف وخاصة التكاليف الضريبية.

5.2- المساهمة في توفير مناصب الشغل:

تستخدم الضريبة كوسيلة من وسائل تحقيق الشغل وامتصاص البطالة ، حيث أثبت الواقع الاقتصادي أنه في ظل تزايد حدة البطالة تعمل الحكومة على خفض الضرائب على المؤسسات التي تمتاز بكثافة عنصر العمل ، وهذا ما تجسد فعليا في السياسة الضريبية في الجزائر ، حيث أنه في إطار تشجيع المؤسسات الاقتصادية على خلق وتوفير مناصب عمل ، تم تخفيض ضريبة الدفع الجزافي (**versement forfaitaire**) تدريجيا إلى أن تم إلغاؤه نهائيا في إطار قانون المالية لسنة 2006.

---

[1] - سيد عبد العزيز عثمان ، شكري رجب العشماوي ، النظم الضريبية (مدخل تحليلي تطبيقي) ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، الطبعة الأولى ، بدون سنة ، الإسكندرية ، مصر ، ص: 138.

[2] - ناصر مراد ، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق ، "مرجع سبق ذكره "، ص: 51.

* - التحريض الضريبي : سياسة ضريبية تستعملها الدولة في شكل تقديم إعفاءات مؤقتة أو دائمة في مجالات وأماكن معينة يراد ترقيتها.

3- الهدف الاجتماعي:

لا يخفى على أحد ما لنشاط الحكومة من أثر كبير في تكييف نمط توزيع الدخل عن طريق إحداث تغيرات في أنواع ونسب الإنفاق ، ففي الضرائب مثلا يمكن العمل على زيادة نسبة الدخل التي تؤول إلى الأفراد في شرائح الدخل الدنيا وذلك بتخفيض الضريبة المفروضة عليهم، كما يمكن من جهة أخرى العمل على إنقاص الدخل النسبي لأولئك الأفراد ذوي شرائح الدخل العليا ، هذا ومن المعروف أن الحكومات قامت أساسا لتوفير الحماية العامة لكافة المواطنين وهذا يعني مساهمتها بالإنتاج عن طريق توفير وتهيئة الظروف المناسبة له [1].

هذا و تعتبر عدالة توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع أحد الأهداف الهامة التي تسعى الضريبة إلى تحقيقها[2] ،وهذا من خلال الضرائب المفروضة على دخول الأفراد سواء في صورتها الإجمالية أو الصافية ، ويتوقف ذلك على شكل ونوع الضريبة المفروضة ، وما إذا كانت نسبة ثابتة من الوعاء أو تصاعدية متدرجة ، فتطبيق نظام الضريبة التصاعدية بالشرائح من شأنه أن يخفف من درجة تركز الثروة لدى الأغنياء ويعيد التوازن النسبي في توزيع الدخل بين الأفراد ، الأمر الذي يؤدي إلى تصحيح الهيكل الاجتماعي وتحقيق التكافل والتضامن الاجتماعي بين أفراد المجتمع.

4- الهدف السياسي:

يمكن أن تكون الضريبة أداة لتحقيق بعض الأهداف السياسية وخاصة في فترات الانتخابات ، حيث أن التوسع في منح الإعفاءات الضريبية من شأنه أن يدعم مركز السلطة ويجذب العديد من الأصوات لها ، وهذا خاصة في الدول الرأسمالية المتقدمة.

المبحث الثاني: ماهية الضغط الضريبي وأنواعه.

يعتبر الضغط الضريبي من أهم المؤشرات الكمية المستخدمة في تقييم النظم الضريبية على المستوى العملي ، إذ أنه معيار التقدير الفعلي للضرائب على المستوى الكلي ، وقد تعددت المصطلحات المستعمـــلة لتعريف وفهم العلاقة الموجودة بين حجم الإيرادات الضريبية والناتج الداخلي الخام [*] (**Le PIB**) ، فالبعض يطلق عليه اسم الضغط الضريبي (**La pression fiscale**) كما هو الحال عند منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (**OCDE**) ، والــبعض الآخـــر يطـــلق عليه مصـــطلح مســـتوى الجــــبايــــة

[1] - حامد داود الطحلة ، ضريبة الدخل ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، من الموقع الشبكي:
http: //ar.wikipedia.org/wiki ,page Consultée le : 15/01/2006.

[2] - سيد عبد العزيز عثمان – شكري رجب العشماوي ، النظم الضريبية (مدخل تحليلي تطبيقي) ، "مرجع سبق ذكره "، ص: 147.

[*] - الناتج الداخلي الخام : من أهم المجمعات الاقتصادية الكلية المستعملة في المقارنة الدولية.

(**Niveau de fiscalité**) كما هو الشأن عند المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفرنسي(**CESF**) ، وعند البعض معدل الاقتطاع الإجباري[1] ، وعبء الضريبة على الاقتصاد لدى آخرين.

ونحن نميل إلى مصطلح الضغط الضريبي لأنه الأكثر استعمالا في الدراسات الأكاديمية الجزائرية من جهة ، والدقة اللغوية للمصطلح من جهة أخرى ، وهو ما سنورده في دراستنا هذه.

المطلب الأول: مفهوم الضغط الضريبي وأنواعه.

1- مفهوم الضغط الضريبي:

إن فرض الضرائب بمختلف أشكالها وأنواعها يحدث بعض التغيرات الاقتصادية والاجتماعية تختلف عمقا واتساعا تبعا لحجم الاقتطاع الضريبي من جهة ، وصورة التركيب الفني للهيكل الضريبي من جهة أخرى ، بحيث تؤدي إلى التأثير على مختلف مظاهر الحياة في المجتمع ، هذا التأثير هو الذي يعبر عنه بالضغط الضريبي (**La pression fiscale**) [2].

ويعبر الضغط الضريبي حسابيا عن العلاقة التي توضح النسبة المئوية للدخل المقتطع في شكل ضرائب على حجم الثروة المنتجة المعبر عنها بالناتج الوطني الخام (**Le PNB**)[*] ، أو النـاتج الداخـلي الخـام (**Le PIB**).

إن عملية حساب الضغط الضريبي لدولة ما ، إنما تهدف إلى تحديد مجمل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن عملية الاقتطاع الضريبي ، وتصنف هذه التغيرات في ثلاث (03) مجموعات رئيسية:

أ- تغيرات لا إرادية (Changements involontaires):

تحدث نتيجة لوجود عيب أو قصور في النظام الضريبي تؤدي إلى إحداث آثار متناقضة مع أهداف السياسة الضريبية ، ويطلق على هذه التغيرات بمصطلح الطيش الضريبي " Taubulence fiscale ".

ب- تغيرات مقصودة (Changements délibères):

وهي مجمل التغيرات والآثار التي يسعى النظام الضريبي تحقيقها.

---

[1] - جلول حروشي ، الضغط الضريبي في الجزائر (1993-1999) ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2000-2001 ، ص: 12.

[2] - يونس أحمد البطريق ، النظم الضريبية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2001 ، ص : 87.

[*] - الناتج الوطني الخام (le PNB) : أحد أهم المجمعات الاقتصادية الكلية المستخدمة في قياس ثروة الأمة ، يحسب على أساس معيار الجنسية ، على عكس الناتج الداخلي الخام (le PIB) الذي يأخذ بعين الاعتبار معيار الإقامة.

ج- تغيرات تلقائية **(Changements automatiques)** :

وهي مجمل التغيرات التي تحدث تلقائيا عن غيرها من التغيرات المقصودة أو اللاإرادية، والتي تحدث نتيجة فرض ضرائب معينة [1].

ومن ثم تهدف دراسة الضغط الضريبي إلى التحكم أكثر في هذه التغيرات الاقتصادية والاجتماعية لتفادي انعكاساتها غير المرغوبة ، خاصة في ظل تزايد النفقات العمومية والقاضية بإيجاد مصادر تمويل لها ، ومادامت الضريبة من بين أهم هذه المصادر فلابد من الالتفات إلى كيفية تحصيلها بالشكل الذي يضمن السير الحسن للاقتصاد القومي دون إثقال كاهل المكلفين بها [2].

2- أنواع الضغط الضريبي.

يتم حساب الضغط الضريبي إما على المستوى الكلي باستعمال المجمعات الاقتصادية الكلية ، وإما على المستوى الجزئي (الفرد أو المؤسسة) باستعمال المقادير الجزئية التي تخص المؤسسة أو الفرد على حد سواء.

1.2- الضغط الضريبي الفردي (**La pression fiscale individuelle**):

يملك كل شخص أو مؤسسة موارد شخصية التي تستهدفها الدولة والجماعات المحلية باقتطاعات في شكل ضرائب مباشرة أو غير مباشرة ، وتمثل هذه الاقتطاعات طبعا مساهمات ، لكن كذلك تمثل تضحية يجب على كل واحد أن يتحملها ، مادام أنه يوجد حرمان لكل مكلف بالضريبة من دخله.

ويحسب الضغط الضريبي الفردي آخذا بعين الاعتبار دخل المكلف بالضريبة ومقدار الضرائب التي تضاف إليها الاقتطاعات الإجبارية المحسوبة على أساس الحماية الاجتماعية [3] ، وهذا وفقا للعلاقة التالية :

$$\text{PFI} = \frac{I}{R}$$

حيث أن :

PFI : الضغط الضريبي الفردي.

I : حجم الضرائب المقتطعة.

R : الدخل الفردي.

كما تجدر الإشارة إلى أن الضرائب غير المباشرة مثل الضرائب على الاستهلاك ،لا تأخذ بعين الاعتبار عند حساب الضغط الضريبي الفردي ، نظرا لصعوبة بل لاستحالة في بعض الحالات القيام بحساب

---

[1] - يونس أحمد البطريق ، النظم الضريبية ، "مرجع سبق ذكره "، ص: 88.

[2] - جلول حروشي ، الضغط الضريبي في الجزائر (93-99) ، "مرجع سبق ذكره "، ص: 14.

[3] - محمد عباس محرزي ، اقتصاديات المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية ، ابن عكنون ، الجزائر ، 2005 ، ص : 326.

كل الضرائب التي يتحملها الفرد ، والتي تكون في أغلب الأحوال متضمنة في السعر كما رأينا ذلك في المبحث الأول.

2.2- الضغط الضريبي الإجمالي (La pression fiscale globale)

ويعني حساب الضغط الضريبي الإجمالي على مستوى الاقتصاد الوطني ككل ، وهناك عدة مداخل لقياسه وهذا ما سنراه في المبحث الثالث ، لكنه في الغالب يتم حسابه على أساس النسبة المئوية بين مجمل الإيرادات الضريبية المحصلة لصالح الدولة والجماعات المحلية بما في ذلك الاقتطاعات الإجبارية المحصلة لفائدة صناديق الضمان الاجتماعي ، ومستوى الدخل الوطني وهذا وفقا للعلاقة التالية :

$$PFG = \frac{I}{PIB}$$

حيث أن :

PFG : الضغط الضريبي الإجمالي.

I : حجم الإيرادات الضريبية المحصلة.

Le PIB : الناتج الداخلي الخام .

المطلب الثاني: الضغط الضريبي وبعض المفاهيم المتقاربة.

1- العبء الضريبي.

يعرف العبء الضريبي على أنه تلك الآثار التي يحدثها فرض ضريبة معينة على أسعار السلع وعوامل الإنتاج، وهذا بافتراض أن كافة أنواع الضرائب وفي ظل جميع الظروف الاقتصادية لابد وأن ينتقل عبؤها إلى الأمام فتؤثر على أسعار السلع والخدمات ، أو إلى الخلف فتؤثر على أسعار عوامل الإنتاج[1] .

فمن المعلوم أن التشريع هو الذي يحدد الشخص المكلف بدفع الضريبة فتزداد التكاليف عليه ، ومن البديهي أن يقوم هذا الشخص المكلف إلى إلقاء عبؤها على شخص آخر ، فالشخص الذي حدده القانون بدفع الضريبة المستحقة عليه ثم ينجح في نقل عبؤها إلى شخص آخر يسمى بالحامل للعبء القانوني (**Impact**) لكون أنه لم يتحمل عبئا فعليا للضريبة ، بل اقتصر دوره على توريد الضريبة ثم استرجاع قيمتها من شخص آخر ، أما الشخص الذي يستقر عبء الضريبة في ذمته ، وليس له المقدرة على نقلها لشخص آخر فيدعى بالحامل للعبء الفعلي أو الحقيقي (**Incidence**) ، وتسمى هاته السلسلة من

---

[1] – جلول حروشي ، الضغط الضريبي في الجزائر (93-99) ، " مرجع سبق ذكره" ، ص: 15.

العمليات التي يتم بموجبها نقل عبء الضريبة من الممول القانوني إلى الممول الحقيقي بعملية نقل الضريبة (**shifting**) ، كما قد لا ينجح الممول القانوني في بعض الحالات في نقل عبء الضريبة إلى شخص آخر فيصبح بذلك حاملا للعبء القانوني والعبء الفعلي في آن واحد ، كما أنه يمكن أن يتحمل الممول القانوني جزءا من العبء الفعلي فقط لعدم تمكنه من نقل العبء بأكمله.

ويعود الفضل الأكبر في توضيح المظاهر الثلاثة للظاهرة الضريبية وإرساء مصطلحاتها العلمية السابقة الذكر إلى المفكر الاقتصادي سليجمان " sligman" *.

بينما يعرف مسجريف " Mus Grave" العبء الضريبي على أنه تلك الآثار والتغيرات المتولدة عن فرض ضريبة معينة على توزيع الدخول .

وبناء على ما سبق فإنه لقياس العبء الضريبي أهمية بالغة في مقارنة المقدرة التكليفية للأعوان الاقتصاديين ، بهدف التوصل إلى نتائج هامة وموضوعية عن مدى تحقق العدالة الضريبية ، حيث تتحقق العدالة الضريبية الأفقية ** عندما تتساوى الأعباء الضريبية الفعلية للمكلفين المتمتعون بظروف اقتصادية متشابهة ، بينما تتحقق العدالة الضريبية العمودية *** في حالة تفاوت وضعية المكلفين بدفع الضريبة.

ويتم قياس العبء الضريبي وفق طريقتين أساسيتين :

- الطريقة الأولى وتكون وفق العلاقة التالية:

$$\textbf{العبء الضريبي المطلق} = \frac{\textbf{الحصيلة الضريبية التي تحملها القطاع فعلا}}{\textbf{عدد أفراد القطاع}}$$

- الطريقة الثانية وتكون وفق العلاقة التالية:

$$\textbf{العبء الضريبي النسبي} = \frac{\textbf{العبء الضريبي المطلق}}{\textbf{المقدرة التكليفية للمكلف}} \times 100$$

ويمكن التمييز بين ثلاثة (03) أشكال لنقل العبء الضريبي:

* - سليجمان : مفكر اقتصادي اهتم بالدراسات المالية والضريبية ، له مؤلف بعنوان "The shifting and incidence of taxation " صدر له سنة 1899 بين فيه التفرقة بين المصطلحات السابقة .

** - العدالة الضريبية الأفقية (Horizontal equity): معاملة جميع المكلفين بالضريبة معاملة ضريبية متماثلة في ظروف اقتصادية مماثلة.

*** - العدالة الضريبية العمودية(Vertical equity): معاملة جميع المكلفين بالضريبة معاملة ضريبية غير متماثلة في ظروف اقتصادية غير متماثلة.

1.1- النقل الضريبي الكلي والجزئي ، وفيه يمكن التمييز بين الحالات التالية [1] :

- ضرائب لايمكن نقل عبؤها نهائيا ، ويتعلق الأمر بالضرائب على الأفراد والمؤسسات ، مثل الضريبة على الدخل الإجمالي ، أو الضريبة على أرباح الشركات ، واقتطاعات الضمان الاجتماعي .
- ضرائب يمكن نقل عبؤها جزئيا ، وهذا عن طريق تحميل جزء من مبلغ هذه الضرائب في أثمان السلع والخدمات المعروضة لعملية البيع.
- ضرائب يمكن نقل عبؤها بالكامل ، وهذا عن طريق تحميل كامل مبلغ الضريبة ضمن السعر ، مثل ضريبة القيمة المضافة في عصرنا الحالي.

2.1- النقل الأمامي والنقل الخلفي :

يكون نقل الضريبة أماميا عندما يتم فرض الضريبة في مرحلة معينة من مراحل الإنتاج أو التداول ، ويكون الممول قادرا على نقلها إلى مرحلة أخرى .

بينما يكون نقل الضريبة إلى الخلف عن طريق نقل مبلغها إلى عوامل الإنتا ج المستخدمة في العملية الإنتاجية عن طريق خفض أسعارها مثل تخفيض الأجور و تكلفة القروض .

3.1- النقل المقصود والنقل غير المقصود :

ويكون النقل مقصودا عندما يتم تكليف ممولين بدفع مبالغ ضريبية مع توفرهم على القدرة على نقلها لأطراف أخرى ، أما النقل غير المقصود فيتحقق عندما يتم تكليف أشخاص بدفع ضرائب معينة مع عدم توفرهم على القدرة على نقل عبؤها لأطراف أخرى ، إلا أنهم يتمكنون من عملية نقل ذلك العبء.
ويتوقف نقل العبء الضريبي من مكلف إلى مكلف آخر على مجموعة من المحددات والعوامل ، منها ما يتعلق بطبيعة الضريبة في حد ذاتها ، ومنها ما يتعلق ببيئة الضريبة ، وتتمثل أهم هذه المحددات فيما يلي:

- مدى قرب أو بعد العنصر الاقتصادي الخاضع للضريبة من المبادلات ، وهنا تبرز أهمية الضرائب غير المباشرة في سهولة نقل عبؤها للآخرين بحكم أنها ضرائب على الإنفاق والتداول ، على عكس الضرائب المباشرة التي تتميز بصعوبة نقل عبؤها للآخرين.
- مبلغ الضريبة في حد ذاتها ، فكلما كان المبلغ مرتفعا كلما حاول المكلف القانوني نقل العبء للآخرين ، وفي المقابل كلما كان المبلغ منخفضا كلما تم إهماله من طرف المكلف إلى حد ما.
- درجة مرونة العرض والطلب ، فكلما كانت مرونة العرض كبيرة كلما سهلت عملية نقل العبء الضريبي ، مما يشير إلى وجود علاقة طردية بين المتغيرين السابقين ، وفي المقابل فإن العلاقة التي تربط بين إمكانية نقل العبء الضريبي ودرجة مرونة الطلب علاقة عكسية ، فكلما ارتفعت قيمة مرونة الطلب السعرية كلما انخفضت إمكانية نقل العبء الضريبي ، ومما سبق ذكره فإن الحالات

[1] - عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية(دراسة تحليلية تقييمية) ، "مرجع سبق ذكره" ، ص: 143.

الواقعية لنقل العبء الضريبي ، تكون في حدود اقتسام العبء الضريبي بين المنتج والمستهلك وفقا للعلاقة التالية [1]:

عبء الضريبة على المستهلك	=	**مرونة العرض**
عبء الضريبة على المنتج		**مرونة الطلب**

– طبيعة السوق ، بحيث أنه تتباين قدرة المنتجين على نقل أعبائهم الضريبية بحسب طبيعة السوق الذي ينشطون فيه.

– الظروف الاقتصادية العامة ، والتي تميزه مراحل الدورة الاقتصادية الأربعة (انتعاش ، رخاء ، ركود ، كساد) ، وتؤثر هذه الأوضاع كثيرا على إمكانية نقل العبء الضريبي ، فأثناء مراحل الرخاء الاقتصادي مثلا أين تتميز الدخول الفردية بالارتفاع تسهل عملية نقل العبء الضريبي ، على عكس الحال أثناء فترات الكساد أين تكون الدخول منخفضة وبالتالي تصعب عملية النقل.

2– الطاقة الضريبية.

تشير فكرة الطاقة الضريبية إلى دراسة مدى قدرة المجتمع على تخصيص جانب من دخله ، تستقطعه الدولة في صورة ضرائب للمساهمة في تمويل الأعباء العامة [2]، وقد ميز دالتون (Dalton) بين مستويين للطاقة الضريبية:

– **الطاقة الضريبية المطلقة** : وتمثل أقصى ما يمكن تحصيله من ضرائب دون إحداث آثار سلبية على معطيات الاقتصاد الوطني .

– **الطاقة الضريبية النسبية** : وتمثل المقدرة النسبية لأفراد المجتمع في المساهمة في نوع من الإنفاق العام ذي النفع المشترك حسب درجة ثراء كل فرد ، مع التقيد بمعايير معينة في عملية توزيع الأعباء الضريبية.

وتأتي الطاقة الضريبية مرادفة لمصطلح المقدرة التكليفية للاقتصاد القومي ، والتي تعني مدى قدرة اقتصاد ما على تحمل الأعباء الضريبية وشبه الضريبية دون الإضرار بمستوى معيشة الأفراد من جهة والطاقة الإنتاجية للمؤسسات من جهة أخرى ، ويتسع نطاق الطاقة الضريبية بنمو الأنشطة الاقتصادية وتنوعها .

وتتحدد الطاقة الضريبية لاقتصاد ما وفقا للعوامل التالية:

[1] – عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية(دراسة تحليلية تقييمية) ، " مرجع سبق ذكره" ، ص: 145.

[2] – فوزي عبد المنعم ، المالية العامة والسياسات المالية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، 1972 ، ص: 109.

– قدرة الأفراد والمؤسسات على دفع الضرائب ، والمرتبطة أساسا بحجم الدخل القومي وطريقة توزيعه ، فكلما كان الدخل القومي مرتفعا وموزعا على أفراد المجتمع ، كلما كان للحكومة إمكانية زيادة الأعباء الضريبية .

– قدرة الدولة على التحصيل: تعتبر الإدارة الضريبية أداة تنفيذ للنظام الضريبي ، لذلك كلما كانت هذه الإدارة ضعيفة الكفاءة والنزاهة ، كلما سهل التهرب الضريبي ، فليس من المجدي الزيادة في الحصيلة الضريبية بفرض ضرائب جديدة أو رفع أسعار ضرائب معينة ، إذا كانت تفتقر إلى وسائل تنفيذها [1] .

3– الجهد الضريبي.

تشير فكرة الجهد الضريبي إلى إمكانية دولة ما في انجاز ماتم تقديره سلفا لحجم الضرائب ، وهذا عن طريق المقارنة بين حجم الطاقة الضريبية الفعلية أو المحققة ، وحجم الطاقة الضريبية المحتملة أو الممكنة .

والمقصود بالطاقة الضريبية الفعلية تلك الضريبة التي تتحقق فعلا في ضوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتنظيمية السائدة في الدولة ، أما الطاقة الضريبية الممكنة أو المحتملة فالمقصود بها الكتلة الضريبية التي يمكن تحقيقها على نحو يعظم من حجم الضرائب [2].

وقد قام فريق من خبراء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في إحدى الدراسات بوضع مؤشرات دولية للمقارنات الضريبية بالدول النامية ، وقد اعتمد المؤشر المستخدم في الدراسة في معرفة حاصل قسمة الضرائب المحققة فعلا على الضرائب الممكنة ، وتوصلوا إلى النتائج التالية:

1.3–

$$\frac{\text{الضرائب المحققة}}{\text{الضرائب الممكنة}} > 1$$

تفسير هذه النتيجة هو كون أن هذا البلد يتمتع بجهد ضريبي مرتفع ، وأن المشكلات التي تواجه مالية الدولة لا ترجع إلى قصور في السياسة الضريبية ، وإنما لعوامل أخرى.

---

[1] – عيسى بولخوخ ، الرقابة الجبائية كأداة لمحاربة التهرب والغش الضريبي – دراسة حالة ولاية باتنة– ، مذكرة ماجستير ، جامعة باتنة ، 2003–2004 ، ص: 21 ، رسالة منشورة على الموقع الشبكي:

-http://www.univ-batna.dz/index.htm#these, page consultée le: 09/03/2006.

[2] – جلول حروشي ، الضغط الضريبي في الجزائر (93–99) ، "مرجع سبق ذكره" ، ص: 29.

-2.3

$$\frac{\text{الضرائب المحققة}}{\text{الضرائب الممكنة}} < 1$$

وهذا يعني أن الجهد الضريبي في الدولة أقل مما يجب ، وأن المشكلات التي تواجه مالية الدولة تعود إلى حد كبير إلى قصور وضعف أداء في السياسة الضريبية ، وأنه يمكن علاج تلك الإختلالات من خلال القيام بعمليات الإصلاح الضريبي.

-3.3

$$\frac{\text{الضرائب المحققة}}{\text{الضرائب الممكنة}} = 1$$

وهذا يعني أن الجهد الضريبي في الدولة معقول ومتوازن ، وهذه هي الحالة المثلى في عملية التحصيل الضريبي ، ومما سبق ذكره ، يمكن التمييز بين الضغط الضريبي وبعض المفاهيم المتقاربة التي تم ذكرها أعلاه في الجدول التالي:

جدول رقم (1-3): مقارنة بين الضغط الضريبي وبعض المفاهيم المتقاربة.

الضغط الضريبي	العبء الضريبي	الطاقة الضريبية	الجهد الضريبي
-تقدير كلي، يسعى إلى تحديد التغيرات التلقائية . - لا يكشف عن كيفية توزيع الأعباء الضريبية بين القطاعات الاقتصادية والفئات الاجتماعية.	- تقدير جزئي ، يراعي التغيرات الناشئة عن فرض الضرائب على دخول الأفراد. - هو تلك التغيرات الناشئة عن جراء فرض ضريبة.	- مؤشر نوعي ، يبحث في الإمكانيات المتاحة للوصول إلى أكبر حصيلة ضريبية ممكنة.	- مؤشر يبحث في الأوعية الضريبية الممكنة داخل اقتصاد دولة ما.

المصدر: من إعداد الطالب بناء على رسالة ماجستير ، حروشي جلول ، "مرجع سبق ذكره" ، ص ص: 23– 32.

المطلب الثالث: الضغط الضريبي في الفكر الاقتصادي المعاصر.

1- الضغط الضريبي عند المدرسة الكيترية.

لقد كان لأفكار جون منارد كيتر " John Maynard Keynes " *، أثرها الواضح في الفكر الاقتصادي خاصة بعد أزمة الكساد الكبير 1929، وبالذات بعد صدور مؤلفه " النظرية العامة للاستخدام والنقود والفائدة" سنة 1936، هذا المؤلف الذي فسر من خلاله جذور وأسباب الأزمة الاقتصادية ، وقد اعتمد كيتر في تحليله على أسلوب جديد لتفسير وتحليل الظواهر الاقتصادية يختلف تماما عن المنطلقات والثوابت التي اعتمدها الكلاسيكيون من قبله ، فقد اعتبر كيتر أن تدخل الدولة لازم وضروري خاصة وأنها ستعمل من خلال الضرائب على تحقيق التوازن وتدعيم القدرة الشرائية وتوفير مناصب الشغل.

إن رؤية كيتر لتدخل الدولة وإقامة قطاع عمومي من خلال الاستثمارات التي تقوم بها تنصب حول إتباع سياسة ضريبية مهمتها استخدام الضريبة كأداة للتوزيع العادل للدخل الوطني ، وذلك بإخضاع المداخيل العالية واحتياطات المؤسسات إلى ضرائب عالية ، الأمر الذي يقلل من الثروات الضخمة مما يؤدي إلى تخفيض حجم الادخار ورفع الميل الحدي للاستهلاك ، وبالتالي زيادة وتنشيط الاستثمار.

2- الضغط الضريبي عند مدرسة اقتصاديات العرض.

لقد أدى بعجز النظرية النيوكلاسيكية وقصور النظرية الكيترية في تفسير ومواجهة أزمة الكساد التضخمي ، إلى ظهور المدرسة النقدية بزعامة المفكر الاقتصادي الأمريكي ميلتـــون فريدمان " Milton fredman" ** ، التي هي امتداد في أفكارها للمدرسة النيوكلاسيكية وعودة إلى الرأسمالية في جذورها وأيام نشأتها الأولى ، ودعوة إلى التخلي عن أدوات التحليل الكيتري بما فيها تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

ومع استمرار ظاهرة الكساد التضخمي ، وعدم ملائمة السياسة الكيترية في مواجهة هذه الأوضاع ظهرت دراسات وأبحاث بعض المفكرين الذين يركزون على جانب العرض في تحقيق التوازن وحفز النمو الاقتصادي ، هي ما اصطلح عليه بمدرسة اقتصاديات العرض *** (Les économies de l 'offre) خلال سبعينيات القرن الماضي في عدد كبير من الدول الرأسمالية الصناعية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ودول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، وتعتبر مدرسة اقتصاديات العرض امتدادا لما جاء به

---

* كيتر (1883-1946) لم يكن في بداية مشواره الدراسي متخصصا في الاقتصاد بل كان مدرس في الرياضيات وقدم رسالة بجامعة كمبردج بعنوان " نظرية الإحتمالات" ، من أهم مؤلفاته النظرية العامة في الاستخدام والنقود والفائدة.

** – مولود سنة 1912 بنيويورك بالولايات المتحدة ، تحصل على شهادة الليسانس في الاقتصاد من جامعة " Rutgers " وعلى الماجستير من جامعة شيكاغو ، والدكتوراه من جامعة كولومبيا ، تحصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1976 عرفانا له بأبحاثه عن العلاقة بين الاستهلاك والدخل.

*** – تعتمد اقتصاديات العرض على جملة من المبادئ والأفكار ذات الطابع العام (أي أنها لا تملك نظرية اقتصادية تعتمد عليها) ، ويغلب عليها الطابع الليبرالي المحافظ.

الكلاسيك من خلال إيمانهم بقانون"ساي " للمنافذ الذي ينص على أن " كل عرض يخلق الطلب الخاص به"، وتقوم بدراسة موضوعات كالسكان و الضرائب ، الإنتاجية ، الطاقة ، البيئة ...الخ، ومن أشهر روادها : "جورج جيلدر (J.Djilder), لافر (Laffer), مندل (Mendel) ، كريسترل (Kristrel)...."

وقد بينت مدرسة اقتصاديات العرض التأثيرات الايجابية للتخفيضات الضريبية على عرض العمل، الإدخار و الإستثمار،حيث يرى أصحاب هذه المدرسة أن تخفيض الاقتطاعات الإجبارية يؤدي إلى تسريع النمو الاقتصادي الذي يسمح للدولة بزيادة مبلغ الإيرادات المحصلة [1] ،أي لابد من التركيز على القوى التي تنشط جانب العرض مثل الاستثمار،والادخار. حيث يمارس النظام الضريبي دورا هاما في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال ما يتضمنه هدا النظام من حوافز ضريبية تسمح بزيادة معدل التراكم الرأسمالي وتوجيه الموارد الاقتصادية في اتجاه الأنشطة الاقتصادية التي تساهم بفعالية في تحقيق النمو الاقتصادي.

وقد ظهرت اقتصاديات العرض لتفسير بعض المشكلات الاقتصادية ، و التي تعني أن زيادة الإنتاج تؤدي تلقائيا إلى زيادة الطلب فيتوازن الاقتصاد الكلي دون أن تتدخل الدولة أو تفرض ضرائب عالية. ويتم ذلك عن طريق منح الحوافز، وضمان الإعانات لزيادة الاستثمارات الخاصة. وظهرت أطروحات هذه الفلسفة الاقتصادية منذ فترة الرئيس الأمريكي "رونالد ريغان" ، وهو ما انتهجته بريطانيا في عهد رئيسة الوزراء "مارغريت تاتشر"، وحاولت أمريكا منذ ذلك الوقت ، مستغلة قوتها العسكرية ونفوذها السياسي المتعاظم، فرض هذه السياسات على الدول الأخرى بهدف جعل الهياكل الاقتصادية لها تقوم على أساس اقتصاد السوق الحرة للإسهام في النمط القائم على التخصص وتقسيم العمل.

وينطلق رواد هذه المدرسة من فكرة مؤداها أن النمو الاقتصادي الذي ينجم عن تخفيض الضرائب سيؤدي إلى المزيد من إيرادات الضرائب مستقبلا ، بما يسمح من تخفيف العجز الموازني في المدى القصير ، وهو ما يسمح بالوصول إلى ميزانية متوازنة في المدى البعيد.

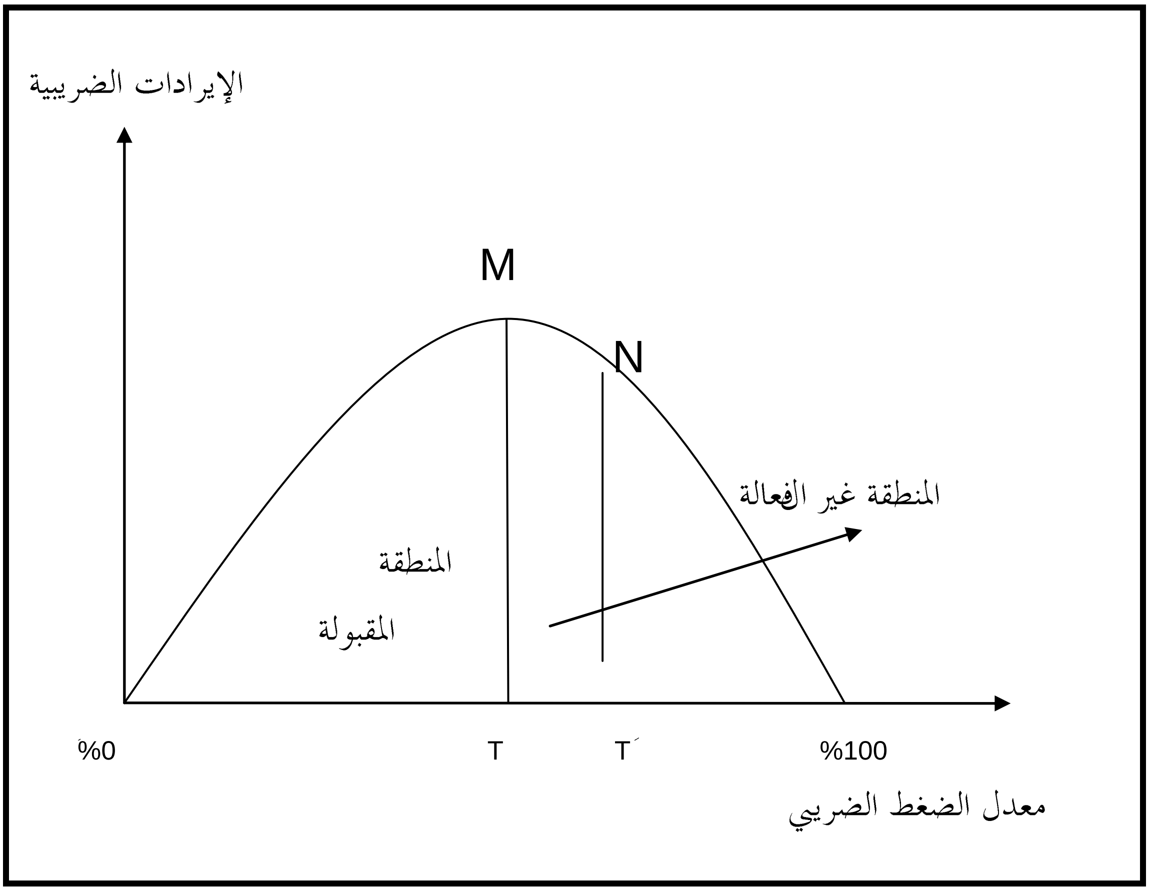
إن هذه الآلية تم النظر إليها من خــلال عمل الأستاذ لافــــــر " Arthur Laffer " في كتـــابه المعنـــون " Economics of the taxe revolt " حيث أسهم بالمنحنى الذي يحمل اسمه في إظهار العلاقة بين مستوى الإيرادات الضريبية ومستوى الضغط الضريبي .

حيث يعتبر الأستاذ لافر بأن الضغط الضريبي وصل اليوم (العقد الثامن من القرن الماضي) إلى حد يجعل من كل تغيير ايجابي لمعدل الضريبة سببا لانخفاض المداخيل الضريبية عوض ارتفاعها ، ففي حالة ضغط مفرط تشل عزائم المستهلكين والمستثمرين في أعمالهم ويتحول النشاط الاقتصادي ومن ذلك الناتج الضريبي نحو الانخفاض ، ومن هنا ظهر قانون جديد سمي بقانون لافر[2].

[1] - Christophe Heckel , La politique fiscale dans les pays industrialisés , Dund ,paris ,France ,1999,P:04.

[2] -كزافيي غريف (ترجمة محمد الصغير جار) ، البيروقراطية في التحليل الاقتصادي –حول اقتصاد عمومي جديد وتصرف أمثل ، جاري للنشر والتوزيع،حيدرة ، الجزائر، 2005، ص:155.

الشكل رقم (2.1): منحـــنـــى لافـــــر.



المصدر: http://perso.wanadoo.fr/claude.beck/courbe_de_Laffer.htm ، تاريخ تفحص الموقع: 2006/03/12.

وأساس هذا المنحنى هوكيفية تحديد معدل الضريبة الأمثل T عند نقطة الانعطاف M قصد الحصول على الإيراد المرغوب فيه ، و يبين هذا المنحنى أن مستوى النشاط الاقتصادي يتغير مع تغير مستوى الضغط الضريبي حتى يصل إلى مستوى ضغط ضريبي أمثل ، حيث أن رفع معدل الضريبة من T إلى 'T يؤدي إلى زيادة قيمة الإيرادات الضريبية إلى حد قمة المنحنى ، وفوق هذا الحد فإن الاستمرار في رفع معدل الضريبة يترع حافز العمل والكسب لدى المكلفين مما يؤدي إلى انخفاض الإيرادات الضريبية ويحدث ذلك في المنطقة السلبية من المنحنى [1].

[1] – حميد بوزيدة ، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر، 2005، ص: 80.

المبحث الثالث: معايير قياس الضغط الضريبي وصعوبات قياسه.

بعدما استعرضنا في المبحث السابق المفاهيم النظرية المتعلقة بمصطلح الضغط الضريبي، سنحاول التركيز في مبحثنا هذا على الجوانب التقنية لقياس الضغط الضريبي ، ومختلف الصعوبات التي تقف وراء ذلك.

يمكن التعبير عن الضغط الضريبي من خلال العلاقة بين المتغير الضريبي والمجمعات الاقتصادية الكلية التي ترتبط به[1] ، وتتخذ هذه العلاقة عدة أشكال حسب طبيعة الهيكل الضريبي من جهة ، وطريقة حساب المجمع الكلي من جهة أخرى .

المطلب الأول: قياس الضغط الضريبي وفق المفهوم الضيق.

يتم حساب معدل الضغط الضريبي بمفهومه الضيق عن نسبة الاقتطاع الضريبي (حجم الإيرادات الضريبية المحققة) منسوبا إلى بعض المقادير الاقتصادية الهامة ، والتي عادة ما تكون[2]:

- الناتج المحلي الخام **(Le PIB).**
- الناتج الوطني الخام **(Le PNB).**
- مجموع الاقتطاعات العمومية (مجموع موارد الدولة).

ويعتبر الضغط الضريبي مؤشرا كميا للتقدير الكلي للضرائب على مستوى الاقتصاد الوطني ، لذلك يجب تحديد قيمته بكيفية دقيقة ، ويتوقف حساب المعدل على طريقة اختيار المجمع.

فحسب نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية **(SCEA)** الذي يتخذ الإنتاج الداخلي الخام كمجمع اقتصادي أساسي [3] ، والذي يمكن تعريفه على أنه : " مجموع السلع والخدمات الإنتاجية التي تم إنتاجها من قبل الوحدات المقيمة ، والتي تكون موضوعا للاستخدامات النهائية فقط "[4]،ويمكن صياغة الإنتاج الداخلي الخام في المعادلة الرياضية التالية:

$$LAPIB = \sum VAB + \sum TVA + \sum DD$$

حيث أن :

La PIB : الإنتاج الداخلي الخام.

---

[1] – ناصر مراد ، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق ، "مرجع سبق ذكره" ، ص: 136 ، نقلا عن :
DIDIER MARCHAT, DROIT FISCAL ET FISCALITE DE L ENTREPRISE ,L HERME,France,1994,P: 19.

[2] – عبدا لمجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية(دراسة تحليلية تقييمية) ، "مرجع سبق ذكره" ، ص: 156.

[3] – ناصر مراد ، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق ، "مرجع سبق ذكره" ، ص : 138.

[4] – أقاسم قادة ، ترجمة : عبد المجيد قدي ، المحاسبة الوطنية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، 1994 ، ص: 30.

VAB : مجموع القيم المضافة للفروع.

TVA : إجمالي الرسم على القيمة المضافة.

DD : مجموع الحقوق والرسوم الجمركية.

ويتم حساب الضغط الضريبي وفقا لهذا المجمع حسب العلاقة التالية:

$$\text{معدل الضغط الضريبي} = \frac{\text{مجموع الضرائب (مباشرة +غير مباشرة)}}{\text{الإنتـــــاج الداخلي الخــام}} \times 100$$

ولقد انتقد الأستاذ قدي عبد المجيد هذا المجمع كونه لايستند إلى نظرية اقتصادية معينة بقدر ماهو عبارة عن مؤشر للنشاطات التي يعتبرها النظام إنتاجية ، كما تجدر الإشارة إلى أنه يستبعد عناصر أساسية كقطاعي المؤسسات المالية والأشغال العقارية على الرغم من كونهما يقدمان خدمات هامة في السوق ، لذلك فإن هذا المجمع لايعبر بصدق عن حجم النشاط الفعلي للاقتصاد [1].

ويتخذ نظام المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة (SCN) مجمعا آخر يعرف بالناتج الداخلي الخام الذي يتميز باتساع حقله الإنتاجي من خلال اعتماده على نظرية القيمة المنفعة ، كما أنه يصلح للمقارنات الدولية ، والذي يمكن صياغته في المعادلة الرياضية التالية [2]:

$$\text{Le PIB} = \text{La PIB} + VAB_{ad} + VAB_{if} + VAB_{ai} + VAB_{sd} + \text{Loyers}$$

حيث أن :

Le PIB : الناتج الداخلي الخام.

La PIB : الإنتاج الداخلي الخام.

VAB_{ad}: القيمة المضافة للإدارات العمومية.

VAB_{if}: القيمة المضافة للمؤسسات المالية.

VAB_{ai}: القيمة المضافة للأشغال العقارية.

VAB_{sd}: القيمة المضافة للخدمات المترلية.

Loyers: الإيجارات.

[1] – ناصر مراد ، فعالية النظام الضريبي وإشكالية التهرب – دراسة حالة الجزائر– ، أطروحة دكتوراه دولة ، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2001–2002 ، ص: 172.

[2] – عبد المجيد قدي ، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية – دراسة حالة الجزائر في الفترة 1988–1995 ، أطروحة دكتوراه دولة ، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 1995 ، ص: 215.

وحسب هذا المجمع يتم قياس معدل الضغط الضريبي وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل الضغط الضريبي} = \frac{\text{مجموع الضرائب (مباشرة +غير مباشرة)}}{\text{الناتج الداخلي الخام}} \times 100$$

بالإضافة إلى ما سبق هناك مجمع آخر يعرف بالناتج القومي الخام (**Le PNB**) والمستعمل بكثرة في قياس الضغط الضريبي ، ويختلف هذا المجمع عن الناتج الداخلي الخام (**Le PIB**) كون أنه يستند إلى معيار الجنسية بدلا من معيار الإقامة ، ويتحدد وفق العلاقة التالية:

$$\text{Le PNB} = \text{Le PIB} + (\text{PRO.Ag.Nat.Nr}) - (\text{PRO.Ag.etr.R})$$

حيث أن :

Le PNB : الناتج القومي الخام (الناتج الوطني الخام).

Le PIB : الناتج الداخلي الخام.

PRO.Ag.Nat.Nr : إنتاج الأعوان الوطنيين غير المقيمين.

PRO.Ag.etr.R : إنتاج الأعوان الأجانب المقيمين.

ويتم حساب معدل الضغط الضريبي استنادا إلى هذا المجمع وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل الضغط الضريبي} = \frac{\text{مجموع الضرائب (مباشرة +غير مباشرة)}}{\text{الناتج القومي الخام}} \times 100$$

المطلب الثاني : قياس الضغط الضريبي وفق المفهوم الواسع* .

يتم حساب الضغط الضريبي بمفهومه الواسع من خلال مقارنة أحد المجمعات الاقتصادية السابقة الذكر مع مجموع الإيرادات الضريبية وشبه الضريبية ، وتتشكل الإيرادات شبه الضريبية(**Parafiscales**)

* – يطلق عليه البعض معدل الاقتطاعات الإجبارية (Taux des prélèvements obligatoires).

من الحقوق والرسوم والأتاوى * المحصلة لفائدة شخص اعتباري غير الدولة أو إحدى الجماعات المحلية أو الإقليمية ، ويتم تأسيس الرسوم شبه الجبائية وتحصيلها بموجب أحكام قانون المالية [1] ، وغالبا ما تتشكل الإيرادات شبه الجبائية من مجموع الاقتطاعات الإجبارية الموجهة إلى صناديق التأمين والضمان الاجتماعي وهيئات التقاعد على سبيل الحماية الاجتماعية.

وتشكل الإيرادات شبه الضريبية مجموع الاقتطاعات الإلزامية التي ترصد لاستعمال معين تقرره السلطة العامة بهدف اقتصادي ، مهني أو اجتماعي ، وتتحرر الاقتطاعات كليا أو جزئيا من القواعد الناظمة للميزانية والتشريع المالي فيما يتعلق بشروط إحداث الإيراد وتحديد مطرحه ومعدله ، أو أسلوب حياته أو مراقبة إنفاقه [2] .

وتصنف الإيرادات شبه الضريبية تبعا للأهداف المرجوة منها إلى ثلاث (03) أنواع رئيسية:

1 - إيرادات شبه ضريبية ذات غرض اقتصادي ، مثل الرسوم التي تخصص لتشجيع بعض فروع الإنتاج.

2 - إيرادات شبه ضريبية ذات غرض اجتماعي ، مثل اشتراكات الضمان الاجتماعي في التأمين الصحي وفي الإعانات العائلية وفي المعاشات.

3 - إيرادات شبه ضريبية مخصصة لتمويل بعض المنظمات ، مثل رسوم النقابات المهنية.

وتصنف الإيرادات شبه الضريبية في الجزائر في جدول خاص ملحق بقوانين المالية السنوية ، تضم ثلاث (03) مجموعات رئيسية كما حددت في المادة " 15" من القانون رقم: 17/84 المؤرخ في: 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية ، وهي كما يلي :

- اقتطاعات الضمان الاجتماعي.
- تنظيم الأسواق .
- مواضيع أخرى.

---

* - تمثل الإتاوة (Redevance): قيمة مالية تدفع لصالح الدولة أو إحدى الجماعات المحلية بصفة دورية مقابل امتياز لاستغلال ملك عام لفترة زمنية محدودة.

[1] – سعيد بن عيسى ، الجباية ، شبه الجباية ، الجمارك ، أملاك الدولة – الوعاء والتعريفة ، الطبعة الأولى ، المطبعة الرسمية البساتين ، بئر مراد رايس ، الجزائر ، بدون سنة نشر ، ص: 275.

[2] – صبيحة محمدي زوجة راحم ، دور وأهمية الإصلاحات الجبائية في الجزائر ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2001 ، ص:169.

جدول رقم (4.1) : تصنيف الإيرادات شبه الجبائية في الجزائر.

الهيئات المستفيدة	**المبلغ التقديري للإيرادات شبه الجبائية**	**ملاحظات**
1 - الضمان الاجتماعي	//	
2 - تنظيم الأسواق	//	
3 - مواضيع مختلفة	//	تمديد بقانون المالية 2001
- المؤسسات المينائية		
- المؤسسة الوطنية للملاحة البحرية		
- مؤسسة تسيير خدمات المطارات		
- الديوان الوطني للأرصاد الجوية		
- المؤسسة الوطنية للرقابة التقنية للسيارات		
- الديوان الوطني للقياسات الشرعية		
- المعهد الوطني للملكية الصناعية		
- المعهد الوطني للقياس القانوني		المادة " 48 " من قانون المالية لسنة2001.
- الغرف الفلاحية		
- الغرف التجارية والصناعية		
- غرف الصناعة التقليدية والحرف		المادة " 47 " من قانون المالية لسنة 2001.
- المركز الوطني للسجل التجاري		

المصدر: سعيد بن عيسى ، الجباية وشبه الجباية ، "مرجع سبق ذكره "، ص: 276.

وتشكل اشتراكات التأمينات الاجتماعية القسط الأكبر من الإيرادات شبه الجبائية بسبب الطابع الإلزامي من جهة [*]، وطريقة الأداء من جهة أخرى [**]، وتوزع نسب اشتراكات الضمان الاجتماعي وفق الجدول التالي:

[*] – لمزيد من التوضيح أنظر المادة: "72 " من القانون رقم: 14/83 المؤرخ في: 1983/07/02المتعلق بالتأمينات الاجتماعية.

[**] – عن طريق الاحتجاز من المنبع (Retenus à la source) .

جدول رقم (5.1) : توزيع نسبة اشتراك الضمان الاجتماعي في الجزائرابتداءا من:**1999/01/01**

الفرع	حصة المستخدم	حصة العامل	حصة الخدمات الاجتماعية	المجموع
التأمينات الاجتماعية	%12.5	%1.5	–	%14
حوادث العمل والأمراض المهنية	%1.25	–	–	%1.25
التقاعد	%9.5	%6.5	–	%16
التأمين على البطالة	%1.75	–	–	%1.75
التقاعد المسبق	–	%1	%0.5	%1.5
المجموع	%25	%9	%0.5	%34.5

المصدر: سعيد بن عيسى ، الجباية وشبه الجباية ، "مرجع سبق ذكره" ،ص: 288.

وبناء على ما سبق ذكره فإن حساب الضغط الضريبي بمفهومه الواسع تتحدد وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل الضغط الضريبي} = \frac{\text{الإيرادات الضريبية + الإيرادات شبه الضريبية}}{\text{الناتج القومي الخام}} \times 100$$

المطلب الثالث: صعوبات وإشكالات قياس الضغط الضريبي.

لقد تعددت المحاولات في سبيل إيجاد معيار يمكن من تحديد وحساب الضغط الضريبي الوطني في مختلف البلدان ، وذلك على أساس العلاقة بين حجم كل من الاقتطاع الضريبي والدخل الوطني ، وقد واجهت هذا المعيار صعوبات كثيرة نجمت عن صعوبة تحديد مفهوم كل من هذين المتغيرين[1] ، وانطلاقا من

[1] – محمد يونس البطريق ، النظم الضريبية ، "مرجع سبق ذكره" ، ص: 88.

كون أن هذا المعيار يحسب على أساس النسبة بين متغيرين اثنين ، فإنه من الضروري تحديدهما بدقة ، وتثير إشكالية قياس الضغط الضريبي ثلاث صعوبات منهجية تتمثل فيما يلي:

1- تحديد مجموع المداخيل الضريبية :

إن المشكلة الأساسية التي تواجه طريقة حساب معدل الضغط الضريبي السائد في بلد ما تكمن في تحديد مفهوم وحجم الاقتطاعات الضريبية ، فهل يقتصر الأمر على الضرائب والرسوم وغيرها من إيرادات الدولة التي لها طابع الإلزام ؟ أم أن هذا المفهوم يتضمن أيضا أرباح احتكارات الدولة والقروض الإجبارية ؟ وتتحدد وفقا لاختيار طريقة القياس ، كما رأينا سابقا (المفهوم الضيق والمفهوم الواسع) .

وتشمل مجموع المداخيل الضريبية ، ضرائب الدولة والضرائب المحلية ، كما يضاف إليها أحيانا مجموع الأعباء شبه الضريبية .

ويرجع الأخذ بالإيرادات شبه الضريبية واحتسابها إلى ثقلها وتأثيرها على الإيراد الكلي للضرائب ، زيادة على كونها اقتطاعا إجباريا له أثر مماثل ومشابه للضرائب على سلوك الأفراد ، ومن ثم المقدرة التكليفية للاقتصاد القومي ، لذلك فإن إضافة الأعباء شبه الضريبية إلى الضرائب يعتبر أكبر دلالة في بيان مدى ثقل العبء الضريبي القومي[1] .

كما أن لاختلاف الأنظمة الإقتصادية بين الدول وتباين مستوى التقدم الاقتصادي وطبيعة الهيكل الإنتاجي والسكاني تأثير كبير في حساب الضغط الضريبي ، واعتماده كمؤشر لمقارنة الأنظمة الضريبية بين الدول ، وهذا ما يتضح جليا في الجزائر ، حيث أن هيكل الاقتصاد الجزائري مشكل من قطاعين رئيسيين ، قطاع المحروقات الذي يعتبر القطاع الإستراتيجي والأساسي للنشاط الاقتصادي ، والقطاع الثاني يضم جميع القطاعات الأخرى ، وعلى هذا الأساس تثار إشكالية الجباية البترولية إذ تعتبرها بعض الدوائر الإحصائية وفق قوانين المالية السنوية ضمن الإيرادات الضريبية ، وبحكم أن الجزائر ومعظم الدول النفطية تشكل الإيرادات الضريبية لقطاع المحروقات غالبية الإيرادات العامة ، فإن حساب الضغط الضريبي متضمنا للجباية البترولية يجعله في مستويات مرتفعة ، كما يظهر ذلك جليا في الجدول التالي:

---

[1] – جلول حروشي ، الضغط الضريبي في الجزائر (93-99) ، " مرجع سبق ذكره" ، ص: 47.

جدول رقم (6.1) : هيكل الإيرادات العامة في الدول العربية خلال الفترة (1999– 2004).

الوحدة: (%)

	1999	2000	2001	2002	2003	*2004
الإيرادات النفطية	48	61.1	58.7	56.7	61.9	64.9
إيرادات ضريبية منها:	36	25.9	28.2	29.8	25.7	24.7
–ضرائب على الدخل والأرباح	9.8	7.4	8.2	8.4	7.2	6.6
–ضرائب على السلع والخدمات	9.6	6.8	7.5	7.9	7.1	6.8
الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية	7.4	4.7	4.9	4.9	4.5	4
إيرادات غير ضريبية	13.1	10.7	10.4	10.6	9.9	8.3
إيرادات أخرى**	2.9	2.3	2.7	2.9	2.5	2.1

* – تقديرات أولية – ** – تمثل المنح ودخول الاستثمارات.

المصدر: صندوق النقد العربي ، التقرير العربي الموحد لسنة 2005 ،الفصل السادس : التطورات المالية، أبو ظبي، من الموقع الشبكي:http://www.amf.org.ae/vArabic/storage/other/ECONOMICdept/joint (تاريخ تفحص الموقع: 12-03-2006).

وعلى هذا الأساس يعتقد البعض أن الجباية البترولية ليس لها خاصية الضرائب ، ولكنها فائض القطاع النفطي يتم تحويله إلى ميزانية الدولة أو إحدى الميزانيات المحلية أو الجهوية وفق متطلبات الفن الضريبي ، إذ يعتبر هذا الفائض ريعا ساعدت على تشكيله الظروف الطبيعية والمناخية السائدة في منطقة معينة.

2– اختيار المجمع الاقتصادي:

نواجه عند حساب المجمع الاقتصادي * عدة صعوبات نتيجة لاختلاف النظم المتبعة في تحديده وتقييمه ، والتي تخضع للفلسفة الاقتصادية المتبعة من قبل الدولة في التمييز بين القطاعات المنتجة

* – يعتبر المجمع الاقتصادي مؤشر كمي يعطي صورة رقمية عن اقتصاد دولة ما خلال فترة زمنية معينة.

والقطاعات غير المنتجة في تحديد قيمة الثروة المعبر عنها بالمجمع الاقتصادي ، الأمر الذي يؤدي إلى اختلاف النتائج تبعا لاختلاف الأنظمة المنتهجة[1] .

والتباين واضح من خلال اتجاهات الدول بشأن تحديد مضمون الدخل الوطني ، تبعا لتباين أنظمة المحاسبة الوطنية المنتهجة بين الدول.

ويعتبر معيار الإنتاج الداخلي الخام (**La PIB**) المجمع الأساسي المعتمد عليه في نظام الحسابات الاقتصادية الجزائري ، والذي يستثني في الحساب بعض الخدمات غير المسوقة ويعتبرها غير إنتاجية [2] ، في حين أنها تشكل قطاعات أساسية مثل قطاع المؤسسات المالية والشؤون العقارية ، بالإضافة إلى بعض التغيرات التي أفرزتها تغير نمط التسيير الاقتصادي كبعض خدمات الإدارة العمومية والطب العمومي التي لم تعد تقدم بالمجان كما كان معمول به في النظام الاشتراكي ، وهو ما يجعل من هذا المجمع غير قادر على إظهار حقل الإنتاج بدقة في الجزائر ، لذلك اقتضى الأمر اعتماد مجمع آخر أكثر اتساعا من حيث تحديد الحقل الإنتاجي وصالح للمقارنات الدولية وهو الناتج الداخلي الخام (**Le PIB**) أو الناتج الوطني الخـــام (**Le PNB**).

3- تفسير النتيجة النهائية.

يفسر ارتفاع الضغط الضريبي في دولة ما ، إما لارتفاع الاقتطاعات الضريبية وضعف القسط من الموارد المتاحة للأفراد الذي يسمح لهم بمزاولة الإنتاج ، أو ضعف المردودية الضريبية بحيث أن ثقل العبء الضريبي يدفع المكلف إلى البحث عن مختلف وسائل التهرب الضريبي [*] ، والغش الضريبي [**] في بعض الأحيان.

ويتطلب تفسير معدل الضغط الضريبي وجود علامات مرجعية ومواضع للمقارنة ، أي ضرورة اتخاذ مستويات معينة للضغط الضريبي في مجموعة من الدول التي تتميز بتشابه أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية مع أوضاع الدولة محل الدراسة ، ثم مقارنة الضغط الضريبي المعني بهذه المستويات ، بهدف معرفة موضعه ضمن هذه المستويات ، ولكن الإحصائيات المتوفرة عن الدخول وعمليات المحاسبة الوطنية

---

[1] – ناصر مراد ، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق ، "مرجع سبق ذكره" ، ص: 137.

[2] – لمزيد من التوضيح بشأن نظام الحسابات الاقتصادية الجزائري (**SCEA**) أنظر مؤلف :

أقاسم قادة ، ترجمة عبد المجيد قدي ، المحاسبة الوطنية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1994 .

[*] –التهرب الضريبي (L' évasion fiscale) : هو أن يتخلص المكلف القانوني من دفع الضريبة دون مخالفة أحكام التشريع الضريبي القائم من خلال الاستفادة من الثغرات القانونية.

[**] – الغش الضريبي (La fraude fiscale) : هو التخلص من دفع الضريبة من خلال المخالفة الصريحة للقانون ، عن طريق إعطاء عرض خاطئ للواقع المالي للفرد أو المؤسسة (Fausse déclaration) ، أو تفسير مظلل له.

ليست مهيئة بكيفية دقيقة ،كما أنها لا تعرض بنفس الطريقة وهذا بسبب إختلاف تركيبة الإيرادات الضريبية وتباين المجمع الاقتصادي المتبع حسب نظام المحاسبة الوطنية المنتهج [1].

المبحث الرابع: معدل الضغط الضريبي الأمثل وعوامل تحديده.

تشكل الضرائب أداة هامة من أدوات السياسة الاقتصادية ، لما لها من تأثير مباشر على سلوك ونشاطات مختلف الأعوان الاقتصاديين ، ويرتبط تحديد معدل الضريبة الأمثل من الناحية الاقتصادية بجملة الآثار التي تحدثها عملية الاقتطاع الضريبي على الناتج الداخلي الخام للبلد حتى يبلغ أعلى مستوى له .

المطلب الأول: معدل الضغط الضريبي الأمثل ومنحنى لافر.

1- تعريف معدل الضغط الضريبي الأمثل:

يعرف معدل الضغط الضريبي الأمثل (Taux de pression fiscale optimale) من الناحية الاقتصادية على أنه تلك النسبة المئوية بين حجم الاقتطاعات الضريبية لدولة ما ومستوى الناتج المحلي الخام التي تجعل من مستوى الإنتاج الوطني في أعلى مستوى له ، بحيث يضمن هذا الاقتطاع توزيع الموارد المتاحة بين الدولة والأفراد ، أو بين الحاجات العامة والحاجات الخاصة على نحو يكفل أقصى قدر من المنتجات والخدمات من قبل القطاع الحكومي والقطاع الخاص.

فوجود معدل الضغط الضريبي دون هذا المستوى الأمثل الذي يوازن بين أهداف الدولة ورغبات باقي الأعوان الاقتصاديين ، يكون حجم الاقتطاع الضريبي في أدنى مستوياته (تفويت لفرص تمويلية للحكومة) وبالتالي ترك إشباع بعض الحاجات العامة ، أما إذا بلغ معدل الضغط الضريبي في مستوى أكبر من المعدل الأمثل يكون الاقتطاع الضريبي أقصى ما يمكن ، مما يؤشر على إفراط في إشباع بعض الحاجات العامة الإضافية ، الأمر الذي قد يؤثر سلبا على النشاط الإنتاجي والاستهلاكي للأفراد والمؤسسات وباقي الأعوان الاقتصاديين ، مما يؤدي إلى إنتاج كمية من السلع والخدمات تقل عن تلك التي كان بإمكان الأفراد إنتاجها لو تركت لهم حرية استخدام الأموال التي اقتطعت منهم في شكل ضرائب.

أما من الناحية المالية فإن معدل الضغط الضريبي الأمثل هو ذلك المعدل الذي يجعل الحصيلة الضريبية في أعلى مستوياتها ، حيث أن التغير الذي يطرأ على حصيلة الضرائب نتيجة لفرض ضرائب جديدة أو رفع أسعار الضرائب القديمة ، ينتج عنها زيادة في معدل الضغط الضريبي السائد ، فإذا ترتب عن ذلك زيادة في الحصيلة الضريبية وفي نفس الاتجاه ، يعني ذلك بأن الضغط الضريبي لم يصل إلى حده الأقصى وأنه بمقدور المؤسسات والأفراد تحمل المزيد من الأعباء الضريبية ، أما إذا حدث العكس أي أنه ترتب عن رفع معدل

[1] – ناصر مراد ، فعالية النظام الضريبي وإشكالية التهرب ، " مرجع سبق ذكره" ، ص: 175.

الضغط الضريبي انخفاض في قيمة الحصيلة الكلية للضرائب ، فإن ذلك مؤشر على أن معدل الضغط الضريبي قد تجاوز حده الأمثل .

ولقد أدرك بعض المفكرين منذ القدم مثل ابن خلدون * بأن التوسع في فرض الضرائب وجبايتها يمكن أن يؤدي إلى ترك بعض الأنشطة الاقتصادية ، وهذا ما يغري الحكام برفع المعدلات لجبر ما نقص من الحصيلة وهكذا [1] .

2- معدل الضغط الضريبي الأمثل عند لافر:

لقد حاول الأستاذ أرتير لافر (**Arthur Laffer**)** انطلاقا من الآثار السلبية لثقل العبء الضريبي إبراز معدل الضغط الضريبي الأمثل من خلال المنحنى الذي يحمل اسمه ، والذي مفاده أن كثرة الضرائب تقتل الضريبة [2] « Trop d'impôt,tue l'impôt ».

ويسعى هذا المنحنى إلى تبرير السياسات ذات الخلفية الليبرالية الهادفة إلى تخفيض الاقتطاعات الإجبارية ، ويشكل المنحنى أساسا لنقد الضغط الضريبي المرتفع ، ويوضح المنحنى بطريقة بسيطة أنه هناك حدود مثلى للضغط الضريبي يؤدي تجاوزها إلى انخفاض في الحصيلة الضريبية.

ولا يخرج منحنى لافر عن كونه يعكس الفكرة القائلة أن إيرادات الضرائب تظل تتصاعد مع ارتفاع معدلاتها ، إلى أن تبلغ هذه المعدلات حداً من الارتفاع يعرقل النشاط الاقتصادي بحيث تبدأ الحصيلة في التناقص وهو تعبير عن أن الضريبة تصبح في نهاية المطاف مانعة ، وقفز بعض الكتاب إلى نتيجة غير مبررة ، وهي أن تخفيض النشاط الحكومي يحد من الحاجة إلى التوسع في الإيرادات الحكومية ، هو ما يعني تخفيض معدلات الضرائب التي تجبى من رجال الأعمال ، مما يؤدي إلى رفع ربحيتهم ، ومن ثم دفعهم للتوسع في النشاط الإنتاجي، رافعين بذلك معدلات النمو والتوظيف.

ويبين الشكل التالي هذه الفكرة في أبسط صورها ، حيث يعكس لنا العلاقة بين حصيلة الضرائب من جهة و معدلات الضغط الضريبي السائدة من جهة أخرى:

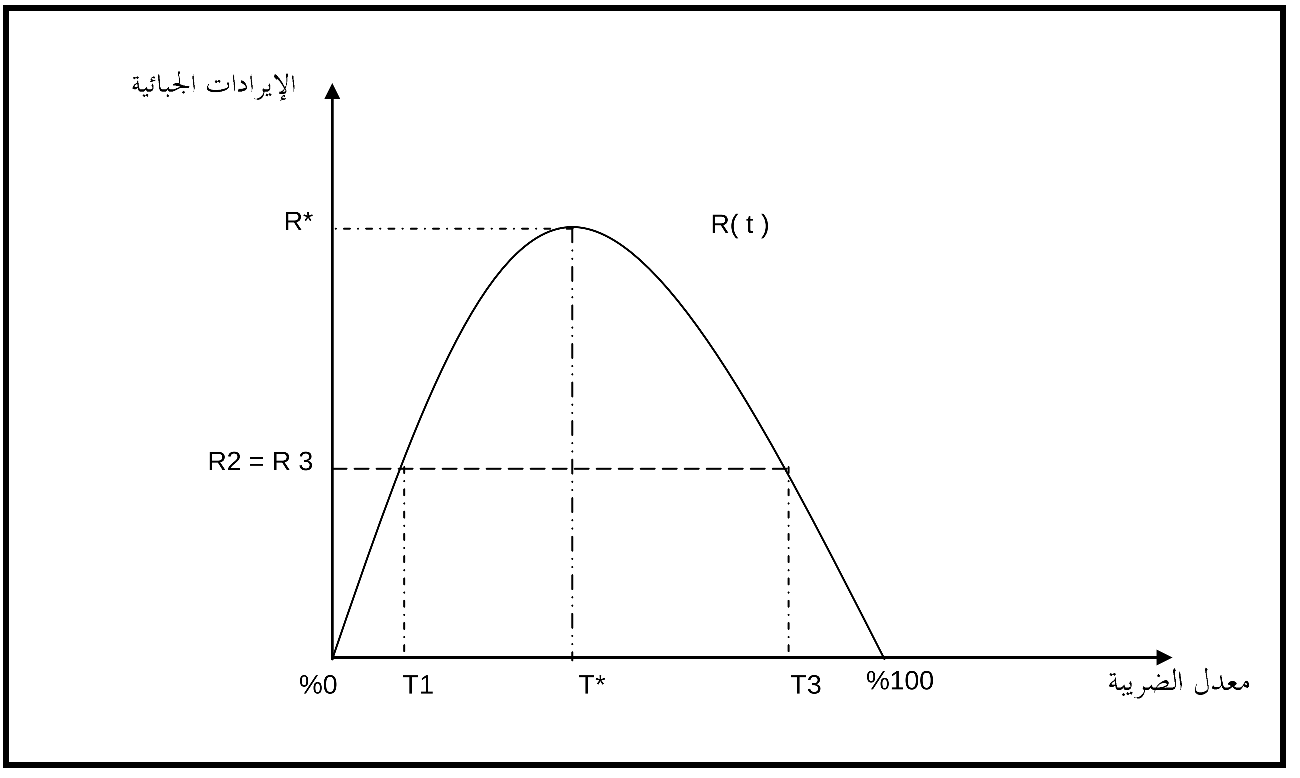
* – لمزيد من التوضيح انظر : الفصل الثامن والثلاثون بعنوان : (في الجباية وسبب قلتها وكثرتها) من مؤلف العلامة عبد الرحمان ابن خلدون بعنوان : " ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر " ، المشهور بالمقدمة .

[1] – عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية – دراسة تحليلية تقييمية – ، "مرجع سبق ذكره" ، ص: 161.

** – أرتير لافر : اقتصادي ليبرالي أمريكي ولد سنة 1940 ، تابع دراسته العليا بجامعة "ميونيخ" بألمانيا، أين تحصل منها على شهادة الماجستير، ومن بعدها شهادة الدكتوراه من جامعة " ستانفورد " بالولايات المتحدة ، يعتبر مهندس السياسة الضريبية للرئيس الأمريكي السابق " رونالد ريغن ".

[2]- Maurice basle, systèmes fiscaux, Dalloz, paris,France,1989,p: 134.

الشكل رقم (3.1): معدل الضغط الضريبي الأمثل في منحنى لافر.



Source : Philippe lacoude , l'effet laffer en France au cours des années 1980 , sur le site web : www.sos-action-sante.com/action/laffer.htm , page consulte le: 09/03/2006.

إذا قمنا بربط الحصيلة الضريبية للدولة مع معدلات الضريبة ، فإننا نحصل على منحنى لافر كما هو مبين في الشكل أعلاه ، حيث يوضح بأنه ابتداء من معدل ضريبة t* ،كل زيادة في الضغط الضريبي تنتج تراجعا في الحصيلة الضريبية .و طبعا لا يمكننا الزعم بأن هذا المعدل هو هذا أو ذاك ،و كما هو الحال بالنسبة لقانون الطلب حيث لا يحدد لنا عند أي قيمة الطلب ينخفض عند تخفيض الأسعار ، فان منحنى لافر لا يحدد لنا بكم تتغير الحصيلة الضريبية للدولة عند تغير معدلات الضريبة المعطاة.

إن شرح الطابع المتشدد للضغط الضريبي ، قد سبق ذكره من قبل الاقتصادي الانجليزي " آدم سميث " من خلال إشارته إلى كون أن الضغط المتشدد تصبح معه المبادرة الخاصة متلاشية والنشاط الاقتصادي متوقف ومستوى المدخول الضريبي متناقص [1].

وقد عبر الأستاذ لافر في دراسته للوضع الضريبي والاقتصادي الأمريكي أن الضغط الضريبي وصل إلى حد يجعل من كل تغير إيجابي لمعدل الضريبة سببا لانخفاض المداخيل الضريبية عوض ارتفاعها ، وفي حالة ضغط مفرط تشل عزائم المستهلكين والمنتجين .

[1] – كزافيي غريف (ترجمة: محمد الصغير جاري) ، البيروقراطية في التحليل الاقتصادي ، " مرجع سبق ذكره" ، ص: 155.

وقد تم اختبار هذا المنحنى من قبل العديد من المفكرين الاقتصاديين في العديد من الدول ، وغالبية الدراسات لم تؤيد إطلاقا منطق لافر* ، وقد تعرض هذا المنحنى للعديد من الانتقادات أهمها:

- إن منحنى لافر الذي يهدف إلى بيان العلاقة بين الحصيلة الضريبية من جهة ومعدلات أو سعر الضريبة من جهة أخرى ، اهتم بجانب العرض وأهمل جانب الطلب.
- رغم كثرة الدراسات التطبيقية في مجال الضرائب والمالية العامة في العديد من الجامعات ومؤسسات البحث والدوائر الوزارية ، إلا أنها لم تستطع إثبات العلاقة العكسية بين المعدلات الضريبية والحصيلة الحدية للضرائب.
- من بين الانتقادات الموجهة إلى منحنى لافر هو أنه لا يعطي أية فكرة حول المعدل الأمثل الذي سيؤدي إلى تعظيم الحصيلة الضريبية ، كما أن هناك معضلة أخرى تواجه مصممي السياسات الضريبية ، إذا فرضنا وجود منحنى لافر في الواقع ، و هي اكتشاف أين يعمل الاقتصاد القومي لكل دولة ؟ فهل في المنطقة التي تزيد فيها الحصيلة الضريبية عن طريق الزيادة في المعدلات الضريبية أم في المنطقة التي تؤدي فيها زيادة المعدلات الضريبية إلى تراجع الحصيلة الضريبية، إن وجود هذه المعضلة يعني صعوبة وضع السياسات الضريبية الملائمة بالزيادة أو التخفيض في المعدلات الضريبية.
- يمكن أن يكون للمنحنى أكثر من قيمة أعظمية، أي لا يوجد معدل أمثل وحيد للضريبة يعظم الحصيلة الضريبية للدولة ، عكس ما وصل إليه لافر من وجود معدل وحيد أمثل ، و يرجع ذلك إلى تعديل الأفراد و المؤسسات لسلوكياتهم في المدى الطويل بعد الزيادة في الضرائب (التكيف مع الوضع الجديد ، أو التوقف عن النشاط ، أو الدخول إلى السوق الموازية مثلا.

وبناء على هذا الانتقاد الأخير ، قام الاقتصادي بوشانان جيمس (James Buchanan) و هو متخصص في نظرية الخيارات العامة ، بتطوير وجهة نظر لافر سنة " 1982" في إحدى مقالاته تحت عنوان **"الوقت،السياسات،و منحنى لافر"**، والتي نال على إثرها جائزة نوبل للاقتصاد في نفس السنة.
في هذا المقال شرحا جيمس بوشانان و دوايت لي(Dwight Lee) لماذا يمكن أن يكون لمنحنى لافر عدة مستويات أعظمية متتالية ؟

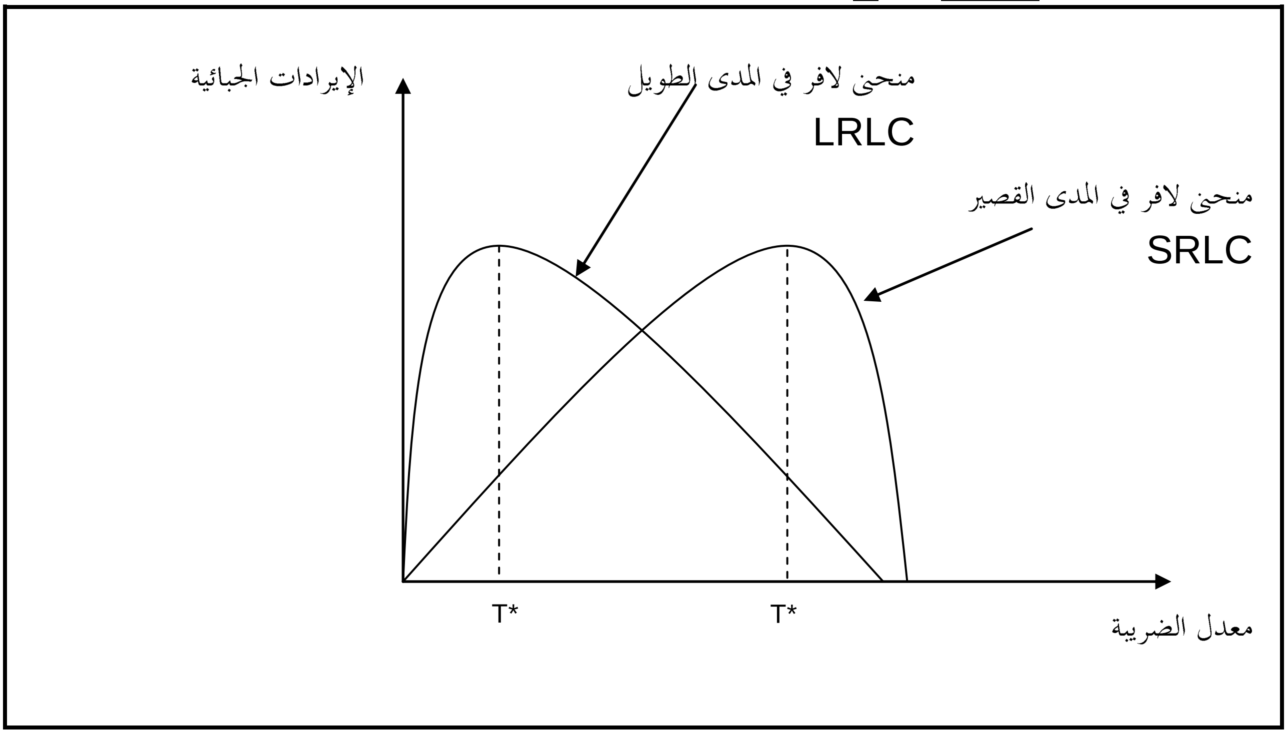
حيث يمكن إرجاع البعض من هذه الأسباب إلى آثار قصيرة الأجل،و مستواها الاعظمي يتم الحصول عليه من أجل معدلات ضريبية عالية،والبعض الآخر يتعلق بتأقلم الأفراد مع الأوضاع الجديدة(بعد

* – من المعارضين لفكرة منحنى لافر المفكر الاقتصادي سورمان " Sorman " حيث يقول في عبارة شهيرة له بأن منحنى لافر من الناحية السياسية ابتكار صحيح ولكن من الناحية الرياضية يطرح العديد من الشكوك.

زيادة الضرائب) في المدى الطويل، ومستواها الاعظمي في هذه الحالة يتم الحصول عليه من أجل معدلات ضريبية منخفضة.

إن الشكل الموالي يمثل لنا هذه الظاهرة ويثبت في الوقت ذاته" منحنى لافر في المدى القصير" أو ما يسمى" Short-Run Laffer Curve " – (SRLC) و كذلك "منحنى لافر في المدى الطـــويل" (LRLC) - (Long-Run Laffer Curve) ، هذا الأخير يعرف بأنه " تلك الفترة الزمنية الطويلة وبشكل كاف بحيث تسمح بتعديل سلوكي تام من أجل أي معدل للوعاء الموافق له " [1].

الشكل(4.1): منحنى لافر في المدى القصير و في المدى الطويل.



Source : Philippe lacoude ,op-cite.sur le Site web: www.sos-action-sante.com/action/laffer.htm , page consulte le: 09/03/2006.

3– حدود الضغط الضريبي:

على الرغم من محاولات العديد من المفكرين الاقتصاديين وعلماء المالية العامة تعيين حدود معينة لمعدلات الضغط الضريبي التي تشكل حاجزا لا ينبغ تجاوزه أو تعديه ، كما هو الحال عند الطبيعـــــــيين (الفيزيوقراط) الذين نادوا بألا يتعدى الاقتطاع الضريبي 20 % من دخل المكلف ، أو بالنسبة لبعض الاقتصاديين التقليديين أمثال برودون (**Proudhon**) *الذي كان يرى أن الدولة لا يمكنها أن تقتطع من الدخل الوطني عن طريق جباية الضرائب أكثر من 10 % ، وبعض الاقتصاديين المحدثين أمثال الاقتصادي

[1]– Philippe lacoude ,op-cite.
Site web: www.sos-action-sante.com/action/laffer.htm , page consulté le: 09/03/2006.

* – بيار جوزيف برودون (Pierre joseph Proudhon) : اقتصادي وعالم اجتماع فرنسي (1809– 1865).

الأسترالي كولن كلارك (Colin clarck) الذي نادى بألا يتعدى الاقتطاع الضريبي حدود 25 % من الدخل الوطني .

وبالموازاة مع أعمال لافر فقد اقترح بعض المفكرين تحديد معدل أمثل لمستوى الضغط الضريبي من أمثال ديبوي " **Dupuit** " الذي قدر بأنه إذا تمت مضاعفة الضريبة ثلاث (03) مرات فإن المنفعة المهدورة تصبح تسع (09) مرات أكثر اعتبارا ، وبقدر ما تكون المعدلات مرتفعة بقدر ما تكون مردوديتها أقل نسبيا ، وإذا تم رفعها تدريجيا انطلاقا من الصفر إلى غاية رقم مبالغ فيه فإن حصيلتها تبدأ من العدم ثم ترتفع بشكل محسوس إلى أن تصل إلى أقصاها لتبدأ في الانخفاض تدريجيا إلى غاية الوصول إلى العدم [1].

لكن رغم كل ذلك فإن التجربة والواقع الملموس قد أثبتا عدم وجود حدود مادية معينة لكل من الاقتطاع الضريبي وغيره من الاقتطاعات العامة التي تتوقف إلى حد كبير على مدى إنتاجية الإنفاق العام الذي تموله هذه الاقتطاعات [2].

ويقول في ذلك الأستاذ بارر (**Barrere**) أنه يمكن زيادة حجم الاقتطاع الضريبي [*] طالما أن ذلك لم يؤدي إلى تقلص حجم الإنتاج ، وفي نفس السياق يؤكد الأستاذ " بارر " أنه لايمكن استخدام الضرائب كأدوات فعالة إذا لم يصل الضغط الضريبي إلى حد معين [3]، هذا مما أدى إلى تصور البعض بلوغ معدل الاقتطاع الضريبي حدود 100% من الدخل القومي بشرط أن تتكفل الدولة بتقديم جميع السلع والخدمات التي قد يحتاجها الأفراد بالمجان ، وهذه فكرة لا نؤيدها إطلاقا بحكم الوظائف التقليدية للدولة من جهة ، والتمسك بمبدأ حرية التصرف لدى الأفراد من جهة أخرى.

ومن ناحية أخــرى أوصت جماعة من أبرز علــماء الماليــة العامة المعاصــرين أمثال "كالــدور" (**Kaldor**) و "جود " (**Goode**) و" بريست" (**Prest**) بزيادة الضغط الضريبي في الدول المتجهة نحو التقدم الاقتصادي على أساس أن مستوى الضغط الضريبي هو بمثابة معيار لمدى كفاءة سياسة التنمية الاقتصادية في هذه الدول ، فهناك الكثير من الدول المتخلفة في كل من إفريقيا وأمريكا اللاتينية لم يصل فيها الضغط الضريبي إلى الحد الأدنى لمعدله اللازم لتحقيق نمو اقتصادي فعال.

---

[1] – عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية – دراسة تحليلية تقييمية – ، "مرجع سبق ذكره" ، ص: 163.

[2] –محمد يونس البطريق ، النظم الضريبية ، "مرجع سبق ذكره "، ص: 91.

[*] – يمكن زيادة حجم الاقتطاع الضريبي أو رفع معدل الضغط الضريبي عن طريق استخدام 04 وسائل:

- زيادة أسعار الضرائب المفروضة فعلا.
- فرض ضرائب جديدة.
- تحسين طرق ووسائل التحصيل الضريبي.
- مكافحة التهرب والغش الضريبي.

[3]- Athmane kandil, théorie fiscale et développement – l'expérience algérienne,sned, 1970,p:16.

المطلب الثاني: معايير تحديد معدل الضغط الضريبي الأمثل.

باعتبار أن معدل الضغط الضريبي الأمثل يوافق قيمة الاقتطاع الضريبي للدولة الذي يعظم من مردودية الضرائب دون الإضرار بالنشاط الاقتصادي ، فإنه لابد أن هناك عوامل معينة تضبطه ، وعلى هذا الأساس فإن تحديد معدل الضريبة الأمثل يعتمد على ثلاث (03) عوامل أساسية : المقدرة التكليفية للدخل القومي المقدرة التكليفية الفردية والعامل البسيكولوجي المتمثل في الضغط الضريبي النفسي*.

1- المقدرة التكليفية للدخل القومي :

إن عملية فرض الضرائب بمختلف أنواعها تشكل في حقيقة الأمر قيام الحكومة باقتطاع جزء من الدخل الوطني ، إما بمناسبة إنتاجه أو توزيعه أو إنفاقه ، وبالتالي فإن دراسة المقدرة التكليفية العامة تهدف إلى تحديد مدى قدرة الدخل الوطني المتمثل في الناتج الداخلي الخام على تحمل العبء الضريبي الكلي للاقتصاد الوطني وتتمثل أهم عوامل تحديد المقدرة التكليفية العامة فيما يلي [1]:

1.1- حجم الدخل القومي:

يتوقف تقدير حجم الدخل القومي على تحديد العناصر التي يتكون منها الناتج القومي ، والتي اختلفت الآراء في تحديدها ، وحسب الأستاذ يونس أحمد البطريق فإنه يمكن رد مضمون الناتج القومي إلى اتجاهين رئيسيين:

1.1.1- الإنتاج الشامل (Production globale) : وينصرف مضمون الإنتاج طبقا لهذا الاتجاه إلى مجموع الإنتاج السلعي وإنتاج الخدمات الذي تحققه جميع قطاعات الاقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة ويستمد أفكاره من النظام الليبرالي الحر ، ونظرية القيمة المنفعة التي جاء بها أنصار المدرسة النيوكلاسيكية.

2.1.1- الإنتاج المادي (Production materiale) : ويقتصر مضمون الإنتاج طبقا لهذا الاتجاه على الإنتاج السلعي دون إنتاج الخدمات ، وستمد جذوره من أفكار ومعتقدات المدرسة الماركسية ونظرية القيمة العمل لكارل ماركس.

2.1- العوامل الاجتماعية:

تتشكل العوامل التي تحدد المقدرة التكليفية الكلية للمجتمع من عوامل اجتماعية عديدة :

1.2.1- الهيكل السكاني: تؤثر التركيبة السكانية السائدة في مجتمع ما على مقدرته التكليفية ، حيث أن المجتمعات التي تتكون غالبيتها من أفراد نشطون قادرون على العمل تكون أقدر وأجدر على خلق الدخول وعلى تحمل العبء الضريبي من مجتمعات مساوية لها في العدد وفي مستوى الدخل الوطني وتتشكل غالبيتها

* -يطلق عليه مصطلح الضغط الضريبي النفسي تمييزا له عن الاصطلاح العام للضغط الضريبي الذي يمكن تسميته بالضغط الضريبي الموضوعي أو المادي.

[1] - يونس أحمد البطريق ، المالية العامة ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، 1984 ، ص: 29.

من أفراد في سن الطفولة أو الشيخوخة* ، يستهلكون من عناصر الدخل الوطني أكثر مما يضيفونه ، فكلما ارتفعت أعدادهم على أعداد ذوي الأعمار المنتجة كلما تضاءل ذلك الجانب من الدخل القومي الذي يمكن للدولة اقتطاعه في صورة ضريبة.

2.2.1– المستوى العام للإستهلاك: يرتبط المستوى العام للاستهلاك كثيرا بدرجة التقدم الاقتصادي ، فيزداد هذا المستوى في الدول المتقدمة عنه في الدول المتخلفة اقتصاديا ، ومما لاشك فيه أن تباين هذا المستوى يؤثر على المقدرة التكليفية العامة للدخل القومي،و التي تقل في مجتمع يرتفع فيه المستوى العام للإستهلاك عنها في مجتمع مساو له في عدد وهيكل سكانه وفي حجم دخله ينخفض فيها هذا المستوى حيث يتسع المجال أمام الدولة لاقتطاع جانب أكبر من الدخل.

3.2.1– الوعي الضريبي: يقصد بالوعي الضريبي شعور المواطن بواجبه نحو وطنه وما يقتضيه ذلك من تضحيات مادية تعين الدولة على مواجهة ما يلقى عليها من أعباء [1] ، وتتأثر المقدرة التكليفية بدرجة الوعي الضريبي عند أفراد المجتمع** ، فتزداد هذه المقدرة كلما نضج إحساس الأفراد بمسؤوليتهم الوطنية ، وإيمانهم بمدى أهمية إمداد الخزينة العمومية بالأموال اللازمة لتمويل الإنفاق العام ، وفي المقابل تقل المقدرة التكليفية كلما ضعف إحساس المواطنين بالمسؤولية وانتشر بينهم التهرب من دفع الضرائب ، مما يقلص من قدرات الدولة في إمكانية اقتطاع جزء من دخولهم في شكل ضرائب.

3.1– العوامل الاقتصادية:

إلى جانب العوامل الاجتماعية ، تؤثر العوامل الاقتصادية بمختلف أشكالها على المقدرة التكليفية العامة ، ومن أهم هذه العوامل ما يلي:

1.3.1– هيكل الاقتصاد القومي: تؤثر طبيعة هيكل الاقتصاد القومي على المقدرة التكليفية العامة ، حيث أن هذه المقدرة تقل في المجتمعات الزراعية عنها في المجتمعات الصناعية من جراء انخفاض درجة سيولة الدخول بسبب ضيق نطاق الدائرة الاقتصادية وقلة رؤوس الأموال ،حيث أن حياتهم مقتصرة على الدفعات العينية والاستهلاك الذاتي خاصة عند صغار الفلاحين[2] ، مما يؤدي إلى انكماش المادة الخاضعة للضريبة.

2.3.1– طريقة توزيع الدخول : تلعب طريقة توزيع الدخول دورا هاما في التأثير على المقدرة التكليفية العامة وذلك لما لها من أثر على تحديد الأسلوب الفني لتنظيم الاقتطاع الضريبي ، حيث أنه يفضل تطبيق

---

* – يطلق عليهما بمصطلح صغار العالة وكبار العالة على التوالي.

[1] – محمد مرسي فهمي ، سيد لطفي عبدالله ، الضريبة الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين وتطبيقاتها العملية ،بدون دار النشر ، القاهرة، مصر،1999، ص: 301.

** – يطلق عليه في انجلترا بمصطلح الانضباط الضريبي (Discipline fiscale) ويتميز الإنجليز بوعي ضريبي مرتفع إذ أنهم ينظرون للضريبة على أساس أنها واجب وطني مقدس يجب تأديته.

[2] – صالح الرويلي، اقتصاديات المالية العامة ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1982 ، ص: 150.

الضرائب النسبية التي تصيب عدد كبير من الدخول في المجتمعات التي تقل فيها درجة التفاوت بين ثروات الأفراد ودخولهم ، بينما يفضل تطبيق الضرائب التصاعدية التي تصيب عدد محدود من الدخول والثروات في المجتمعات التي تزداد فيها درجة التفاوت.

3.3.1– التضخم : لمعدل التضخم أثر كبير على تحمل الأعباء الضريبية ، فارتفاع معدلات التضخم من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض المقدرة التكليفية الفعلية للدخل القومي في المدى الطويل رغم ما يصحبه من ارتفاع في الحصيلة الضريبية في المدى القصير، ذلك لأن التضخم مرتبط مباشرة بالقوة الشرائية للمكلفين فإذا ارتفعت هذه القوة بفعل انخفاض معدلات التضخم ارتفع حجم الاستهلاك ومن ثم ازدادت الإيرادات الضريبية ، بينما إذا انخفضت القوة الشرائية فإن الاستهلاك سوف يقل وتتدنى معها حجم الإيرادات الضريبية.

4.3.1– إنتاجية الإنفاق العام: لما كان اقتطاع جزء من الدخل الوطني في صورة ضرائب يعود مرة أخرى إلى المجتمع في صورة خدمات عامة فإن المقدرة التكليفية للدخل الوطني تعتمد إلى حد كبير على مدى إنتاجية الإنفاق العام ، أي مقدار الفوائد التي يجنيها الأفراد من نفقات الحكومة ، فتزداد المقدرة على تحمل العبء الضريبي كلما ازدادت إنتاجية هذا الإنفاق وتقل بانخفاض إنتاجيته ، وهذا ما يتضح في صورة أهداف وبرامج الحكومة في المديين القصير والمتوسط ، فتوجيه الإنفاق العام على برامج التسلح من شأنه أن يضعف من المقدرة التكليفية.

4.1– العوامل السياسية:

تلعب العوامل السياسية على مختلف أنواعها تأثيرها البالغ على المقدرة التكليفية العامة إذا ما أملت اعتبارات سياسية معينة على المجتمع التنازل عن جانب من ثروته أودخله كما هو الحال مثلا في حالة التزام الدولة بدفع تعويضات الحرب ، حيث تلجأ الدول إلى رفع الطاقة الضريبية لحدودها القصوى لأن الميزانية تكون متخمة بنفقات غير إنتاجية ، وفي المقابل يكون تجاوب المكلفين أكبر مع نداءات الحكومات لتمويل الميزانية.

2– المقدرة التكليفية الفردية:

نقصد بالمقدرة التكليفية للفرد إمكانية تحمل الشخص الطبيعي أو المعنوي للعبء الضريبي كمساهمة منه في الأعباء العامة للدولة ، وتتحدد المقدرة التكليفية للفرد بالعوامل التالية:

1.2– طبيعة الدخل ومصدره: تختلف المقدرة التكليفية للدخل حسب مصدره ، بحيث تزداد هذه المقدرة كلما ازداد مصدر الدخل ثباتا واستقرارا ، وبذلك تختلف دخول العمل (الأجور والرواتب) ودخول رأس المال من حيث مدى تحمل كل منها للعبء الضريبي [1] ، حيث أن الأولى تتميز بالثبات والاستقرار

[1] – فوزي عبد المنعم ، المالية والسياسة المالية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ،1972 ، ص: 106.

ومن ثم تزداد عندها المقدرة التكليفية على تحمل العبء الضريبي ، أما الثانية فهي دخول عارضة تتميز بمواجهة أصحابها لمخاطر عديدة مثل خطر العجز وخطر البطالة وغيرها.

2.2- حجم الدخل الفردي: يعتبر الدخل الفردي من أفضل العوامل المؤثرة على تحديد المقدرة التكليفية الفردية ، بحيث تلجأ معظم التشريعات الضريبية الحديثة إلى الاستعانة به لتوزيع العبء الضريبي بين مختلف الأفراد.

3.2- الإنفاق الفردي: لاتتأثر المقدرة التكليفية الفردية بطبيعة الدخل وحجمه فقط ، بل تتأثر كذلك بالمقدرة الانفاقية للفرد التي تعد عاملا أساسيا في تحديد قدرته على تحمل العبء الضريبي ، إذ أن تحقيق شخصين اثنين لقدر متساو من الدخل لا يعني بالضرورة تساوي المقدرة التكليفية لهما ، ولكن يتوقف الأمر على كيفية تصرف كل منهما في دخله أي إنفاقه سواء الاستثماري أو الاستهلاكي.

ويعتبر كالدور (**Kaldor**) من أبرز المنادين بإحلال الإنفاق الفردي كمقياس للمقدرة التكليفية وأداة لتوزيع العبء الضريبي بين أفراد المجتمع محل الدخل على اعتبار أن التوزيع الأمثل لهذا العبء يكون وفق المقدرة الفعلية لكل فرد من أفراد المجتمع ، ويتيح الفرصة لكل فرد بتحديد مقدرته الحقيقية على الإنفاق تحديدا ذاتيا بما يمكنه من مقابلة مختلف أوجه الاستهلاك .

3- الضغط الضريبي النفسي(Pression fiscale psychologique):

بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السابقة الذكر ، تلعب العوامل النفسية دور بارز في التأثير على سلوك المكلفين ومدى قدرتهم على تحمل العبء الضريبي ، ويمثل الضغط الضريبي النفسي ما يشعر به المكلف من جراء وطأة العبء الضريبي الذي يؤدي به إلى حرمانه لجزء من دخله تقتطعه الدولة عن طريق الضرائب ، كان بإمكان المكلف ادخاره أو تخصيصه لمنفعة إضافية [1]، وتتمثل أهم محددات الضغط الضريبي النفسي فيما يلي:

1.3- درجة الوعي الضريبي: يرتبط الوعي الضريبي بقناعة المكلف ومدى استعداده لدفع الضريبة بغرض المساهمة في تمويل البرامج العمومية ، وتتوقف هذه القناعة والاستعداد النفسي للدفع على مستوى ترشيد المكلفين وإدراكهم بالتزاماتهم الضريبية ، حيث أن ارتفاع درجة الوعي الضريبي واقتناعهم بضرورة تأدية واجباتهم اتجاه وطنهم مع توفر نظام ضريبي فعال وعادل ودرجة ثقة كبيرة بين الحكومة والشعب من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض الضغط الضريبي ، وعلى هذا الأساس فإن الضغط الضريبي النفسي لاوجود له في حالة ما إذا نظر المكلف إلى الضريبة باعتبارها أمرا عاديا وضروريا.

2.3- طبيعة الضرائب: تلعب صور وأشكال الإخضاع الضريبي دور كبير في مدى تقبل المكلفين بالدفع في تحمل الأعباء الضريبية أو عدم تقبلها ، حيث أن حدة الضغط الضريبي النفسي ترتفع في حالة الضرائب

[1] - محمدي صبيحة زوجة راحم ، دور وأهمية الإصلاحات الجبائية في الجزائر ، "مرجع سبق ذكره" ، ص: 180.

المباشرة نظرا لارتفاع درجة شعور المكلفين بعبئها ، وفي المقابل تنخفض حدة الضغط الضريبي النفسي بالنسبة للضرائب غير المباشرة نتيجة لانخفاض درجة شعور المكلفين بها لأنها متضمنة في السعر.

3.3– استقرار الضرائب : يؤدي الاستقرار الضريبي إلى انخفاض في مستوى الضغط الضريبي النفسي ، وذلك لما يوفره من وضوح في التشريعات الضريبية وسهولة في الإجراءات الإدارية المتعلقة بعملية التحصيل، بينما يزداد مستوى الضغط الضريبي النفسي في نظام ضريبي يشهد عد تعديلات ، مما يؤدي إلى خلق مشاكل للمكلفين والإدارة على حد سواء بسبب تغير نمط فرض الضريبة ومعدلاتها .

فكلما ازداد درجة تعقد النظام الضريبي لدولة ما كلما ازداد معه الضغط الضريبي النفسي ، الأمر الذي يدفع بالمكلفين إلى تلمس الطرق المختلفة للتهرب الضريبي مستعينين بذلك بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة ، وعلى هذا الأساس يرى بعض المفكرين بأن تعقد الإجراءات والتشريعات الضريبية من شأنه أن يخلق حالة من الحساسية الضريبية (Allergie fiscale) تدفع بالمكلفين إلى رفض جميع مشاريع الإصلاح الضريبي التي لايكون الهدف منها تخفيف الضغط الضريبي [1].

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على مستوى الضغط الضريبي.

تختلف معدلات الضغط الضريبي بين الدول باختلاف أنظمتها السياسية و تباين درجة التطور الاقتصادي والوعي الاجتماعي لأفرادها ، وعليه فإن مستوى الضغط الضريبي يتميز بعدم الاستقرار والتغير المستمر بتغير الحكومات والاتجاهات السياسية التي تدير مقاليد الحكم في مجتمع ما ، ويتحدد مستوى الضغط الضريبي بثلاثة (03) عوامل رئيسية:

1– درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي:

إن التقدم الاقتصادي بما ينطوي عليه من إحداث تغييرات وتعديلات في الهيكل الاقتصادي ، يستدعي القيام بدراسات مستمرة لتقدير ما يطرأ على الأبعاد الحقيقية للمقدرة التكليفية للمجتمع من تطورات تحدثها حركة النمو المتواصل ، وذلك بغرض تحديد الحجم الأمثل لهذه المقدرة التي يسترشد بها في مجال تعديل النظام الضريبي للمجتمع على وضع يتفق معا ما طرأ على هيكل الاقتصاد من تغيرات.

حيث أن فترات الكساد والأزمات التي يشهدها بلد ما ، تعمل على انتشار ظاهرة التهرب الضريبي وزيادته نظرا لانخفاض معدل دوران النقود بسبب انخفاض دخول المكلفين وتدهور القدرة الشرائية للمواطنين ، وبالتالي زيادة حساسيتهم لارتفاع الأسعار مما يصعب على المنتجين نقل عبء الضريبة ، لهذا السبب يرتفع التهرب الضريبي وتنخفض الفعالية الضريبية ، بينما في فترات الرخاء والانتعاش الاقتصادي يقل ميل المكلفين للتهرب الضريبي بسبب كثرة النقود وارتفاع معدل دورانها ، بسبب ارتفاع الدخول الفردية

---

[1] – يونس أحمد البطريق ، المالية العامة ، "مرجع سبق ذكره" ، ص: 101.

وتحسن القدرة الشرائية للأفراد ، مما يسمح للمنتجين بنقل عبء الضريبة إلى المستهلكين ، عن طريق رفع أسعار منتجاتهم لذا يكون الدافع النفسي للتهرب لدى المكلفين منخفضا [1].

كما أن عدم التحكم الجيد في تنظيم الاقتصاد الوطني وما ينتج عنه من استفحال ظاهرة الاقتصاد الموازي يؤدي إلى زيادة حجم التهرب الضريبي واستمراريته، بسبب انتشار العديد من الأعمال والنشاطات غير المصرح بها و التي تغطي النسبة الأكبر من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، وهي منتشرة في العديد من الدول وتشمل غالبا معظم القطاعات والفروع الإنتاجية ، الصناعية والتجارية والخدماتية وحتى المالية ، ولكن بنسب متفاوتة ، ويمثل العمل غير المصرح به النسبة الأكبر فيها.

كما هو الحال بالنسبة للاقتصاد الجزائري وخاصة في القطاع الخاص ، إذ أن أرباب العمل يجدون في السوق الموازية كقناة طبيعية للتهرب من اقتصاد رسمي مثقل بالأعباء والعراقيل البيروقراطية ، كما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (7.1): توزيع الاقتطاعات الإجبارية التي يتحملها أرباب العمل في الجزائر خلال سنة 2005.

الوحدة: %

الاقتطاعات	النسبة %
اشتراكات اجتماعية	%26
الدفع الجزافي	%01
رسم التكوين والتمهين	%02
صناديق اجتماعية	%02
المنح العائلية	//
المجموع	%31

Source: Mahmoud mamart, économie informelle – Un fléau envahissant , Elwaten-économie, N:06.

ويبين الجدول أعلاه مدى ضخامة الأعباء التي يتحملها أرباب العمل ، دون حساب المعدلات الضريبية المتعلقة بالأرباح والمداخيل ، وغيرها من الأعباء التي سوف تتزايد مستقبلا مع ، انسحاب الدولة من دفع المنح العائلية.

ومع نمو الأسواق الموازية وانتشارها على نطاق واسع يرتفع حجم التهرب والغش الضريبيين ، وتبقى معهما الأرباح والمدخرات المحققة في هذا المجال خفية وسرية لا تخضع لأي اقتطاعات ضريبية .

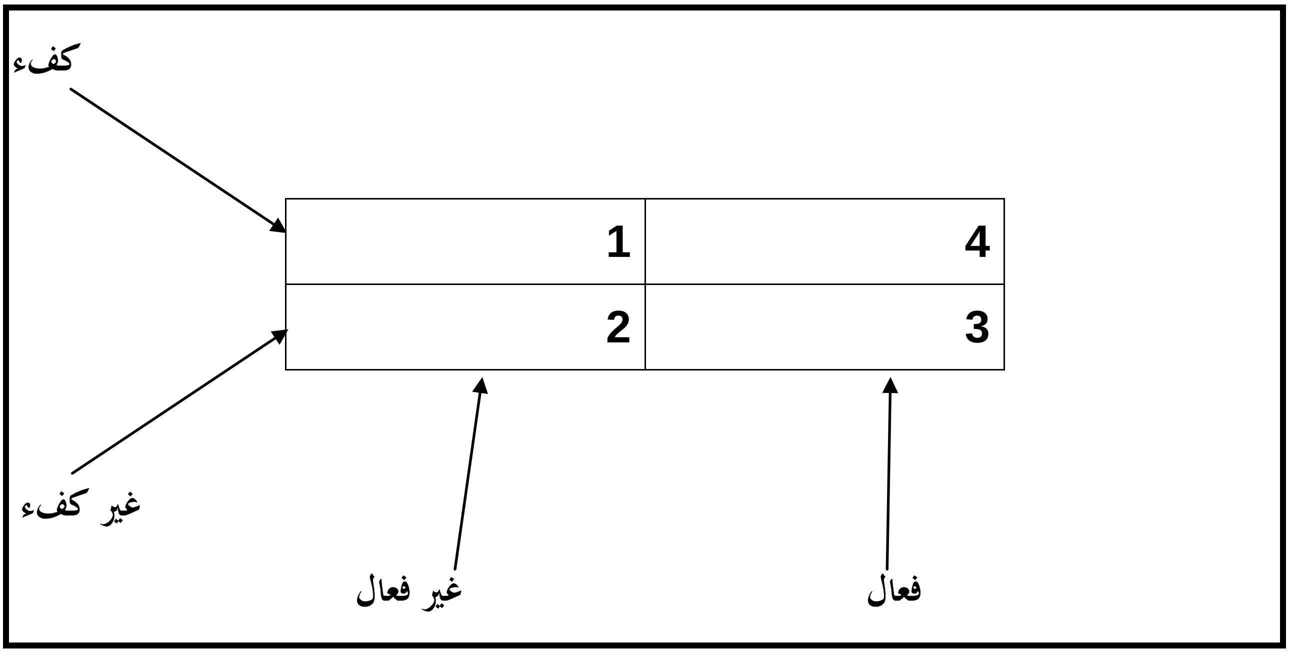
[1] – ناصر مراد ، التهرب والغش الضريبي في الجزائر ، الطبعة الأولى ، دار قرطبة ، المحمدية ، الجزائر ، 2004 ، ص: 15.

2 – كفاءة الإدارة الضريبية :

تلعب الإدارة الضريبية دورا بارزا وفعالا في توفير البيئة الضريبية الملائمة ، إذ أنها تشكل همزة وصل بين التشريعات والقوانين الضريبية من جهة والمكلفين من جهة أخرى ، حيث أنها تلعب دورا مزدوجا ، من جهة يقع على عاتقها إعلام الأفراد والمؤسسات من خلال توفير المعلومات ونشر التقارير الجبائية التي تمكن المستثمرين من تكوين ملفاتهم وتسوية وضعياتهم ، ومن جهة أخرى فهي مسؤولة عن تحصيل مختلف الإيرادات الضريبية والرسوم المماثلة[1].

ولتمييز مفهوم كفاءة الإدارة الضريبية يجب أن نفرق بين مصطلحي الكفاءة والفعالية ،فالفعالية [*]هي محصلة تفاعل مكونات الأداء الكلي للإدارة أو المنظمة ، وترتبط أساسا بمدى تحقيق المنظمة لأهدافها ، بينما الكفاءة فإنه مفهوم يقتصر على استخدام الموارد المتاحة للمنظمة ، فهو مرتبط بعنصر التكلفة ومدى الرشد في استخدام الموارد ، ورغم اختلافهما في المعنى إلا أنهما متلازمان ، ويمكن صياغة العلاقة بين الكفاءة والفعالية في الشكل التالي:

الشكل رقم (1.5): نموذج العلاقة بين الكفاءة والفعالية .



المصدر: كمال رزيق ، بوعلام رحمون ، تقييم السياسة الجبائية في الجزائر ، مداخلة في الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية الكلية (29 – 30) نوفمبر 2004 ، جامعة تلمسان ، ص: 04.

[1] Guide fiscal des investisseurs ,Ministère des finances ,Direction Générale des impôts,édition du sahel,Alger –,2003.

[*] – يتم قياس الفعالية الضريبية من الناحية المالية ، وفقا للعلاقة التالية: الفعالية المالية الضريبية =حجم الضرائب الفعلية / حجم الضرائب التقديرية.

ويشير النموذج أعلاه ، إلى العلاقة الترابطية بين الكفاءة والفعالية ، التي تختصر في أربعة (04) حالات رئيسية:

- تشير الحالة الأولى (رقم 01) إلى وجود رشد في استخدام الموارد ، ولكن لسبب ما خارج سيطرة الإدارة أو تحت سيطرتها و لم يتم التحكم فيه ، لم تستطع تحقيق أهدافها.

- تشير الحالة الثانية (رقم 02) عدم وجود رشد في استخدام الموارد وعدم تحقق الأهداف في نفس الوقت.

- الحالة الثالثة (رقم 03) تمكن المنظمة من تحقيق أهدافها المسطرة لكن مع وجود إسراف في استخدام الموارد.

- الحالة الرابعة (04) وتمثل الوضع الأمثل ، بتمكن المنظمة من تحقيق أهدافها وبأقل التكاليف ، أي مع الرشد في استخدام الموارد [1].

ولنجاح الإدارة الضريبية في أداء وظائفها على أحسن وجه ، يجب توافر مجموعة من الشروط أهمها:

- العنصر البشري المؤهل ، من إطارات وأعوان تنفيذ يتميزون بالكفاءة العالية والخبرة الواسعة .
- توفر البيئة المناسبة للعمل ، من خلال عصرنة الإدارة الضريبية ونظم الدفع والإدارة الجيدة للملفات وتقديم الحوافز المادية والمعنوية للموظفين.
- تبسيط أحكام ومواد التشريعات الضريبية ، وإجراءات تنفيذها.

وتتميز الإدارة الضريبية في الدول النامية على العموم بضعف في الأداء ونقص الفعالية ، مما أثر سلبا في خلق بيئة ضريبية غير مناسبة ومثبطة للنشاط الاستثماري ، ومن أهم هذه الانعكاسات انتشار التهرب الضريبي على نطاق واسع ، وارتفاع الفساد الاقتصادي بفعل إجبار الأفراد على العمل خارج الإطار الرسمي ومن ثم طمس الحدود بين ماهو شرعي وما هو غير شرعي ، فيتآكل النظام العام للمجتمع تدريجيا ، وينكمش احترام المواطنين للقانون والشرعية ، ويتجه المجتمع للفوضى والانهيار التدريجي [2] .

3- درجة الوعي الضريبي :

يمثل الوعي الضريبي الحالة النفسية التي يعيشها المكلف أثناء قيامه بواجبه الضريبي اتجاه وطنه ، ومن المؤكد أن درجة الوعي الضريبي لها تأثير مباشر على مستوى الضغط الضريبي السائد في مجتمع ما ، حيث بتوفر شروط وعناصر الوعي الضريبي لدى الأفراد ومسيري الشركات من جهة ، ومستخدمي الإدارات الضريبية من جهة أخرى تزداد معها الحصيلة الضريبية ، وهو ما ينعكس بالإيجاب على نتيجة الضغط الضريبي الإجمالي.

---

[1] - ناصر مراد ، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق ، "مرجع سبق ذكره" ، ص: 75.

[2] - وائل نوارة ، الاقتصاد غير الرسمي كأحد أعراض ظهور الدولة الموازية ، مجلة الإصلاح الاقتصادي ، العدد 14 ، مكتب القاهرة ، مصر ،سبتمبر 2005 ، ص: 07.

وتتمثل عناصر الوعي الضريبي في شروط أربعة (04) :

– **فهم القصد من دفع الضريبة:** يجب على المكلفين بدفع الضريبة أن يعوا ويفهموا جيدا المغزى من أداء واجباتهم اتجاه الحكومة ، حيث أنها لا تشكل عقوبة لهم أو معوق لتطور نشاطاتهم الاستثمارية وإنما هي في حقيقة الأمر مجرد وسيلة لإعادة توزيع الدخل ، وتوفير الأموال الضرورية للحكومة بهدف توفير المنشآت الأساسية وصيانتها.

– **الاقتناع بإلزامية الضريبة:** إن اقتناع المكلفين بإجبارية الضريبة هو واجب ملقى على عاتق الحكومات في إطار عمليات التحسيس والتوعية ، كما أن كسب الحكومة لثقة وود الشعب يجعل من الأفراد يقتنعون بواجب دفع الضريبة.

– **المبادرة إلى تسديد الضريبة:** إذا علم المكلفين بإجبارية الضريبة ، وبأن حكومتهم تصرف أموال الجباية بطريقة رشيدة وعقلانية ، فلاشك أنهم سيسارعون إلى قباضات الضرائب لدفع مستحقاتهم الضريبية .

– **عدم السعي إلى التهرب من دفعها:** إذا كان النظام الضريبي يتميز بالبساطة وعدم التعقيد ، ومعدل الضغط الضريبي مقبول فإن المكلفين لا يفكرون في التهرب من دفع الضرائب ، وعلى هذا الأساس فإن التهرب الضريبي يتوقف على خصائص النظام الضريبي من جهة ومستوى الضغط الضريبي وضمير المكلفين من جهة أخرى.

ويتناسب الوعي الضريبي طرديا مع الشعور والإحساس الوطني بتحمل جزء من المسؤولية الوطنية ، من خلال المساهمة في تحمل قسط من أعباء الدولة ، ويعتبر ضعف الوعي الضريبي لأفراد مجتمع ما من أبرز الأسباب المؤدية إلى ارتفاع مستوى التهرب الضريبي ، وذلك بسبب انتشار بعض الاعتقادات الخاطئة عن النظرة إلى الضرائب ، والتي يمكن إبرازها فيما يلي:

- النظرة للضرائب على أساس أنها اقتطاع مالي من دخول الأفراد دون مقابل ، وبالتالي فهم ينظرون إليها أنها أداة تعسف وتعدي على دخول وثروات الأفراد.
- انتشار فكرة أن عدم دفع الضرائب ، إنما تمثل وسيلة للتحكم في الأعباء والتكاليف غير الضرورية فالمتهرب كما يعتقد هؤلاء هو سارق شريف لأنه يسرق شخصا معنويا وهو الحكومة * ، وبالتالي فهو لا يسرق أشخاصا طبيعيين ، وقد تم إجراء استطلاع للرأي في فرنسا بخصوص نظرة الفرنسيين للمتهربين من دفع الضرائب **، وقد أعطى استطلاع الرأي النتائج التالية:

* – فكرة خاطئة سائدة في أذهان بعض المكلفين مفادها " أن سرقة الدولة لاتعد سرقة " .

** – لمزيد من التوضيح بخصوص نتائج استطلاع الرأي ، يمكن الرجوع إلى:

صباح نعوش ، الضرائب في الدول العربية ، المركز الثقافي العربي ، بيروت ، لبنان ، 1987.

جدول رقم (8.1) : نتائج استطلاع الرأي حول نظرة الفرنسيين إلى التهرب الضريبي.

نظرة الفرنسيين للمتهربين من دفع الضرائب	نتيجة الاستطلاع
شخص سارق	%04
شخص خائن لوطنه	%01
شخص في مقام المخالف لنظام المرور	%18
رجل أعمال يستغل الفرص للحفاظ على أمواله	%53
شخص عادي	%24
المجموع	%100

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مؤلف: ناصر مراد ، "مرجع سبق ذكره" ، ص: 157.

يبين الجدول التالي نتائج استطلاع الرأي لعينة مقبولة إلى حد ما من الفرنسيين حول نظرتهم إلى التهرب الضريبي ، حيث يبين أن النسبة الأكبر من الإجابات (53%) تعتقد أن التهرب الضريبي فرصة لرجال الأعمال قصد تعظيم أرباحهم ، في حين حوالي 23% من الإجابات كانت تنظر للمكلف المتهرب على أساس أنه رجل منحرف في سلوكه .

- الاعتقاد الديني السائد في أوساط المجتمعات الإسلامية حول عدم شرعية الضرائب لعدم ارتكازها على دلائل شرعية ، بعكس الزكاة التي تمثل ركنا من أركان الإسلام.
- ضعف المستوى الخلقي و التعليمي ، بما يحفز الأفراد على التهرب من أداء واجباتهم الضريبية.
- الاعتقادات النفسية الراسخة في أذهان البعض خاصة لدى الدول التي تعرضت للاستعمار ، من خلال النظر إلى الضرائب على أساس أنها وسيلة اغتصاب وإفقار للشعوب ، فمثلا في الجزائر قامت قوات الاحتلال أنذاك بفرض ضرائب عقارية متنوعة وعالية المعدلات لإجبار الفلاحين على التنازل على أراضيهم لصالح المعمرين.

خلاصة الفصل :

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى الإطار النظري العام للضغط الضريبي ، وكمدخل لدراستنا قمنا بتقديم ملخص حول النظرية العامة للضريبة ، حيث عرضنا بعض التعاريف الاصطلاحية التي قدمها بعض علماء المالية العامة حول الضريبة مع إبراز مميزاتها وخصائصها ،كما بينا المبرر القانوني لفرضها وأنواعها المختلفة ،ولأن الضرائب لم يعد دورها يقتصر على تمويل الميزانية العامة فقط ، فقد أبرزنا الوظائف المختلفة للضريبة والدور الكبير الذي أصبحت تؤديه في سبيل تحقيق أهداف السياسة المالية بصفة خاصة ، والسياسة الاقتصادية عموما.

ثم انتقلنا بعدها إلى تحليل الاتجاه الفكري للضغط الضريبي كمحاولة لتحديد مفهوم الضغط الضريبي فقمنا بمقارنة الضغط الضريبي مع بعض المفاهيم المتقاربة المستعملة في الدراسات المالية والضريبية، وقد خلصنا إلى أنه رغم تعدد المصطلحات المستعملة بين الدول في التعبير عن الضغط الضريبي ، إلا أن المعنى المراد واحد ، إذ أنه مفهوم يعبر عن ثقل الاقتطاعات الضريبية بالنسبة لإجمالي الثروة المنتجة في اقتصاد ما.

ولأن الضغط الضريبي عبارة عن مؤشر كمي يستخدم في قياس حجم الإيرادات الضريبية منسوبة إلى الناتج الداخلي الخام ، فقد تعرضنا في المبحث الثالث من الفصل إلى الجوانب التقنية المتعلقة بطرق حسابه كما استعرضنا أهم المشاكل والصعوبات التي تواجه عملية القياس ، وقد استنتجنا من خلال العرض أنه هناك مداخل عديدة لقياس مستوى الضغط الضريبي لاقتصاد ما تتوقف على طبيعة الإيرادات الضريبية المستعملة في القياس من جهة ، وطريقة اختيار المجمع الاقتصادي من جهة أخرى ، كما بينا طرق قياس الضغط الضريبي وفق المفهوم الواسع الذي يدخل الإيرادات شبه الضريبية في عملية الحساب ، على عكس المفهوم الضيق الذي يقتصر على الإيرادات ذات الطابع الضريبي فقط.

وباعتبار أن فرض الضرائب يحدث تغيرات اقتصادية واجتماعية تصنف في ثلاث (03) مجموعات تغيرات لاإرادية ، تغيرات مقصودة ، وتغيرات تلقائية ، فإن التحكم في هذه التغيرات لتفادي انعكاساتها غير المرغوبة ، لن يتم إلا من خلال دراسة الضغط الضريبي الأمثل ، وهذا ما تعرضنا له في المبحث الرابع الذي استنتجنا منه بأنه رغم المحاولات العديدة من قبل الاقتصاديين في تحديد المعدل الأمثل لحجم الاقتطاع الضريبي إلا أن الواقع الاقتصادي أثبت عدم وجود حدود معينة له ، وهو بالتالي يختلف من دولة لأخرى بحسب درجة التطور والنمو الاقتصادي ، والذي يعتبر من أهم المحددات لمعدل الضغط الضريبي الأمثل .

وقبل دراسة أثر الضغط الضريبي على النشاط الاقتصادي بصفة عامة ، ومستوى النمو الاقتصادي بصفة خاصة ، فإنه من الضروري التطرق إلى مفهوم النمو الاقتصادي ومحدداته ، وأهم ماجاءت به النظرية الاقتصادية في هذا المجال ، وهذا ما سنتطرق له في الفصل الثاني.

الفصل الثاني: الإطار النظري والتطبيقي للنمو الاقتصادي

تمهيد:

يعتبر موضوع النمو الاقتصادي من أهم المواضيع التي تحظى باهتمام الاقتصاديين والسياسيين في الوقت الحاضر ، حيث تسعى معظم الحكومات إلى العمل باتجاه تطوير وتنمية حياة الأسرة والفرد من خلال توسيع وتنويع سلة السلع الاستهلاكية والخدمات التي يحتاجها باستمرار، وهذا عن طريق تطوير قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة ، من خلال الدفع بمعدلات النمو الاقتصادية إلى الأعلى التي تمكن من رفع الدخل الوطني الإجمالي ، ومن ثمة رفع الدخل الفردي لمختلف الأعوان الاقتصاديين ، الذي يعتبر المدخل الأساسي لتطوير حياة الفرد والمجتمع.

وقد تزايد الاهتمام بالفكر التنموي خاصة بعد الحرب العالمية الثانية لدى العديد من الاقتصاديين على اختلاف توجهاتهم الفكرية والمدارس الاقتصادية التي ينتمون إليها ، حيث حظي موضوع النمو الاقتصادي بالكثير من الدراسات والبحوث العلمية من الجانبين النظري والتطبيقي ، وهذا في محاولة لبناء نموذج أساسي يمكن المجتمعات من الوصول إلى مستوى النمو الأمثل الذي يعظم الرفاهية لأفراده.

يهدف هذا الفصل إلى محاولة تقديم مفهوم مميز ومتكامل عن النمو الاقتصادي في جوانبه المختلفة النظرية منها والتطبيقية ، و تمييزه عن مفهوم التنمية الاقتصادية ، وتوضيح المفاهيم الأساسية المتعلقة بهما وهذا من خلال التطرق إلى النقاط الرئيسية التالية:

- النمو الاقتصادي : مفهومه ، محدداته ومعوقاته.
- التطور التاريخي لمفهوم النمو الاقتصادي عبر المدارس الاقتصادية.
- معايير قياس النمو الاقتصادي ، وصعوبات قياسه.
- نماذج النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: النمو الاقتصادي : مفهومه ، محدداته ومعوقاته .

إن الدارس للفكر التنموي في جذوره النظرية والتطبيقية ، يلحظ قضية أساسية مضمونها ،أنه رغم أن كل من النمو والتنمية يعني زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد ، أي زيادة حجم الاستثمار لتنمية الإمكانيات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع ، إلا أنه هناك فرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ، ويميل البعض إلى المساواة بين المصطلحين ، في حين يفضل البعض التمييز بينهما ، وعلى هذا الأساس فإننا سنحاول عرض الطرح الفكري لمصطلح النمو الاقتصادي .

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي.

إن معظم المؤلفات التنموية تميز بين مصطلحي التنمية الاقتصادية (Développement) والنمو الاقتصادي (Croissance) ، ويجتهد كل باحث في إضافة المزيد من الفروق بين المفهومين إلا أنهم يتفقون على أن مفهوم النمو الاقتصادي يعني النمو الكمي لكل من الدخل الوطني والناتج الوطني* كما يستخدم المفهوم عند الإشارة إلى البلدان المتقدمة ، أما مفهوم التنمية الاقتصادية فهو يتضمن بالإضافة إلى النمو الكمي حدوث مجموعة من التحولات الهيكلية في بنيان المجتمعات ،كما يستخدم عند الإشارة إلى البلدان المتخلفة [1].

ويقصد بالنمو الاقتصادي إذن حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني ، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ** ، وفيما يلي نستعرض بعض التعاريف المقدمة من قبل المنظرين الذين اهتموا بالفكر التنموي:

يعرف بونية (BOUNIA) النمو الاقتصادي على أنه : " عملية توسع تلقائي ، تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحددة ، وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة ، في حين أن التنمية الاقتصادية تفترض تطويرا فعالا وواعيا ، أي إجراء تغييرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة ".

أما ***جوركنسون (DJOURKINSON)***فيقول بأن : " الفرق بين نظريات التنمية ونظريات النمو يكمن في أن نظريات التنمية تركز اهتمامها على الموازنة بين تراكم رأس المال والزيادة السكانية ، في حين تركز نظريات النمو على التوازن بين التوظيف والادخار ".

---

* – لمزيد من التوضيح حول هذين المجمعين (Le PIB) و (Le PNB) ، أنظر الفصل الأول .

1 – محمد مدحت مصطفى ، سهير عبدا لظاه ر أحمد ، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مطبعة الإشعا ع الفنية ، الإسكندرية ، مصر 1999 ، ص:39.

** – متوسط الدخل الفردي = الدخل الإجمالي / عدد السكان .

ويعرف **كوزنتس**[*](**Kuznets**) النمو الاقتصادي فيقول : " إن النمو الاقتصادي الحديث هو الذي يعكس القدرة الدائمة على تزويد المجتمع بكمية متنامية من السلع والخدمات لكل مواطن " [1].

تعريف أورسولا هيكس (OURSOLA HEIKS) : " إن مفهوم النمو الاقتصادي ينطبق على البلدان المتقدمة اقتصاديا ، والتي تتميز باستغلال مواردها المعروفة استغلالا شبه كامل ، أما مفهوم التنمية فينطبق على البلدان المتخلفة والتي تمتلك إمكانيات التقدم ولكنها لم تقم بعد باستغلال موادها ".

تعريف شومبيتر [**]***(*****Schumpeter*****)*** : " إن النمو الاقتصادي هو تغير تدريجي منتظم يحدث على المدى الطويل نتيجة للزيادة الكمية في الموارد ، أما التنمية الاقتصادية فهي تغير غير متصل وتظهر بفعل قوى توسعية ضاغطة"

تعريف هيرشمان (Herieschman): " إن النمو هو حركة النظام الاقتصادي الذي يسير وفقا لآليات السوق ، أما التنمية فهي حركة النظام الاقتصادي الذي يسير وفقا لخطط متعمدة من الدولة ".

ويفرق الاقتصادي **كندلبرجر (Kindelberdjer)** بين النمو والتنمية الاقتصادية فيقول: " يعني النمو إنتاجا أكثر عن طريق التوسع في استخدام المدخلات وتغير التوليفات التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية ، أما التنمية فتعني تغيرات في هيكل الإنتاج وتخصيص الموارد بين القطاعات ".

تعريف كوسوف (Kosov): " إن النمو هو التغير في حجم النشاط الاقتصادي ، بينما تعني التنمية بالإضافة للتغير في حجم النشاط تغير في هيكل الاقتصاد لصالح القطاعات الأكثر تأمينا لتطوره على المدى الطويل أو لصالح أكثر القطاعات حيوية " [2].

وبناء على التعاريف المقدمة سابقا فإننا نستخلص النقاط التالية:

أ- إن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي (Le PIB) ، بل لابد وأن يترتب عليه زيادة في الدخل الحقيقي للفرد ، بمعنى أن معدل النمو الاقتصادي المحقق في فترة زمنية معينة لابد أن يزيد عن معدل النمو السكاني خلال نفس الفترة،وعادة مايتم تقسيم السكان إلى ثلاث(03) فئات رئيسية:

- الفئة الأولى : أقل من خمس عشرة (15) سنة ، ويدعون بصغار العالة.

[*] - Simon Kuznets: (1901-1985) اقتصادي وإحصائي أمريكي من أصل روسي ،هاجر إلى الولايات المتحدة ودرس بجامعات عديدة ، أشهرها بنسلفانيا،جون هوبكنز، وهارفارد ، تحصل على جائزة نوبل في الاقتصاد حول أعماله المتعلقة بالنمو والدورات الاقتصادية.

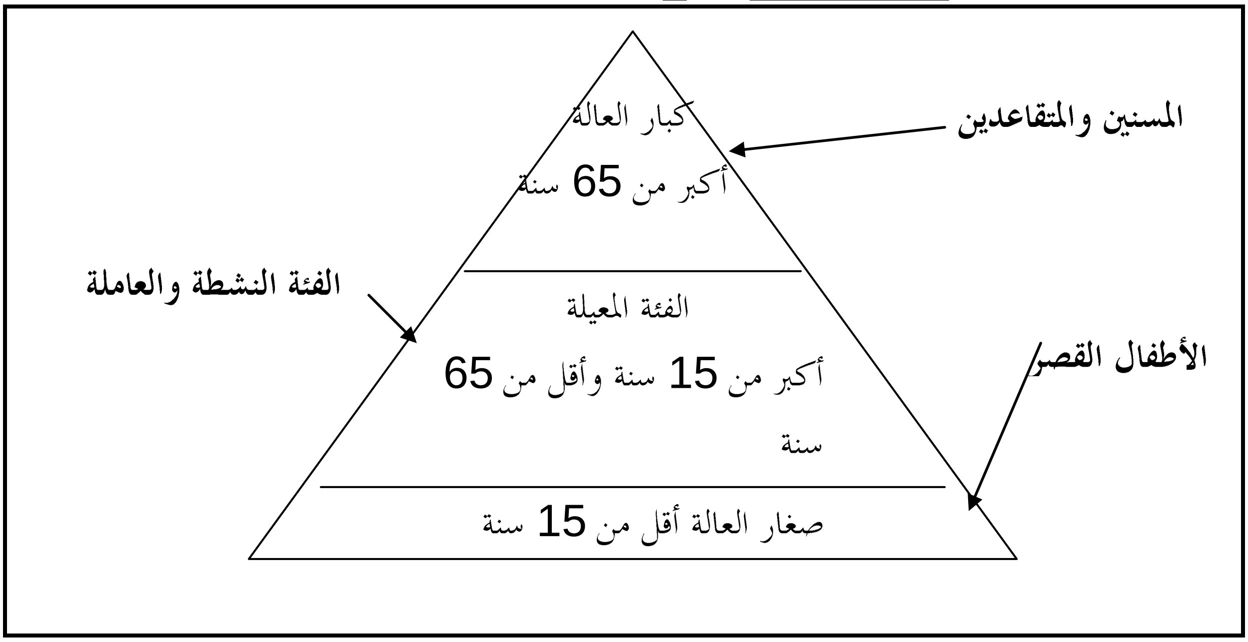
[1]- S.kusnets, croissance et structure économique , calman levy , paris , France , 1972 , page : 29.

[**] - Schumpeter Joseph alois (1883-1950): اقتصادي نمساوي ، تابع دراسته بجامعة فينا ، تقلد منصب وزير المالية للنمسا عام 1919 ، هاجر إلى الولايات المتحدة عام 1935 واشتغل بالتدريس في جامعة هارفارد ، من أهم مؤلفاته " نظرية التطور الاقتصادي" صدر سنة 1912.

[2] – محمد مدحت مصطفى ، سهير عبد الظاهر أحمد ، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية ، "مرجع سبق ذكره" ، ص: 40.

– الفئة الثانية : أكبر من خمسة عشرة (15) سنة وأقل من خمسة وستون (65) سنة ، وتمثل الفئة القادرة على العمل ، وتدعى بالفئة المعيلة.
– الفئة الثالثة : أكبر من خمسة وستون سنة(65)، وتمثل فئة المتقاعدين والمسنين ، وتدعى بكبار العالة.
وتمثل الفئتان الأولى والثالثة حجم الإعالة في المجتمع*.

الشكل رقم : (1.2) الهرم السكاني في المجتمع .



المصدر: طاهر حيدر حردان ، مبادئ الاقتصاد ، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ص: 49.

وعليه فإنه كثيرا ما ينمو الناتج المحلي لدولة ما بوتيرة سريعة من فترة زمنية لأخرى ، لكن نمو عدد السكان بمعدل أعلى يحول دون زيادة متوسط الدخل الفردي ، وعليه فإنه يجب مقارنة مقدار الزيادة بين عدد السكان وبين مستوى الإنتاج لنفس الفترة ، وبالتالي يصبح لدينا:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي – معدل النمو السكاني

ب– إن حدوث نمو اقتصادي في فترة زمنية معينة لايعني الزيادة النقدية في دخول الأفراد فقط ، ما لم تتزامن هذه الزيادة مع زيادة حقيقية في كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد ، وتتم مقارنة ذلك عن طريق التعرف على مقدار الزيادة في أسعار السلع والخدمات ، من خلال قياس معدلات التضخم السائدة في فترة زمنية معلومة ، فقد يزيد دخل الفرد زيادة اسمية من فترة لأخرى ، ولكن

* – عبء الإعالة = (عدد أفراد الفئة الأولى + عدد أفراد الفئة الثالثة / عدد أفراد الفئة الثانية) × 100 .

لايعني ذلك بالضرورة بأن مستوى معيشته قد ارتفعت إلا من خلال مقارنة كمية السلع والخدمات التي كان يحصل عليها في حدود دخله قبل الزيادة وما أصبح يحصل عليه بعد آخر زيادة في دخله ، وهذا عن طريق استبعاد أثر التغير في قيمة النقود ، من خلال طرح معدل التضخم ، وبالتالي يصبح لدينا:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد – معدل التضخم

ج- إن مفهوم النمو الاقتصادي يعني التوسع الاقتصادي التلقائي غير المتعمد ، والذي لايستدعي تغيير في الهيكل الاقتصادي للمجتمع ، ويقاس بحجم التغير الكمي في المؤشرات الاقتصادية الكلية كالناتج الوطني الخام ، أو الناتج المحلي الخام.

د- إن مفهوم النمو الاقتصادي يشير إلى الاستمرارية الدائمة في مقدار الزيادة من فترة لأخرى ، أي أنها تكون في المدى الطويل ، ولا ينبغي أن تكون زيادة مؤقتة لسبب عابر ، سرعان ماتزول بزوال هذا السبب ، ومن هنا نستنتج أنه هناك نمو اقتصادي عابر ومؤقت يحدث نتيجة لعوامل عرضية ، كما هو الشأن للكثير من الدول النفطية التي تشهد اقتصادياتها نمو عاليا عند ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية ، وبالتالي فإن النمو العابر لا يمثل نموا بالمفهوم الاقتصادي.

وبناء على ماسبق فإننا نستخلص ، أن النمو الاقتصادي مؤشر كمي ، يركز على ما يحصل عليه الفرد في المتوسط من سلع وخدمات ، ولا يهتم بنوعية هذه السلع والخدمات ، ولا بتوزيع الدخل بين فئات المجتمع ، كما أن النمو الاقتصادي يتحقق تلقائيا دون تدخل من قبل الحكومة أو رغبتها في ذلك ، ويعني النمو الاقتصادي :

- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل.
- أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية.
- أن تكون هذه الزيادة على المستوى البعيد[1].

المطلب الثاني : الفرق بين النمو والتنمية.

في أوائل الخمسينات من القرن الماضي ، كان الناس كثيرا ما يستخدمون تعبيري "نمو" و"تنمية" كأنهما مترادفان يمكن استعمال الواحد بدلا من الآخر، لكن في حقيقة الأمر التنمية الاقتصادية تختلف في مضمونها عن مفهوم النمو الاقتصادي من جانب أنها عملية إرادية مخططة ، يتم التوصل إليها بواسطة

[1] – محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان عطية ناصف ، التنمية الاقتصادية – دراسات نظرية وتطبيقية – ، مطبعة قسم الاقتصاد ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، مصر ، 2003 ، ص ص : 74 ، 75 .

إجراءات وتدابير معينة ، يعبر عنها ببرامج وخطط وسياسات . ونظرا لتعدد المدارس الاقتصادية تعددت التعاريف ، غير أنه يجمعها قاسم مشترك وهو كيفية مواجهة التخلف وتحديد عوامل التقدم الاقتصادي. ووفق مدخل لمفهوم التنمية البشرية *، تختلف المداخل للتعريف بالنمو والتنمية الاقتصادية من بلد لآخر وفق حدوث زيادة في متوسط الدخل الحقيقي.

إن التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي عبارة عن مفهومين مختلفين لكنهما مرتبطين ، إذ يقصد بالتنمية الاقتصادية أسلوب التوصل للنمو الاقتصادي ، ولا تؤدي بالضرورة للنمو بدليل أن العديد من الدول الصناعية تعرف اليوم نمط نمو منخفض خلافًا للتنمية التي عرفته منذ قرنين من الزمن ، فالتنمية ظاهرة إجمالية لمفهوم كمي لفترة طويلة يُقاس بتغيرات الإنتاج من سنة لأخرى ، فتحدث تغيرات في المجتمع بتوزيع الدخول بين الأعوان الاقتصاديين للرفع من قدرتهم الشرائية من خلال تحفيز الاستهلاك.

ومما لا شك فيه هو أن الاستثمار جوهري لعمليتي النمو والتنمية ، حيث يمكن التمييز بين اللفظين الأخيرين على أساس أن الأول يرتبط بالمحور العمودي للاستثمار أو رفع إنتاجيته والثاني يرتبط بالمحور الأفقي للاستثمار، أي زيادة حجمه الكلي ، أي بمعنى آخر زيادة الهياكل والمرافق الإنتاجية والخدمية[1].

التنمية الاقتصادية أشمل وأعم من النمو فهي تعني نموا بالإضافة إلى التغيير ، فمثلا عملية النمو بالنسبة للطفل تعني التغيير في ناحية الوزن والطول من فترة لأخرى ، أما التنمية بالنسبة للطفل فتعني التغيير في تصرفاته والتكيف مع الأوضاع المختلفة نتيجة للتعليم والتدريب وغيرها ، أي أن النمو الاقتصادي يتعلق بعناصر قابلة للحساب الكمي بين فترة وأخرى.

يقتصر مفهوم النمو الاقتصادي على حدوث زيادة في الإنتاج والدخل الوطني ، أما عملية التنمية الاقتصادية فبالإضافة إلى ذلك تتضمن إجراء تغيرات جذرية في هيكل الإنتاج وفي طريقة استخدامه وتوزيع عناصره بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ، وهي تعني تغيير شيء مع تحسينه باستخدام حدث أو إجراء إداري.

* – التنمية البشرية(Développement humain): من بين المفاهيم الجديدة للتنمية ، تهتم بالجنس البشري ، بحيث تفسر النمو الاقتصادي كحالة رفاه بشري أكثر من كونها حالة نمو كمي في الاقتصاد الوطني، وقد تم التعبير عن هذا الاهتمام بصراحة في البيان المعروف بإعلان " كوكويوك " ، عام 1974.

1 – أوكيل امحند سعيد، معضلة النمو الاقتصادي وآفاقه في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط ، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير لجامعة الجزائر، المنعقد بفندق الأوراسي بالجزائر أيام 14 و15 نوفمبر 2005 ، ص : 06.

وبعكس النمو الاقتصادي ، فإن التنمية الاقتصادية هي عملية تحدث تغييرا شاملا ومتواصلا في زيادة متوسط الدخل الحقيقي ، وتحسنا في توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة ،كما تحدث تحسنا في نوعية الحياة وتغيرا هيكليا في الإنتاج ، وهي تتطلب وجود سلطة تقوم بتوجيه السياسة الاقتصادية ، بينما النمو الاقتصادي هو أمر ضروري للتنمية لأنه وحده يمكن من رفع مستوى المعيشة، فهو أحد العناصر الأساسية لإحداثه.

يرتبط النمو الاقتصادي بكيفية زيادة الموارد والطاقات الإنتاجية التي تعظم من طاقة الاقتصاد ككل، وهو بالتالي يخفف من مشكلة الندرة ، كما أن زيادة الدخل الوطني دون حدوث تغيرات للبنيان الاقتصادي فإن هذه العملية تعتبر نمو اقتصادي ، بينما إذ صاحب هذه الزيادة تغير في الهيكل الاقتصادي اعتبرت العملية تنمية اقتصادية.

وإذا كانت التنمية تعتبر ، بشقيها الاقتصادي والاجتماعي المعيار الأساسي لتقييم إنجازات أي نظام اقتصادي واجتماعي ، فإن النمو الاقتصادي الذي تعبر عنه أرقام الدخل الوطني من خلال تطوره السنوي ، هو الشرط الضروري لكل تنمية ، وإن كان غير كاف ، فالنمو إذا تحقق ، يمكن ألا يؤدي إلى تنمية إذا لم ترافقه إجراءات اجتماعية ملموسة لصالح أكثرية الناس ، وبالمقابل فإن التنمية لا يمكن التفكير فيها بدون معدلات نمو معقولة ، وإذا كان مؤشر النمو هو مؤشر بسيط ، فإن التنمية هي مؤشر مركب ، وإذا كان مؤشر النمو هو مؤشر اقتصادي بحت ، فإن التنمية هي مؤشر اقتصادي اجتماعي وسياسي ، فلا نمو بلا تنمية[1].

ومن هذا المنطلق فإن النمو الاقتصادي هو توسع الجهاز الإنتاجي في اتجاه أو أكثر بدون أي تغيرات في الهيكل الاقتصادي ، أما التنمية فإنها عبارة عن تغييرات مرحلية تقود إلى تغييرات وتحولات في النظام الاقتصادي والاجتماعي ، والتنمية الاقتصادية هي قبل كل شيء نمو اقتصادي بزيادة في إنتاج السلع والخدمات بمعدل أسرع من نمو السكان.

وعليه نستنتج أن النمو الاقتصادي يشير إلى نمو الناتج المحلي أو القومي الإجمالي ، وهو شرط ضروري لإحداث التنمية ، لكنه ليس بالشرط الوحيد أو الكافي ، أما التنمية الاقتصادية فهي نمو اقتصادي تصحبه مجموعة من التغيرات الهيكلية والتوزيعية التي تحدث التغيير الجوهري الذي يمس جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لحياة الفرد والمجتمع ، بحيث تتحسن نوعية الحياة التي ينعم بها أفراد المجتمع ، وبذلك يكون مفهوم التنمية الاقتصادية مختلفا عن النمو الاقتصادي ، إذ أنها تمثل دخول الاقتصاد القومي مرحلة النمو الاقتصادي السريع ، وقيام الدولة بدفع المتغيرات الاقتصادية تجاه النمو

1 قدري جميل ، واقع النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل الوطني، ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، على الموقع الشبكي:
http://www.mafhoum.com/syr/articles_04/kadri.htm , page consulte le:21/03/2006.

بأسرع من معدل نموها الطبيعي ، فهي تمثل عملية إرادية من جانب المجتمع ، بينما النمو الاقتصادي يطلق على مجرد الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي [1] .

المطلب الثالث : عوامل النمو الاقتصادي .

توجد العديد من العوامل التي تحدد درجة النمو والتطور الاقتصادي لبلد ما ، والتي تصنف في شكل مجموعات تعرف بعوامل الإنتاج الرئيسية ، والتي تتضمن العمل ورأس المال والتقدم التقني ، حيث أن تركيبها في نسب عقلانية مختلفة تضمن مستويات مختلفة من الإنتاج .

1- العمل (Le travail) :

إن البحث عن أسباب النمو الاقتصادي يرجع إلى القدرة على الاستثمار والتجديد من جهة ، والقدرة على استخدام الوسائل الجديدة والموارد المتوفرة من جهة أخرى ، وبالتالي نجد أنفسنا أمام مشكلتين أساسيتين ، المشكلة الأولى تتمثل في كمية العمل التي تبذلها اليد العاملة ، وهذه تقاس بسهولة أما المشكلة الثانية وتتمثل مهارة اليد العاملة وكثافتها ونمط تنظيمها ، وهي أكثر صعوبة لضبطها.

1.1- كمية العمل:

إن الحديث عن حجم السكان ومدى مساهمته في قوة العمل هي من الأهمية بمكان ، لأنه يؤثر في كمية أحد عناصر الإنتاج (عنصر العمل) ، على اعتبار أن السكان هم المصدر الأساسي لهذا العنصر ، ولهذا السبب فإن الحديث عن عدد الأفراد المتاحين للعمل كمصدر للنمو الاقتصادي أقل شيوعا من التحدث عن كمية رأس المال أو الموارد الطبيعية .

ومن الواضح أن حجم السكان يمكن أن يؤثر في مستوى نصيب الفرد من الناتج الوطني أو الدخل ، وذلك لأن كل طفل يولد يمثل يدا تتناول الطعام وفما يأكل[2] .

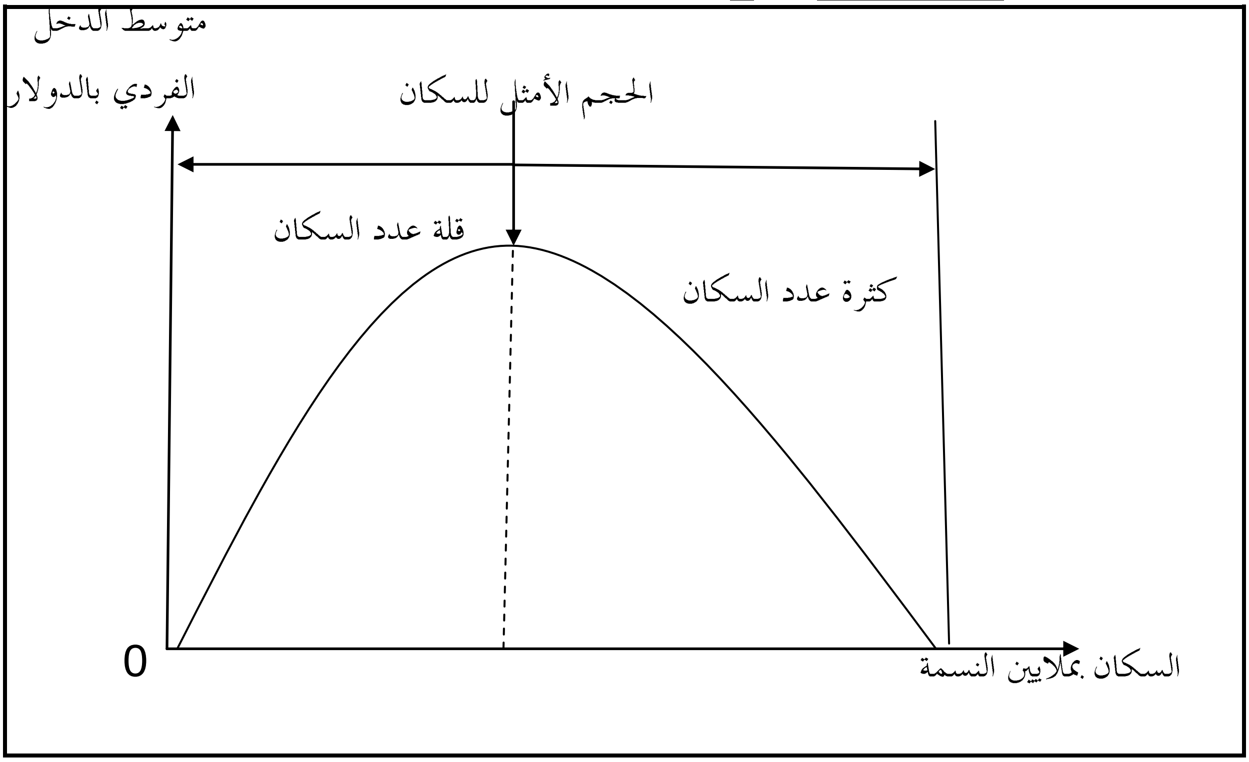
وعموما فمن الممكن التحدث عن الاقتصاديات ذات القلة أو الكثرة في عدد السكان من زاوية هامة ، وهذا ما إذا كان إسهام الإضافات إلى عدد الأفراد العاملين في شتى فروع الإنتاج يرفع أو يخفض من مستوى دخل الفرد ، ومن الناحية النظرية فإنه يمكن تصور خريطة تربط حجم السكان بمستوى الدخل الفردي ، وأن نستنتج من واقع هذه العلاقة بين السكان والدخل ، أن ثمة هناك حجما أمثلا للسكان كما يوضحه الشكل التالي:

---

[1] – سالم المعوش ، دور الجامعة في إحداث التحول الاقتصادي والتنمية ، مجلة الحقيقة ، عدد خاص بالملتقى الدولي السابع ، جامعة أدرار ، نوفمبر 2004 ، ص ص :226 -227.

[2] – حسين عمر ، التطور الاقتصادي – دراسة تحليلية تاريخية لأسباب ومشكلات التقدم والركود والتخلف- ، الطبعة الأولى ، دار الفكر العربي، القاهرة ، مصر ، 1988 ، ص: 219.

الشكل رقم (2.2): فكرة الحجم الأمثل لعدد السكان.



المصدر : حسين عمر ، التطور الاقتصادي ، "مرجع سبق ذكره" ، ص: 219.

إن التحليل العلمي الحديث للسكان يتناول موضوع السكان من حيث الكثرة السكانية * والقلة السكانية ** وبالتالي الحد الأنسب للسكان ، وهذا ما هو مبين في الشكل السابق ، الذي يوضح أن هناك علاقة طردية بين معدل النمو السكاني ومعدل النمو الاقتصادي إلى حد معين ، وهو نقطة الذروة في الشكل التي تمثل الحجم الأمثل للسكان *** الذي يوافق معدل النمو الأمثل وبعد هذا الحد تصبح لأي زيادة سكانية أثر معاكس وسلبي على درجة التطور والنمو الاقتصادي التي يشهدها اقتصاد ما ، من خلال نقص نصيب الفرد من الدخل الوطني المحقق. وهذا ما يفسر في الواقع الاقتصادي في السياسات السكانية التي تنتهجها الحكومات تبعا لاختلاف درجة النمو الاقتصادي المحقق بها ، فنجد دولا تشجع على الإنجاب وتقدم الحوافز للهجرة كما تفعل كندا واستراليا وغيرها من الدول التي تنخفض فيها معدلات الولادات ، وعلى العكس من ذلك نجد دولا تتبع سياسات للحد من الإنجاب ،

* – كثرة السكان : وجود عدد كبير من السكان في مساحة محدودة من الأرض وندرة شديدة في الموارد.

** – قلة السكان: وجود موارد طبيعية ووفرة في رأس المال ، مع قلة في عدد السكان.

*** – الحد الأمثل للسكان: هو الوضع الأنسب للنمو الاقتصادي المتوازن ، والذي يقع بين الوفرة والقلة ، بحيث يتناسب عدد السكان مع حجم الموارد.

وتضع شروطا صارمة لعملية الهجرة مثل الصين وبعض الدول الأخرى ، والجدول التالي يوضح توزيع السكان والدخول في بعض المناطق من العالم :

جدول رقم (1.2) : السكان والدخل في مناطق العالم المختلفة لعام 1998.

الوحدة / المنطقة	السكان (مليون نسمة)	الناتج الوطني الإجمالي (مليار دولار)	متوسط نصيب الفرد (دولار أمريكي).
العالم	5.897	28862.2	4890
منخفض الدخل	3.515	1843.7	520
بدون الصين والهند	1.296	493.5	380
متوسط الدخل	1.496	4419.6	2950
منخفض ومتوسط الدخل	5.011	6263.3	1250
شرق آسيا والباسيفيكي	1.817	1801.6	990
أوربا ووسط آسيا	473	1038.8	2190
أمريكا الجنوبية والكاريبي	502	1977.6	3940
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	285	585.6	2050
جنوب آسيا	1.305	555.5	430
إفريقيا جنوب الصحراء	628	304.2	480
مرتفع الدخل	885	22599	25510
نصيب المجموعة المرتفعة الدخل من العالم %	15.01	78.30	521.70

المصدر: علي توفيق الصادق، التوجهات الإنمائية في مطلع الألفية الثالثة، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل ، العدد السادس بعنوان :" دور الحكومات الإنمائي في ظل الانفتاح الاقتصادي" 05/02 ماي 2000 ، سوريا *.

* – لمزيد من التفصيل حول حلقة العمل هذه انظر الموقع الشبكي لصندوق النقد العربي التالي: (www.amf.org.ae)

2.1- نوعية رأس المال البشري :

يلعب التعليم المتقدم والتدريب الفني الجيد دورا كبيرا في زيادة الناتج الكلي ، ومن ثم زيادة متوسط ما يحصل عليه الفرد من ذلك ، وقد أثبتت الدراسات العلمية أن مستوى الإنتاجية بالمؤسسات تزداد مع انخفاض درجة الأمية وارتفاع المهارة التقنية والإدارية .

وترتبط نوعية العمل ايجابيا مع صحة السكان وطول أعمارهم ، وبطبيعة الحال هذه أمور مرغوبة كأهداف في حد ذاتها ، زيادة على انعكاسها الجيد على الإنتاج والإنتاجية .

2- رأس المال (Le capital)[*] :

تلعب كمية رأس المال المادي التي بحوزة مجتمع ما دورا هاما في حركية النشاط الاقتصادي ومستوى التطور المحقق ، حيث يعتبر رأس المال من حيث مدى توفره ومعدل تراكمه من المحددات الأساسية للطاقات الإنتاجية في المجتمعات ، ولمعدلات تغيرها ومن ثم في مستوى التقدم الذي بلغته ومعدل النمو الذي يستحدث فيها [1].

ويتم تقسيم رأس المال عادة إلى نوعين رئيسيين:

1.2- رأس المال الإنتاجي: وهو عبارة عن الآلات والمعدات والأدوات التي تستخدم في العملية الإنتاجية وتساهم بصورة مباشرة في الإنتاج .

2.2- رأس المال الاجتماعي: وهو عبارة عن البنية الأساسية في المجتمع من طرق وشبكات المياه ووسائل المواصلات والاتصالات ، وتساهم بطريقة غير مباشرة في العملية الإنتاجية [2].

وتتم عملية تقييم رأس المال المستعمل في العملية الإنتاجية عن طريق الاعتماد على بعض المؤشرات التي تعكس إلى حد كبير مدى توفر رأس المال ، مثل نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية ، أو عدد الجرارات لكل شخص في القطاع الفلاحي ، وتقيس هذه المؤشرات كثافة استعمال رأس المال المادي في قطاعات اقتصادية معينة.

وعادة ما ينظر إلى الإضافات إلى رأس المال في المجتمع بالاستثمار الوطني (Investissement) ومما لاشك فيه أن زيادة معدل الاستثمار في دولة ما يدل على أن الدولة تضع مجهودا أكبر لتوسيع

---

[*] - لا يقصد برأس المال كمية الأموال المتوفرة أو ما يعرف برأس المال النقدي فقط ، ولكن أيضا الرأسمال العيني الذي يمثل الطاقة الحقيقية للمجتمع.

[1] - محمد عبد العزيز عجمية ، محمد علي الليثي ، التنمية الاقتصادية – مفهومها – نظرياتها– سياساتها ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2003 ، ص: 56.

[2] - محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان عطية ناصف ، التنمية الاقتصادية – دراسات نظرية وتطبيقية – ، مرجع سبق ذكره ، ص: 26.

الطاقات الإنتاجية ، ومن ثم رفع مستوى الإنتاج القومي، الذي ينعكس إيجابا على معدلات النمو المحققة.

3- التكنولوجيا والتنظيم (Technologie et Organisation):

إن البحث عن أسباب النمو يرجع إلى التقدم التقني الذي بدوره يتبع التقدم العلمي والجهد المبذول لإدراجه وإدماجه في مراحل الإنتاج والتوزيع ، حيث أن وجود نظام شامل للتعليم والتدريب ، وخلق بيئة مناسبة للبحث العلمي ، من شأنهما أن يساعدا على خلق وتطبيق التكنولوجيا الحديثة.

وفي هذا الشأن فإنه يلاحظ وجود فروق شاسعة في عدد البحوث التطبيقية المعتمدة في الدول النامية وغيرها من البلدان المتطورة ، وفي الواقع فإن الهوة التي تفصل بين هاتين المجموعتين من الدول في هذا المجال أكبر من تلك التي تفصل بينهما بالنسبة لأي متطلب أساسي آخر للنمو الاقتصادي ، والجدول التالي يبين نسبة تخصيص الإنفاق الحكومي على أعمال البحث في بعض المناطق:

جدول رقم (2.2) : متوسط نسبة تخصيص الإنفاق على البحث والتطوير بالنسبة لبعض الدول والمناطق خلال الفترة: (1995-2000).

	الولايات المتحدة الأمريكية	دول الإتحاد الأوربي	دول أمريكا اللاتينية	بعض الدول الآسيوية النامية
نسبة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الخام	4.3 %	2 %	0.02 %	0.01 %

المصدر : من تنظيم الطالب اعتمادا على مؤلف: محمد عبد العزيز عجمية ،محمد علي الليثي ، "مرجع سبق ذكره" ، ص: 51.

ومما لاشك فيه أن التقدم الفني شرط أساسي للتقدم الاقتصادي ، غير أن هذا الشرط لوحده غير كاف، فلابد من توافر أشخاص يرغبون ويقدرون على تحمل مخاطر إدخال طرق جديدة للإنتاج أو تقديم منتجات جديدة أو دخول أسواق جديدة أو استعمال موارد جديدة ، ويرى بعض المفكرين أن الافتقار إلى طبقة المنظمين (Les entrepreneurs) هو التفسير الأساسي لغياب عمليات الإنماء السريعة في الدول النامية ، على العكس من ذلك في الدول المتقدمة حيث تعاظم دور المنظم وانتقل

بمعدل متزايد في المشروعات على اختلاف أنواعها، وتخصص كل واحد في ناحية صغيرة جدا من العملية الإنتاجية.

4- الأرض والموارد الطبيعية (Les ressources naturelles):

إن لعامل الأرض من حيث المساحة والنوعية من جهة ، وما تزخر به من موارد باطنية من جهة أخرى دور كبير في عملية النمو والتطور الاقتصادي ، ويعتبر هذين العاملين من أقدم التفسيرات المقدمة لإظهار أسباب الاختلافات فيما بين الطاقات الإنتاجية في مختلف المجتمعات ، ومن ثم مستويات الإنتاج والدخول ومستويات المعيشة ، فكثيرا ما تذكر الأدبيات الاقتصادية أن توافر الموارد الطبيعية من حديد خام ونفط وفحم كان العامل الرئيسي وراء ما حققته المملكة المتحدة وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية من نمو وازدهار[1].

غير أن المشكلة الرئيسية لذلك هو أنه توجد استثناءات عديدة لتعميم هذا الرأي ، ولا يرجع ذلك إلى كون أن الموارد الطبيعية ليست هامة بالنسبة للنمو الاقتصادي ، بل يرجع إلى كون أن عوامل أخرى مثل رأس المال والموارد البشرية والتقدم التكنولوجي قد مكنت دولا عديدة من تحرير نفسها إلى حد كبير ، من هذا القيد القديم على عمليات النمو مثل اليابان ، ولكن رغم ذلك فإنه لنقص أو ندرة الموارد الطبيعية أثر معاكس على جهود الإنماء .

5- التجارة الدولية (Commerce international)*:

إن أهم ميزة تضيفها التجارة الدولية لدولة ما مع العالم الخارجي هي أن قيام هذه التجارة يسمح لها بالتخلص من محدودية مواردها الخاصة الطبيعية والبشرية ، وتركيز جهدها الإنمائي في المجالات التي تكون لها فيها ميزة حقيقية ، إذ لو لم تكن ثمة تجارة دولية ، فإن الدولة النامية تضطر إلى المضي في عملية النمو على كل الجبهات في آن واحد [2]، وبالتالي فإن التوسع في التجارة الدولية تعتبر كعامل مساعد على النمو الاقتصادي . وقد أدى تأســيس المنظمة العــالمية للتجارة(OMC) وتوقيع أكثــر مــن (140) دولة على ميثاقها ، إلى تنشيط المبادلات الدولية بفعل التخفيض التدريجي إلى الإلغــاء التــــام للرسوم والتعريفات الجمركية [3].

---

[1] – محمد عبد العزيز عجمية ، محمد علي الليثي ، التنمية الاقتصادية –مفهومها ، نظرياتها ، سياساتها ، مرجع سبق ذكره ، ص: 53.

* – لمزيد من التوضيح أنظر : سدر الدين سوعلي ، الانفتاح الاقتصادي والنمو في الدول النامية ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 02، 2006 ، مقال منشور باللغة الفرنسية.

[2] – حسين عمر ، التطور الاقتصادي، مرجع سبق ذكره ، ص: 222.

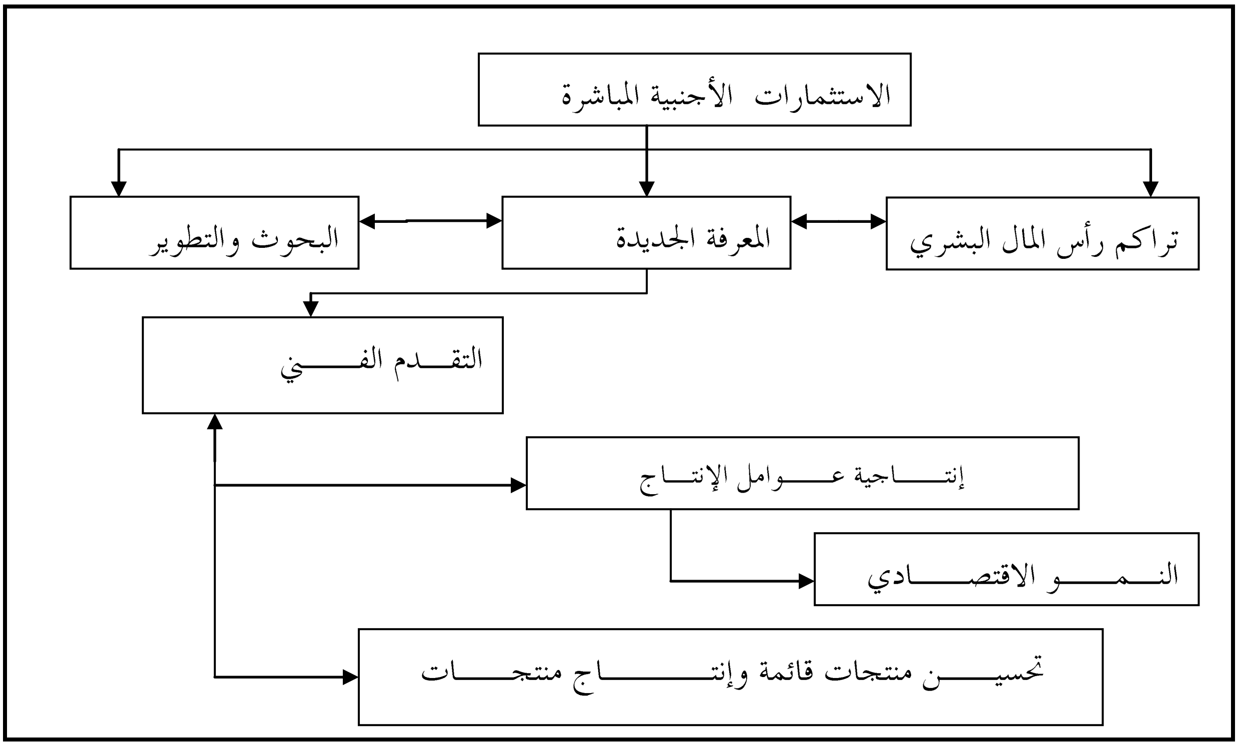
[3]-Les facteurs de la croissance, sans auteur, à partir de site :
Consulte le:24/03/2006). http://perso.wanadoo.fr/bac-es/higeo/th_monde_depuis_1945_02.html,(page

6- الاستثمار الأجنبي المباشر(I.D.E)*:

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا كبيرا في الرفع من معدلات النمو الاقتصادية في الـــــدول المضيفة وهذا من خلال زيادة معدل نـــمو الاستثمارات المحلـــية كعامل مباشر من جهة (آثار مباشرة) ومن خلال الآثار الخارجية الموجبة (آثار غير مباشرة) التي تؤدي إلى زيادة عنصري العمل ورأس المال من جهة أخرى عن طريق عدة قنوات ، أهمها قناة التدريب والمنافسة ، وقناة التقليد[1].

وتأخذ الآثار الخارجية الموجبة التي يتم من خلالها الرفع من معدلات النمو عن طريق عامل التكنولوجيا ثلاثةأشكال هي: البحوث والتطوير، والمعرفة الجديدة ، وتراكم رأس المال البشري ، وهذا ما يوضحه المخطط التالي:

مخطط رقم (1.2) : الأثر غير المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.



المصدر: مجدي الشوربجي،أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مرجع سبق ذكره ، ص : 264.

*- **I.D.E :** Investissement direct étranger.

[1] – مجدي الشوربجي،أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مرجع سبق ذكره ، ص : 261-262.

طبقاً لهذا المخطط ، فإن أنشطة البحوث والتطوير التي تصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر تؤد ي إلى خلق منافسة داخل الدول المضيفة ، مما يؤدي إلي تشجيع الشركات الوطنية على زيادة أنشطة البحوث والتطوير الخاصة بهم، الأمر الذي يؤدي إلي زيادة حجم المعرفة الجديدة ، ويترتب على هذا تحسين جودة المنتجات القائمة وإنتاج منتجات جديدة من ناحية وزيادة إنتاجية عوامل الإنتاج من ناحية أخرى، وهو ما يؤدي في النهاية إلي تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي.

المطلب الرابع : معوقات النمو الاقتصادي.

إن بلوغ مستوى راق من التطور والازدهار ، رغبة وأمل جميع الحكومات والشعوب ، وهذا لن يتم إلا من خلال دفع عجلة النمو الاقتصادي بمعدلات مرتفعة ، والمتتبع للواقع العملي لمسألة النمو الاقتصادي يلحظ قضية أساسية مضمونها التباين في مستويات النمو الاقتصادي بين الدول ، تبعا للاختلاف والتباين في عوامل النمو المذكورة سابقا ، فنجد دولا بلغت مستوى عال من التقدم والرقي حتى أصبح يشكل لها مشكلا ، في حين لازلت بعض الدول تتخبط في التخلف والفقر ، ويبدو أن الدول النامية تتميز بتشابه نسبي في مجموعة من الخصائص والعوامل التي من شأنها أن تبطيء عملية النمو الاقتصادي ، وهو ما يقودنا للحديث عن أسباب ذلك ، أو بالأحرى معوقات حركة النمو الاقتصادي والتي تتلخص في النقاط التالية:

1– الانفجار الديمغرافي :

يمثل العامل الديمغرافي أحد العوائق الأساسية التي تقف في طريق النمو الاقتصادي للدول المتخلفة ، إذ أن نمو السكان بمعدلات مرتفعة ومتزايدة في معظم الدول النامية يلغي أثر الزيادة في الإنتاج والدخل فلا يجني هؤلاء السكان ثمار الجهود المبذولة في مجال النمو الاقتصادي ، ولا يمكن التغلب على المشكلة السكانية إلا بتحقيق الزيادة في الدخل والإنتاج بمعدلات تفوق كثيرا معدل الزيادة في عدد السكان ، وهذا هو السبيل الوحيد لتحقيق أي تحسن حقيقي في المستوى المعيشي للجماهير [1].

وتعتبر هذه النقطة محل جدل ونقاش ، فالبعض يقول أنه من أجل أن تنمو وتتطور الدول النامية يجب عليها أن توقف الانفجار السكاني الذي تتعرض له ، بينما يعتقد آخرون بأن الطريقة المثلى

[1] – حسين عمر ، التنمية والتخطيط الاقتصادي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ابن عكنون ، الجزائر ، 1994 ، ص: 45.

لإيقاف النمو السكاني هي الرفع من مستوى النمو الاقتصادي ، الذي يصحبه تحسن في المداخيل ومن ثم في المستوى المعيشي للأفراد [1].

ويعتقد الأستاذ " كنجزلي ديفيز " * بأن المعدل السريع لنمو السكان في الدول المتخلفة يعود إلى اختلال التوازن بين معدلات المواليد ومعدلات الوفيات ، الذي بدوره يعود إلى كون أن حكومات هذه الدول تفرض رقابة من جانب واحد ، بمعنى أنها تفرض رقابة على الوفيات عن طريق انتشار الخدمات الصحية دون فرض الرقابة على المواليد ، وقد أوصى الأستاذ " كنجزلي " بضرورة فرض الرقابة على المواليد جنبا إلى جنب مع فرض الرقابة على الوفيات وهذا يقتضي بطبيعة الحال إيقاف التزايد السريع في عدد السكان عن طريق تنظيم الأسرة.

2- مشكلة تكوين رأس المال :

يعتبر تكوين رأس المال كما رأينا سابقا ، العامل الرئيسي المحدد للنمو الاقتصادي ، ولا نعني به مجرد القدرة على الادخار فحسب ، بل نعني به كذلك تجسيده في شكل استثمارات مادية ، وإن المتتبع للمسيرة التنموية في دول العالم الثالث يلحظ أن كل من عنصري تكوين رأس المال ، وهما الادخار من جانب عرض رأس المال ، والاستثمار من جانب الطلب على رأس المال يشوبهما الضعف والقصور ، حيث أن جانب العرض في مجال تدبير المدخرات ** أمر عسير في الاقتصاد المتخلف بسبب ضعف الدخل القومي وبالتالي ضعف القدرة الادخارية بسبب ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك في الدول المتخلفة ، وعلى العكس من ذلك يتميز الميل الحدي للادخار بالانخفاض.

أما في جانب الطلب على رأس المال ، فإن الاستثمارات قاصرة عن تحقيق النمو بالمعدلات السريعة ، نظرا لصغر حجم السوق بسبب ضعف القدرة الشرائية من جهة ، وانعدام عنصر التنظيم الحقيقي من جهة أخرى ، حيث يفضل المنظمون القيام بضروب النشاط التجاري أو الائتماني الذي تقوم على أساس المضاربة بدلا من إقامة المشروعات ذات الطابع الاستثماري طويل المدى الذي يدفع عجلة التصنيع ، وينهض بالعملية الإنتاجية بأسرها [2].

[1] – عدي قصور ، مشكلات التنمية ، مداخلة في ندوة مشكلة التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي ، جامعة اليرموك يومي: 04-05 جانفي 1980 ، عمان ، الأردن ، ص: 23.

* – كنجزلي ديفيز : أستاذ علم الإجتماع بجامعة كاليفورنيا ، قدم بحث في المؤتمر الدولي للتنمية الصناعية بسان فرانسيسكو سنة 1957 بعنوان " الانفجار السكاني في العالم ".

** – يقدر خبراء صندوق النقد الدولي أن معدل 15% أو أكثر من الدخل القومي كمدخرات ، هو المعدل اللازم لمجرد الإبقاء على فجوة التقدم اليوم.

[2] – حسين عمر ، التنمية والتخطيط الاقتصادي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 49.

3- التخلف التكنولوجي:

يعتبر التقدم التكنولوجي في عصرنا الحالي من بين الركائز الأساسية في النمو الاقتصادي ولكن كل الدلائل تشير إلى هبوط وتدني مستوى التكنولوجيا في الدول المتخلفة ، وأن الهوة قد اتسعت بينها وبين الدول الصناعية المتقدمة ، نتيجة لما حققته من تقدم علمي وتقني كبير ، الذي رفع من مستوى الإنتاجية في هذه الدول.

وإذا استمر الحال على ماهو عليه من سير بطيء للتقدم الفني في الدول المتخلفة ، وتضاعفت سرعة التقدم التكنولوجي في الدول المتطورة ، فإن الهوة أو الفجوة المعرفية ستستمر في الاتساع.

إن التكنولوجيا من وجهة نظر العالم المتطور ، تهدف إلى الوفرة في الأيدي العاملة بسبب ندرتها النسبية في هذه الدول ، في حين أن الهدف الاقتصادي من التكنولوجيا في الدول السائرة في طريق النمو هو الوفرة في رأس المال بسبب ندرته النسبية .

4- ضعف المستوى التعليمي :

مما لاشك فيه أن مستوى التعليم يرفع من كفاءة عنصر العمل بمختلف أنواعه ، فكلما أدخلت أساليب حديثة لسير العمل في مختلف ميادين الإنتاج ، بات من الضروري الارتفاع بالمستويات التعليمية والتدريبية لقوة العمل ، حيث أن مديرا متدربا على الطرق الحديثة في مسك الحسابات وإدارة الموارد البشرية والرقابة على موجودات منشأته ، وسير العمل فيها هو أكثر فعالية بكثير في تعظيم أرباح منشأته من مدير يجهل هذه الأساليب الحديثة في إدارة الأعمال ، ونفس الشيء بالنسبة للعمال الفنيين والتقنيين .

وعلى هذا الأساس فإنه ينصح للدول النامية بالاستثمار في التعليم ، لما له من تأثير مباشر وكبير في الرفع من معدلات النمو الاقتصادية ، حتى وإن كانت " تكلفة الفرصة البديلة " على ما يبدو مرتفعة في المدى القصير، ذلك لأن النقص في التعليم بأنواعه المختلفة يشكل عائقا خطيرا للنمو الاقتصادي.

5- ضعف الخدمات الصحية وانتشار الأمراض :

لقد أثبتت الدراسات الحديثة في مجال إدارة الأعمال أن زيادة كبيرة في الإنتاجية يمكن أن تتحقق بالارتفاع بالمستويات الصحية للأيدي العاملة ، فكلما تحسنت الأحوال الصحية للعمال كلما انخفض هدر الوقت من جهة ، وزاد الجهد المبذول من جانب الأفراد العاملين من جهة أخرى [1].

[1] - حسين عمر ، التطور الاقتصادي – دراسة تحليلية تاريخية لأسباب ومشكلات التقدم والركود والتخلف- ، مرجع سبق ذكره ، ص: 255.

وعليه فإن انتشار الآفات والأمراض الفتاكة بكثرة في المجتمع ، من شأنه أن يعرقل حركة التطور الاقتصادي من خلال التأثير على معدلات النمو الاقتصادية.

6- الفساد الإداري والمالي:

تشير الكثير من الدراسات النظرية والتطبيقية إلى أنه للفساد الإداري والمالي آثارا سلبية على النمو الاقتصادي ، وذلك عبر قنوات متعددة ، أولى هذه القنوات هي خفض معدلات الاستثمار ، ومن ثم خفض حجم الطلب الكلي ، ومن خلاله ينخفض معدل النمو الاقتصادي .

فالفساد الإداري وما يرافقه من دفع للرشاوي المادية والعينية يمثل بالنسبة لكثير من رجال الأعمال نوعا من الضرائب مما يدفعهم إلى تقليل استثماراتهم في الدول التي يوجد فيها الفساد ، وتشير بعض الدراسات التطبيقية التي حاولت دراسة حجم أثر الفساد الإداري في كل من معدلات الاستثمار ودخل الفرد إلى أن انخفاض مؤشر الفساد الإداري من 4 إلى 6 درجات (حيث أن 0 هو أعلى معدل للفساد و10 هو أقل معدل للفساد) يؤدي إلى زيادة قدرها بنسبة 4% في معدل الاستثمار و 0.5% في النمو السنوي لدخل الفرد * .

كما تشير بعض الدراسات الأخرى إلى أن الفساد يدفع بكثير من ذوي المواهب والكفاءات العلمية العالية إلى التورط في هذا الفساد ، وهذا بدورهم يبعدهم عن التوجه إلى الأعمال التي يكون أداؤهم فيها منتجا ، الأمر الذي يقلل من النمو الاقتصادي للمجتمع بسبب عدم الاستفادة المثلى من هذه المواهب ، وفي الدول النامية التي تحصل على المساعدات المالية من قبل الدول والمؤسسات العالمية أدى سوء استخدام هذه المساعدات ، وعدم توجيهها إلى المشروعات المهمة التي رصدت لها هذه المساعدات إلى حرمان هذه الدول من فرص النمو الاقتصادي ، وذلك لأن كثيرا من الدول التي كانت تقدم هذه المساعدات قد لجأت في السنوات الأخيرة إلى تقليص حجم المساعدات بسبب عدم قناعتها بنزاهة حكومات الدول المستفيدة من المساعدات .

أما القناة الثانية التي يؤثر فيها الفساد على النمو الاقتصادي فهي متعلقة بالتشوهات التي يحدثها هذا الفساد الإداري في وجه النفقات الحكومية ، فالدراسات النظرية والميدانية تؤكد أن الحكومات التي ينتشر فيها الفساد تكون أكثر ميلا إلى توجيه نفقاتها إلى المشروعات وأوجه الإنفاق التي يسهل فيها

* - أعدت هذه الدراسة سنة 1996 من قبل الباحثين: كناك وكيفر (Knack et Keefer) واستخدمت هذه الدراسة مقياسين لقياس الفساد الإداري : مؤشر العمل العالمي للفساد –**I.T.I.C**– ومؤشر الدول العالمي للمخاطر –**I.P.I.R**– :

-) I.T.I.C : L' indice de travail international de la corruption.
-) I.P.I.R: L' indice des pays international des riscks.

الحصول على الرشوة وإخفائها ، وذلك لصعوبة تحديد سعرها في السوق أو لأن إنتاجها أو شرائها يتم من قبل مؤسسات محدودة مثل الإنفاق على البنية الأساسية [1].

المبحث الثاني : التطور التاريخي لمفهوم النمو الاقتصادي عبر المدارس الاقتصادية.

عند دراسة التحليل النظري للنمو الاقتصادي ، نجده جد متشعب يختلف من مفكر اقتصادي لآخر ومن مدرسة لأخرى ، وبالتالي هناك مداخل كثيرة لدراسته ، من مدخل اجتماعي إلى اقتصادي إلى ديني إلى سياسي و غيره ، وعليه سنحاول أن نستعرض أهم الطروحات النظرية الاقتصادية في مجال النمو الاقتصادي عبر مختلف المدارس الاقتصادية :

المطلب الأول : النمو الاقتصادي عند التجاريين *.

من المتفق عليه أن التجاريين كانوا يعلقون أهمية كبيرة على الذهب والفضة باعتبارهما عماد الثروة ويصدق هذا بصفة خاصة علي كتاب التجاريين قبل بداية القرن السابع عشر (17) ، ومن ثم يميل بعض الشراح إلى إطلاق اسم "المعدنيين" على رجال الجيل الأول من الفكر التجاري إشارة إلى الأهمية الخاصة للمعدن النفيس في نظرتهم إلى الثروة ، على أن يقتصر اسم "التجاريين" أو "المركنتاليين" على المتأخرين منهم وهم المجموعة التي وضعت الميزان التجاري في المقام الأول.

فنمو الأمة وتطورها يقاس بحجم ثروتها ، التي قوامها ما تحوزه من معادن نفيسة "الذهب والفضة " وباعتبار أن الضرائب حينذاك لم تكن أداة ثابتة يعتد بها لتوفير الإيراد اللازم ، تبقى المعادن النفيسة المصدر الوحيد للنمو الاقتصادي الذي يقوي الدولة ويحميها من الاعتداء الخارجي[2].

ويؤمن التجاريون بضرورة تدخل الدولة لأجل تعظيم النمو الاقتصادي ، من خلال زيادة ثرائها وامتلاكها للمعدن النفيس ، و يعد قطاع التجارة والصناعة أساس النمو الاقتصادي عندهم ، وحتى يتم تطوير هذين القطاعين فإنه يتعين على الدولة القيام بما يلي:

---

[1] – يوسف خليفة اليوسف ، الفساد الإداري والمالي: الأسباب والنتائج ، وطرق العلاج ، مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة الكويت ، المجلد 30 ، العدد 02 ، 2002 ، ص ص: 268-269.

* – من أهم رواد التجاريين: "جون بودان " و"أنطوان دي مونكريتيان" في فرنسا، و"توماس مان" Thomas mun (1571-1641) في انجلترا ، هذا الأخير الذي يعتبر أحد أقطاب التيار التجاري ، له كتاب صدر بعد وفاته يتضمن أهم أفكاره ، بعنوان "موقف التجاريين في إيجاز " صدر له سنة 1664، يعتبر أهم مرجع للفكر التجاري.

[2] - سعيد النجار ، تاريخ الفكر الاقتصادي – من التجاريين إلى نهاية التقليديين– ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، 1973 ، ص ص : 46 -47.

- تخفيض الضرائب على رجال الأعمال وأصحاب الحرف ومساعدتهم بمعونات مادية عن طريق خفض الأسعار حتى يكون بإمكان منتجاتهم المنافسة على مستوى الأسواق الخارجية.

- أما بالنسبة لقطاع الزراعة كان يعتبر في نظرهم قطاع ثانوي يعتمد أساسا في تطوره على قطاعي الصناعة والتجارة ، و لم يولوا اهتماما إلا بمجال الزراعات التي تعد كمواد أولية للقطاع الصناعي.

- استغلال المناجم إذا كانت موجودة ، وتشجيع ودعم الصناعات التحويلية لزيادة الصادرات والحد من الواردات ، وبالتالي اعتبروا أن الصناعات التحويلية والتجارة الخارجية وحدهما يؤديان لزيادة ثروة البلاد.

- إتباع سياسة التقليل من الواردات وتشجيع الصناع الأجانب على الإقامة في البلاد ، ولزيادة الصادرات ، يقترحون إزالة كل القيود ما عدا المواد الخام ، وتشجيع المواهب وأصحاب الاختراعات.

المطلب الثاني : النمو الاقتصادي عند الكلاسيك.

لم يكن لدى الكلاسيك نظرية خاصة بالنمو الاقتصادي ، ولكن استعراض آراء وأفكار رواد هذه المدرسة التي يعود لها الفضل في تأسيس علم الاقتصاد الحديث ، يعطي لنا فكرة عن وجهة نظر الكلاسيك تجاه هذا الموضوع ، ومن ثم استخلاص عناصر التطور و النمو الاقتصادي في اعتقاداتهم .

1- عناصر النمو الاقتصادي عند الكلاسيك :

أ- حرية التجارة: كان الكلاسيك يدعون إلى ضرورة تحرير التجارة الخارجية وعدم تدخل الدولة ، وأن التوازن التلقائي يحدث بفعل اليد الخفية " Main invisible " عن طريق المنافسة الكاملة في الأسواق الحرة.

ب- تراكم رأس المال: أجمع الكلاسيك على أن التراكم الرأسمالي هو مفتاح النمو الاقتصادي ، وعلى هذا الأساس يجب رفع حجم المدخرات ، كما أن الرأسماليون وملاك الأراضي هم وحدهم القادرون على تحقيق المستوى اللازم من الادخار الضروري لحركية النمو الاقتصادي ، على عكس العمال الذين تنخفض ميولهم لتكوين المدخرات بسبب ضعف الأجور التي يحصلون عليها ، والتي تميل للاستقرار عند حد الكفاف . وإذا كان لرأس المال هذه الأهمية البالغة في النمو الاقتصادي ، فإن قدرة المجتمع على التراكم الرأسمالي مرهونة بما يدخره الأفراد ، فالادخار هو منبع التراكم الرأسمالي ، والثروة تتوقف على

مدى تقسيم العمل بين الأفرا د ، وهذا يتوقف على كمية رأس المال الموجودة بحوزة المجتمع ، وبالتالي إلى كمية المدخرات[1] .

ج– الدافع للاستثمار: يعتقد رواد المدرسة الكلاسيكية أن الربح هو الدافع الأساسي للاستثمار، إلا أن هذا الربح لا ينمو بشكل لا نهائي ، بل أنه يميل نحو الانخفاض على المدى الطويل ، ويفسر آدم سميث ذلك بارتفاع أجور العمال نتيجة التنافس عليهم بين المستثمرين ، بينما يفسره ريكاردو بارتفا ع قيمة كل من الأجور والريوع وأسعار المحاصيل.

د– حالة التوازن: يعتقد جميع المفكرين الكلاسيك أن المجتمعات تميل نحو الاستقرار ، وأن هذا الاستقرار يكون كنتيجة للعلاقة بين نمو السكان ونمو الغذاء من وجهة نظر " مالتوس " وبسبب تناقص الغلة من وجهة نظر " ريكاردو ".

2–تحليل الطبيعيين للنمو الاقتصادي :

إن تشجيع الزراعة كان الهدف الرئيسي للسياسة الاقتصادية التي انتهجها الطبيعيون، وهي أساس النمو إذ يعتقد أنصار المدرسة الطبيعية (الفيزيوقراطية) * أن الزراعة وحدها هي التي تنتج ثروة الأمم ، أما النشاطات الاقتصادية الأخرى فهي عقيمة ، فالزراعة هي المصدر الوحيد للثروة والدخل الحقيقي للدولة، لأنها وحدها التي تحقق الفائض ، ولهذا لا بد من انتهاج سياسة اقتصادية تشجع هذا القطاع ، واعتبروا أيضا أن النقود ثروة عقيمة ، ولهذا لا يمكن اعتبارها مقياس لقياس ثروة الدولة ، وكانوا يشجعون حرية التجارة.

إن تحليل الفيزيوقراطيين للنمو الاقتصادي يقوم على البحث في عملية الإنتاج عكس المركانتليين (التجاريين) الذين بحثوا في التداول ، وعليه وضع رواد المدرسة الطبيعية فرضيات أساسية ل تحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية وهي :

- الزراعة هي المصدر الأساسي للإنتاج ولتحقيق الفائض .
- رأس المال الموظف في الزراعة هو رأس المال المنتج .
- العاملون في الزراعة هم المنتجون وحدهم ، وهم الذين يجب أن يدفعوا الضريبة.
- ضرورة تحرير التجارة الخارجية وتدعيم الملكية الخاصة ، وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

---

[1] – سعيد النجار ، تاريخ الفكر الاقتصادي – من التجاريين إلى نهاية التقليديين– ، مرجع سبق ذكره ، ص: 125.

* – من أهم روادها : فرانسوا كيني (François Quesnay) طبيب واقتصادي فرنسي ولد عام 1694 بفرساي ، اشتهر بالجدول الاقتصادي الذي يشرح فيه توزيع الثروة في المجتمع ، توفي عام 1774.

3- نظرية " آدم سميث "* في النمو الاقتصادي :

تقوم افتراضات النظرية على أساس وجود الهيكل الاقتصادي الذي لا تتدخل فيه الحكومة في مختلف نواحي النشاط الاقتصادي ، فهو هيكل اقتصادي يعتمد على الإيمان بحرية الأفراد في التصرف وبالمنافسة الحرة وبمبدأ حرية التجارة.

ويرى " آدم سميث " أن تحقيق الزيادة في الثروة (النمو الاقتصادي) سوف يأتي عن طريق إتباع مبدأ تقسيم العمل والتخصص ، لأنه من شأن هذا أن يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمال كذلك ، فإن التخصص يؤدي إلى زيادة المهارة العمالية وإلى زيادة المقدرة على الابتكار ، ولكن لكي ينجح تقسيم العمل لابد من قيام الأفراد بالادخار ، ذلك لأن زيادة الادخار ضرورية لزيادة رأس المال ، وبالتالي زيادة القدرة الإنتاجية في المجتمع مما يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج وحجم المبادلات وزيادة دخول الأفراد ولكن هناك شرطا آخر بجوا ر شرط التكوين الرأسمالي ، ألا وهو اعتماد تقسيم العمل على السوق ، فإذا كانت السوق ضيقة فإنه لن يمكن للصناعات أن تقوم بالإنتاج وان تصرف هذا الإنتاج وتنمو ، أما اتساع حجم السوق فسوف يؤدي إلى عكس ذلك .

ولقد اعتقد " سميث " أن النمو الاقتصادي يحدث بطريقة تراكمية ، فبمجرد أن يبدأ ومع افتراض تقسيم العمل ووجود السوق الواسع ورأس المال ، فإن إنتاجية العمال سوف تتجه إلى الزيادة وسوف يؤدي هذا بدوره إلى زيادة الدخل الحقيقي ، وبطريقة تراكمية يؤدي هذا بدوره إلى زيادة جديدة في حجم المدخرات وفي حجم السوق مما يؤدي مرة أخرى إلى زيادة الإنتاج والدخل.

وعلى هذا الأساس فإن نظرة " آدم سميث " للنمو والتطور الاقتصادي على أنه عملية تدريجية ، تعتمد على القوة الذاتية للهيكل الاقتصادي ، أي أنها تتدفق ذاتيا ، وهذه الفكرة مستمدة من مبدأ سيادة القانون الطبيعي **" Naturel Law"** وفكرة اليد الخفية **"Invisible Hand"** التي آمن بها " سميث " وذكرها في كتابه المشهور " البحث عن طبيعة وأسباب ثروة الأمم " ، كما أن الاقتصاديين الكلاسيك من بعد " سميث " كلهم اعتنقوا الفكرة وأيدوها [1] .

وقد اعتقد " آدم سميث " أن تراكم رأس المال الذي يحدث من خلاله النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة ، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع حاد في الأجور ، وبمأن مستويات الأجور ترتبط مع معدل النمو السكاني ، فإن ارتفاعها من شأنه أن يشجع العمال على إنجاب عدد كبير من الأطفال

---

* – آدم سميث (Adam Smith) : اقتصادي ليبرالي اسكتلندي ولد عام 1723 من عائلة ثرية ، درس بجامعة "غلاسكو" ثم انتقل إلى أكسفورد، أول كتاب ألفه هو" نظرية العواطف الأخلاقية " ، أما عن أشهر كتاب له فهو " ثروة الأمم " الذي بدأ العمل فيه بمدينة تولوز بفرنسا توفي عام 1790.

[1] – عبد الرحمان يسري أحمد ، تطور الفكر الاقتصادي ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2001 ، ص: 201.

وتشجيع الزواج المبكر ، ويؤدي هذا كله إلى زيادة عدد السكان ، ومن ثم حجم العمالة ، مما يؤدي إلى انخفاض الأجور ثانية إلى مستوى الكفاف ، ولكن زيادة عدد السكان مع زيادة رأس المال لايؤثر على النمو الاقتصادي .

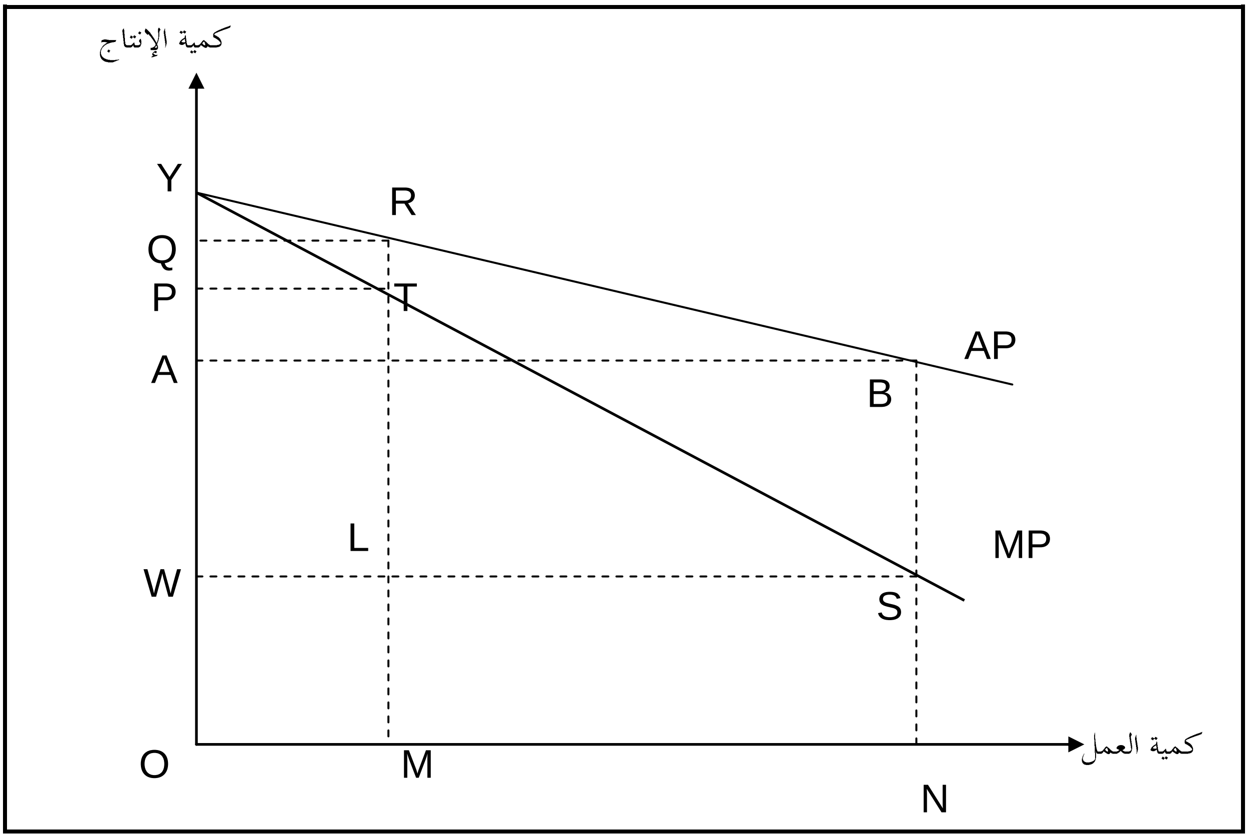
4- النمو الاقتصادي عند "دافيد ريكاردو"*:

يؤمن "ريكاردو" بضرورة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، وأن الرأسماليين هم عمود التنمية الإقتصادية ، لذلك يحبذ "ريكاردو" عدم فرض الضرائب المعرقلة لنشاطهم حتى لا تقل عزائمهم وتثبط روح المبادرة والإنتاج عندهم ، وبالتالي تضيع فرص التنمية ، من خلال الانخفاض المستمر في معدلات النمو المحققة سنويا . ويرى "ريكاردو" أن ندرة الأرض الزراعية مظهر من مظاهر شح الطبيعة وهذا هو السبب في حصول أصحابها على الريع ، ويتزايد ذلك كلما ازداد الطلب على منتجاتها ، وحتى بافتراض أن رأس المال قد يستخدم بدلا من العمل في الإنتاج الزراعي فإن الأمر لن يغير شيئا حسب أفكار " ريكاردو" ، ذلك لأن رأس المال ماهو في حقيقة الأمر سوى عمل مخزون ، و لم يعتقد أن التقدم التكنولوجي في الزراعة له أهمية تذكر ، أي أنه لم ير أن التقدم التكنولوجي في النشاط الزراعي له من القدرة ما يحد من سريان قانون تناقص الغلة ، أو يتصور المسألة من ناحية النفقات فإننا نجد أن " ريكاردو" لم يعتقد أن التقدم التكنولوجي يمكن أن يصبح ذو أهمية في النشاط الزراعي بحيث يؤدي إلى زيادة الإنتاج مع عدم ارتفاع التكلفة.

كما يرى " ريكاردو" أن التجارة الدولية مهمة جدا في المجال الاقتصادي بحكم أنها تدفع بمعدلات النمو الاقتصادي إلى الأعلى ، وهذا عن طريق التقسيم الدولي للعمل وذلك بتخصص كل دولة في إنتاج السلع والمواد التي يمكن إنتاجها بنفقات نسبية أقل ،وباستخدام هذه الافتراضات الخاصة بالنشاط الاقتصادي ، وكذلك الافتراضات الأخرى التي يشترك فيها " ريكاردو " مع بقية الاقتصاديين الكلاسيك بشأن أجور الكفاف وعدم وجود بطالة بين العمال وسيادة ظروف المنافسة الحرة ، يمكن أن نتصور كيف يعاد توزيع الدخل القومي لصالح الزراعة بتزايد نصيب ملاك الأراضي من الريع ، وفي غير صالح الصناعة بتناقص نصيب الرأسماليين من الأرباح ، وهذا بطبيعة الحال يعرقل النمو الاقتصادي على اعتبار أن الصناعة هي القاطرة التي تقود التطور والنمو الاقتصادي داخل المجتمع.

* – دافيد ريكاردو(David Ricardo) : اقتصادي ليبرالي انجليزي ، ولد بلندن عام 1772 ، وأصله من اليهود الشرقيين ، ينحدر من عائلة ثرية ، كان والده سمسارا للأوراق المالية ببورصة لندن ، تأثر كثيرا بكتاب سميث ، وألف كتابه المشهور بعنوان" مبادئ الاقتصاد السياسي " ، توفي عام 1823.

الشكل رقم (3.2) : فكرة " دافيد ريكاردو " حول استقرار النمو الاقتصادي.



المصدر: محمد مدحت مصطفى،سهير عبد الظاهر أحمد،النماذج الرياضية للتخطيط، مرجع سبق ذكره ، ص: 67.

إن فكرة "دافيد ريكاردو" حول استقرار النمو الاقتصادي التي فحواها أن الربح يميل للانخفاض على المدى الطويل ، ثم يستقر عند هذا المستوى ، يمكن توضيحها من خلال الشكل البياني أعلاه ، حيث يمثل المحور الأفقي كمية العمل المستخدمة ، ويمثل المحور الرأسي كمية الناتج ، بينما يمثل الخط AP الناتج المتوسط للعمل ، والخط المستقيم MP الناتج الحدي للعمل ، وباستخدام كمية من العمل مقدارها OM نحصل على ناتج كلي قدره OQRM ، أما حجم الريع فيمثل المستطيل PQRT وهو الفرق بين الناتج المتوسط والناتج الحدي ، المسافة OW تمثل أجر الكفاف ، والخط WL يمثل منحنى عرض العمل ، وهو لانهائي المرونة ، بينما يعبر المستطيل OWLM عن إجمالي الأجور المدفوعة ، وعليه يمثل المستطيلWLPT الناتج الكلي بعد استقطاع كل من الريع والأجور.

5- تحليل مالتوس للنمو :

يقوم تحليل مالتوس "ROBERT MALTUS" * للنمو الاقتصادي أساسا على دراسة السكان والأرض التي يعيشون عليها ، ولحدوث نمو لابد لقوتي السكان والأرض أن تتعادل ، وتتلخص نظريته التشاؤمية في وجود قانونين غير قابلين للتغير يحكمان طبيعة البشر ، وهما ضرورة الطعام لوجود الإنسان (ينمو الناتج المعبر عنه بالغذاء في صورة أقرب إلى متوالية حسابية) ، وميل الإنسان لتكاثر والإنجاب فالقانون الأول يعبر عن الموارد(الأرض) أما القانون الثاني فيعبر عن تزايد السكان(يتزايد عدد السكان في شكل متوالية هندسية) ، وبهذا فقد بين أن النمو الاقتصادي يمكن أن يعاق بسبب الضغوط السكانية مقترنة بندرة الموارد الطبيعية.

ولقد جاء مالتوس بثلاثة مفاهيم جديدة على الفكر الاقتصادي في تفسيره للنمو الاقتصادي:

1 - أدخل مفهوم الحركة أو الحيوية، تلك التي تنشأ بين زيادة عدد السكان أو نقصهم والموارد، في حين وصف "سميث" تلك المجتمعات التي يزيد فيها السكان بالجمود.

2 - أشار إلى مفهوم الشدة ، بمعنى أن ينبغي أن تأخذ بالحزم كافة الهيئات والمؤسسات الخيرية التي تقدم المساعدات للفقراء والمعدمين ، لأن من شأن هذه المساعدة أن تخمد فيهم الشعور بالمسؤولية ويعتمدون على معونات المجتمع في تربية الأبناء .

3 - أما المفهوم الثالث والأخير الذي أشار إليه ، يتمثل في مفهوم التشاؤم ، لأنه خشي أن تؤدي الزيادة السكانية إلى مخاطر كثيرة مثل الحروب والأمراض والمجاعات وغير ذلك ، وهو في هذا المجال لم يكن يؤمن بفعالية العامل الوقائي.

المطلب الثالث : نظرة الكينزيين للنمو الاقتصادي.

في أعقاب الكساد الكبير للأزمة الاقتصادية الكبرى لسنة 1929، أحدث الاقتصادي جون مينارد كينـــز "John Maynard KEYNES" ** ثورة فكرية على خلاف التقليديين ومن سبقوه من النيوكلاسيك الذين كانوا ينظرون نظرة جزئية للظواهر الاقتصادية ، فهو يحلل الاقتصاد ككل دون تحديد الأعوان الاقتصاديين بصفة منفردة ، فيطالب دوما بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد محذرا من

---

* - مالتوس: اقتصادي انجليزي من المتشائمين (1766-1834) له تحليل اقتصادي يركز على تحليل السكان كمنطلق أساسي في تفسير النمو الاقتصادي ، أصدر كتابه المشهور سنة 1798 بعنوان " مبادئ أساسية في علم السكان ".

** -كـــينـــز : اقتصادي إنجليزي (1883-1946) ، يعتبر مؤلفه الشهـــير المسمى النظـــرية العـــامة للـــتوظيف والفــــائدة والـــنقود (General theory of employment, interest and money) ثورة منهجية وموضوعية بالنسبة للفكر الاقتصادي.

موجة الرواج التي تسود المجتمع الرأسمالي والتي حتما ستتحول إلى كساد من خلال الانخفاض في معدلات النمو . فحسب "كينز"، يجب على الدولة أن تتدخل لتعديل السوق لإيجاد حل لمشكلة البطالة والعودة للتشغيل الكامل ونمو اقتصادي من جديد في حالة كساد.

وقد قرر " كينـــز " في تحليله لمشاكل النمو في الدول المتقدمة ، أن البطالة سوف تبقى كمشكلة في الأجل الطويل ما لم تلعب الحكومة دورا كبيرا في توجيه الاقتصاد الوطني ، مستندا على سيادة نظرة تشاؤمية فيما يتعلق بالفرص المستقبلية للاستثمار . وبهذا ركز " كينـــز " على الآثار المترتبة على الاستثمار في مجال الطلب الكلي الفعال *، واعتبر التخلف توازنا مستقرا لنقص الاستخدام يتميز بقصور الطلب الفعلي وبتفضيل شديد للسيولة[1].

وقد أدرك "كينز" أن مستوى الإنتاج محدد بالطلب الكلي الفعال حيث أن الدخل الذي يحصل عليه الأفراد لا يتحول إلى طلب فعال إلا إذا وجه نحو الاستهلاك أو الاستثمار، كما أن الجزء المخصص للاستهلاك لا يطرح مشكلة لأنه محدد بمستوى الدخل الذي يحصل عليه الأفراد ، ولكن الجزء الذي يطرح الإشكال بالنسبة لكينز هو الجزء المخصص للاستثمار،ويعود ذلك أساسا إلى أن حجم الاستثمار يتحدد بسعر الفائدة وبمعدل الكفاية الحدية لرأس المال وبالتالي فإذا رأى الأفراد أن العائد المتوقع من الاستثمار أقل فإنهم يحجمون عن الاستثمار وبالتالي يقل الطلب الكلي الفعال وهو ما يحدث اختلال للتوازن الإقتصادي في البلد[2].

المطلب الرابع: النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي المعاصر.

1- نظرية النمو المتوازن:

تدور معظم الدول المتخلفة في دائرة مفرغة ، فالفقر الذي تعانيه يؤدي إلى ضعف معدلات الادخار والاستثمار مما يؤدي إلى انخفاض نسبة الناتج والدخل[3]، وتضل بذلك مستويات المعيشة على ما هي عليه من انخفاض مع ارتفاع نسبة الزيادة الصافية في السكان ، وتحت هذه الظروف لا يكفي في برامج التنمية الاقتصادية أن تكون أهدافها متواضعة ، بل يجب أن تكون برامج التنمية ضخمة تتسم بما

* – الطلب الكلي الفعال هو الطلب الذي تتوقعه المؤسسات، الذي سيسمح مستواه باسترجاع مجوعة التكاليف المنفقة أثناء الإنتاج وتحقيق ربح مقبول.

1- محمد عدنان وديع ، مفهوم التنمية ، سلسلة جسر التنمية المهتمة بقضايا التنمية تصدر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، الكويت، العدد 01، السنة الأولى ،يناير 2002، ص 5 ، على الموقع الشبكي:
Consulte le: 14/03/2005. http://www.arab-api.org/develop_ bridge1.pdf, page

2 Abdelkader SID Ahmed, croissance et developpement,tome1, edition.opu, Alger, 1981, p : 181.

3 – كامل بكري ، التنمية الاقتصادية ، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية، دمشق، سوريا ، 1988، ص : 77.

يسمى "بالدفعة الكبيرة" حتى يمكن التغلب على القصور الذاتي للاقتصاد الراكد ، وتحريكه نحو مستويات أعلى للإنتاج والدخل.

فنظرية النمو المتوازن تقوم على أساس أنه هناك حد أدنى من الاستثمار يلزم البدء به كشرط ضروري لنجاح عملية التنمية في الاقتصاديات المتخلفة ، حيث يرى الاقتصاديون أن البلاد المتخلفة تفتقر إلى الوفورات الخارجية التي تساعد على دفع عجلة التنمية ، ويقصد بالوفورات الخارجية تلك الفوائد التي تعم على الاقتصاد الوطني في مجموعه أو على أنشطة ومشروعات معينة ، دون أن تستلزم تحقيق عائد مباشر للمستثمر المعين ، فالوفر الخارجي يخفض من تكلفة إنتاج السلعة بالنسبة لمشروع معين نتيجة لتوسع الصناعة التي ينتمي إليها هذا المشروع ، لأن التوسع في الصناعة يمكن من إنشاء مراكز تنتج خدمات مباشرة تعود بالنفع على جميع المشروعات.

وفي جانب العرض، تعتبر تسهيلات رأس المال الاجتماعي من طرق ووسائل النقل والمواصلات وغيرها من الوفورات الخارجية قوى محركة التي قد تفتح أفاقا جديدة للاستثمار في أنشطة أخرى.

ومن أهم الاقتصاديين وأول المهتمين بمشاكل النمو الاقتصادي ، والذين يبينون أهمية الوفورات الخارجية ووجود معدل مرتفع للاستثمار في البداية من أجل دفع عجلة التنمية ، نجد روزنشتاين رودان وراجنار و نوركس.

1.1- تحليل روزنشتاين-رودان:

ذكر روزنشتاين-رودان "ROSENSTEIN-RODAN" أن أهمية الوفورات الخارجية تظهر في نظرية الحركة أي النمو الاقتصادي لا يظهر في نظرية السكون ، حيث أن نظرية السكون تعالج شروط التوازن ، أما نظرية الحركة فهي تعالج الطريق إلى هذا التوازن.

ويميز رودان بين ثلاثة أنواع من الوفورات الخارجية والتي هي غير قابلة للتجزؤ ولها أهمية كبيرة في عملية التنمية وهي عرض رأس المال الاجتماعي والطلب أو الطبيعة المكملة للطلب وعرض المدخرات.

فيما يخص عرض رأس المال الاجتماعي فإن عدم قابليته للتجزؤ هو نتيجة لكونه يستلزم حجما كبيرا كحد أدنى ، وبالتالي فهو يتطلب استثمارا مبدئيا ضخما [1]، مثلا قيام نشاط إنتاجي يستلزم أولا قيام استثمار ضخم قد يتمثل في تشييد خط للسكة الحديدية وهذا من أجل تقديم خدمات النقل لهذا النشاط الإنتاجي ، وتمهيد الطريق للاستثمارات الإنتاجية المباشرة التي قد تعطي عائدا سريعا ،أما فيما يخص الطلب فعدم قابليته للتجزؤ، ينبني على حقيقة كون المشروع الاستثماري المنفرد يتعرض لمخاطر كبيرة تتعلق بعدم احتمال تسويق منتجاته ، بينما يميل تنفيذ عدد من الاستثمارات المكملة المختلفة لأن توجد سوقا متسعة لبعضها البعض.

[1] - كامل بكري ، التنمية الاقتصادية ، " مرجع سبق ذكره "، ص ص :79-80.

أما عن عرض المدخرات فيذكر رودان أن الحد الأدنى المرتفع للاستثمار يستلزم حجما كبيرا من المدخرات الذي يكون من الصعب تحقيقه في اقتصاد متخلف ذا دخل منخفض ، وحسب رودان الحل الوحيد لضمان معدل مناسب ومرتفع للادخار في اقتصاد يتميز بانخفاض مستوى الدخل هو عن طريق زيادة في الاستثمار يمكن تحقيقها بتحريك موارد إضافية كامنة مثل القوة العاملة المعطلة.

وفي نفس الوقت يجب أن تتخذ بعض التدابير لرفع المعدل الحدي للادخار على هذا الدخل الإضافي ويكون ذلك خاصة عن طريق الضرائب.

2.1 ـ تحليل راجنار نوركس :

يعتمد الاقتصادي راجنار نوركس "R. NURKSE"* في تحليله للنمو المتوازن على تفسير الحلقة المفرغة في الاقتصاديات المتخلفة ، التي يجب أن تعتمد على التصنيع من أجل خرق مراحل التخلف ، ولكسر هذه الدائرة المفرغة يرى ضرورة القيام بدفعة كبيرة من الاستثمار في عدة قطاعات من الصناعة حتى يتسع السوق ، ويزيد بذلك الطلب على منتجاتها ، فهو يذكر أن عرض رأس مال تحكمه المقدرة والرغبة في الادخار، بينما يتوقف الطلب على رأس المال الحافز على الاستثمار وهنا توجد علاقة دائرية في كل من جانبي تكوين رأس المال من جهتي العرض والطلب.

وقد أرجع التخلف إلى الفقر وما ينتج عن ذلك من قلة الميل للادخار وضآلة الاستثمارات المتاحة، وصغر حجم تكوين رأس المال ، وتؤدي ضآلة رأس المال إلى زيادات إنتاجية طفيفة سرعان ما تبتلعها الزيادات السكانية السريعة ، ومن ثم يستمر المجتمع التقليدي متوازناً عند مصيدة حد الكفاف ، ولكي يتخلص المجتمع التقليدي من آثار التخلف يجب كسر هذه الحلقات بدفعة قوية تؤدي إلى رفع الاقتصاد القومي فوق مستوى الكفاف بدرجة تسمح بالانطلاق في مسار النمو الذاتي ، ولن يتأتى هذا إلا عن طريق استيراد رأس المال والمعرفة التكنولوجية من الخارج والاستعانة بالقروض والمساعدات الأجنبية والعمل على الحد من الزيادات السكانية السريعة [1].

وتظهر هذه الدائرة المفرغة كما يلي:

- في جانب العرض هناك مقدرة ضعيفة على الادخار الناشئ عن انخفاض مستوى الدخل الحقيقي الذي هو بدوره ناتج عن انخفاض الإنتاجية التي ترجع إلى نقص رأس المال ، ونقص رأس المال هو ناتج عن ضعف المقدرة على الادخار.

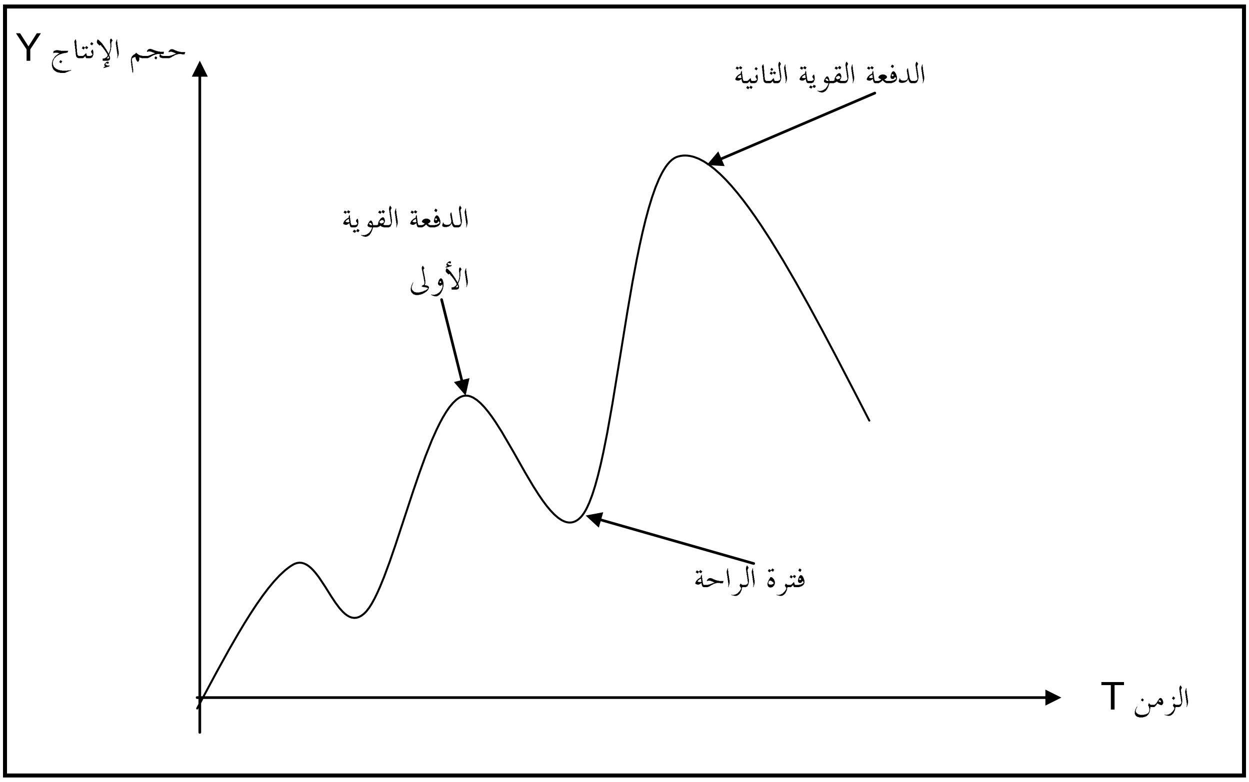
---

* - Ragnar NURKSE : اقتصادي وإحصائي أستوني ، درس بجامعة كولومبيا بنيويورك ، من أبرز اهتماماته " اقتصاد التنمية".

[1] – مصطفى العبد الله الكفري ، النماذج العالمية للتنمية ، من الموقع الشبكي:
http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=37150 ,page consulte le: 11/03/2006.

- وفي جانب الطلب نجد أن الحافز على الاستثمار ضعيف بسبب ضعف القوة الشرائية للأفراد التي ترجع إلى ضآلة دخولهم الحقيقية والتي ترجع بدورها إلى انخفاض الإنتاجية وهذا الانخفاض في الإنتاجية ناتج عن ضعف كمية رأس المال المستخدم في الإنتاج والذي يتسبب فيه ضعف الحافز على الاستثمار[1] ، ويبين الشكل التالي فكرة الدفعة القوية التي نادى بها " نوركس ":

الشكل رقم (4.2) : نظـرية النـمو المتـوازن.



المصدر: نبيل بوفليح ، آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية—دراسة حالة برنامج الإنعاش الاقتصادي "2001-2004" المطبق في الجزائر، مذكرة ماجستير ، جامعة الشلف 2004 -2005 ، ص: 12.

ويؤكد صاحب النظرية على مبدأ أساسي يشير إلى ضرورة توفر رؤوس أموال ضخمة تستثمر في إنشاء قاعدة اقتصادية ومشروعات عامة ،حيث تقوم الحكومة بالإشراف عليها من أجل الانطلاق إلى مرحلة نمو أعلى ، ودائرة الفقر التي تعيشها الدول النامية تتمثل في انخفاض الطلب على رؤوس الأموال نظرا لانخفاض الميل للاستثمار بهذه البلاد ويرجع انخفاض الميل للاستثمار إلى ضيق حجم السوق نتيجة لانخفاض مستويات الدخول .

ويرى نوركس أن توزيع الاستثمارات على دائرة واسعة من الصناعات المختلفة التي يستخدم فيها العمال أفضل وأحدث الآلات والمعدات فهؤلاء سيكونون هم أنفسهم السوق اللازمة لتصريف منتجات

[1] - كامل بكري ، التنمية الاقتصادية ، "مرجع سبق ذكره "، ص:83.

كل هذه المشاريع وعندئذ يحدث التكامل الاقتصادي الحقيقي ، وينتج عن ذلك عدد كبير من الوظائف فتتسع رقعة الشغل الذي يؤدي إلى ارتفاع الدخل الحقيقي للأفراد عن طريق سياسة الاستثمار على جبهة واسعة من الصناعات المختلفة .

2- نظرية النمو غير المتوازن:

تعرضت نظرية النمو المتوازن لانتقادات من طرف بعض الاقتصاديين أمثال هانس سنجر، وألبرت هيرشمان.

1.2 – تحليل سنجر:

رغم تأييد " هانس سنجر" للعمل الكبير دون العمل المجزأ ، فهو يعترض على نظرية النمو المتوازن على أساس أن فكرة النمو المتوازن تتضمن تأكيدا مساويا أكثر أو أقل على تنمية الصناعة والزراعة، وتتجاهل حقيقة أساسية وهي أن العامل الجوهري في النمو الاقتصادي إنما هو التحويل التدريجي للقوة العاملة من الأعمال الزراعية ذات الإنتاجية المنخفضة إلى الأنشطة الأخرى ذات الإنتاجية المرتفعة مثل الصناعة.

وعلاوة على ذلك ، فهو يرى أن سياسة النمو المتوازن ، بما تتضمنه من استثمارات ضخمة في معظم الأنشطة الرئيسية ، هي ببساطة فوق طاقة البلاد المتخلفة، وهكذا فبينما تفترض نظرية النمو المتوازن وجود علاقة تكامل بين صناعات مختلفة، فإن هذه العلاقة في الواقع، في رأي سنجر، تنافسية إلى حد بعيد بسبب نقص الموارد.

ولهذا فإن الهدف الأساسي لسياسة التنمية في رأي سنجر هو تصحيح مثل هذا الموقف المختل بتركيز الاستثمارات الجديدة في قطاعات أخرى مثل صناعة السلع المصنعة، فيرى أن تخصص البلدان النامية في تصدير المواد الأولية والسلع الغذائية ليس في صالحها لانتقال فوائدها إلى البلد المستثمر ، وكذلك ينتقد سنجر نظرية النمو المتوازن على أساس أنها تفترض أن البلد المتخلف يبدأ نموه من مستوى الصفر، وهذا غير معقول، فمهما كانت درجة تخلفه ، فإنه توجد بعض التنمية (خصوصا في قطاع التصدير) التي كان من نتائجها وجود اقتصاد غير متوازن مع التركيز على الصادرات الزراعية أو التعدينية، ولذلك فإن هذا الاستثمار ليس من الضروري أن يكون متوازنا بل ينبغي التركيز على تنمية القطاعات التي ظلت متخلفة[1].

ويذكر سنجر أنه يجب أن يكون الاستثمار الجديد غير متوازن بطريقة تكمل عدم التوازن القائم فعلا، وحالما يتم مثل هذا الاستثمار فمن المحتمل أن تظهر احتياجات لمنتجات جديدة في جانب الطلب، واختناقات في جانب العرض، ولكي نعوض عن عدم التوازن الجديد هذا ، ينبغي تغيير الأهمية مرة ثانية

[1] - كامل بكري، التنمية الاقتصادية ، "مرجع سبق ذكره" ، ص ص :84-86.

في الطور التالي للاستثمار، وتعتبر عملية تغيير الأهمية لكل طور متتال للاستثمار طبقا للاحتياجات المتغيرة وسيلة مناسبة وفعالة للتنمية الاقتصادية في نظر سنجر.

2.2 ــ تحليل هيرشمان *:

أيد ألبرت هيرشمان "HIRSCHMAN" وجهة نظر سنجر إلى درجة بعيدة ، حيث يرى أن نظرية النمو المتوازن قد جاءت عن طريق مقارنة التوازن الأولية للتخلف بنقطة أخرى للتوازن حيث تكون التنمية قد تحققت بالفعل، بينما تتجاهل المرحلة التي تقع في وسط مرحلة عملية التنمية ذاتها. ففي رأيه يمكن للاقتصاد أن يكون في توازن كامل قبل أن تبدأ عملية التنمية وهذا عندما تكون جميع القطاعات ساكنة وراكدة، ومرة أخرى عندما تكون التنمية قد تحققت بالفعل، وتكون جميع القطاعات قد أصبحت متحركة ونامية، أما في أثناء عملية التنمية ذاتها فليس من الضروري أن يكون الاقتصاد في توازن.

إن أحسن وسيلة في نظر هيرشمان لتحقيق النمو الاقتصادي ، هي عن طريق خلق اختلال معتمد للاقتصاد طبقا لإستراتيجية مرسومة ، فهو يرى أن النموذج المثالي للنمو الاقتصادي هو ذلك الذي يكون في شكل تتابع يبعد عن التوازن ، وكل حركة في التتابع تحفز بعدم توازن سابق ، وتخلف بدورها عدم توازن جديد يحتاج إلى حركة أخرى.

فغالبا ما يحدث أن يؤدي تشييد خط للسكة الحديدية مثلا إلى حث تنمية إنتاج القطن للتصدير عن طريق فتح أسواق خارجية ، وفي المرحلة التالية تؤدي إمكانية الحصول على القطن الوطني بأسعار رخيصة إلى تسهيل إنشاء صناعة للمنسوجات القطنية ، وستؤدي الحاجة إلى المعدات من جانب صناعة المنسوجات وإنشاء السكك الحديدية إلى جلب أسواق لإعداد ثم تصنيع آلات بسيطة، وهكذا يتم وضع نواة لصناعة الآلات، ويخلق بذلك توسعا تدريجيا فرصة فيما بعد لإنشاء صناعة وطنية للصلب وهكذا. ونظرا لأن الدفعة الكبيرة في الصناعة والزراعة تكون فوق طاقة البلاد المتخلفة فإن هيرشمان يوصى بالقيام بدفعة كبيرة في عدد معين من الصناعات والقطاعات الإستراتيجية ، وهو يدافع عن رأيه بقوله أن تاريخ التنمية في الدول المتقدمة يبين أن طريقها في التنمية لم يكن هو طريق التنمية المتوازنة في جميع القطاعات، بل بدأت التنمية في هذه الدول ببعض الأنشطة والقطاعات الرئيسية التي جذبت معها الأنشطة الأخرى، وهكذا امتد أثرها من صناعة لأخرى.

* – Hireschman otto albert : اقتصادي أمريكي من أصل ألماني ولد عام 1915 ببرلين ، حاز على شهادة الدكتوراه من جامعة تريست ببرلين عام 1938، هاجر إلى الولايات المتحدة عام 1941 ، من أهم مؤلفاته " إستراتيجية اقتصاد التنمية".

استوحى "هيرشمان " نظرية النمو غير المتوازن من النقد الذي وجهه لنظرية النمو المتوازن حيث يرى أن نظرية النمو المتوازن لن تحقق نموا في الدخل الوطني وإنما يتحقق فعلا وعملا نتيجة عدم التوازن في الاقتصاد الوطني الناتج عن وجود اختلالات غير متوازنة تصيب الاقتصاد الوطني في الصميم.

ويعتبر هيرشمان من رواد هذه النظرية فيقول أنه حتى تستطيع الدول النامية تكسير الحلقة المفرغة يجب عليها إتباع أسلوب تنمية غير متوازن بمعنى أنه ليس من الضروري أن تنمو جميع القطاعات الاقتصادية بنفس المعدل بل يستحسن التركيز على البعض من القطاعات الرائدة التي تنتج وفورات تسهم في بقية القطاعات الاقتصادية وتكون بمثابة النواة التي تبنى عليها التنمية.

وحسب هيرشمان فإن عملية التنمية طويلة الأمد تتفاعل خلالها قوى اقتصادية تدفع الاقتصاد هنا وهناك تؤدي بدورها إلى نوع من الاختلالات ، ولهذا يجب على برامج التنمية الاقتصادية أن تخلق الحيوية في الاقتصاد دون القضاء على الذي ظهرت به اختلالات وبالتالي يحث على مداومة الاستثمارات الجديدة التي تؤدي إلى وفورات خارجية تستعملها صناعات أخرى وفي هذا المعنى يقول شارحا نظريته بمثال :

نمو الصناعة (أ) يؤدي إلى وفورات خارجية تستفيد منها الصناعة (ب) وتخلق الظروف الملائمة لتطوير هذه الأخيرة، ونمو الصناعة (ب) يؤدي إلى وفورات خارجية تستفيد منها الصناعة (ج) وهكذا.

ويمكن حصر المعطيات الاقتصادية التي تنطلق منها تحليلات هذه النظرية في ثلاث عناصر وهي:

أ) وجود مواد طبيعية موزعة توزيعا غير متكافئ بين المناطق.

ويرى **"سيتوفسكي"** أن ذلك يدفع البلد الذي يملك شروطا أفضل ووفرة مورد طبيعي ما إلى تركيز إنتاجه حوله فيتخصص في هذا الإنتاج الذي يعتمد عليه في قيادة التنمية وهي سياسة نمو غير متوازنة حيث تعتمد على قطاعات دون غيرها.

ب) ندرة رأس المال والخبرات الفنية في البلدان المتخلفة:

وحسب أصحاب هذه النظرية فإن رأس المال والخبرات الفنية عوائق نجدها في الدول النامية ومنه لا نستطيع تطبيق سياسة النمو المتوازن لأن هذه الأخيرة تتطلب حجما كبيرا من الاستثمارات التي تتطلب بدورها رؤوس أموال ضخمة غير موجودة بهذه الدول، ولهذا يجب عليها وينبغي لها أن توجه إمكانياتها المادية والمالية وتركز استماراتها في مشاريع محدودة وتعطي فيها للنمو الاقتصادي عند البداية دفعة قوية وهي سياسة نمو غير متوازنة.

ج) وجود قطاعات نشيطة وأخرى خاملة في اقتصاديات الدول النامية:

يرى مؤيدو هذه النظرية أنه يجب التركيز في عملية التنمية على القطاعات النشطة التي تكون فيها عملية التوسيع سريعة وتطوير هذه القطاعات يؤثر مباشرة على التنمية بصفة عامة ، ويخلق حوافز للقطاعات لأخرى من أجل النهوض ، وبالتالي تستفيد من وفورات القطاعات الأولى في نموها حتى تصبح قطاعات حيوية تنتج وفورات تستفيد منها قطاعات أخرى وهذه سياسة النمو غير المتوازن.

3- نظرية مراحل النمو ونظرية أقطاب النمو:

خرج الاقتصادي " **روستو*** "w.w. ROSTOW"بنظرية في التنمية الاقتصادية التي لقيت قبولا عاما منذ أواسط الخمسينات ، وذلك وفق نظرية مراحل النمو ، بينما قدم الاقتصادي "فرانسوا بيرو " دراسة حول التنمية مؤكدا أنها لا تحدث في مكان ودفعة واحدة بل حسب أقطاب تنموية بدرجات متفاوتة من النمو.

1.3- نظرية مراحل النمو الاقتصادي لـــ روستو:

استخدم "روستو" في نظريته المسماة "بنظرية الانطلاق **" théorie de décollage "** المنهج التاريخي في تحليله لنظرية النمو الاقتصادي واعتمد على النظام الرأسمالي أثناء بنائه لهذه النظرية ، وبالتالي فقد اعتبرت هذه النظرية كاستقراء للمراحل التي مرت بها الدول المتقدمة حتى وصلت إلى ما هو عليه[1].

ففي نظر " روستو " ، تبدو عملية النمو الاقتصادي من خلال خمس مراحل متعاقبة تمر بها البلاد في طريقها إلى التنمية :

ــ المرحلة الأولى للنمو:

وهي مرحلة الاقتصاد التقليدي ، تتميز بالعزلة عن باقي المجتمعات وضعف الاستثمارات وثبات الاقتصاد الوطني في حالة متخلفة ، هذه المظاهر عاشتها كافة المجتمعات في إطار فترة الركود الاقتصادي والانطواء.

ــ المرحلة الثانية للنمو:

مرحلة التمهيد للانطلاق ، وتظهر عوامل جديدة تعمل على زيادة المدخرات والاستثمارات وتنشيط عمليات التبادل التجاري واستخدام النقود كوسيلة للتداول وقياس قيم الأشياء ، ثم تظهر مؤسسات الائتمان والصرف في الداخل والخارج وتزيد من الناتج الزراعي لسد احتياجات السكان.

* - walt whitman Rostow: (1916-2003) اقتصادي ومؤرخ أمريكي ، له مؤلف مشهور صدر عن جامعة كمبردج عام 1960 بعنوان:"مراحل النمو الاقتصادي".

1-Saadoudi.m, l'économie du développement a l'épreuve de la mondialisation, colloque de l'université Politique de Tlemcen:économique, réalités et perspectives, 29-30 novembre 2004, p:3.

ـــ المرحلة الثالثة للنمو:

هي مرحلة الانطلاق وتعتبر المرحلة الحاسمة [1]، وتستغرق في رأي روستو عقدين أو ثلاثة حيث يبدو خلالها ناتج استثمارات الماضي في تأكيد ودعم الهيكل التنموي وتعتبر هذه المرحلة خطوة نحو تطبيق الاكتشافات العلمية والفنية وزيادة المدخرات بحيث ترتفع في النهاية نسبة الاستثمار الصافي لتصل إلى الحد الذي يصل إلى تحويل مشروعات التنمية ذاتيا دون مساعدة خارجية.

ـــ المرحلة الرابعة للنمو:

تعتبر هذه المرحلة بمرحلة النضج الاقتصادي نتيجة التوسع في المستحدثات الفنية والعلمية وتعميقها وازدهار صناعة الآلات بصفة خاصة، وكان لبريطانيا نصيب السبق في هذه المرحلة خلال القرن التاسع عشر.

ـــ المرحلة الخامسة للنمو:

وهي مرحلة الإنتاج الكبير والاستهلاك الكبير والتصدير الكبير نظرا لتزايد واستمرارية عمليات التطوير والتنمية في الإنتاج والإنتاجية ، وهذه المرحلة هي التي تمر بها الولايات المتحدة ودول اسكندنافيا حاليا وهي تتسم بزيادة الثراء والقضاء على الفقر والجهل والمرض إلا في قطاعات هامشية، وتزيد السلع المعمرة والطلب عليها وتطلب نقابات العمال خلالها بخفض ساعات العمل حتى تيسر للعاملين التمتع بثمار الرفاهية وتنمية معارفهم في أوقات الفراغ.

لكن النظرية بوضعها الحالي قد تعرضت لانتقادات شديدة ، وتبدو هذه الانتقادات في أن هذه المراحل السابقة الذكر تحكي في تبسيط مخل وتمجيد ممل تاريخ الرأسمالية الغربية ، ذلك أن الظروف المهيأة للانطلاق عند روستو لم تتوفر لأول مرة في تاريخ البشرية إلا في أوربا الغربية في نهاية القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر، وأن التاريخ الحديث يؤكد أن هذه الظروف لا يمكن توفرها في مجتمعات محلية وتلقائيا إلا بتدخل خارجي من مجتمعات أكثر تقدما تهيئ المجتمعات التقليدية لتحقيق عملية بناء بديل حديث لها. ولهذا فإنه يتضح أن النمو الاقتصادي عند المؤلف روستو (مراحل النمو الاقتصادي) ظاهرة غربية خالصة فهو يزعم أن النمو قد ظهر في أوربا الغربية تلقائيا.

لقد أغفل روستو ظرفا هاما من الظروف المهيأة للانطلاق في الرأسمالية الغربية وهو الاستعمار ونهب ثروات المجتمعات التي حققت عن طريقهما مراحل ازدهارها وتقدمها في الوقت الذي حرم فيه الاستعمار الشعوب من فرض تنمية ذاتها زعما بأن الرأسمالية هي السبيل الوحيد للتنمية والازدهار.

---

[1] – محمد عبد العزيز عجمية ، محمد علي الليثي ، التنمية الاقتصادية–مفهومها، نظرياتها،سياساتها–،"مرجع سبق ذكره"،ص ص: 159–160.

وفضلا عن كل ما تقدم فإنه مع اعتراف كثير من الباحثين بفائدة التحليل المرحلي لنظرية روستو فإنهم ينكرون حتمية حدوث التنمية على النحو الذي وضعته النظرية، ذلك أن مرور العالم الأوروبي بمراحل محددة في تاريخها الاقتصادي لا يعني بالضرورة أن المجتمعات النامية تسير وفقا لهذه المراحل في المستقبل خاصة وأنها تواجه صعوبات خطيرة وهي على أهبة الاستعداد للتنمية أهمها ازدياد السكان واختلال ميزان المدفوعات ونقص طلب أوروبا وأمريكا على المواد الأولية وتثاقل معدلات التنمية، كما أن مرحلة الانطلاق تتعرض لكثير من النقد من حيث صعوبة تحديد موعد بدئها وانتهائها بالدقة واضطراب الإحصاءات في هذا الصدد، فضلا عن تعذر الفصل بين مرحلة الانطلاق في التنمية والمراحل التالية وصعوبة تحديد القطاع الرائد الذي يمارس لأول مرة.

2.3 – نظرية أقطاب النمو:

تنسب هذه النظرية إلى الأستاذ "فرانسوا بيرو"، حيث تؤكد دراساته أن التنمية لا تحدث في مكان ودفعة واحدة بل تحدث في نقاط معينة أو أقطاب تنموية بدرجات متفاوتة من الرمو الاقتصادي.
وحسب " بيرو" ، يتم بناء أقطاب النمو حول نشاط صناعي هام يتمثل في صناعة أساسية تتسم بالحركة والنشاط والتنمية التشجيعية للنهوض بمختلف القطاعات الأخرى ، وللقطب أثر مسيطر على جميع الأنشطة التابعة للمنطقة التي يبنى فيها ، أما المجال الاقتصادي فيحدد وفقا لشبكة علاقات وتوزيع الدخل بين العناصر المتواجدة في منطقة جغرافية معينة.

ـــ مفهوم قطب النمو:

يعرفه"بودفيل" على أنه : مجموعة من الصناعات التوسعية الواقعة في منطقة جغرافية والتي تؤدي بدورها إلى ظهور تنمية اقتصادية شاملة في مجال إقليمها، ويقصد بهذه المجموعة من الصناعات إما مؤسسة رائدة عندما تمارس على بقية الوحدات أو الصناعات آثار تقنية واقتصادية ، ويزداد هذا المفهوم إيضاحا عندما تدرك حجم التدفقات السلعية لكل مؤسسات التي يضمها المجال الاقتصادي ،فمثلا يمكن اعتبار المؤسسة الرائدة تلك التي يبلغ حجم مبيعاتها نسبة عالية من مبيعات كل المنتجات داخل البلاد وتكون كضرورة تقنية للإنتاج وللتنمية الصناعية[1].

وهذه الوحدة أو مجموعة الوحدات الرائدة تمارس آثارها بواسطة التدفقات السلعية المعروضة والمطلوبة، تدفق الاستثمارات، والتقنيات والتجديدات، وتؤدي هذه الممارسة إلى تركيز الموارد في نقاط ومنها تنطلق آثار الانتشار في بقية المحيط الاقتصادي بواسطة العلاقات المتولدة بين القطب وبقية الفروع والوحدات.

[1] – بن عبد العزيز فطيمة ، فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على اقتصاديات الدول النامية –حالة الجزائر– ، أطروحة دكتوراه دولة ، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2004-2005 ، ص: 312.

ـــ عرض نظرية قطب النمو:

يحتوي مركز قطب النمو على صناعة أساسية وواسعة لها ارتباط مباشر بباقي الوحدات الاقتصادية الأخرى المجاورة ، وبالتالي تصبح هذه الصناعات هي المحرك للوسط الاقتصادي، ويعود انتشار هذه الصناعات الأم في نقاط معينة لتوفر الشروط الأساسية من المواد الأولية والمواصلات ...الخ، حيث تمتاز هذه الصناعات الأم بأنها صناعات جديدة وديناميكية لها مرونة متزايدة بسبب الطلب المتزايد على منتجاتها لتكون الممون للقطاعات المتواجدة في الوسط بصفة عامة ، وتكون بمثابة المحرك الأساسي للتنمية في إقليمها، وأحيانا تكون هذه الصناعات في صالح اقتصاد خارج عن مجال قطبها بارتباطها به أكثر من القطب الذي توجد به ولهذا فإن أحسن إستراتيجية لقطب النمو هو عدم الارتكاز على نوع معين من الصناعة ، بحيث إذا حدث أي خلل في أي نوع يبقى القطب صحيحا اقتصاديا بفضل الصناعات الأخرى الناجحة ويكون الوقت كافيا لإيجاد العطب وتوجيه الصناعات التي تعاني من العراقيل.

إن سرعة نمو الصناعات المحركة تؤدي إلى تجمع الوحدات الصناعية بصفة خاصة والمؤسسات الاقتصادية الأخرى بصفة عامة في قطب النمو لوجود مزايا اقتصادية عديدة في هذا الأخير، ومنه الاستقطاب الاقتصادي والذي يؤدي إلى استقطاب جغرافي وبمجرد تمركز الصناعات المحركة في مواقع داخل قطب النمو فإنها تبدأ في التوسع السريع كما تبدأ في التأثير في الفروع الاقتصادية الأخرى المجاورة ومستفيدة بدورها من مزايا التكتل العمراني والاقتصادي المحيط بقطب النمو.

الغرض من قطب النمو أنه يؤثر في الأوساط المجاورة بفضل الصناعة المحركة التي تعتبر الشيء الأساسي في الإقليم حيث يعتبر هذا الجانب من نظرية قطب النمو من أعقد جوانبها ولا يزال الجدل قائما حول تأثيرات القطب وقياس مدى انتشارها في الوسط.

إن هذه النظرية تعمل على تنمية بعض الجهات المتخلفة اقتصاديا ولكنها في الوقت نفسه تترك جهات أخرى خارج عملية التنمية وهذا يشجع ويؤكد ظاهرة التفاوت الجهوي ، وتستعمل في مجال التخطيط الاقتصادي وخاصة في مجال الصناعات المحركة والمزايا الاقتصادية الموجودة في التجمعات العمرانية، وقد طبقت هذه النظرية في مجموعة من البلدان كوسيلة في عملية التخطيط[1] .

المبحث الثالث: معايير قياس النمو الاقتصادي وصعوبات قياسه.

إن النمو الاقتصادي ماهو في حقيقة الأمر إلا تغير في حجم نشاط الاقتصاد الوطني ، وعلى ذلك فإن قياس ذلك التغير يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك النشاط ،

[1] – بن عبد العزيز فطيمة ،فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على اقتصاديات الدول النامية–حالة الجزائر–،"مرجع سبق ذكره" ، ص: 313.

وعليه فإن مقاييس تقدير النمو الاقتصادي الكلي تعد من المقاييس البسيطة ، بمعنى أن كل مقياس يختص بقياس واحد فقط من هذه المؤشرات ، على عكس مقاييس التنمية الاقتصادية ، والتي عادة ما تكون من المقاييس المركبة ، وهناك عدة معايير لقياس النمو الاقتصادي ، كل معيار وله مساوئه قي القياس ، وهذا ما سنتناوله فيما يلي:

المطلب الأول : معايير الدخل .

إن قياس معدل النمو الاقتصادي حسب المعايير الدخلية ، تعتمد على الدخل كمؤشر أساسي في قياس درجة التطور والتقدم الاقتصادي لبلد ما ، ولتقدير ذلك نلجأ إلى أحسن مجمع بالنسبة للاقتصاديين وهو الناتج المحلي الخام (Le PIB)، الذي يقيس قيمة السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن خلال فترة زمنية أعلاها سنة وأدناها ثلاثة (03) أشهر كما هو عليه الحال اليوم في الولايات المتحدة الأمريكية ، وربما تكون أقل من ذلك مستقبلا بعد تحسن الأدوات الإحصائية والمعلوماتية أكثر[1] .

1- الدخل الوطني الكلي:

يقترح الأستاذ " ميد " Meade" قياس النمو الاقتصادي بالتعرف على الدخل الوطني الكلي ، وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل ، إلا أن هذا المقياس لم يقابل في الأوساط الاقتصادية بالقبول والترحاب ، وذلك لأن زيادة الدخل أو نقصه قد لاتؤدي إلى بلوغ نتائج ايجابية أو سلبية حسب كل حالة ، فزيادة الدخل الوطني لا تعني نمو اقتصاديا عند زيادة السكان بمعدل أكبر ونقص الدخل الوطني لا تعني تخلفا اقتصاديا عند انخفاض عدد السكان بمعدل أكبر ، كما يتعذر استعمال هذا المؤشر حينما تنتشر الهجرة من وإلى الدولة بمعدلات سريعة .

2- الدخل الوطني الكلي المتوقع:

يقترح بعض الاقتصاديين قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع ، وليس لدخل الفعلي فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية كما يتوافر لها الإمكانيات المختلفة للاستفادة من ثرواتها الكامنة إضافة على ما بلغته من تقدم تقني ، وفي هذه الحالة يوصي الاقتصاديين أن يؤخذ في الاعتبار تلك المقومات عند احتساب الدخل.

3-معيار متوسط الدخل:

يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل أكثر المعايير استخداما وأكثرها تعبيرا عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم إلا أن هناك العديد من المشاكل والصعاب التي تواجه الدول

[1] - البشير عبد الكريم ، إشكالية قياس النمو في الجزائر وأسباب اختلاله ، مداخلة غير منشورة ، ص: 02.

النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد من بين هذه الصعاب إحصاءات السكان والدخول غير كاملة ودقيقة.

ويقاس النمو الاقتصادي مبدئيا باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط ، ويمكن الحصول عليه عن طريقة المعادلة التالية :

$$\dot{TC}_r = \frac{PIB_{t+1} - PIB_t}{PIB_t}$$

حيث أن المتغيرات السابقة تمثل:

TCr : معدل النمو الحقيقي ، PIB t: الناتج المحلي الخام للفترة السابقة .

PIB t+1: الناتج المحلي الخام للفترة التالية.

إن هذا المعدل يصلح فقط لقياس النمو الاقتصادي بين فترتين زمنيتين متتاليتين ، ولا يصلح لقياس متوسط معدل النمو المركب .

وعلى هذا الأساس يستخدم أحيانا معدل النمو السنوي المتوسط ، الذي يعني بدراسة تغير مستوى الدخل خلال فترة زمنية معينة آخذا في الاعتبار تلك الذبذبات السنوية ، ويتم حسابه رياضيا وفق إحدى الطريقتين التاليتين [1]:

أ- إذا كانت لدينا كمية سنة الأساس X0 وكمية سنة المقارنة Xt ، t الفترة الزمنية ، a معدل السنوي المتوسط ، بحيث :

$$X_t = X_0 (1+ a)^t$$

وعليه يمكن حساب a على النحو التالي:

$$a = \left(\frac{X_t}{X_0}\right)^{1/t-1}$$

ب- الطريقة الثانية:

a= (ln xt – ln xo) /t ln e

[1] - محمد فرحي ، التحليل الاقتصادي الكلي : الجزء الأول – الأسس النظرية – ، دار أسامة ، الجزائر ، 2004 ، ص: 72.

وعليه فإن معدل النمو السنوي المتوسط يصبح:

$$a = \frac{\ln xt - \ln x0}{t}$$

4- معادلة سنجر " Singer " للنمو الاقتصادي [1]:

وضع الأستاذ "سنجر" معادلة للنمو الاقتصادي سنة 1952 ، ولقد وصل إلى تلك المعادلة بمساعدة الأعمال التي قام بها في هذا الصدد غيره من الاقتصاديين مثل "هارود" و "دومار" وغيرهم ، وقد عبر "سنجر" عن معادلة النمو الاقتصادي بأنها دالة لثلاثة عوامل رئيسية:

- الادخار الصافي
- إنتاجية رأس المال
- معدل النمو السكاني

وتتخذ الدالة الشكل التالي:

$$D=SP-R$$

حيث أن:

D: يمثل معدل النمو السنوي في دخل الفرد ، S: معدل الادخار الصافي ، P: إنتاجية رأس المال ، R: معدل النمو السكاني السنوي.

المطلب الثاني: المعايير الاجتماعية.

إن قياس النمو الاقتصادي لبلد ما وفق المعايير الاجتماعية، يتم عن طريق استخدام العديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمـــع وما يعتريها من تغـــيرات ، مثل جوانب الصحة العمومية ، وجوانب نوعية التغذية ، بالإضافة إلى الجوانب التعليمية والثقافية.

1- معايير الصحة :

لقد قام الاقتصادي الأمريكي ميرنغوف " Miringoff " بتقديم دليل للصحة الاجتماعية لقياس النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية ، يمكن الاسترشاد به لوضع أدلة لدول أخرى أو لتطوير

[1] -محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان عطية ناصف ، التنمية الاقتصادية- دراسات نظرية وتطبيقية- ، "مرجع سبق ذكره" ، ص: 91.

دليل عام ، ويتضمن هذا الدليل خمسة(5) مكونات رئيسية تتعلق بالفئات العمرية ، يضم كل واحد منها عدة مكونات فرعية ، كما هو مبين في الجدول التالي [1]:

جدول رقم (3.2) : دليل الصحة الاجتماعية للاقتصادي الأمريكي " ميرنغوف" لقياس النمو.

المكونات	المكونات الفرعية
الأطفال	- وفيات الأطفال - الإساءة إلى الأطفال - الأطفال في الفقر
الشباب	- انتحار المراهقين - استعمال المخدرات - التسرب من المدارس الثانوية
البالغين	- البطالة - متوسط الكسب الأسبوعي - تغطية الضمان الصحي
المسنين	- الفقر لدى الفئة من 65 عاما وأكثر - التكاليف الصحية لفئة65 عاما وأكثر
كل الأعمار	- الانتحار - وفيات حوادث الطرق بسبب تناول الكحول - تغطية قسائم الغذاء - امكانية الحصول على السكن المناسب - الفجوة بين الفقراء والأغنياء

المصدر: محمد عدنان وديع ، قياس التنمية ومؤشراتها ، سلسلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، العدد 02،السنة الأولى ،فبراير 2002، ص11 ، على الموقع الشبكي:

http://www.arab-api.org/develop_bridge2.pdf,page Consulte le14/03/2005.

وتوجد العديد من المؤشرات المستخدمة في قياس مدى التقدم الصحي لبلد ما:

[1] – محمد عدنان وديع ، قياس التنمية ومؤشراتها ، على الموقع الشبكي:

Consulte le: 14/03/2005. http://www.arab-api.org/develop_ bridge2.pdf, page

- عدد الوفيات لكل ألف ساكن ، معدل الوفيات لدى الأطفال الرضع ، وغيرها من المؤشرات الدالة على مستوى الصحة العمومية للبلد ، فارتفاع معدل الوفيات يعني عدم كفاية الخدمات الصحية ، وعدم كفاية الغذاء ، وسوء التغذية ، وكل هذه الصفات من صفات التخلف الاقتصادي .
- معدل توقع الحياة عند الميلاد ، أي متوسط عمر الفرد فكلما زاد ، دل ذلك على درجة التقدم الاقتصادي ، وكلما انخفض دل ذلك على درجة من التخلف الاقتصادي.
- عدد الأفراد لكل طبيب ، وعدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات.

والجدول التالي يوضح بعض البيانات الخاصة بالمؤشرات الصحية في بعض أقاليم من العالم النامي:

جدول رقم (4.2) : معدلات الوفيات ومعدلات الحياة في الدول النامية لسنة 1990.

الإقليم	معدل الوفيات في الألف دون 05 سنوات	معدل الحياة بالسنة
إفريقيا شبه الصحراوية	196	50
شرق آسيا	96	67
جنوب آسيا	172	56
أوربا الشرقية	23	71
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	148	61
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	75	66
كل الدول النامية	121	62

المصدر: محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان عطية ناصف ، التنمية الاقتصادية ، "مرجع سبق ذكره" ، ص:99.

2– معايير التعليم:

إن للتعليم أهمية بالغة وأثر كبير على جانبي الإنتاج والاستهلاك، وهناك إجماع على أن الإنفاق على التعليم يمثل استثمارا * وليس استهلاكا ، وأن هذا النوع من الاستثمار يحقق عائدا مرتفعا سواء للأفراد أو للمجتمع ككل ، ومن بين المؤشرات المستخدمة للتعرف على المستوى التعليمي والثقافي لمجتمع ما:

- نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع.
- نسبة المسجلين في مراحل التعليم الأساسي ، وكذلك نسبة المسجلين في التعليم الثانوي .
- نسبة الإنفاق على التعليم بجميع مراحله إلى إجمالي الناتج المحلي الخام ، و نسبته إلى إجمالي الإنفاق .

* –أثبتت الدراسات الحديثة حول النمو والتنمية أن الإنفاق الحكومي على التعليم يعتبر نوعا من الاستثمار في رأس المال البشري.

3-معايير التغذية :

إن التمتع بنظام غذائي كامل ومتوازن له أثر بالغ على النمو الاقتصادي، من خلال الزيادة في الإنتاجية، ومن بين المؤشرات المستخدمة للتعرف على سوء التغذية نجد :

- متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية في اليوم.
- نسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية إلى متوسط النصيب الضروري للفرد[1].

المطلب الثالث : المعايير الهيكلية.

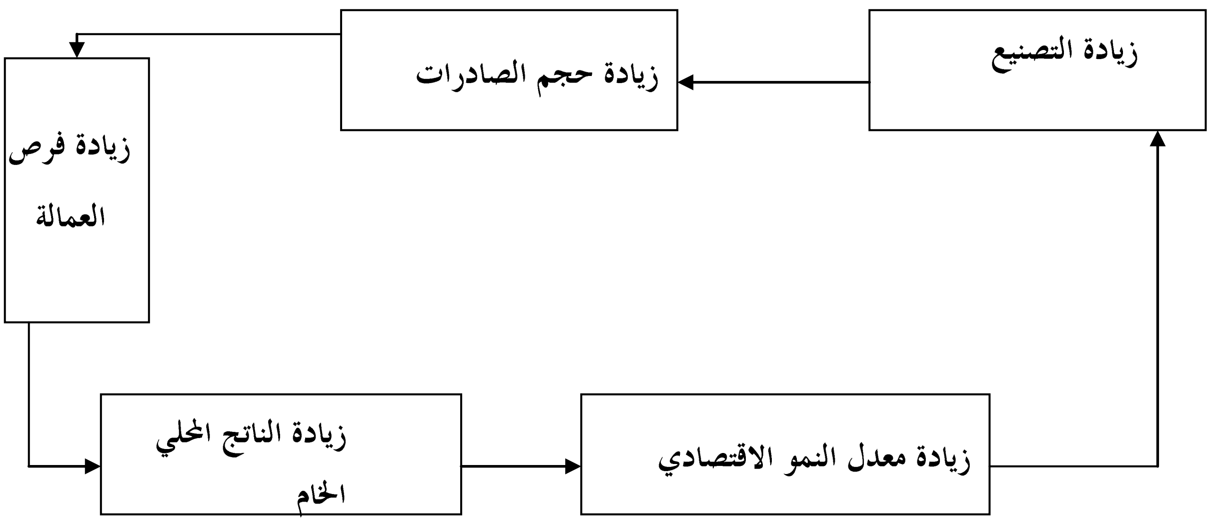
إن إحداث تغييرات هيكلية في البيئة الاقتصادية لبد ما ، عن طريق الاتجاه نحو التصنيع مثلا ، وذلك بهدف توسيع قاعدة الإنتاج وتنويعه ، إضافة إلى تحقيق زيادة في الدخل ورفع مستويات المعيشة ، يترتب عن كل ذلك تغير واضح في الأهمية النسبية لقطاعات الاقتصاد ، بشكل يؤثر بشدة على هيكل الصادرات والواردات ، وعلى فرص العمل المختلفة ، وعلى توزيع السكان بين القرى والمدن .

إن كل هذه المتغيرات يمكن اتخاذها كمؤشرات للدلالة على درجة النمو والتطور الاقتصادي ، ومن أهم هذه المؤشرات:

- الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي إلى إجمالي الناتج المحلي الخام.
- الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات.
- نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.

ويوضح المخطط التالي بشكل واضح دور عملية التصنيع في رفع معدلات النمو الاقتصادي بشكل عام:

مخطط رقم (2.2) : مخطط دور التصنيع في رفع معدلات النمو الاقتصادية.



المصدر:من إعداد الطالب،اعتمادا على مؤلف محمد عبد العزيز عجمية ، "مرجع سبق ذكره"،ص:109.

---

[1] - محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان عطية ناصف ، التنمية الاقتصادية –دراسات نظرية وتطبيقية–، مرجع سبق ذكره ، ص ص : 101-103.

المطلب الرابع : صعوبات وإشكالات قياس النمو الاقتصادي.

تعتبر معايير الدخل أكثر المعايير استخداما لقياس مستوى النمو الاقتصادي لاقتصاد دولة ما ، سواء من قبل الدول النامية أو من قبل الدول المتطورة ، أو من قبل المنظمات والهيئات الدولية ، إلا أن الملفت للانتباه هو أن اتخاذ معيار الدخل كمؤشر لقياس مستوى التطور تعترضه جملة من المشاكل تتعلق أساسا بحساب الناتج المحلي الخام :

1- إشكالية دمج السلع غير المسوقة:

وتتعلق أساسا بمشكلة الاستهلاك الذاتي (Auto-consomation) ، والإنتاج الذي لا يمر بالسوق ، حيث يتم قياس الناتج الكلي وفقا للصفقات التي عقدت ذاتيا ، خاصة في قطاع الزراعة حيث يستهلك المزارعون جزءا كبيرا من المحاصيل التي ينتجونها ، ولا يمكن عمل تقدير دقيق لهذا الجزء من الاستهلاك الذاتي ، رغم اجتهاد المحاسبين في تقدير أثمانها وأحجامها ، إلا أنه غالبا ما تكون هذه التقديرات غير دقيقة كتقدير ثمن الإيجار لمسكن خاص يسكنه صاحبه ، أو تقدير قيمة بعض الخدمات العامة مثل خدمات رجال المطافئ ، مما يوحي بأن الناتج الإجمالي يصبح مقدرا بأقل من قيمته الحقيقية. بالإضافة إلى ذلك ، الانتشار الرهيب لظاهرة الأسواق الموازية * ، التي تحتوي على العديد من المنتجات غير المدرجة عند حساب القيم المضافة ، ويبين الجدول التالي نسبة الاقتصاد الموازي في بعض الدول:

جدول رقم (5.2) : نسبة نشاطات الاقتصاد الموازي إلى الناتج المحلي في بعض الدول والمناطق.

البـــلد أو المنطقة	القطـــاع الموازي/الناتج المحلي الخام
دول المغرب العربي	%26.7
إفريقيا شبه الصحراوية	%37.2
الدول الإسكندنافية	%16
الولايات المتحدة الأمريكية	%9.5
أمريكا الجنوبية	%40
ألمانيا	%13
إيطاليا	%16.9
سويسرا	%6.7
فرنسا	%18

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على التقرير "24" للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،ص 12.

* – السوق الموازية : مجموع النشاطات الاقتصادية التي يخفيها الأعوان الاقتصاديون عن الحكومة ، إما لأنها نشاطات ممنوعة قانونا ، أو بسبب التهرب من دفع الضريبة ، فرغم ما يتولد عنها من إنتاج حقيقي إلا أنه لنظرا لسريته وعدم مشروعيته لايؤخذ به في الحسابات الوطنية.

بالإضافة إلى الخدمات التي يقدمنها ربات البيوت في منازلهن ، فرغم أن هذه الخدمات تعتبر إنتاجا حقيقيا ، إلا أنه ليس لها قيمة نقدية ، حيث أنها لا تباع ولا تشترى في الأسواق، ورغم أن هذه الخدمات يمكن تقديرها بأسعار أمثالها المتداولة في السوق ، إلا أن كميتها وأحجامها من الصعب تقديره[1].

2-إشكالية تقييم الترفيه:

إن تقدير حجم الناتج الوطني تعترضه مشكلة أخرى أكثر من الأولى ، تتمثل أساسا في كون أن الأفراد لا ينتفعون من السلع والخدمات فقط ، وإنما أيضا من أوقات الراحة والفراغ ، فلا تشمل حسابات الدخل الوطني في أي بلد مهما كانت درجة تقدمه مقابلا لأوقات الفراغ ، حيث كانت العديد من الدول تهدف إلى تحقيق زيادة في معدلات دخل الفرد ، وذلك عن طريق العمل لساعات أطول أي بتخفيض أوقات الفراغ ، إلا أن هذه الصورة لم تعد مقبولة في المجتمعات الصناعية الحديثة ، حيث أثبتت الدراسات الحديثة أنه عندما يتمتع العمال والموظفون بفترات راحة أطول أي يعملون ساعات أقل، فإن حجم الإنتاج سيزيد .

وفي هذا الشأن فإن الفرد يقارن بين قيمة الإشباع التي تحققه ساعة عمل مع ساعة راحة ، فلو كان جلوس ساعة على شاطئ البحر أكثر إشباعا من ساعة عمل فإن الفرد يتنازل عن قيمة السلع والخدمات التي يحصل عليها من العمل مقابل التمتع بشاطئ البحر ، ومن هنا ندرك أن تقييمنا للناتج بالطريقة التقليدية يهمل جانبا معتبرا وهو الترفيه ، وبذلك يعكس قيمة ناقصة عن قيمته الحقيقية[2].

3- إشكالية الانتقال من الناتج الاسمي إلى الناتج الحقيقي :

يتم تقدير الناتج المحلي الإجمالي عادة إما بالأسعار الجارية وهذا ما يعكس القيمة الاسمية ، أو بالأسعار الحقيقية وهذا ما يعكس القيمة الحقيقية ، فدراسة النمو الاقتصادي يهمنا فقط التغير في الكميات ، ولا يهمنا التغير في الأسعار ، وعند الانتقال من القيم الاسمية إلى القيم الحقيقية تستخدم عادة الأرقام القياسية وأحسن مقياس لذلك هو مكمش الناتج المحلي الخام (Le Deflateur)[*] ، وفق العلاقة الرياضية التالية:

$$PIB\ r = \frac{PIB\ n}{Deflateur\ du\ PIB}$$

---

1 – أحمد رمضان نعمة الله وآخرون ، النظرية الاقتصادية الكلية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2001 ، ص: 41.

2 – البشير عبد الكريم ، إشكالية قياس النمو في الجزائر وأسباب إختلاله ، مرجع سبق ذكره ، ص: 04.

* – مكمش الناتج المحلي الخام : هو رقم قياسي يستعمل للانتقال من الناتج الاسمي إلى الحقيقي ، يأخذ بعين الاعتبار جميع أسعار السلع والخدمات المنتجة.

حيث أن :

PIB r : يمثل الناتج المحلي الحقيقي.

PIB n : يمثل الناتج المحلي الاسمي.

Deflateur du PIB: يمثل مكمش الناتج المحلي الخام.

لكن المشكلة الأساسية هي عدم توفر البيانات الإحصائية ، خاصة في الدول النامية والمتخلفة ، التي تعتمد فقط على الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك.

المبحث الرابع: نماذج النمو الاقتصادي.

إن نماذج النمو الاقتصادي تمثل نماذج رياضية ملائم ة للصيغة المنطقية لنظرية النمو الاقتصادي ، وهذه النماذج يفترض أنها تمثل مجموعة من العوامل المؤدية إلى نمو الدخل الوطني ، وتوضح ترابط الدوال ومكوناتها عن طريق جملة من المعادلات.

المطلب الأول: النموذج الكينزي (هارود –دومار).

لقد اهتم كل من "هارود" و "دومار" بدراسة معدلات النمو الاقتصادي ، ومحاولة التعرف على دور الاستثمارات في تحقيق معدلات نمو الدخل الوطني ، وتنطلق الفكرة الأساسية في النموذج من التأثير المزدوج للإنفاق الاستثماري ، والمتمثل في زيادة كل من الطاقة الإنتاجية للمجتمع (جانب العرض) ، والدخل (جانب الطلب) ، مع استيعاب العمالة المتوفرة في المجتمع ، وقد وضع كل منهما نموذجه في إطار مجموعة من الافتراضات يمكن حصرها فيما يلي:

فرضيات النموذج:

- الاقتصاد مغلق ، لا توجد تجارة خارجية ، مع غياب تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.
- تحقيق الكفاءة الإنتاجية الكاملة للإنفاق الاستثماري ، مع تحقيق العمالة الكاملة عند مستوى توازن الدخل.
- ثبات الميل الحدي للادخار ، وتساويه مع الميل المتوسط للادخار.
- ثبات المستوى العام للأسعار ، ونسبة رأس المال والعمل في المدخلات الإنتاجية ، وسعر الفائدة.
- عدم وجود اهتلاك للسلع الرأسمالية ، أي افتراض عمر لانهائي لها [1].

[1] – محمد مدحت مصطفى ، سهير عبد الظاهر أحمد ،النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية ، "مرجع سبق ذكره" ، ص: 131.

1- نموذج روي هارود (ROY Harrod)[*] :

يطرح " هارود " نموذجه من خلال ثلاث (03) تصورات لمعدل النمو :

معدل النمو الفعلي ، معدل النمو المضمون ، ومعدل النمو الطبيعي ، ثم يقوم بدراسة العلاقة بين المعدلات الثلاث.

أ- معدل النمو الفعلي (Taux de croissance effective): ويقصد به معدل النمو الجاري الذي يتحدد استنادا إلى كل من نسبة الادخار ، ونسبة (رأس المال/الناتج) أي معامل رأس المال ، ويساعد هذا المقياس في التعرف على مدى التغير في معدلات النمو على المدى القصير ، والمعادلة الأساسية له هي:

$$G = \frac{S}{C} \quad \text{...}(1)$$

حيث أن: G : معدل النمو الفعلي للناتج خلال فترة زمنية محددة وتعادل : $\Delta y / y$.

γ: الدخل أو الناتج الصافي ، $\Delta\gamma$: التغير في الدخل أو في الناتج الصافي ، I : حجم الاستثمارات المنفذة ،S : حجم الادخار الكلي ، s : الميل المتوسط للادخار، ويعادل S/Y ، C: معامل رأس المال ، ويعادل حجم رأس المال الثابت والمتغير اللازم لكل تغير بوحد ة واحدة في قيمة الدخل أي يعادل: $I / \Delta\gamma$.

وبالتعويض في المعادلة (1) نجد: G .C=s

$$\Rightarrow I/\gamma = S/\gamma \Leftrightarrow I = S \; \Delta\gamma/\gamma \otimes I/\Delta\gamma = S/\gamma$$

مما يعني أن تساوي الادخار الكلي مع الاستثمار الكلي ، وتحديد حجم الادخار Sيتوقف على الدخل γ، وتحديد حجم الاستثمار Iيتوقف على الزيادة في الدخل $\Delta\gamma$.

ب- معدل النمو المضمون (Taux de croissance garante):ويقصد به معدل النمو المرغوب فيه والمستخدم لكامل مخزون رأس المال ، وهذا المعدل يفترض بقاء الطلب الإجمالي مرتفع والمعادلة الأساسية له هي كالتالي:

$$Gw = \frac{s}{Cr} \quad \text{...}(2)$$

[*] - روي هارود : اقتصادي انجليزي ولد بإنجلترا سنة 1900 ، تخرج من أكسفورد وعمل بها كمحاضر لسنوات ، تعرف على كيتر عند انتقاله إلى كمبردج وأصبح صديقا حميما له ، أشهر مؤلفاته:" الاقتصاديات الدولية" ، و " الدورة التجارية" ، توفي عام 1978.

حيث أن المتغيرات السابقة تمثل:

Gw : معدل النمو المضمون خلال فترة زمنية محددة وتعادل : $\Delta\gamma/\gamma$ ، Cr : معامل رأس المال الذي يمكن من تحقيق معدل النمو المضمون ، s : الميل المتوسط للادخار ويعادل: S/γ، ويتحقق النمو المتوازن *عندما يتساوى معدل النمو الفعلي " G " ومعدل النمو المضمون أو المرغوب فيه " Gw " ، فإذا كان معدل النمو الفعلي أكبر من معدل النمو المضمون ، فذلك يعني أن الاقتصاد يعاني من حالة تضخم لأن الدخل الحقيقي يتزايد بمعدل أسرع من معدل تزايد الطاقة الإنتاجية للاقتصاد.

وإذا كان معدل النمو الفعلي أقل من معدل النمو المضمون فإن ذلك يعني بأن الاقتصاد يعاني من حالة كساد ، لأن الدخل الحقيقي يتزايد بمعدل أقل من معدل تزايد الطاقة الإنتاجية للاقتصاد.

ج- معدل النمو الطبيعي (**Taux de croissance naturel**): يعرفه هارود بأنه أقصى معدل نمو تسمح به التطورات الفنية ، وحجم السكان ، والتراكم الرأسمالي ، ودرجة التفضيل بين العمل ووقت الفراغ ، وتكون المعادلة الأساسية له على الشكل التالي:

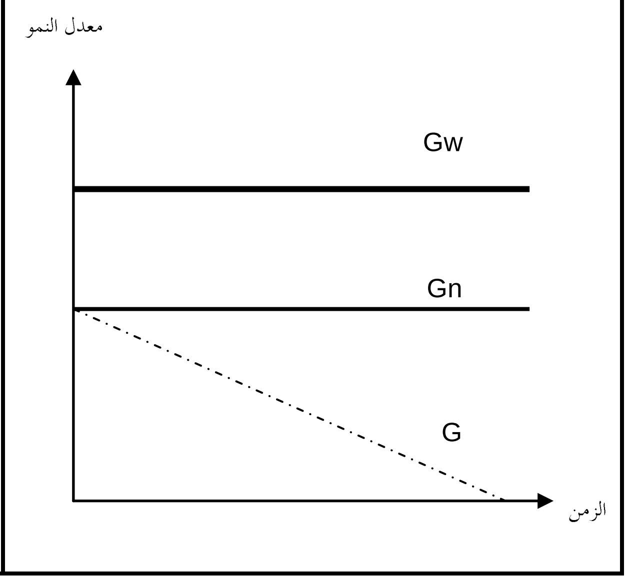
Gn . Cr = or…………………………..(3)

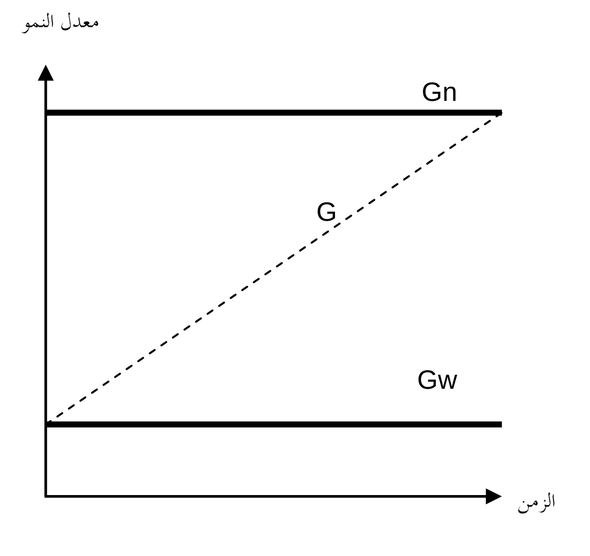
وهذا يعني أن معدل النمو الطبيعي قد يتساوى وقد لا يتساوى مع معدل النمو المضمون ، ولايوجد معدل وحيد مرغوب فيه ، حيث تتوقف قيمة المعدل المرغوب على مرحلة الدورة الاقتصادية التي يمر بها المجتمع ، ومستوى النشاط الاقتصادي.

ويوضح" هارود" العلاقة بين المعدلات الثلاث من خلال الشكلين التاليين:

* - النمو المتوازن : نمو الناتج ومكونات الطلب الكلي بمعدلات منتظمة ، ويتحقق عندما يكون: G=Gw .

الشكل رقم (5.2): العلاقة بين معدلات النمو الثلاثة في نموذج " هارود ".





الحالة الأولى: معدل النمو المضمون أكبر من معدل النمو الطبيعي.

الحالة الثانية: معدل النمو الطبيعي أكبر من معدل النمو المضمون.

المصدر : محمد مدحت مصطفى،سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية ، "مرجع سبق ذكره "، ص ص: 138-139.

الحالة الأولى من الشكل السابق تبين أن معدل النمو المضمون أكبر من معدل النمو الطبيعي ، مما يعني ظهور انكماش متتالي ، أي أنه هناك فائض في السلع الرأسمالية مما يؤدي إلى خفض الطلب على الاستثمارات الجديدة .

أما الحالة الثانية فتبين أن معدل النمو الطبيعي أكبر من معدل النمو المضمون ، مما يعني ظهور تضخم متتالي ، أي أنه هناك عجز في السلع الرأسمالية في مواجهة الطلب .

2- نموذج إيفسي دومار" Evsey Domar"* :

لقد انطلق " دومار" في بناء نموذجه من مشكلة أساسية ، تتمثل في كون أن الاستثمار يولد الدخل من ناحية ، ويرفع من الطاقة الإنتاجية من ناحية أخرى ، وتساءل عن قيمة الزيادة اللازمة في الاستثمارات التي تجعل من الزيادة في الدخل تتساوى مع الزيادة في الطاقة الإنتاجية ، وبالتالي الوصول

* – إيفسي دومار: اقتصادي انجليزي ، انشغل بالبحث في كيفية الوصول إلى معدل نمو للدخل الوطني يحافظ على مستوى العمالة الكاملة ، نشر بحثه المشهور" التوسع والعمالة" عام1947 ، من أهم مؤلفاته " مقالات في نظرية النمو الاقتصادي " صدر عام 1957.

إلى مستوى التشغيل الكامل ، وقد افترض " دومار " زيادة على ما ذكر سابقا ، أن جميع مفاهيم الدخل والاستثمار والادخار المستخدمة في النموذج تمثل قيما صافية ، ويطرح " دومار" نموذجه من خلال فكرة التوازن بين العرض والطلب على النحو التالي[1]:

أ- جانب العرض: افترض أن الطاقة الإنتاجية السنوية المحققة والمعبر عنها بمعدل الاستثمار I ، سوف تتساوى مع نسبة الزيادة في الدخل الحقيقي الناتجة عن زيادة رأس المال s ، ولكن مادامت هناك نفقات استثمارية تمت في الماضي فإن الزيادة الحقيقية في الطاقة الإنتاجية لابد وأن تكون أقل من ($I.s$)، وهذا الفرق يطلق عليه " دومار" بمصطلح الطاقة الاجتماعية الكامنة ويرمز له بالرمز σ .

ب- جانب الطلب: إن الزيادة في الطلب بفعل الاستثمار الإضافي ، حيث أن الاستثمار يولد دخلا ، وهذا الدخل يتأثر بمفعول المضاعف ، والميل الحدي للادخار، وعليه يصبح لدينا:

$$\alpha = \Delta I / \Delta\gamma$$

حيث أن : α : الميل الحدي للادخار ، $\Delta\gamma$: الزيادة السنوية في الدخل ، ΔI : الزيادة السنوية في الاستثمار.

وعليه فإن الزيادة في الدخل سوف تساوي حاصل ضرب مضاعف الاستثمار ($1/\alpha$) في مقدار الزيادة في الاستثمار.

$$\alpha = \Delta I / \Delta\gamma \Rightarrow \Delta I = \Delta\gamma.\alpha \Rightarrow \Delta\gamma = \Delta I / \alpha \Rightarrow \Delta\gamma = \Delta I.1/\alpha$$

ج- التوازن العام: لتحقيق التوازن العام مع ضمان التشغيل الكامل لابد من تساوي إجمالي العرض مع إجمالي الطلب ، وعليه تصبح المعادلة الأساسية للنموذج:

$$\Delta I.(1/\alpha) = I\sigma \text{..................} (4)$$

بقسمة كل من الطرفين على I ، ثم الضرب في α يصبح لدينا:

$$\Delta I / I = \alpha\sigma \text{..........} (5)$$

وبضرب كلا الطرفين في ($1/\alpha$) نجد:

$$\Delta\gamma = I\alpha \text{................} (6)$$

والنتيجة الأساسية هي أنه للمحافظة على حالة مستمرة من العمالة الكاملة ، لابد أن ينمو الاستثمار والدخل بمعدل سنوي ثابت يساوي حاصل ضرب الميل الحدي للادخار في الإنتاجية المتوسطة للاستثمار.

[1] – محمد مدحت مصطفى ، سهير عبد الظاهر أحمد ، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية ، "مرجع سبق ذكره" ، ص ص: 140-142.

المطلب الثاني: النموذج النيوكلاسيكي* روبرت سولو " Robert Solow " **.

تعتبر فكرة التوازن ذات أهمية بالغة في قضايا النمو ، وبناء النماذج الرياضية الخاصة به ، وعلى هذا الأساس لا يكاد يخلو نموذج من هذه الفكرة ، وقد حظيت الفكرة بالاهتمام البالغ من قبل الاقتصاديين النيوكلاسيك ، خاصة مع إدخالهم لأدوات التحليل الرياضي في الاقتصاد ، حتى سميت هذه النماذج بنماذج التوازن العام ، وتجدر الإشارة إلى كون أن هذه النماذج كثيرة ومتعددة ، أشهرها : نموذج "ميد" ، نموذجي "كالدور" ، نموذج "سوان" ، ونموذج "سولو" ، وسنحاول فيمايلي التطرق للنموذج المقدم من قبل الاقتصادي " سولو ".

انطلق " سولو" في بناء نموذجه من فرضية إمكانية الإحلال بين العمل L ورأس المال K ،كما افترض أن دالة الإنتاج ذات غلة ثابتة ، مع سريان قانون تناقص الغلة ، وقانون تناقص المعدل الحدي للإحلال.

إذا كان مخزون رأس المال في الفترة t يرمز له بالرمز Kt ، فإن معدل الاستثمار الصافي K^* يعادل :

$K^*=dK/dt$ ………………………(1)

وعليه تصبح المعادلة الأساسية للنموذج :

$K^*=s\,.\,y$ ………………………… (2)

وهذا يعني أن معدل الاستثمار الصافي يساوي الميل المتوسط للادخار مضروبا في إجمالي الناتج، ونظرا لكون أن الناتج تم باستخدام عنصري العمل ورأس المال فقط: $Y=F(K,E)$ ....(3)

وبالتعويض بقيمة y من المعادلة (3) في المعادلة (2):

$K^*=s\,.f(k,L)$

وتمثل معادلة تفاضلية في متغيرين هما : K,L ، وكلاهما دالة للزمن t .

ونظرا لاعتبار أن معدل النمو السكاني متغير خارجي " Exogène " يتزايد بمعدل نمو نسبي ثابت n ، فإن معادلة العمل تصبح :

$L(t) = L(0)\,.e^{nt}$ …………………(5)

أي أن عرض العمل المتاح L(t) يعادل معدل نمو قوة العمل من الفترة (0) إلى الفترة (t) ، بمعنى أن " سولو" يستخدم كامل العمل المعروض.

وبتعويض قيمة L(t) من المعادلة (5) في المعادلة (4) نجد:

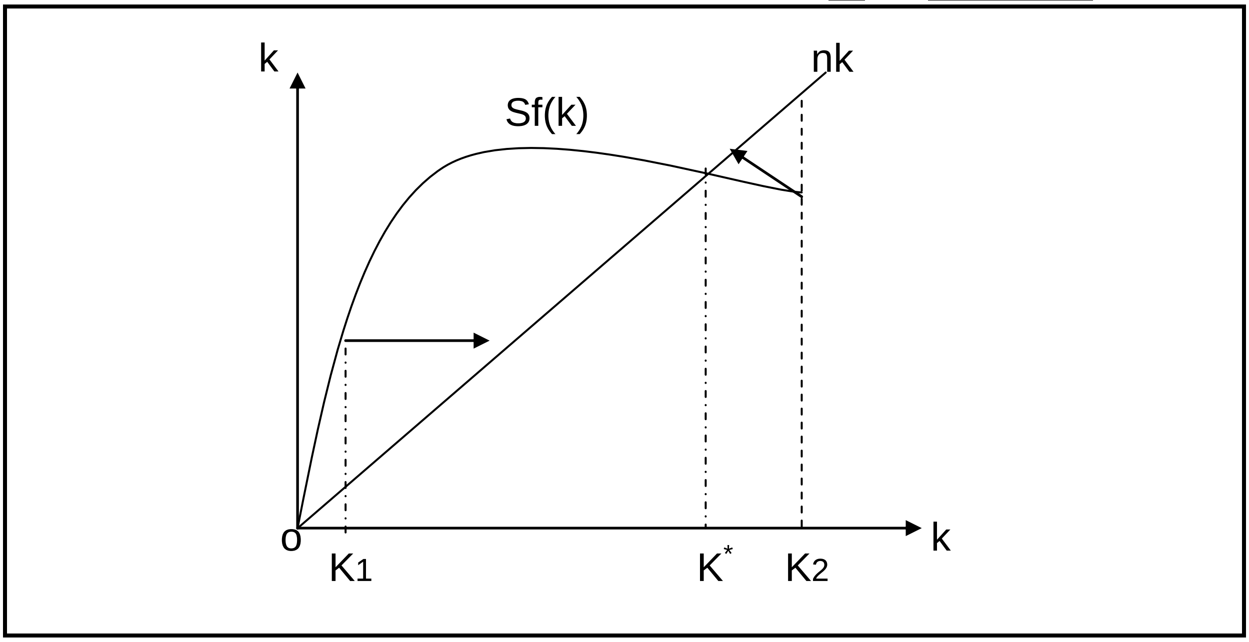
$K^*=s.f(K,L(0),e^{nt})$ ……………………(6)

* – تدعى النماذج الرياضية لتقدير النمو الاقتصادي في المديين القصير والطويل ، المقدمة من قبل النيوكلاسيك بنماذج التوازن العام.

** – روبرت سولو: اقتصادي أمريكي معاصر ، ولد بنيويوك سنة 1924 ، تخرج من جامعة هارفارد سنة 1947، وتحصل على الدكتوراه من نفس الجامعة سنة 1951، بقي موضوع توزيع الدخل والنمو أهم اهتماماته ، نشر بحثه المشهور " مساهمة في نظرية النمو الاقتصادي " سنة 1956، الذي حاول من خلاله بناء نموذج للنمو على المدى الطويل ، كما تقلد مناصب استشارية عالية في الحكومة الأمريكية ، تحصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1987.

وبالتفاضل الجزئي لدالة الإنتاج (3) ، يمكن الحصول على عائد العمل (الأجور) الذي يساوي :
$w = \partial(k,L)/L$ ، وعائد رأس المال (الأرباح) الذي يساوي: $P = \partial(k,L)/K$.

الشكل رقم (6.2) : التمثيل البياني لمسار النمو المتوازن في نموذج " سولو ".



المصدر: جورج نايهانز(ترجمة صقر أحمد صقر)تاريخ النظرية الاقتصادية،المكتبةالأكاديمية،مصر،1998،ص: 659.

يوضح الشكل السابق نمط النمو الاقتصادي الممكن والمتوازن حسب ما تصوره " روبرت سولو " في نموذجه ، حيث أن المحور الرأسي يمثل معدل رأس المال إلى العمل* $k=K / L$ ، ويمثل الخط المنطلق من نقطة الأصل قوة العمل المحققة nk ، ويمثل المنحنى قيمة الناتج الإجمالي المحقق .

* – معدل رأس المال إلى العمل التي يرمز لها سولو بالرمز k صغيرة ، يسميها في نموذجه بالكثافة الرأسمالية .

خلاصـــة الفصـــل:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى عرض الطرح الفكري النظري والتطبيقي لمسألة النمو الاقتصادي ، وبحكم التشابه الكبير في المفاهيم بين مصطلحي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ، حاولنا في المبحثين الأول والثاني التمييز بين المفهومين ، وهذا من خلال تقديم لبعض التعاريف الاصطلاحية التي قدمها بعض الاقتصاديين والباحثين المهتمين بقضايا التنمية قديما وحديثا ، كما استعرضنا مختلف العوامل المساعدة والمحفزة للنمو الاقتصادي ، وعرضنا بعض المعوقات التي من شأنها أن تبطئ دفع ودعم عملية النمو والتطور الاقتصادي ، ولقد استنتجنا من ذلك أن التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي عبارة عن مفهومين مختلفين لكنهما مرتبطين ، إذ أن تحقيق معدلات نمو عالية وبصفة مستمرة يعد شرطا ضروريا لإحداث تنمية اقتصادية على المدى المتوسط والبعيد ، وقد تعددت النظرة للنمو الاقتصادي مع تعاقب الأحداث الاقتصادية وتتابع المدارس الاقتصادية ، إلا أن العامل المشترك الأساسي في تحقيق التطور والنمو الاقتصادي يكون عن طريق الزيادة الكمية في مستوى الناتج المحقق ، وهذا لن يكون إلا من خلال الزيادة في حجم الإنتاج ، وهذا عن طريق التحكم في عوامل الإنتاج وتحسينها باستمرار ، خاصة عنصري العمل ورأس المال .

كما تطرقنا في الجزء الثاني من هذا الفصل (المبحثين الثالث والرابع) إلى الجانب التقني للنمو الاقتصادي، فعرضنا طرق قياس مستوى النمو المحقق في اقتصاد ما ، وهذا وفق المعايير المختلفة التي طبقها الباحثين الاقتصاديين ، وتعتمدها معظم المؤسسات والهيئات الدولية ، وعرضنا بعض الإشكالات والصعوبات التي تواجه الإحصائيين في عملية التقدير ، وأنهينا الفصل بالتطرق إلى أهم النماذج الرياضية لتقدير النمو الاقتصادي ، وقد استنتجنا من ذلك أنه رغم تعدد المعايير المعتمدة في قياس مستوى النمو الاقتصادي المحقق من جهة ، وبعض الصعوبات والمشاكل التي تعترض اعتماد الناتج المحلي الخام كمقياس من جهة أخرى ، يبقى هذا المعيار أكثر المعايير استخداما في عملية القياس ، على الأقل أنه لايثير إشكالا في إجراء المقارنات الدولية.

وبعد استعراضنا لمفهومي الضغط الضريبي والنمو الاقتصادي في الفصلين الأول والثاني على التوالي،سنحاول استخلاص العلاقة الاقتصادية بينهما ، من خلال التطرق إلى مختلف الآثار الاقتصادية والاجتماعية للضغط الضريبي ، والتأثير المتبادل لكل من الضرائب و النمو الاقتصادي ، وهذا ما سنتناوله بالتحليل في الفصل الثالث .

الفصل الثالث: الأسس النظرية لعلاقة الضغط الضريبي بالنمو الاقتصادي.

تمهيد:

تعتبر الضريبة أداة هامة من أدوات السياسة المالية للدولة تستعملها تبعا للظروف والحاجات الراهنة بهدف تنفيذ ميزانيتها السنوية وتحقيق أغراضها المختلفة الاقتصادية منها والإجتماعية والثقافية وغيرها ، ومن هنا أصبحت الهياكل المالية مرآة عاكسة للبنيان الاقتصادي والإجتماعي للدول ومقياسا لدرجة نموها.

وتؤثر الضريبة على مختلف مظاهر الحياة الاقتصادية والإجتماعية من خلال تأثيرها على حجم الدخول وإعادة توزيعها بين الإستهلاك والإدخار وتوزيعها بين مختلف فروع النشاط الاقتصادي ، وتمارس الضريبة مختلف هذه التأثيرات عن طريق زيادة الضغط الضريبي أو تخفيضه من خلال التأثير في كلفة عناصر الإنتاج من جهة ، وأثمان المنتجات والخدمات من جهة أخرى .

وفي ظل تزايد حجم التدخل الحكومي وما يتطلبه من موارد مالية من جهة ، وسعي الحكومات والدول للرفع من مستوى الأداء الاقتصادي في المؤسسات ، وتحسين المستوى المعيشي لأفرادها من جهة أخرى ، فإنه تبرز فكرة دراسة الآثار الاقتصادية والإجتماعية التي يحدثها الاقتــطاع الضريبي السائد في دولة ما.

يهدف هذا الفصل إلى دراسة مختلف التأثيرات التي تحدثها الضرائب بمختلف أنواعها على بعض المتغيرات الاقتصادية والإجتماعية ، مع تقديم نظرة عامة حول مستويات الضغط الضريبي في بعض الدول والمناطق من العالم تساعدنا في التحليل من خلال عقد المقارنة بينها وبين المستوى السائد في بلادنا ، ونختم الفصل بالتطرق للطرح الفكري للنظريات الرابطة بين الضغط الضريبي والنمو الاقتصادي كتمهيد للدراسة التطبيقية التي سنتناولها في الفصل الرابع.

يحتوي هذا الفصل على النقاط التالية:

- الآثار الاقتصادية والإجتماعية للضغط الضريبي.
- الضغط الضريبي في بعض مناطق العالم.
- النظريات الرابطة بين الضغط الضريبي و النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: الآثار الاقتصادية والإجتماعية للضغط الضريبي.

إن تحليل الآثار الاقتصادية والإجتماعية التي تنتج عن أي عملية اقتطاع ضريبي يعد من الأمور الضرورية والهامة بغرض الوصول إلى السياسة الضريبية المثلى ، فالحكم على مدى كفاءة السياسة الضريبية وفعاليتها ، إنما يتوقف في النهاية على مدى ما تحدثه من تأثيرات مرغوبة في شتى المجالات الاقتصادية ، الإجتماعية والسياسية ، والتي نوردها فيما يلي:

المطلب الأول: أثر الضغط الضريبي على الاستهلاك والإدخار.

إن فرض ضريبة الدخل سوف يترتب عليه في النهاية انخفاض دخل المكلف أو الممول (Le contrebuable) سواء بمقدار الضريبة بالكامل إذا لم ينجح في نقل عبء الضريبة أو بمقدار أقل من مقدار الضريبة إذا نجح في نقل عبء الضريبة جزئيا ، وفي حالات نادرة قد يستطيع أن ينقل المكلف عبء الضريبة بالكامل للآخرين[1].

وعليه فإن دراسة أثر الضغط الضريبي على الاستهلاك والإدخار ، تقتضي التمييز بين المكلف الفعلي الذي تحمل عبء الضريبة بالفعل ، والمكلف القانوني وهو الشخص الذي كلفه القانون بدفع الضريبة [*].

ومن المعروف أن دخل المستهلك يتم توزيعه بين الإستهلاك والإدخار بحيث أن ما يستهلكه وما يدخره يتعادل في النهاية مع مجموع دخله الصافي ، وهذا وفق العلاقة التالية:

$$Y=C+S$$

بحيث تمثل المتغيرات السابقة:

Y: الدخل الصافي للمستهلك.

C: مقدار الدخل المنفق على الاستهلاك.

S: مقدار الدخل المتبقي أو حجم الإدخار.

ومن هذا المنطلق فإن فرض ضريبة الدخل سوف يترتب عنها اقتطاع جزء من دخل المكلف، وبالتالي من المتوقع أن يترتب عن ذلك:

- تغير في حجم الإستهلاك والإدخار.
- إعادة توزيع الدخل بين مختلف أوجه الإستعمالات.

ويتوقف حجم التغير على الحالة الدخلية للمكلف ، بحيث يمكن التمييز بين الحالات الثلاث التالية:

---

[1] -حامد عبد المجيد دراز ، سعيد عبد العزيز عثمان ، مبادئ المالية العامة – الجزء الثاني- ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، 2002 ، ص ص: 205-206.

[*] - لمزيد من التوضيح حول المكلف القانوني والمكلف الفعلي أنظر الفصل الأول ، ص:19.

أ- المكلف بالضريبة من أصحاب الدخول المنخفضة:

يتميز الدخل الذي يحصل عليه أفراد هذه الطبقة بأنه يكاد يكفي الحاجات الحقيقية من السلع والخدمات الأساسية ، وإذا كانت هناك مدخرات فإنها تكون منخفضة جدا ، بمعنى أن أفراد الطبقات الفقيرة يتسمون بخاصية انخفاض الميل الحدي للإدخار * وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك ** ، وفي ظل هذه الظروف فإن فرض ضريبة معينة أو الرفع من المعدلات السائدة (أي زيادة الضغط الضريبي) فإنه يتوقع مع ذلك انخفاض نسبي أكبر في حجم الاستهلاك وانخفاض نسبي ضئيل جدا في الإدخار ، ويصاحب هذا التغير تغير آخر في نمط الإستهلاك من خلال إحلال بعض السلع محل أخرى.

ب- المكلف بالضريبة من أصحاب الدخول المرتفعة:

يتميز أفراد هذه الطبقة بارتفاع الميل الحدي للإدخار وانخفاض نسبي في الميل الحدي للإستهلاك مقارنة بأصحاب الدخول المنخفضة ، وفي ظل هذه الظروف فإن فرض ضريبة أو الرفع من معدلاتها سوف يصاحبه انخفاض كبير في حجم الإدخار وانخفاض ضئيل في حجم الإستهلاك ، ومن المتوقع أيضا أن يكون التغير في نمط الاستهلاك ضئيل نسبيا حيث لا تؤثر الضريبة مباشرة على الأسعار.

ج- المكلف بالضريبة من أصحاب الدخول المتوسطة:

إن فرض الضريبة أو الرفع من معدلاتها لدى أفراد هذه الطبقة سوف يترتب عليه انخفاض في حجم الاستهلاك والإدخار بمقادير متفاوتة .

وبصفة عامة فإن الأثر النهائي على المستوى الوطني يتوقف على معدل الضريبة والتوازن النسبي للطبقات الغنية والطبقات الفقيرة في المجتمع ، فإذا كان معدل الضريبة مرتفعا نسبيا وغالبية أفراد المجتمع من الطبقة المتوسطة فإننا نتوقع أن يصاحب زيادة معدل الضغط الضريبي انخفاضا نسبيا كبيرا في حجم الاستهلاك مقارنة بالإنخفاض في حجم المدخرات ، وفي المقابل إذا كان غالبية أفراد المجتمع من ذوي الدخول المنخفضة الخاضعون للضريبة ، ومعدل الضريبة يتميز بنسبة ثابتة فإن الإنخفاض في الإستهلاك الكلي وخاصة من السلع الأساسية والضرورية سوف يكون كبيرا[1] .

ترتبط الضرائب ارتباطا وثيقا بمستويات الدخول ، التي توزع بين وظيفتين أساسيتين ، هما وظيفتا الاستهلاك والإدخار الذين يتأثران بمستوى الضغط الضريبي ، وهذا ما سنتناوله بالتحليل فيما يلي:

---

* - الميل الحدي للإدخار يمثل نسبة التغير الحاصل في الإدخار نتيجة التغير في الدخل بمقدار وحدة واحدة ، ويرمز له بالرمز Pms، ويحسب بالعلاقة التالية: Pms= $\Delta S / \Delta Y = (1-c)$.

** - الميل الحدي للإستهلاك يمثل نسبة التغير الحاصل في الإستهلاك نتيجة التغير في الدخل بمقدار وحدة واحدة ، ويرمز له بالرمز Pmc، ويحسب بالعلاقة التالية: $Pmc = \Delta C / \Delta Y = c$.

[1] - حامد عبد المجيد دراز ، سعيد عبد العزيز عثمان ، مبادئ المالية العامة – الجزء الثاني- ، "مرجع سبق ذكره" ، ص ص : 207-208.

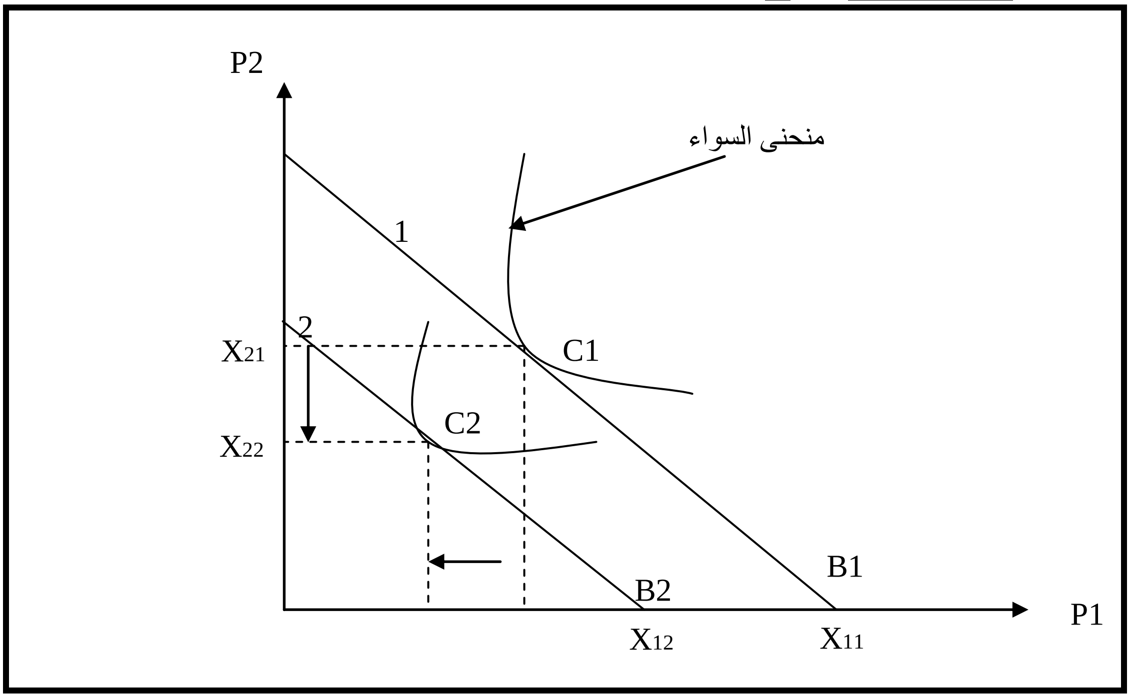
1- أثر الضغط الضريبي على حجم ونمط الاستهلاك:

يكون تأثير الضغط الضريبي على الإستهلاك من خلال تأثيره على الدخل ، ذلك أن الاقتطاعات الضريبية الكبيرة تؤدي إلى خفض الدخول النقدية ورفع أسعار المنتجات ، وهو ما ينعكس في انخفاض الدخول المتاحة *(Les Revenus disponibles).

ويمكن توضيح أثر ضريبة الدخل على سلوك الأفراد تجاه الإستهلاك بيانيا من خلال افتراض أن أحد المستهلكين يقوم بتوزيع جزء من الدخل المخصص للإنفاق على الإستهلاك ، علـى السلـعتين X1 ،X2 حيث أن سعر كل منهما معروف وثابت p1،p2 على التوالي.

واستنادا إلى مدخل منحنيات السواء نفترض أن وضع التوازن قبل الضريبة الذي يعظم رفاهية المستهلك يتحقق عند النقطة C1،حيث تماس خط الميزانية مع أعلى منحنى سواء ممكن ، ويقوم عندها باستهلاك الكمية X21من السلعة X2 ، والكمية X11 من السلعة X1 كما هو موضح في الشكلين البيانيين التاليين:

الشكل رقم (1.3): أثر الضغط الضريبي على الإستهلاك الفردي/الحالة الأولى.



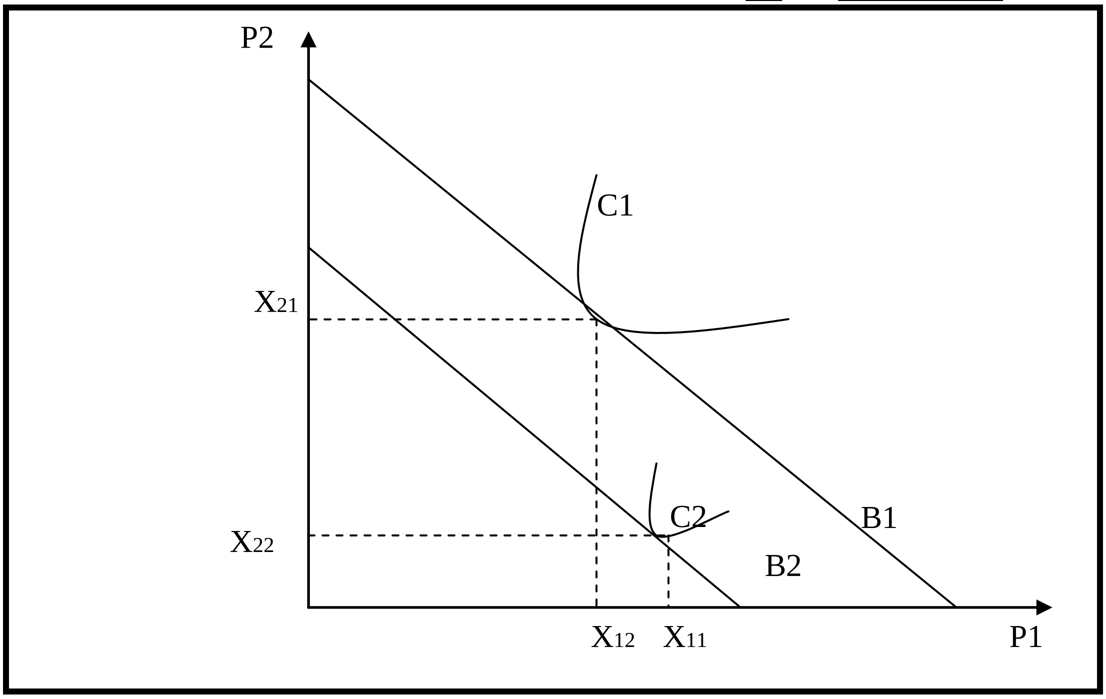
المصدر: حامد عبد المجيد دراز ، سعيد عبد العزيز عثمان ، "مرجع سبق ذكره" ، ص: 209.

إن قيام الحكومة بزيادة معدل الضغط الضريبي من خلال الرفع في معدلات ضريبة الدخل أو سن ضرائب جديدة تكميلية على دخل المستهلك ، يترتب عنه انخفاض الجزء المخصص للإنفاق الإستهلاكي

* - الدخل المتاح : هو الدخل الصافي الذي يمكن للفرد التصرف فيه ، ويحسب بالعلاقة التالية: (yd=y-tx+tr) ، بحيث تمثل المتغيرات: ydالدخل المتاح ،y الدخل الإجمالي الخام ، tx ضرائب الدخل واشتراكات الضمان الإجتماعي ، tr نصيب الفرد من المدفوعات التحويلية المقدمة من الدولة.

من B1 إلى B2 ، وسوف يترتب عن ذلك العديد من الآثار الاقتصادية الموضحة في الشكل السابق ، بحيث صاحب الرفع من مستوى الضغط الضريبي تغير في وضع توازن المستهلك من C1 إلى C2 ، وانخفضت معها الكميات المستهلكة من السلعة X1من C11 قبل الضريبة إلى C12 بعد الضريبة ، وكذلك الحال بالنسبة للسلعة X2 ، وقد صاحب هذا الإنخفاض انخفاض في رفاهية المستهلك بانتقال منحنى السواء من نقطة اعلى إلى نقطة أدنى.

الشكل رقم (2.3) : أثر الضغط الضريبي على الإستهلاك الفردي/الحالة الثانية.



المصدر: حامد عبد المجيد دراز ، سعيد عبد العزيز عثمان ، "مرجع سبق ذكره" ، ص: 209.

يبين الشكل السابق بأن فرض الضريبة أو زيادة معدلها صاحبه تغير في الوضع التوازني من C1 إلى C2 حيث انخفضت رفاهية المستهلك معبرا عنها بالإنتقال من منحنى السواء رقمC1 إلى منحنى سواء أدنى رقم C2 ، ولكن الملاحظة الجديرة بالإهتمام في هذا الشكل هي كون أن زيادة معدل الضغط الضريبي صاحبها انخفاض كبير في حجم الكميات المستهلكة من السلعة X2، حيث انخفضت الكمية من X21 إلى X22 ، في حين ازدادت الكمية المستهلكة من السلعة X1 من المستوى X11 إلى المستوىX12 ، وتفسير ذلك هي كون أن السلعة X1 هي سلعة دنيا والسلعة X2 هي سلعة عادية.

وبصفة عامة فإن تأثير الضغط الضريبي على الإستهلاك يتوقف على محددات هذا الأخير (حجم الدخل الصافي والميل الحدي للاستهلاك) [1] ، ويؤثر الضغط الضريبي المرتفع سلبا على حجم الإستهلاك ،

[1] – ناصر مراد ، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق ،" مرجع سبق ذكره" ، ص ص :60-61.

حيث يؤدي ذلك إلى تخفيض دخول الأفراد ، مما يؤدي بهم إلى التضحية بجزء من السلع والخدمات ، فينخفض الطلب عليها ، إلا أن ذلك الإنخفاض لا يتم بدرجة واحدة بل يتفاوت من سلعة لأخرى تبعا لدرجة مرونة الطلب عليها ، فالسلع ذات الطلب المرن كالسلع الكمالية يتأثر استهلاكها نتيجة لفرض الضرائب أكثر من السلع ذات الطلب غير المرن التي لا يستطيع الأفراد الإستغناء عنها كالسلع الضرورية.

2- أثر الضغط الضريبي على حجم ونمط الإدخار:

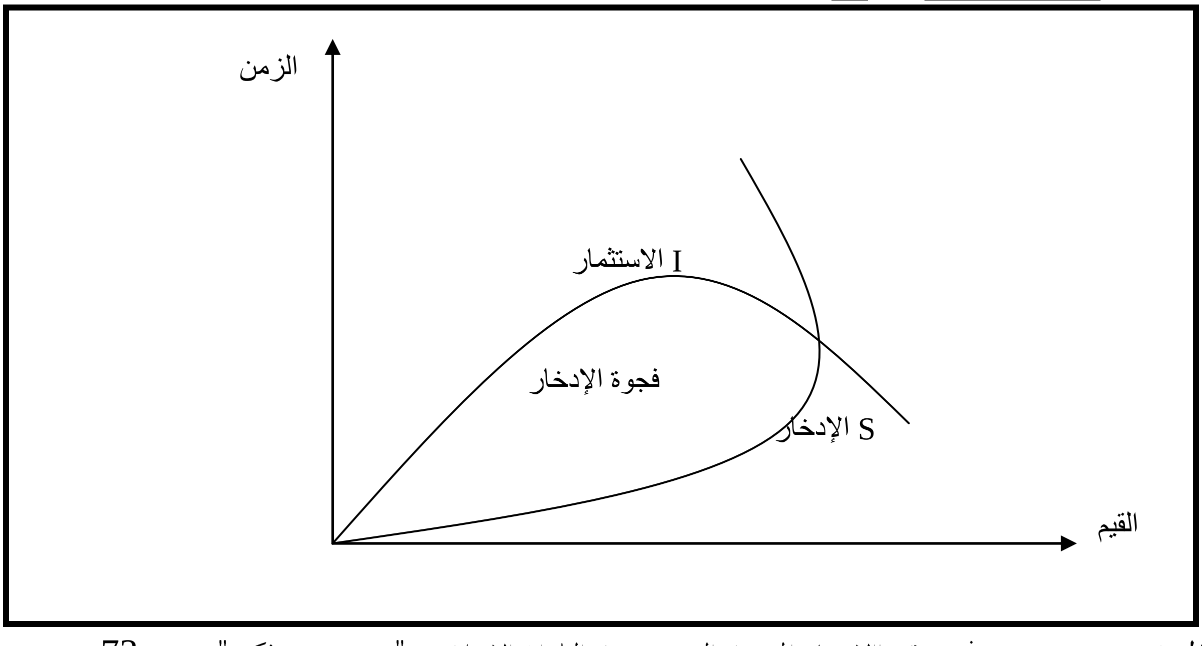
يمثل الإدخار ذلك الجزء من الدخل الذي لم ينفق في عملية الإستهلاك خلال فترة زمنية معينة ، أي أنه يمثل نسبة من الدخل يوفرها الفرد طواعية دون أي إلزام تشريعي بغرض تلبية حاجيات مستقبلية ، وذلك مهما كان الشكل المعتمد للاحتفاظ بالثروة (أصول مالية أو عينية أو نقدية) ، ولابد أن نستبعد هنا الإدخار الإجباري والإكتناز[1] .

و يحسب وفق العلاقة التالية:

$$S=Yd-C$$

ويلعب الإدخار إذا ما تم تعبئته بشكل جيد دورا كبيرا في دفع معدلات النمو الاقتصادي إلى الأعلى من خلال دوره التمويلي لعملية التنمية الاقتصادية ، والشكل التالي يبين الفجوة الإدخارية التي تعاني منها معظم الدول النامية والناتجة عن ارتفاع متطلبات التنمية الاقتصادية من موارد تمويلية عن مستوى الإدخار المحلي.

الشكل رقم (3.3): الفجوة الإدخارية بين الاستثمار الخاص والإدخار الخاص.



المصدر: رحيم حسين، نحو ترقية االإدخار المصرفي الشخصي في البلدان الإسلامية، "مرجع سبق ذكره" ، ص: 73.

[1] – رحيم حسين ، نحو ترقية االإدخار المصرفي الشخصي في البلدان الإسلامية–إشارة خاصة إلى بلدان شمال إفريقيا–، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ديوان المطبوعات الجامعية ، العدد00، مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الشلف ، 2004 ، ص: 79.

ويتوقف حجم الإدخار أساسا على مستوى الدخل الصافي المتاح خلال فترة زمنية معينة ، والميل الحدي للإدخار(S) ، وبذلك يؤثر مستوى الضغط الضريبي تأثيرا سلبيا على الإدخار ، إذ أنه يقلل من حجم المدخرات وبنسبة تفوق نسبة انخفاض الإستهلاك الناتج عن فرض ضرائب معينة أو الرفع من معدلات ضرائب أخرى حيث أنه في ظل هذه الحالة يستمر الأفراد في الإستهلاك على حساب الإدخار.

ويرتبط أثر الضغط الضريبي على الإدخار بالدرجة الأولى بحجم الفئات الدخلية ، فيما إذا كانت من ذوي الدخول المرتفعة أو المنخفضة ، حيث أن ارتفاع مستوى الضغط الضريبي على أصحاب الدخول العالية التي كان يدخر أصحابها جزءا كبيرا منها تقلل من قدرة هؤلاء على الإدخار ، أما أصحاب الدخول المنخفضة التي لا يملك أصحابها فائضا فإنها لاتؤثر على مقدرة هؤلاء الأفراد على الإدخار لأنهم لا يدخرون أصلا[1] ، وبهذا يمكن القول أن ارتفاع الضغط الضريبي يؤثر سلبا على الإدخار الخاص بفعل انخفاض الميل الحدي للإدخار ، ويكون تأثيره إيجابيا على الإدخار الحكومي بحيث أنه كلما ارتفع معدل الضغط الضريبي كلما ارتفع معه حجم المدخرات الحكومية بسبب ارتفاع الحصيلة ، ولكن بقبول فرضية انعدام أو على الأقل ثبات مستوى الغش والتهرب الضريبي .

المطلب الثاني: أثر الضغط الضريبي على الإنتاج والمستوى العام للأسعار.

1- أثر الضغط الضريبي على الإنتاج:

لقد رأينا في المطلب السابق كيف أن الضغط الضريبي يؤثر في حجم الإستهلاك بالسلب خاصة لأصحاب الدخول المحدودة والمتوسطة ، وهذا بدوره يؤثر في حجم الإنتاج بالنقصان ، كما أن الضغط الضريبي المرتفع يؤثر في الإنتاج عن طريق تأثيره على عوامل الإنتاج أي على رأس المال واليد العاملة وكذا على مدخلات العملية الإنتاجية من المواد المستعملة.

1.1- أثر الضغط الضريبي على عرض وطلب رؤوس الأموال:

يكون أثر الضغط الضريبي على الإنتاج من خلال تأثيره على عرض وطلب رؤوس الأموال الإنتاجية ، من خلال العلاقة التالية:

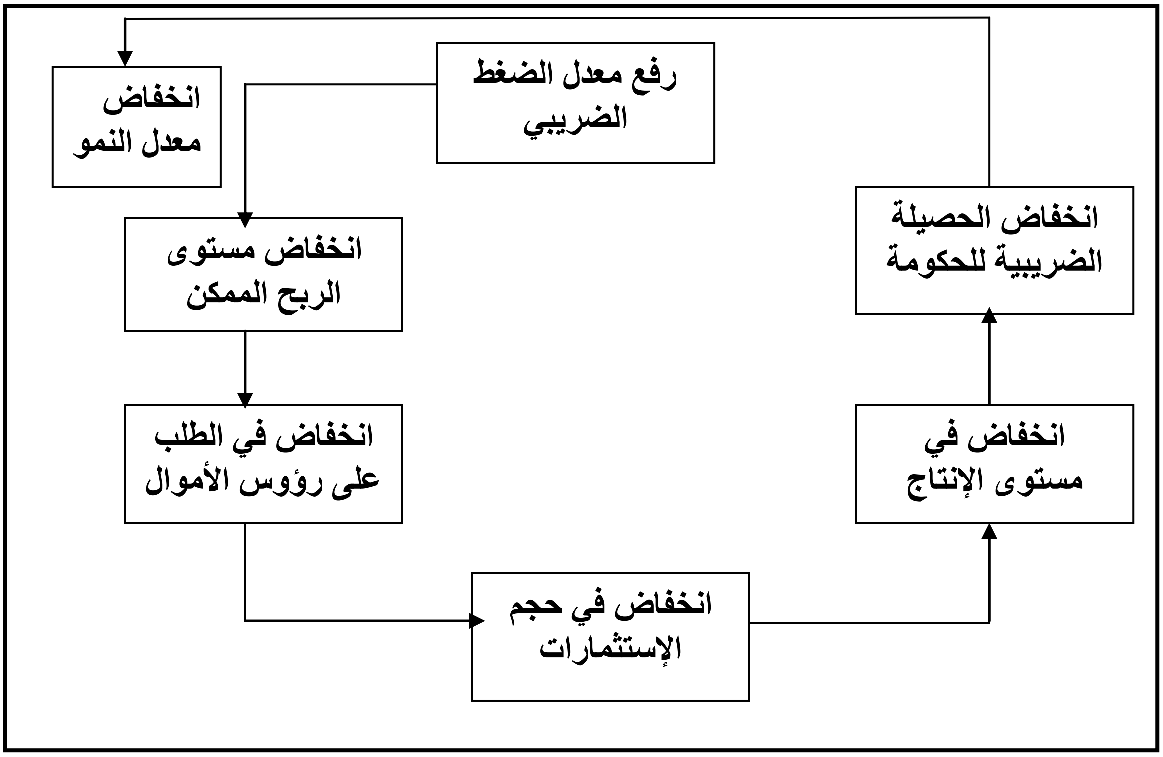
إن عرض رؤوس الأموال الإنتاجية يتوقف على الإدخار ثم الإستثمار ، وكما رأينا من قبل فإن الضرائب تؤدي إلى نقص في الإدخار وقلة رؤوس الأموال المعروضة ، ويتحقق ذلك خاصة بالنسبة للضرائب المباشرة التصاعدية ، لأن عبئها يقع على دخل الطبقات المدخرة ، أما الطلب على رؤوس الأموال فيتوقف على فرص الربح التي تعرض للمنتجين ، ويؤدي الضغط الضريبي المرتفع إلى تدني فرص الربح الممكن تحقيقه مما لا يشجع الطلب على رؤوس الأموال ، لأن مقدار الربح قد تأثر سلبا ، وبالتالي فإن رفع

---

[1] - ناصر مراد ، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق ،" مرجع سبق ذكره "، ص: 62.

الضغط الضريبي يؤدي إلى تقليل الربح ، ومن ثم يقل الطلب على رؤوس الأموال فتنخفض الاستثمارات ، ويترتب عن كل ذلك انخفاض في مستوى ونمط الإنتاج ، أما خفض الضغط الضريبي يزيد من فرص الربح وبالتالي يزيد الطلب على رؤوس الأموال وترتفع معها الإستثمارات ، ومن ثم يزداد حجم الإنتاج ،زيادة على ذلك فإن فرض الضريبة قد يؤدي إلى انتقال عناصر الإنتاج إلى فروع الإنتاج الأخرى قليلة العبء الضريبي ، ويبين المخطط التالي تأثير الضريبة على معدل النمو عن طريق الطلب على رأس المال:

المخطط رقم (1.3) :أثر الضغط الضريبي على الإنتاج والنمو من خلال الطلب على رؤوس الأموال.



المصدر: من إعداد الطالب.

وقد أصبح التوجه نحو تخفيض مستوى الضغط الضريبي السمة البارزة في الإقتصاد العالمي ، وهذا بهدف جذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية وتوطين الأموال المهاجرة نحو الجنات الضريبية * ، وهذا من شأنه أن يؤثر بالإيجاب على حجم الإنتاج ، من خلال سياسة التحريض الضريبي والتوسع في تقديم الإعفاءات الضريبية** .

* – الجنات الضريبية (Les Paradis fiscaux) : مناطق تتميز بانخفاض المعدلات الضريبية وانعدامها في بعض الحالات.

** – الإعفاء الضريبي (éxoneration fiscale): إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجبة السداد بصفة دائمة أو مؤقتة، مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة .

2.1- أثر الضغط الضريبي على نفقات الإنتاج:

يؤدي الضغط الضريبي المرتفع عموما إلى ارتفاع نفقة الإنتاج ، إلا أن هذا التأثير يختلف حسب شكل السوق :

أ- في سوق المنافسة الكاملة :

في ظل المنافسة الكاملة يتحدد السعر حسب قوى السوق ، أي حسب مستوى الطلب والعرض السائدين في السوق ، لهذا يعتبر السعر لكل من المنتج والمستهلك قيمة لا يمكن التأثير فيها ، ويترتب عن ذلك أن المنتج لا يمكنه تعويض الضريبة المدفوعة من خلال رفع سعر البيع عن المستوى السائد في السوق ، أي أنه لا يستطيع نقل عبء الضريبة إلى المستهلك ، لهذا يقع أثر الضريبة على الربح ، فتزداد تكلفة الإنتاج مما يؤدي إلى تخفيض حجم الإنتاج ، وقد يؤدي ذلك إلى انسحاب المنتجين من السوق.

ب- سوق المنافسة الإحتكارية:

في ظل المنافسة الإحتكارية يتمتع المنتجون بسيطرة نسبية على السوق ، لهذا فإن رفع السعر بمقدار الضريبة قد يؤدي إلى انخفاض الطلب ، وذلك وفق مرونة الطلب ، ثم إلى انخفاض مستوى الإنتاج ، ويكون انخفاض الإنتاج ضعيفا إذا كان عرض السلعة قليلة المرونة، أما إذا كان عرض السلعة مرنا فإن انخفاض الإنتاج يكون كبيرا.

ج- سوق الإحتكار:

في ظل سوق الإحتكار نلاحظ سيطرة المنتج على السوق فهو يعمل على رفع سعر السلع التي يحتكرها بمقدار الضريبة دون انخفاض في كمية الإنتاج[1].

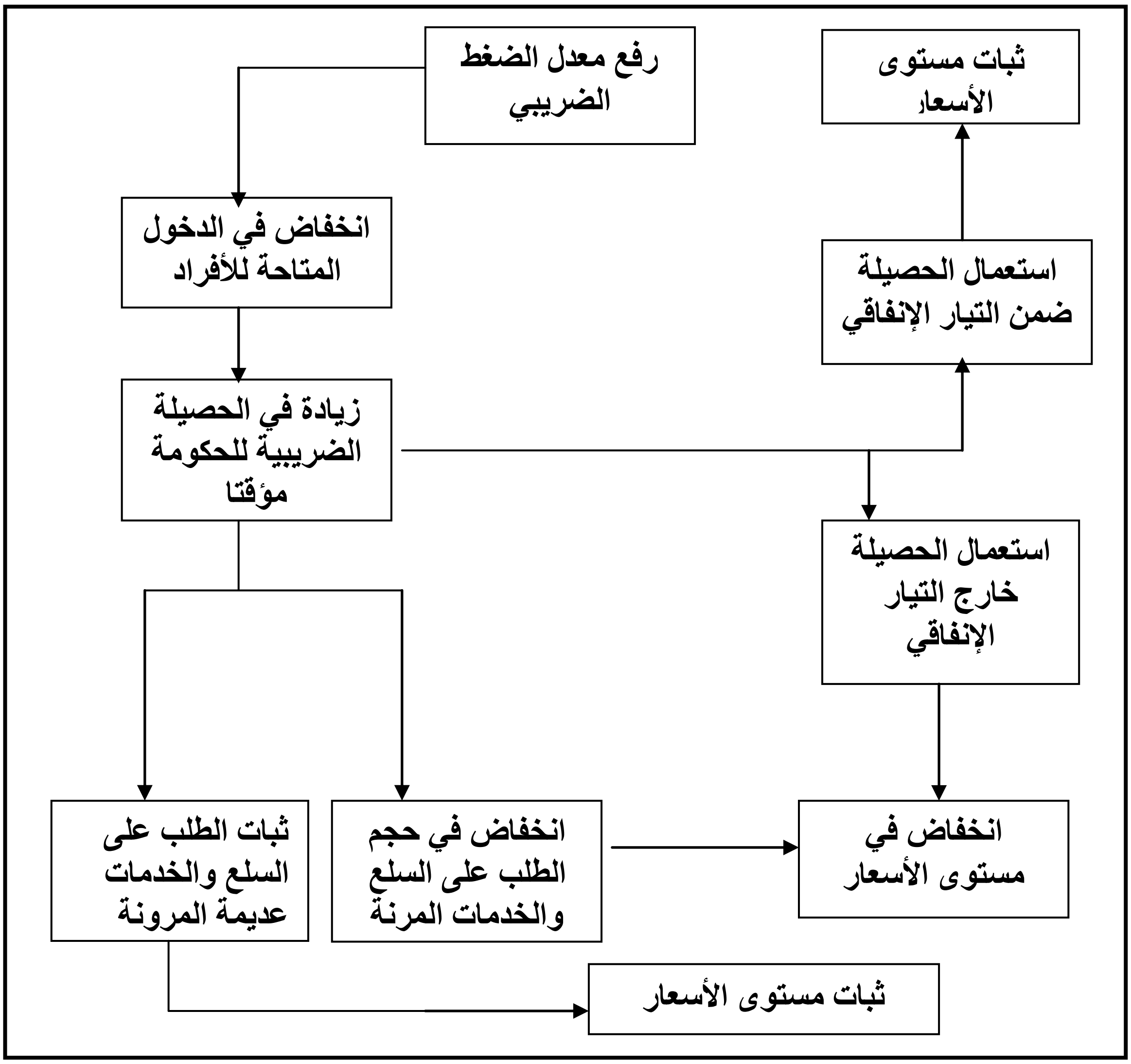
2- أثر الضغط الضريبي على الأسعار:

يترتب على فرض الضريبة اقتطاع جزء من دخول الأفراد ، ومن ثم يقل الطلب على سلع وخدمات معينة من جانب هؤلاء الأفراد نتيجة انخفاض حجم الاستهلاك ، وبالتالي يؤدي ذلك إلى انخفاض أسعار هذه السلع ، بشرط ألا تدخل الدولة حصيلة الضريبة في مجال التداول ، بمعنى أن تستخدمها الدولة في تسديد قروض خارجية مثلا ، أو تكوين احتياطي معين ، وعليه فإن تيار الإنفاق النقدي يقل وبالتالي يقل الطلب وتنخفض الأسعار وخاصة في فترات التضخم ، أما في فترات الإنكماش حيث تلجأ الدولة إلى تقليل الإقتطاع الضريبي من دخول الأفراد رغبة منها في تشجيع الإنفاق ، مما يؤدي إلى حدوث حالة من الإنتعاش وزيادة في الطلب الكلي الفعال.

[1] - ناصر مراد ، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق ،" مرجع سبق ذكره" ، ص ص : 69-70.

أما إذا استخدمت الدولة تلك الحصيلة في مجال التداول كشراء سلع وخدمات أو دفع رواتب العمال أو مبالغ مستحقة للموردين أو المقاولين ، فإن هؤلاء يستخدمون هذه المبالغ في زيادة الطلب على السلع والخدمات مما يؤدي إلى عدم انخفاض الأسعار [1].

مخطط رقم (2.3) :أثر الضغط الضريبي على المستوى العام للأسعار.



المصدر: من إعداد الطالب.

يبين المخطط أعلاه تأثير رفع حجم الاقتطاع الضريبي على إتجاه المستوى العام لأسعار السلع والخدمات ، ونفس الشيء يحدث ولكن في الإتجاه المعاكس في حالة تخفيض معدل الضغط الضريبي.

[1] – محمد عباس محرزي ، إقتصاديات المالية العامة ،" مرجع سبق ذكره" ، ص ص: 323-324.

المطلب الثالث: أثر الضغط الضريبي على العمالة والقدرة الشرائية.

1- أثر الضغط الضريبي على العمالة

تعتبر الضريبة سلاحا ذو حدين في سوق العمالة ، إذ يمكن أن تشكل حافزا لخلق فرص العمل ، كما يمكن أن تعيق ذلك ، حيث أن حجم العمالة الكلي يرتبط بحجم الإنفاق الإستثماري ، ويترتب على ذلك على أن أي ضريبة تعمل على خفض الإنفاق الإستثماري تؤدي في النهاية إلى خفض مستوى العمالة.

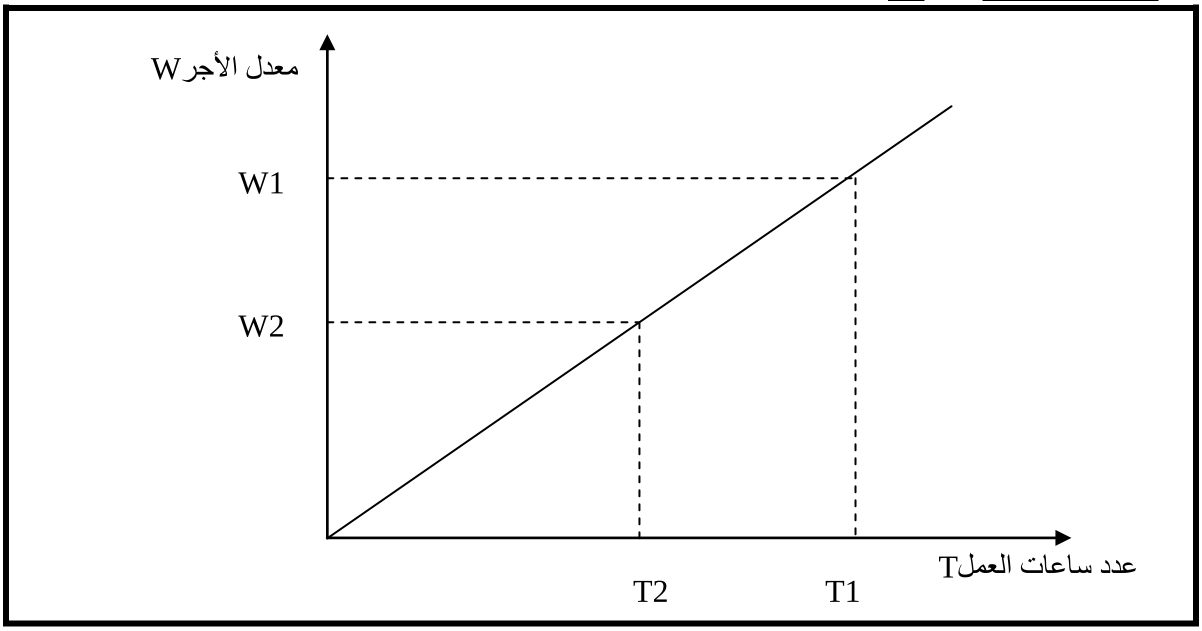
ويستعمل معيار الضغط الضريبي كأداة لتوجيه العمالة ، إذ أن رفع مستوى الإقتطاع الضريبي في قطاع معين من الناحية النظرية يؤدي إلى نقص في عدد العمال في هذا القطاع ، كما أن تخفيف الضغط الضريبي المفروض على نشاط المؤسسات الاقتصادية التي تمتاز بكثافة عنصر العمل وفق معيار (رأسمال/ يد عاملة)[1] يعمل على توسيع قاعدة العمالة ، ومن ثم امتصاص جزء من الأفراد العاطلين عن العمل .

ولتوضيح أثر ضريبة الدخل على المعروض من ساعات العمل نفترض ما يلي:

- إن الأفراد يستطيعون تغيير عدد ساعات العمل. - ثبات معدل الأجر للساعة.
- لا توجد منافع غير نقدية للعمل. - كل مصادر الدخل خاضعة للضريبة.
- الطلب على العمل تام المرونة. - ضريبة الدخل نسبة ثابتة.

إذا كان منحنى عرض العمل الكلي موجب الميل بسبب العلاقة الطردية بين ساعات العمل ومعدل الأجر كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (4.3): منحنى العلاقة بين معدل الأجر والمعروض من العمل/الحالة الأولى.



المصدر: حامد عبد المجيد دراز ، سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص: 217.

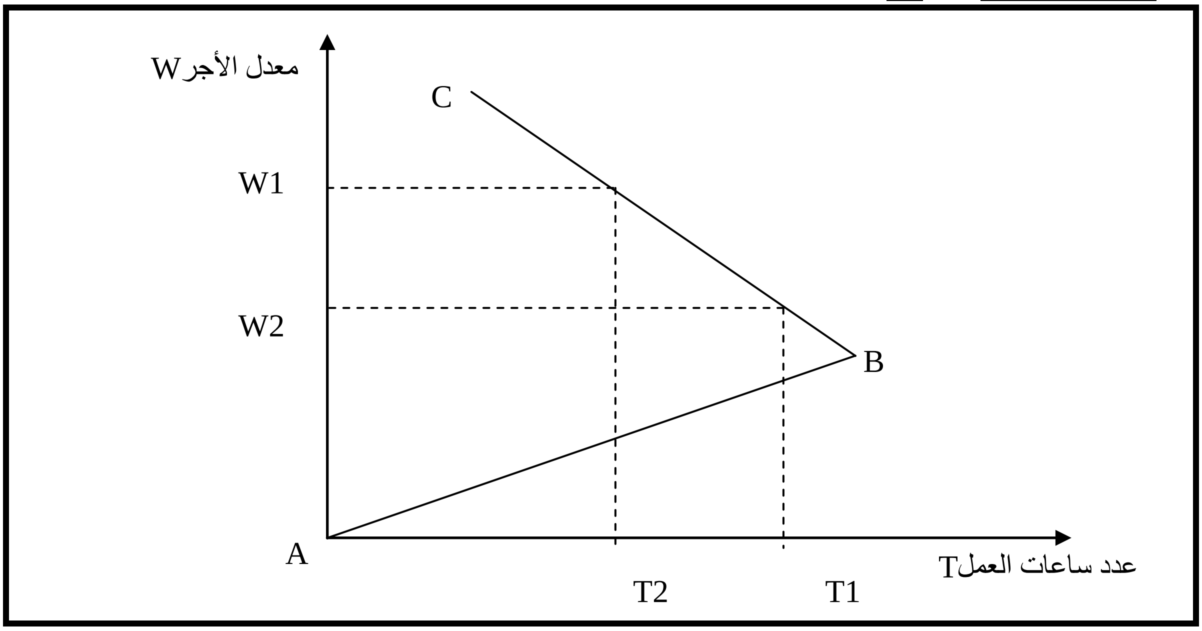
---

[1] -Institut du FMI , Incitation financière à l' investissemen t - à l' éxportation – à l' emploi,acte de séminaire - organisé par:DGI+FMI, Alger , septembre1993.

إذا كان الأجر W1 قبل فرض الضريبة فإن المعروض من ساعات العمل يكون T1 ، فإذا تم فرض ضريبة الدخل (IRG) كنسبة ثابتة فإن معدل الأجر سوف ينخفض من W1 إلى W2 وبالتالي ينخفض عدد ساعات العمل من T1 إلى T2 ، وفي هذه الحالة فإن رفع الضغط الضريبي يكون له أثر سلبي على المعروض من ساعات العمل .

لكن ليس من الضروري أن يترتب على رفع حجم الاقتطاع الضريبي أثر سلبي على المعروض من ساعات العمل ، ولتوضيح ذلك جليا نفترض أن منحنى عرض العمل ملتوي إلى الخلف كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (5.3): منحنى العلاقة بين معدل الأجر والمعروض من العمل/الحالة الثانية.



المصدر: حامد عبد المجيد دراز ، سعيد عبد العزيز عثمان، "مرجع سبق ذكره" ، ص: 218.

يتبين من الشكل أعلاه أنه في الجزء (AB) توجد علاقة طردية بين معدل الأجر وعدد ساعات العمل وفرض ضريبة في هذا الجزء سوف يؤدي إلى انخفاض عدد ساعات العمل حيث يكون الأثر سلبيا على المعروض من ساعات العمل.

أما في الجزء (BC) من منحنى عرض العمل فإنه توجد علاقة عكسية بين معدل الأجر وعدد ساعات العمل، فإذا ارتفع معدل الأجر من W2 إلى W1 سوف تنخفض عدد ساعات العمل من T2 إلى T1.

ويفسر ذلك بأن معدل الأجر المرتفع عند الوصول إلى مستوى دخل معين سوف يشجع الأفراد على التمتع بالرخاء المتحقق عن طريق التمتع بمزيد من أوقات الفراغ[1].

إن التغير في عرض العمل المصاحب لرفع مستوى الضغط الضريبي يتحقق من خلال تفاعل أثـــر الدخـــل

---

[1] -حامد عبد المجيد دراز ، سعيد عبد العزيز عثمان، مبادئ المالية العامة – الجزء الثاني- ، "مرجع سبق ذكره" ، ص ص: 216-217.

(Effet de revenu) وأثر الإحلال (Effet de substitution)، فبينما أثر الإحلال يوضح الأثر على اختيارات الفرد بين العمل والفراغ وفقا للتغيرات في المنافع الحدية لكل منها ، فزيادة مستوى الضغط الضريبي ينجم عنه انخفاض المنفعة الحدية المستمدة من العمل ، وبالتالي تصبح المنفعة الحدية المستمدة من الفراغ أكبر من المنافع الحدية المستمدة من العمل ، مما يخلق حافزا لدى الأفراد على إحلال ساعات الفراغ لكون أن منافعها الحدية أكبر من ساعات العمل التي تكون منافعها الحدية أقل ، وهذا في النهاية يعني أن أثر الإحلال سوف يكون له أثر سلبي على عدد ساعات العمل ، وتتوقف درجة هذا التأثير على المعدل الحدي للضريبة ، فكلما زاد المعدل الحدي للضريبة كلما زادت حدة الأثر السلبي على عدد ساعات العمل والعكس صحيح.

وعليه فإن أثر الدخل يكون إيجابيا على عدد ساعات العمل ، بينما يكون أثر الإحلال سلبيا ، وفي المحصلة يتخذ الأثر النهائي ثلاث (03) احتمالات رئيسية ، كما هي مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (1.3) : احتمالات تأثير الضغط الضريبي على المعروض من ساعات العمل.

الحالة / نوع الأثر	أثر الدخل = أثر الإحلال	أثر الدخل 〉 أثر الإحلال	أثر الدخل 〈أثر الإحلال
اتجاه أثر الضغط الضريبي على ساعات العمل المعروضة	أثر حيادي	أثر إيجابي	أثر سلبي
اتجاه عرض ساعات العمل	ثابت	متغير	متغير
رفع مستوى الضغط الضريبي	ساعات العمل ثابتة	ترتفع ساعات العمل	تقل عدد ساعات العمل
خفض مستوى الضغط الضريبي	ساعات العمل ثابتة	تنخفض ساعات العمل	ترتفع عدد ساعات العمل

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مؤلف حامد عبد المجيد دراز ، "مرجع سبق ذكره "، ص:219.

2- أثر الضغط الضريبي على القدرة الشرائية:

إن حجم الإقتطاع الضريبي يتناسب طرديا مع مستوى الإستهلاك الكلي ، فزيادة معدل الضغط الضريبي يؤدي إلى إنخفاض في الإستهلاك ، وتخفيضه عن طريق تقليص المعدلات الضريبية أو إلغاء بعض

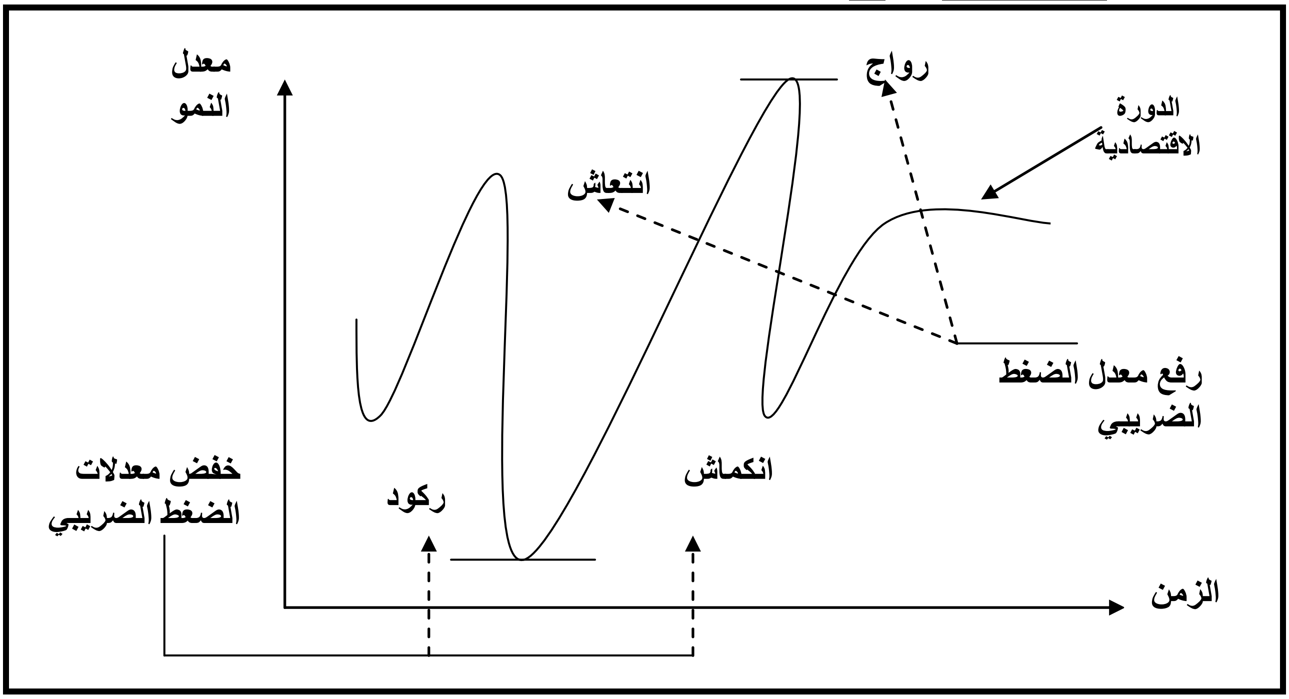
الضرائب يؤدي في النهاية إلى زيادة حجم الإستهلاك إلى مستوى معين ، ويتم هذا التأثير في اتجاهاته المختلفة عن طريق التأثير في القوة الشرائية للأفراد (Le pouvoir d' achat) *.

إن مقدار ما يتحصل عليه الفرد من سلع وخدمات يرتبط أساسا بحجم الدخل الصافي ذاته ، حيث أن زيادة نسبة الإقتطاع الضريبي على الدخول في شرائحه الدنيا يعمل على خفض القدرة الشرائية لكون أن أصحاب الدخول المنخفضة يتميزون بارتفاع الميل الحدي للإستهلاك لدى أفرادها ، أما زيادة الضغط الضريبي في شرائح الدخول المرتفعة فإنه يعمل على خفض القدرة الشرائية ، ولكن بنسبة أقل من نسبة ما يقتطع من ضرائب.

وعلى هذا الأساس فإن مستوى الضغط الضريبي الذي يعمل على الحفاظ على مستوى عال من القدرة الشرائية ، شرط أساسي لتحفيز مستوى الإستهلاك ومن ثم تحريك الطلب الفعال الذي يعتبر ركيزة أساسية في الإستثمار ومن ثم بلوغ مستوى عال من النمو الاقتصادي.

ويرتبط ذلك بالدورات التي يمر بها النشاط الاقتصادي ، حيث أنه في أوقات الركود الاقتصادي ، يستحسن التقليل من معدل الاقتطاع الضريبي التي تعمل على خفض القدرة الشرائية ، أما في حالات الانتعاش فإن زيادة الضغط الضريبي يعمل على إعادة التوازن بين حجم الإنتاج ومستوى الطلب الممكن .

الشكل رقم (6.3) : اتجاهات الضغط الضريبي في ظل الدورات الاقتصادية.



المصدر: من إعداد الطالب.

* – القوة الشرائية: مقدار ما يتحصل عليه الفرد فعلا من سلع وخدمات في حدود دخله الصافي ، وتتناسب عكسيا مع المستوى العام للأسعار ، وتحسب وفق العلاقة التالية: القدرة الشرائية = 1/ المستوى العام للأسعار.

المطلب الرابع: أثر الضغط الضريبي على توزيع الدخل.

إذا كانت عدالة توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع أحد الأهداف الهامة التي يسعى النظام الضريبي إلى تحقيقها ، فقد اختلفت أساسياتها مع اختلاف المجتمعات من جهة ، واختلاف التوجه الاقتصادي الذي يتبناه كل مجتمع ، ودرجة تطوره من جهة أخرى.

ويكون تأثيرالضغط الضريبي على توزيع الدخل الوطني بين طبقات المجتمع المختلفة ، من خلال ما يمتلكه النظام الضريبي من أدوات وأساليب التي يمكن الإعتماد عليها في التأثير على النمط الفعلي * لتوزيع الدخل ، وهذا بالتأثير على المتغيرات التالية:

- الدخول الإجمالية والصافية، وهي ما يعبر عنها بضريبة الدخل.
- استعمالات الدخول في أوجه الإنفاق المختلفة، وتمثل في العادة ضرائب الإنفاق.
- حجم الثروات المملوكة لأفراد المجتمع ، وتمثل ضريبة الأملاك وضرائب التركات.

ويتوقف تأثير الضغط الضريبي على توزيع الدخل الوطني على الهيكل الضريبي السائد من جهة ، وطبيعة الضرائب المفروضة وشكلها ، ما إذا كانت نسبة ثابتة أو ضريبة تصاعدية من جهة أخرى ، ففي ظل تطبيق الضريبة النسبية تتحدد العلاقة بين حجم الحصيلة الضريبية و الدخل وفق العلاقة التالية:

$$T= t . A \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث تمثل المتغيرات السابقة:

T: حصيلة الضرائب.

t : معدل الضريبة.

A: الدخل.

ويمكن الحصول على كل من السعر الحدي للضريبة، والسعر المتوسط للضريبة من المعادلة رقم (1):

- السعر الحدي للضريبة (TmT)** : ويمثل مقدار التغير في الحصيلة الضريبية الناتج عن التغير في الدخل بمقدار وحدة واحدة ، ويمكن الحصول عليه بتفاضل المعادلة رقم (1):

$$TmT=dT / da \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

- السعر المتوسط للضريبة (TMT)*** : وهو عبارة عن حاصل قسمة إجمالي الحصيلة الضريبية على إجمالي الدخل ، ويحسب وفق العلاقة التالية:

$$TMT=T / A \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

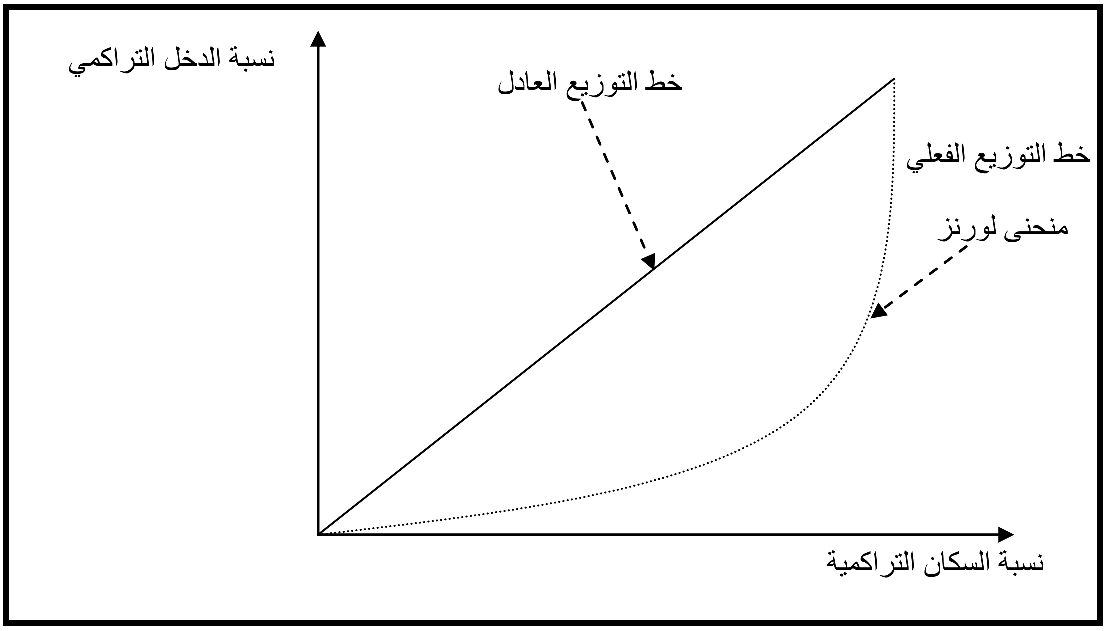
* - يجب التمييز هنا بين التوزيع الفعلي للدخل، والذي يمثل تقسيم الدخول والثروات بين طبقات المجتمع في فترة زمنية معينة بغض النظر إن كانت عادلة أم لا ، أما التوزيع الأمثل فإنه يمثل الوضعية المثلى لتوزيع الدخول والثروات بين الطبقات وهي الوضعية المستهدفة من قبل الحكومة.

** - TmT: Taux marginale des taxes.

*** -TMT: Taux moyen des taxes.

وتتحقق عدالة توزيع الدخل الوطني عندما تتساوى نسب السكان التراكمية مع نسب ما يحصلون عليه من دخل ، فيحصل 1% من السكان مثلا على 1% من الدخل ، وهذا ما يعرف بمنحنى الخط العادل لتوزيع الدخل أو منحنى لورنز[1] .

الشكل رقم (7.3) : منحنى لورنز لعدالة توزيع الدخل الوطني.



المصدر:سيد عبد العزيز عثمان ، شكري رجب ، مبادئ المالية العامةالجزء الثاني، "مرجع سبق ذكره" ،ص: 161.

يمثل الشكل السابق منحنى لورنز (LORRENZ) ، والذي يعكس لنا التوزيع الفعلي للدخل القومي في مجتمع من المجتمعات، ويمكننا من مقارنة موقع هذا المنحنى مع موقع الخط العادل ، وبالتالي إكتشاف درجة التفاوت في توزيع الدخل الوطني عن طريق حساب ما يسمى "**بمعامل جيني** " (Coeficient de genie) الذي يمثل المساحة الفاصلة بين الخط العادل وخط التوزيع الفعلي ، وتنحصر قيمة هذا المعامل بين الصفر والواحد ، فكلما انخفضت قيمته كلما انخفضت حد التفاوت في توزيع الدخل واقترب التوزيع الفعلي من التوزيع العادل والعكس صحيح.

وينقسم توزيع الدخل عن طريق الضغط الضريبي إلى رأسي وأفقي ، أما الرأسي فيعني التغير في الدخل الوطني الذي يحصل عليه الأفراد في فئات الدخول المختلفة عن طريق سياسة مالية معينة مما يؤدي إلى تقليص الفوارق أو إتساعها ، أما التوزيع الأفقي فيعني التمييز بين عناصر الدخل حسب المصدر والنوع ، كالتفرقة

[1] - سيد عبد العزيز عثمان ، شكري رجب العشماوي ، مبادئ المالية العامة – الجزء الثاني– ، "مرجع سبق ذكره" ، ص: 160.

بين دخل العمل ودخل الملكية ، وفي هذا الإطار تلجأ الدولة إلى تخفيف عبء الضريبة على دخول العمل المكتسبة ، وزيادتها للدخول الناجمة عن الملكية ، وهذا ما يطلق عليه بالعدالة عن طريق الضريبة[1].

المطلب الخامس: أثر الضغط الضريبي على الإستثمار و التهرب الضريبي.

1- أثر الضغط الضريبي على الإستثمار:

يتوقف الميل للإستثمار على سعر الفائدة السائد في السوق و على الكفاية الحدية لرأس المال و تؤثر الضرائب على الميل للإستثمار من خلال تأثيرها على معدل الأرباح، فيزيد الميل للإستثمار مع زيادة فرص الربح وزيادة معدلاته و إنخفاض الضرائب عليها، و ينخفض مع انخفاض فرص الربح وإرتفاع معدل الضريبة.

ويؤدي إرتفاع ثقل الضرائب على الدخل-التصاعدية خاصة- إلى خفض الإستثمارات بصورة مباشرة بسبب تخفيضها لأرباح المستثمرين ، كما أن تخفيض الضرائب على معدلات الأرباح يحفز المنتجين على مضاعفة إستثماراتهم مما يرفع من الكفاية الحدية لرأس المال و يزيد بالتالي من حجم الإنتاج الكلي، كما تستخدم الضرائب غير المباشرة لتخفيض تكاليف الإستثمار.

ويمكن إستخدام مستوى الضغط الضريبي كأداة لتوجيه الإستثمارات و يتم ذلك من خلال تقرير معاملة ضريبية خاصة بالنسبة للأنشطة الإقتصادية المراد تشجيعها ، و تأخذ طرق تشجيع الإستثمارات شكل تخفيضات أو إعفاءات ضريبية تصيب أرباح المؤسسات أو القروض (نسبة من مجموع الأموال المستثمرة غير الخاضعة للضريبة) و استعمال طرق خاصة لمعالجة الإهتلاكات (كالإهتلاك المتسارع) و كذلك إعفاء فائض القيمة لأصول الإستثمار من الضريبة ، أو تقرير معاملة ضريبية مرهقة بالنسبة للأنشطة المراد إنكماشها ، و تظهر فعالية هذه السياسة أساسا بالنسبة للإستثمارات الجديدة و ذلك بسبب ما يحيط القديمة منها من جمود قد يمنع نقلها أو تخفيض نشاطاتها[2].

2- أثر الضغط الضريبي على التهرب الضريبي:

التهرب الضريبي عمل غير مشروع يقوم به المكلف بعد أن تتحقق في ذمته الواقعة المنشئة للضريبة ينجم عنه عدم دفع الضريبة المستحقة،كما يختلف التهرب الضريبي عن ما يسمى بالتجنب الضريبي ، كون الأول عمل غير مشروع يطلق عليه "الغش الضريبي" حيث يسعى فيه المكلف إلى التزوير و عدم الإلتزام

[1] - رجراج أحمد ، النظام الضريبي الجزائري – تقييم الأداء وتحديات المرحلة المقبلة – ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2003-2004 ، ص: 32.

[2] - وسيلة طالب ، الضغط الضريبي والفعالية الضريبية ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة البليدة ، 2005 ، ص ص: 43-47 .

بتنفيذ القوانين كي لا يدفع الضريبة، أما تجنب الضريبة فهو عمل مشروع يقوم بموجبه المكلف بتجنب الواقعة المنشئة للضريبة و في حدود القانون.

فعندما تنجح نسبة من المكلفين في التهرب من دفع الضريبة و في ظل إحتياجات الدولة إلى قدر معين من الأموال قصد تمويل الإنفاق العام ، تقوم الحكومة برفع مستوى الضغط الضريبي على الأفراد غير القادرين على التهرب من أداء الضريبة مثل العمال والموظفين الحكوميين مثلا ، لكون أن إقتطاعاتهم تكون من المنبع، الأمر الذي يولد حالة من اللاعدالة بين المكلفين.

و تتمثل أهم العوامل المساعدة على التهرب الضريبي فيما يلي:

– مع ارتفاع الأسعار الحدية للضريبة التصاعدية يحاول المكلفون الإنتقال من شريحة أعلى إلى شريحة أدنى و توفير مبالغ طائلة وبذلك يبقى إرتفاع مستوى الضغط الضريبي الحافز الأكبر للتهرب.

– اللاعدالة في الإدارة الضريبية و فسادها عند تطبيق القانون الضريبي ، يؤدي إلى إضعاف الثقة العامة بعدالة الضريبة و يشجع على التهرب.

– كلما كانت الظروف الاقتصادية التي يمر بها المكلفين جيدة، إرتفعت الدخول و انخفض نسبيا حجم التهرب مقارنة بظروف الركود الاقتصادي و صعوبة توفير متطلبات المعيشة و التي من المفروض أن يخفف العبء الضريبي فيها.

– طريقة إنفاق حصيلة الضرائب، إذا قامت الدولة بإنفاق حصيلة الضرائب بكفاءة تعود بالفائدة على أفراد المجتمع تصبح الضريبة واجب تجاه الدولة و تقل بذلك محاولات التهرب.

إذن فمستوى الضغط الضريبي المرتفع يشل عزيمة الأفراد في الغالب على الإستثمار، الإدخار، الإنتاج و العمل حيث يؤدي إلى انخفاض في النشاط الإقتصادي ، حسب ما أكده الإقتصادي لافر، عندما صاغ بطريقة مبسطة فكرة أن كل ارتفاع لمعدل الضغط الضريبي فوق العتبة المثلى يؤدي إلى انخفاض الأداء الاقتصادي و ارتفاع مستوى التهرب و الغش الضريبيين ، لذلك فمعدل ضغط الضريبة يجب أن يكون أداة بيد الدولة لتوجيه الإستثمار، معالجة التضخم، تشجيع الإدخار، ترشيد الإستهلاك و إحداث التوازن الجهوي.

المبحث الثاني : الإتجاهات العالمية للضغط الضريبي.

لقد انعكس الاختلاف في درجة التقدم الاقتصادي بين الدول المتقدمة من جهة ، والتباين في درجة التخلف بين الدول المتخلفة والنامية من جهة أخرى على الهياكل الضريبية السائدة في هذه الدول ، ويعود هذا التباين في شكل الاقتطاعات الضريبية وصورها المختلفة إلى جملة من الأسباب المتشعبة ، نذكر منها [1]:

[1] – يونس أحمد البطريق ، النظم الضريبية ، "مرجع سبق ذكره "، ص: 171.

- الإختلاف في الحاجة للتمويل الحكومي بغرض الاستخدام العام.
- الإختلاف في البيئة الضريبية التي تعمل فيها الضرائب لتحقيق أهدافها المختلفة.
- الإختلاف في تحديد مدلول العدالة الضريبية.
- الإختلاف في شكل ونطاق الوسائل المستخدمة لتعديل التوازن بين القطاعات.

و سنقوم في هذا المبحث بتقسيم صور الهيكل الضريبي إلى ثلاث مجموعات ، الهياكل الضريبية في الدول المتقدمة ، والهياكل الضريبية في الدول النامية المتحولة إلى اقتصاد السوق ، والهياكل الضريبية في الدول العربية قصد إظهار مستوى الضغط الضريبي في كل مجموعة .

المطلب الأول: الضغط الضريبي في الدول المتقدمة.

تتميز الهياكل الضريبية في الدول المتقدمة بالخصائص والمميزات التالية:

1- ارتفاع الحصيلة الضريبية: تتميز الدول المتقدمة بارتفاع معدل الاقتطاع الضريبي ، وتعتبر الحصيلة الضريبية لديها من أهم الإيرادات العامة ، وهذا بفضل ما تتميز الهياكل الإقتصادية فيها من ارتفاع في الدخل ، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة مثلا" 10857.2" مليار دولار و في اليابان " 4300.9" مليار دولار سنة 2003، و بلغ في فرنسا" 1744.4 "مليار دولار و في ألمانيا"2403.1" مليار دولار ،كما ساعد كل من اتساع السوق في هذه الدول على توسيع مجال التداول الخاضع للاقتطاع ، ونمو الوعي الضريبي ، وكفاءة الإدارة الضريبية على زيادة معدلات الاقتطاعات فيها .

إن الجدول التالي يبين تطورمعدلات الضغط الضريبي بمفهومها الواسع ، أي نسبة الضرائب المحصلة في ميزانية الدولة والجماعات الإقليمية والمحلية مضافا إليها اشتراكات العمال وأرباب العمل في صناديق التأمين والضمان الإجتماعي:

جدول رقم (3-2) : تطور معدل الاقتطاعات الإجبارية بالبلدان الصناعية (1994-2001) .

الوحدة: (%)

البلد / السنة	1994	1996	1998	1999	2000	2001
فرنسا	43.7	45.0	45.2	46.0	45.2	45.0
ألمانيا	38.4	37.6	37.0	37.7	37.8	36.8
الدانمارك	49.9	49.7	49.8	50.6	49.5	49.8
إيطاليا	41.4	42.9	42.7	43.0	41.9	42.0
إنجلترا	34.5	35.1	37.2	36.6	37.2	37.3
الو.م.أ	28.4	29.2	28.9	28.9	29.7	28.9
اليابان	27.8	28.2	28.4	27.7	27.5	27.3
متوسط OCDE *	36.8	36.9	37.0	36.8	37.1	36.9

المصدر: وسيلة طالب ، الضغط الضريبي والفعالية الضريبية ، "مرجع سبق ذكره" ، ص: 49.

من خلال الجدول يمكننا القول بأن معدل الضغط الضريبي السائد في هذه الدول مرتفع نسبيا مقارنة بما ورد في أدبيات الضريبة المثلى التي تحدث عنها الاقتصادي الأسترالي "كولين كلارك" **، وغيره من رواد اقتصاديات العرض ، ويعود ذلك بالأساس إلى ضخامة البنية الاقتصادية لهذه الدول ، التي تعرف ارتفاعا قويا في حجم ونوع الإنتاج وانخفاضا في معدلات البطالة الشيء الذي ساهم في زيادة الاقتطاعات الإجبارية في معظم بلدان منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية مما أدى إلى ثقل الضغط الضريبي .

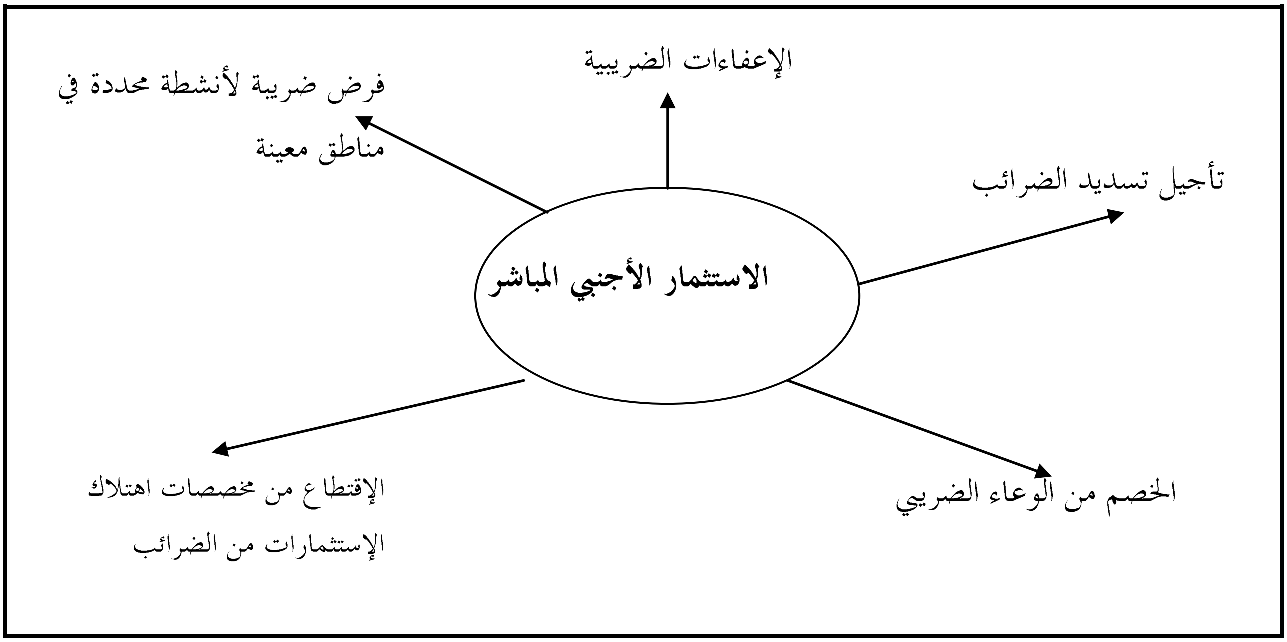
2-ارتفاع حصيلة الضرائب المباشرة و تدني أهمية الضرائب غير المباشرة من مجموع الإيرادات الضريبية: يتميز الهيكل الضريبي في الدول المتقدمة بسيطرة الضرائب المباشرة المفروضة على مداخيل الأفراد و المؤسسات ، و ذلك نتيجة لتنوع مصادر الدخل كنتيجة لتنوع النشاط الاقتصادي في هذه الدول ، كما أن الضرائب على دخل الأشخاص الطبيعيين (IRG) أكثر ارتفاعا من تلك المفروضة على أرباح الشركات (IBS) نظرا لكثرة المكلفين في الأولى و ارتفاع مداخلهم و أيضا لكون أن السعر الهامشي لضريبة الدخل على الأشخاص الطبيعيين التي تعتمد على نظام التصاعدية بالشرائح في أغلب الأقطار أكبر

* - منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (Organisation du cooperation et du developpement economique) : منظمة حكومية تضم 30 دولة من أكبر الدول الصناعية (دول الاتحاد الأوربي + الولايات المتحدة + كندا + اليابان + كوريا الجنوبية).

** - تحدث " كولين كلارك " عن حجم اقتطاع ضريبي أمثل يساوي 25 % من إجمالي الناتج المحلي الخام.

من سعر الضريبة على الشركات التي أصبحت تميل إلى الإنخفاض بسبب المنافسة الضريبية * الشرسة بين الدول ، من خلال المبالغة في منح الإعفاءات والتخفيضات الضريبية قصد استقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة ،حيث أن إنتشار الإعفاءات الضريبية أصبح مدعاة للقلق في الواقع العملي لأنها تتسبب في إيجاد ديناميكية تغذي فيها الإعفاءات بعضها البعض ، مما قد يؤدي إلى ظهور ما يمكن تسميته بزحف الإعفاءات "Exemption creep"[1] ، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (8.3) : مزيج الحوافز الضريبية الممنوحة للشركات بهدف استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر.



المصدر: محمد عباس محرزي ، التجانس الضريبي في إطار تحقيق التكامل الإقتصادي في منطقة المغرب العربي، مجلة اقتصاديات شمال إفرقيا، ديوان المطبوعات الجامعية ، العدد02، مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا ،جامعة الشلف ،2004 ، ص:04.

وبالمقابل يتميز الهيكل الضريبي في الدول المتقدمة بتدني أهمية الضرائب غير المباشرة ، خاصة إذا استثنينا حصيلة ضريبة القيمة المضافة (TVA) مقارنة بالضرائب المباشرة و ذلك راجع لأسباب عديدة أهمها انخفاض الضرائب على التجارة الخارجية خاصة على السلع الأولية المستوردة ، والجدول التالي يوضح الأهمية النسبية لأهم أنواع الضرائب والإقتطاعات الإجتماعية في بعض المناطق والدول المتقدمة ، والذي

* – نظرا لشدة المنافسة في تقديم الحوافز الضريبية خاصة في دول أوربا الشرقية التي غيرت من نمط نظامها الاقتصادي ، ظهر مصطلح ضريبي جديد ، هو ما يعرف بــاسم " التجانس الضريبي" (Harmonsation fiscale) الذي يعني عملية توحيد المعدلات الضريبية و التماثل في الإجراءات الإدارية بما في ذلك القواعد والتشريعات الضريبية حتى لا تتضرر الدول من عملية هروب رؤوس الأموال والإستثمارات المباشرة من أراضيها.

[1] – ضريبة القيمة المضافة (التجارب والقضايا)،مؤتمر الحوار الدولي حول القضايا الضريبية ، 15-16مارس2005،روما، على الموقع:
-www.itdweb.org/VATConference/ Documents/ITD , (Page consultée le : 12/05/2006).

نستنتج منه الإنخفاض النسبي في أهمية الضرائب غير المباشرة مقارنة بالضرائب المباشرة وإقتطاعات الضمان الإجتماعي ، حيث تتشكل الضرائب غير المباشرة من الضرائب على الإستهلاك ،والتي تمثل ضريبة القيمة المضافة فيها أهم حصيلة جبائية.

جدول رقم (3.3): الأهمية النسبية لعناصر الهيكل الضريبي وشبه الضريبي في الدول الصناعية الكبرى لسنة 1999 .

الوحدة: (%)

الدول / النوع	الو.م.أ	اليابان	متوسط الإتحاد الأوربي	متوسط منظمة OCDE
الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين	41	19	24	29
الضريبة على الشركات	08	13	07	08
الضريبة على الاستهلاك	16	20	29	24
الضرائب على الملكية وضرائب أخرى	11	11	08	10
الضمان الاجتماعي	24	37	32	28

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الموقع الشبكي:

www.oecd.org/dataoecd/4/43/2496863.pdf, page consultée le:15/05/2006.

إن الجدول السابق يبين أن غالبية الإيرادات الجبائية في الدول المتقدمة (ما يزيد عن %80) يأتي من ثلاث (03) مصادر رئيسية ، تمثل ضرائب الدخل و الضرائب على السلع والخدمات والإشتراكات الإجتماعية (اقتطاعات الضمان الإجتماعي) ، في حين أن باقي الإقتطاعات الأخرى فإنها تبدو ضئيلة إلى حد ما [1].

3- البحث عن أكبر حياد للضريبة :حسب التفكير الرأسمالي فإن الهدف الوحيد للضريبة هو ضمان تمويل الإنفاق العام و الدولة لا يمكنها عن طريق التدخل الضريبي المفرط أن تشوه خيارات الأعوان الإقتصاديين،

[1] - عيساوي ليلى – حمداوي الطاوس ، تنسيق السياسة الجبائية وتحديات المحيط الاقتصادي العالمي الجديد ، الملتقى الوطني الأول حول " السياسة الجبائية الجزائرية في الألفية الثالثة " ، جامعة البليدة ، 11-12 ماي 2003 ، ص:133.

و لكون الضريبة على القيمة المضافة (TVA)* أكثر حياد قامت الدول بتبني هذه الضريبة سعيا إلى تحقيق أكبر حياد وشفافية ، و ذلك برفع أسعارها مع اعتماد أسعار منخفضة على السلع الأساسية[1].

والجدول التالي يوضح تعميم تطبيق ضريبة القيمة المضافة في العديد من الدول الصناعية المتقدمة ، وتشهد معدلاتها انسجاما وتقاربا إلى حد ما خاصة لدى دول غرب أوربا ، في حين تشهد المعدلات المطبقة في الدول الأسكندنافية ارتفاعا نسبيا مقارنة بمثيلاتها في دول غرب أوربا ووسطها.

جدول رقم (4.3): معدلات الضريبة على القيمة المضافة وسنوات تطبيقها في بعض دول الإتحاد الأوربي.

السنة ، السعر / البلد	سنة تطبيق الضريبة	المعدل العادي في نهاية 1980 %	المعدل العادي في نهاية 1993 %	المعدل العادي في نهاية ماي2001 %
الدانمارك	1967	22	25	25
فرنسا	1968	17.6	18.6	19.6
ألمانيا	1968	13	15	16
هولندا	1969	18	17.5	19
انجلترا	1973	15	17.5	17.5
السويد	1989	23.5	25	25
إيطاليا	1991	14	19	20
بلجيكا	1995	16	19.5	21
متوسط 11 دولة أوربية	//	17.5	19.4	19.8

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الموقع الشبكي:

www.oecd.org/dataoecd/4/43/2496863.pdf, page consultée le:15/05/2006.

* – ضريبة القيمة المضافة (TVA) : نشأت فكرة الضريبة ذاتها لأول مرة في كتابات رجل الأعمال الألماني " فون سيمانز " في عشرينات القرن الماضي ، وتم تطبيقها لأول مرة في فرنسا سنة 1948 ، لتنتشر بعد ذلك في معظم بلدان العالم حيث تطبق حاليا في 136 بلد.

1 – وسيلة طالب ، الضغط الضريبي والفعالية الضريبية ، "مرجع سبق ذكره "، ص ص : 51-53.

4- مرونة الهيكل الضريبي: يكون النظام الضريبي مرنا إذا أدى الارتفاع في الدخل الوطني إلى ارتفاع الحصيلة الضريبية بنفس النسبة أو أكثر، و يكون النظام الضريبي غير مرنا إذا كانت نسبة الزيادة في الحصيلة أقل من تلك الحاصلة في الدخل الوطني.

فالضرائب في الدول المتقدمة يمكنها على العموم أن توفر حصيلة تتناسب مع التغيرات الحاصلة في الدخل الوطني إيجابا مما يسمح بالقول بأن الأنظمة الضريبية للبلدان المتقدمة مرنة ، وهذا ما يدل على أن معامل المرونة (E t/y)في هذه البلدان يفوق في أغلب الأحوال الواحد الصحيح (علما بأن معامل المرونة هو حاصل قسمة التغير في الإيرادات الضريبية على التغير في الناتج المحلي الخام) و هذا يتوقف على عدة أسباب ترجع بالدرجة الأولى إلى كفاءة الإدارة الضريبية (خاصة من جانب التحصيل) و ارتفاع الوعي الضريبي و انخفاض نسبة التهرب الضريبي.

إن تحليل بنية الضغط الضريبي في عينة من الدول المتقدمة يمكن عرضه من خلال الجدول التالي ، الذي يوضح الأهمية النسبية لثقل الإقتطاعات الضريبية :

جدول رقم (5.3) : حجم وهيكل الضغط الضريبي في بعض دول الإتحاد الأوربي لسنة1997 .

الوحدة: (%)

السنة / البلد	الضغط الضريبي الإجمالي	الضغط الضريبي للضرائب المباشرة	الضغط الضريبي للضرائب غير المباشرة	معدل الإشتراكات الإجتماعية (يحسب بالعلاقة التالية: مجموع الإشتراكات الإجتماعية/الناتج الوطني الخام)
فرنسا	46.3	11.3	15.8	19.2
ألمانيا	41.6	10.1	12.6	18.9
الدانمارك	53.1	32.2	19.2	01.7
السويد	54.1	22.8	16.2	15.1
إنجلترا	35.9	15	14.2	6.7
البرتغال	37.9	10.6	15.3	12
متوسط OCDE	42.6	13.7	13.8	15.1

Source: la politique fiscale dans l'union européenne, rapport de la commission européenne 97, http://ec.europa.eu/comm/publications/booklets/move/17/txt_fr.pdf disponible sur le site web: (Page consultée le : 15/05/2006).

إن الجدول أعلاه يبين إلى حدما معدلات الضغط الضريبي ، حيث أنها تتميز بالإرتفاع في دول الشـــمال (الدول الإسكندنافية) حيث يقترب المعدل المتوسط إلى حدود 53.5 % وهذا يرجع بالدرجة الأولى إلى تدني إن لم نقل انعدام التهرب الضريبي بسبب انضباط الأفراد والشركات في دفع مستحقاتهم الضريبية وفي أوقاتها المحددة من جهة ، وانخفاض حجم الاقتصاد الموازي من جهة أخرى.
وفي المقابل يبلغ متوسط الضغط الضريبي في الدول الصناعية بغرب أوربا خاصة في ألمانيا وفرنسا حدود 44 % ، والأمر ذاته بالنسبة لدول جنوب أوربا الأقل تطورا (البرتغال وإسبانيا) ، التي يبلغ المتوسط فيها نسبة 35%.

إن النتيجة الأساسية التي نخرج بها من خلال هذا العرض ، هي أن استخدام الضرائب في معظم الدول المتقدمة كأداة اقتصادية بالدرجة الأولى أكثر من استخدامها كمورد مالي ، على عكس ما هو عليه الحال في معظم إن لم نقل كل الدول النامية خاصة غير النفطية منها.

وتقوم مجلة " Forbes" الإقتصادية سنويا بدراسة حول المقارنة الدولية للضغط الضـــــريبي الـــدولي (La pression fiscale internationale) ، هذا الأخير يمثل مؤشرا يستعمل للمقارنة الدولية بين الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر و الدولة التي يحمل المشروع أو المستثمر جنسيتها ، ويحسب وفق العلاقة التالية [1]:

$$P.F.In = \frac{T - EF}{Y - YE}$$

حيث تمثل المتغيرات السابقة:

P.F.In: الضغط الضريبي المستعمل للمقارنة الدولية.

T: معدل الإقتطاع الضريبي وشبه الضريبي الذي تتحمله الشركة.

EF : حجم الإعفاءات الضريبية.

Y: الدخل المتوقع الحصول عليه من المشروع.

YE: حصة الدخل المعفى من الضرائب.

[1] – فريد النجار ، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، مصر ، 2000، ص:112.

وتتم المقارنة بين الضغط الضريبي في الدولة المضيفة (A) مع الضغط الضريبي المحلي في الدولة (B) ، حيث يفضل المستثمر التوجه نحو الإستثمار في الدولة التي يقل فيها الضغط الضريبي عنه في الدولة الأم.

وتتم هذه الدراسة السنوية التي تقوم بها مجلة " Forbes" [*] من خلال حساب مؤشر خاص يدعى " مؤشر البؤس الضريبي " [1] الذي يبين ثقل عمليات الإقتطاع الضريبي في المجتمع ، وهذا عن طريق جمع مختلف المعدلات الحدية للضرائب بأنواعها المختلفة ، وقد أعطت الدراسة التي أجريت سنة " 2003" النتائج الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (6.3) : نتائج دراسة مجلة" فوربس"حول المقارنة الدولية للضغط الضريبي لسنة:2003 من خلال مؤشر البؤس الضريبي.

الرتبة	البلد	درجة المؤشر
01	فرنسا	179.4
02	بلجيكا	153.1
03	السويد	149.8
04	إيطاليا	145
04	الصين	145
06	النمسا	144
07	النرويج	139.7
08	اليونان	136.9
09	سلوفاكيا	136.8
10	فنلندا	135.5
11	متوسط الدول 10 المنضمة حديثا للإتحاد الأوربي[**]	115

المصدر: دراسة بعنوان " فرنسا بلد البؤس الضريبي " ، بدون مؤلف ، منشورة على الموقع الإلكتروني:
http://www.libres.org/francais/actualite/archives/actualite_0603/fiscalite_a1_2403.htm
(Page consultée le : 15/05/2006).

[*] – تقوم المجلة الاقتصادية الأمريكية " Forbes " بتقدير هذا المؤشر الذي يدعى كذلك بمؤشر الألم الضريبي على أساس جملة من المؤشرات المتكونة أساسا من جمع أقصى معدل لضريبة الدخل وضريبة أرباح الشركات وضريبة الثروة وضريبة القيمة المضافة ورسوم اشتراكات الضمان الإجتماعي.

[1] - – حسب الترجمة الحرفية لما ورد في المقال المنشور على شبكة الأنترنت " la misère fiscale" في الموقع:
http://www.libres.org/francais/actualite/archives/actualite_0603/fiscalite_a1_2403.htm
(Page consultée le : 15/05/2006).

[**] – تمثل الدول العشر" 10" المنضمة حديثا للإتحاد الأوربي إبتداء من (01 ماي 2004) الدول التالية : بولونيا،المجر ، جمهورية التشيك،سلوفينيا،لتوانيا ، قبرص ، سلوفاكيا ، مالطا، إستونيا ، لتونيا.

وقد تعرضت هذه الدراسة للعديد من الإنتقادات من قبل بعض المفكرين والباحثين الاقتصاديين ، وحتى المسؤولين السياسيين حيث صرحت السيدة" Clara gaymand" رئيسة الوكالة الفرنسية للإستثمارات الدولية بأن الدراسة لا تستند على أسس علمية سليمة ، وإنما تهدف إلى تحريض الشركات على الإستثمار لصالح بعض الدول التي لم تصنف ضمن العشر (10) دول ، وخاصة الولايات المتحدة واليابان.

المطلب الثاني: الضغط الضريبي في الدول المتحولة *من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق.

لقد شكلت الجباية في الاقتصاديات المخططة مركزيا على الدوام المصدر الرئيسي لميزانية الدولة والممول الهام للمشاريع العامة ، وهذا ما يجعل أي عملية انتقال من نمط اقتصادي مسير مركزيا إلى نمط اقتصاد السوق مرهونة بمدى نجاح الإصلاحات الضريبية ، خاصة إذا علمنا أن النظم الضريبية في هذه الاقتصاديات مرتبطة بدرجة كبيرة بالإيرادات المتأتية من الضرائب المفروضة على المؤسسات العمومية ، على اعتبار أن العائلات في هذه الدول لا تساهم بدرجة كبيرة في الإيرادات الضريبية الإجمالية ، بينما يظهر دور الجباية في الاقتصاديات الرأسمالية من خلال ثلاث (03) صور أساسية:

- العمل على استقرار النشاط الاقتصادي من خلال التأثير على عجز الموازنة .
- توفير الموارد بحسب الاتجاهات الاستهلاكية والإنتاجية.
- تعديل عملية توزيع المداخيل و الثروات .

1- الضغط الضريبي قبل الإصلاح:

إن عملية التحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق وفقا لتجربة دول أوربا الشرقية أثرت بعمق على واقع أنظمتها الضريبية ، وبالرغم من صعوبة فهم أهم النتائج التي حصلت من جراء عملية التحول ، إلا أنه يمكن الإشارة إلى أن هذه الإصلاحات قد رتبت بما يضمن تحصيل إيرادات جبائية معتبرة وظهور مهام جبائية لم تكن ممارسة من قبل[1].

ويجب الوقوف عند ملاحظة أساسية ، وهي كون أنه بالرغم من انخفاض الدخل الفردي في هذه الدول إلا أن معدل الإقتطاعات الضريبية الإجبارية منسوبا إلى الناتج الداخلي الخام (PIB) كان مرتفعا ، ومماثلا في بعض الحالات مع النسب الملاحظة في البلدان الأوربية الأكثر تقدما ، والجدول التالي يبين إرتفاع

* - يتمحور موضوع دراستنا المتعلق بالدول المتحولة عل ىعينة من بلدان أوربا الوسطى والشرقية : المجر ، روسيا ، رومانيا ، بلغاريا ، بولونيا، جمهورية التشيك ، سلوفاكيا.

[1] - رضا جاوحدو ، الإصلاح الجبائي في إطار التحول إلى اقتصاد السوق ، الملتقى الوطني الأول حول " السياسة الجبائية الجزائرية في الألفية الثالثة " ، جامعة البليدة ، 11-12 ماي 2003 ص ص : 89-90.

معدل الاقتطاعات الإجبارية في دول شرق أوربا ، حيث بلغ أعلى معدل له في دولة المجر حيث بلغ 52.5% ، في حين أن أدنى معدل له بلغ حوالي 36.7% ، وهي معدلات مرتفعة جدا ، وهذا ما يبينه الجدول التالي :

جدول رقم (7.3) : بنية معدلات الضغط الضريبي في بعض الدول المتحولة قبل إنتهاج نمط اقتصاد السوق .

الوحدة: %

	بلغاريا	المجر	بولونيا	رومانيا	يوغوسلافيا	روسيا
الضريبة على الأرباح	18.7	11.1	11	13.5	6.4	03
الضريبة على الدخل	04	0.8	3.8	06	8.6	12.1
الرسم على رقم الأعمال	16.5	16.7	11.6	9.8	6.8	11.5
اشتراكات الضمان الاجتماعي	09.7	16.6	10.3	7.2	8.1	9.3
حقوق الجمارك	0.5	3.5	2.8	0.9	1.8	2.2
ضرائب مختلفة	0.2	3.5	4.1	–	05	–
المجموع	49.6	52.5	43.6	37.4	36.7	38.1

المصدر:رضا جاوحدو ، الإصلاح الجبائي في إطار التحول إلى اقتصاد السوق ، "مرجع سبق ذكره" ، ص: 90.

2- أهم جوانب الإصلاح الضريبي:

لقد عرفت نهاية الثمانينات حركة واسعة وشاملة من الإصلاحات الاقتصادية ، أين برز صندوق النقد الدولي (FMI) كمدعم رئيسي لهذه الحركة بقروضه الميسرة والمشروطة بالانقياد لمطالبه وبرامجه التصحيحية والتي من بينها " الإصلاحات الضريبية" ، وهكذا أضحى إصلاح النظم الضريبية من ضمن الدعائم الأساسية التي تقوم عليها برامج التصحيح الهيكلي المدعومة من قبل المؤسسات المالية والنقدية الدولية .

وفي ظل الاهتمام بالإصلاح الضريبي وضع صندوق النقد الدولي القواعد لمشروع بحث بدأ فيه العمل سنة 1988، تمت فيه دراسة تجربة الإصلاح الضريبي في عشر (10) دول نامية *، لاستخلاص الدروس التي يمكن أن تستفيد منها الدول الأخرى[1].

وقد اندرجت أهم جوانب الإصلاح الضريبي في دول أوربا الشرقية ضمن بعض التوجيهات التي أدرجت ضمن نتائج هذه التجربة ، والتي كانت تتمحور حول النقاط الرئيسية التالية:

- استبدال الرسم على رقم الأعمال بالرسم على القيمة المضافة ، وتخفيض معدلات الضرائب وتوسيع مجال تطبيق هذه الضريبة الجديدة الأكثر حياد وشفافية.
- توسيع أوعية الضريبة وخفض معدلاتها حتى يتم تفادي مشاكل التهرب الضريبي.
- تعميم النسبة للضرائب المباشرة وخاصة الضريبة على أرباح الشركات .
- الانتقال من جباية تتمحور حول المؤسسات إلى جباية محورها دخول الخواص كما هو الحال بالنسبة للبلدان الصناعية المتقدمة ، بما يسمح لهذه الدول من تحسين معدلات نمو الناتج الداخلي الخام ، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (8.3) : تطور الناتج المحلي الخام لبعض البلدان المتحولة بالأسعارالجارية (1995-2003).

الوحدة : 10^9 دولار أمريكي

	1995	2001	2002	2003
التشيك	51.4	57.2	69.5	85.4
المجر	46.7	51.8	64.9	82.8
بولونيا	166.6	185.8	191.3	209.6
سلوفاكيا	20.3	20.9	24.2	32.5

المصدر: وسيلة طالب ، الضغط الضريبي والفعالية الضريبية ، "مرجع سبق ذكره" ، ص: 61.

وبعد المضي في تطبيق الإصلاحات الضريبية التي رافقت الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، بدأ النظام المالي في هذه الدول يستعيد عافيته ، وأصبحت معدلات الضغط الضريبي مستقرة إلى حد ما ومماثلة للمتوسط العام في باقي دول غرب أوربا ، ويبين الجدول التالي تطور الضغط الضريبي لمجموعة من هذه الدول لفترة ما بعد الإصلاحات:

* - تشمل هذه الدول: أند ونسيا ، بوليفيا ، تركيا ، جمايكا ، زيمبابوي ، كولومبيا ، كوريا الشمالية ، مالاوي ، المغرب ، المكسيك.

[1] - جلول حروشي ، الضغط الضريبي في الجزائر (1993-1999) ، "مرجع سبق ذكره" ، ص: 110.

جدول رقم (9.3) : تطور نسبة الحصيلة الضريبية إلى الناتج المحلي الخام في بعض البلدان المتحولة خلال الفترة (1995–2002).

الوحدة: %

	1995	1999	2000	2001	2002
التشيك	40.1	38.9	38.9	38.4	39.2
المجر	42.4	39.1	39.0	39.0	37.7
بولونيا	39.6	35.0	34.3	33.6	34.4
سلوفاكيا	–	34.4	34.9	32.3	33.8

المصدر: وسيلة طالب ، الضغط الضريبي والفعالية الضريبية ، "مرجع سبق ذكره "، ص: 61.

إن الجدول التالي يبين أهمية الضرائب بمختلف أنواعها مقارنة بإجمالي الحصيلة الضريبية للحكومة، حيث نلاحظ من خلال الجدول تطور نظام الضمان الاجتماعي في هذه البلدان نظرا لحصتها في مجموع الإيرادات (الاقتطاعات الإجبارية) ، بالإضافة إلى الأهمية التي تكتسيها الضرائب غير المباشرة مقارنة بالضرائب المباشرة وهذا خلاف ما هو عليه في الدول المتقدمة، فيمكن القول أن بنية الإيرادات الضريبية في هذه البلدان تقترب إلى الدول النامية أكثر.

جدول رقم (10.3) : بنية الحصيلة الضريبية في بعض البلدان المتحولة نسبة إلى إجمالي الحصيلة الضريبية لسنة 1999

الوحدة: %

	الضريبة على الدخل والأرباح	الضريبة على الأجور	الضريبة على الثروة	السلع والخدمات	الاشتراكات الاجتماعية	مصادر أخرى
التشيك	22.3	00	1.5	32.5	43.7	00
المجر	23.2	0.3	1.7	40.4	33.7	0.8
بولونيا	22.6	0.6	3.2	37.6	28.1	7.9
سلوفاكيا	24.0	00	1.7	34.1	40.2	00

المصدر: وسيلة طالب ، الضغط الضريبي والفعالية الضريبية ، "مرجع سبق ذكره" ، ص: 60.

المطلب الثالث: الضغط الضريبي في الدول العربية .

إن التباين الواضح في مكونات الإيرادات العامة في البلدان العربية ، الناتج عن الاختلاف في درجة التقدم الاقتصادي من جهة ، ومدى توفر الموارد من جهة أخرى ، يجعل من دراسة الضغط الضريبي في هذه الدول إلى ضرورة تقسيم دول المنطقة إلى مجموعتين رئيسيتين ، المجموعة الأولى وتضم البلدان النفطية وتشمل البلدان التي يشكل فيها إنتاج النفط وتصديره حجما كبيرا مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى ، بحيث تعتبر الإيرادات النفطية هي المهيمنة ، والجدول التالي يوضح الضغط الضريبي في هذه المجموعة:

جدول رقم (11.3): معدل الضغط الضريبي العادي في عينة من البلدان العربية النفطية خلال الفترة (1994– 2000) .

الوحدة: (%)

البلد	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	المتوسط
الإمارات	1.2	1.3	1.5	1.7	1.8	2	2.1	1.7
البحرين	7.4	7.7	7.8	6.5	8.8	8.7	8.9	8
السعودية	4.2	3.4	3.4	3.7	3.6	3.7	3.7	3.8
عمان	7.1	7.4	7.5	8.8	6.8	7.5	10.1	7.9
قطر	0.97	0.98	0.98	0.98	1	1.1	1.1	1
الكويت	1.2	1.1	1.1	1.2	1.4	1	1.1	1.1
المتوسط	3.67	3.64	3.71	3.99	3.9	04	4.5	3.91

المصدر: Nagy eltony, The determinants of tax effort in Arab countries, Disponible sur le site web: http://www.arab-api.org/wps0207.pdf, page consultée le: 12/05/2006.

يبين الجدول اعلاه تطور نسبة الإيرادات الضريبية العادية إلى حجم الناتج الداخلي الخام في بعض الدول العربية التي يشكل النفط المورد الأساسي لها ، حيث تمثل صادرات النفط في دول الشرق الأوسط والخليج المذكورة أعلاه بالإضافة إلى دول شمال إفريقيا فقط نصف الصادرات العالمية [1] ، وتمثل هذه الدول منطقة الخليج العربي على إعتبار أنها تحوز أكبر إحتياطي عالمي من النفط [*] ، ونلاحظ من الجدول مدى إنخفاض معدل الضغط الضريبي العادي نظرا لتركز النشاط الاقتصادي على النشاط الاستخراجي وضعف باقي

[1] - Bright E .okogu , Le moyen-orient restera maitre de l' or noir;finance et developpement ,le FMI,washinton, -USA,mars 2003 , p : 34.

[*] – تحوي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على أكبر إحتياطي عالمي من النفط المكتشف حيث بلغت النسبة 70% من الإحتياطي العالمي سنة 2001 ، كما بلغ حجم إنتاجها 35% من الإنتاج العالمي ، 95% من إنتاج منظمة " أوبك".

القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث لم يتجاوز المعدل المتوسط خلال الفترة المدروسة نسبة 04 % ، وهي معدل دون المستوى العالمي .

أماالمجموعة الثانية فهي البلدان غير النفطية ، وهذه تحوي بعض البلدان التي تنتج النفط وتصدره ، إلا أن عائدات هذا الأخير لا تعتبر مسيطرة ضمن الإيرادات الحكومية ، والفرق الأساسي بين هاتين المجموعتين من البلدان هو أن المجموعة الثانية لديها قاعدة ضريبية متنوعة ، بينما لا يوجد لدى الأولى خارج القطاع النفطي ضرائب معتبرة [1]، و يبين الجدول التالي معدل الضغط الضريبي في المجموعة الثانية من الدول:

جدول رقم (12.3) :معدل الضغط الضريبي للضرائب العادية في عينة من الدول غير النفطية خلال الفترة (1994–2000).

الوحدة: (%)

البلد	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	المتوسط
تونس	25	25	24.8	27.6	30.8	33.7	36.4	29.1
الأردن	20.7	20.5	21.4	18.9	19.6	20.2	22.6	20.5
السودان	4.8	6.5	5.9	5.8	6.5	6.8	6.8	6.2
سوريا	17.5	18.6	15.6	16.3	16.7	17	18	17.1
لبنان	10.8	11.6	14.1	12.6	13.5	14.3	15.1	13.1
مصر	22.6	21.1	17.5	16.5	17.6	18.6	19.4	19.1
المغرب	23.8	23.3	23.8	27.4	29.1	30.7	31.5	27.1
المتوسط	17.88	18.08	17.58	17.87	19.11	20.18	21.4	18.88

المصدر: Nagy eltony, The determinants of tax effort in Arab countries,
Disponible sur le site web:
http://www.arab-api.org/wps0207.pdf, page consultée le: 12/05/2006.

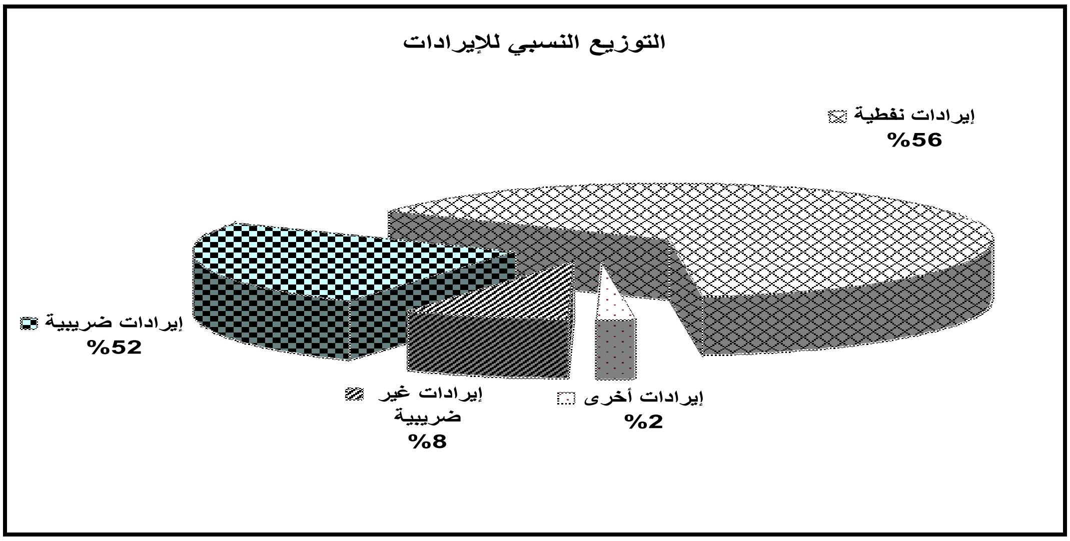
يمثل الجدول أعلاه تطور معدلات الضغط الضريبي (نسبة الإيرادات الضريبية العادية إلى الناتج المحلي الخام) في مجموعة من الدول العربية غير النفطية ، وواضح من الجدول أن نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية العادية في الناتج المحلي الخام لهذه الدول نسبة لابأس بها مقارنة بالمجموعة الأولى من الدول (أنظر الجدول رقم: 11.3) ، وتبلغ اعلى نسبة في هذه المجموعة في تونس بسبب إزدهار النشاط السياحي وبعض القطاعات

[1] – عبد الرزاق الفارس ، الحكومة والفقراء والإنفاق العام – دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية – ، الطبعة الثانية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، 2001 ، ص: 88 .

الخدماتية الأخرى ، أما أدنى نسبة فتسجل في السودان بسبب الطابع الزراعي من جهة وإنتشار النشاطات الموازية من جهة أخرى.

ويوضح الشكل الموالي رقم (**9.3**) أهمية الإيرادات المختلفة في ميزانيات الدول العربية ، وواضح من الشكل أهمية الإيرادات النفطية في حجم الإيرادات العامة بحكم النشاط الإنتاجي المتركز على الصناعات الإستخراجية و المهيمن على اقتصاديات المنطقة ، حيث أن ارتفاع العائدات النفطية قد أدى إلى زيادة كل من الدخل القومي والضرائب المتحصل عليها من الشركات النفطية ، في حين أن الجباية العادية في الوطن العربي تتميز بالضآلة ، حيث لازالت دون الحدود العالمية لما هو سائد في الدول الصناعية الكبرى ، أو حتى الدول النامية الأخرى.

الشكل رقم (9.3) : هيكل الإيرادات في إجمالي الدول العربية* لسنة 2004.



المصدر: صندوق النقد العربي ، التقرير العربي الموحد لسنة 2005 ،الفصل السادس : التطورات المالية، أبو ظبي:
http://www.amf.org.ae/vArabic/storage/other/ECONOMICdept/joint
(تاريخ تفحص الموقع: 12-03-2006).

وتشترك الهياكل الضريبية في الدول النامية عموما ، والعربية خصوصا في الخصائص التالية:

1.إنخفاض الاقتطاع الضريبي:

تعاني معظم الدول العربية من ضعف واضح في حصيلتها الضريبية ، و يمكن رد هذا الانخفاض إلى :

1.1-سيادة القطاع الزراعي المتخلف فمعظم العمالة في هذه الدول تشتغل عادة في مجال الزراعة أو في المشاريع الصغيرة غير الرسمية ، وبالتالي فإنهم نادرا ما يتقاضون أجور منتظمة وثابتة لكون أن إيراداتهم تتسم بالتقلب ، وكثيرا منهم يتقاضون أجورهم نقدا خارج السجلات المحاسبية مما يؤدي إلى صعوبة حساب

* – ينبغي أخذ الدلائل التي يعطيها هذا المؤشر بشيء من الحذر ، وذلك للأهمية النسبية الكبيرة التي تلعبها البلدان النفطية.

وعاء ضريبة الدخل ، زيادة على ذلك فإن إنفاق العائلات على الإستهلاك يكون في أغلب الاحوال في الأسواق الموازية والدكاكين الصغيرة التي لا تملك سجلات محاسبية منتظمة ، وهو ما يؤدي في الأخير إلى نقص في الحصيلة الضريبية [1]، بالإضافة إلى محدودية دخل القطاع الصناعي الذي لا يساهم في تمويل الدخل الوطني مما أدي إلى ضعف التحصيل الضريبي على أرباح الشركات.

2.1-إنخفاض مستوى الدخل القومي و نصيب الفرد منه الأمر الذي يؤدي حتما إلى إنخفاض قيمة الاقتطاعات ، فالدول التي تكون فيها نسبة الضرائب إلى الدخل الوطني مرتفعة (ضغط ضريبي) هي الدول التي يرتفع فيها متوسط دخل الفرد السنوي على عكس الدول التي ينخفض فيها متوسط دخل الفرد ، غير أنه يتم استثناء من هذه القاعدة معظم الدول النفطية.

3.1-كثرة الإعفاءات الضريبية خصوصا التي تهدف إلى تحفيز الاستثمارات الأجنبية أو الرغبة في تنمية قطاع معين كالقطاع الصناعي مثلا.

4.1-ضعف الإدارة الضريبية وخاصة الهيئات المكلفة بالتحصيل مما يساعد على تفشي ظاهرة الغش و التهرب الضريبيين.

5.1-اتساع نشاطات القطاع غير المنظم (الموازي)مما يجعل جانبا كبيرا من الدخول غير خاضعة للاقتطاع الضريبي .

2.اختلال الهيكل الضريبي :

تعتمد الدول العربية على الضرائب غير المباشرة كالضرائب على السلع و الخدمات و على التجارة الخارجية دون الضرائب المباشرة و ذلك بعكس الدول الصناعية المتقدمة.

3.عدم مرونة الهيكل الضريبي :

تتصف الأنظمة الضريبية في معظم البلدان العربية بعدم المرونة أي عدم استجابة الحصيلة الضريبية لتغير هيكل النشاط الاقتصادي، فقد بلغ معامل مرونة الهياكل الضريبية بالدول العربية خلال سنة 2001 حوالي " 0.28 " ، وهي قيمة تقل عن الواحد بكثير ، وهذا دليل على جمود هذه الأنظمة والضعف الشديد لمرونتها وهذه نتيجة حتمية لاختلال و تدني مستوى الاقتطاع الضريبي بها[2].

4.المعالجة غير الكافية لقضية العدالة الضريبية :

يكون الضغط الضريبي في الدول النامية[3] مقتصرا على فئة معينة دون الفئات الأخرى و هذا معارض لمبدأ العدالة الضريبية ، بسبب ما يفرزه من عدم التكافؤ في توزيع الدخل ، حيث أن الحل المثالي لتعبئة

[1] - فيتو تانزي ، هاول زي ، البلدان النامية والسياسة الضريبية ، سلسلة قضايا اقتصادية ، العدد 27 ، صندوق النقد الدولي ، واشنطن ، الولايات المتحدة ، 2001 ، ص: 01 .

[2] - وسيلة طالب ، الضغط الضريبي والفعالية الضريبية ، "مرجع سبق ذكره "، ص: 57 .

[3]- لمزيد من التوضيح حول السياسة الضريبية في الدول النامية ، أنظر الموقع: http://www.imf.org/external/ara/pubind.htm

إيرادات ضريبية مرتفعة في مثل هذا الموقف هو إخضاع الأثرياء لضرائب أكبر مما يخضع له الفقراء ، حيث نجد في هذه الدول فئتين:

– فئة تتحمل عبئا ضريبيا ضعيفا و تشكل أكبر نسبة و تتكون من أصحاب الثروات وذوي النفوذ السياسي و الاجتماعي، و تجار التجزئة خارج مجال الاقتطاع (السوق الموازية).

– فئة أخرى و التي تتحمل عبئا ضريبيا كبيرا و تشمل طبقة الأجراء الذين لا يمكنهم التهرب من دفع الضريبة، لاقتطاعها من المنبع .

المبحث الثالث: النظريات الرابطة بين الضغط الضريبي والنمو الاقتصادي.

لقد شغلت فكرة الربط بين مستوى الجباية والنمو الاقتصادي المحقق بال العديد من المفكرين الاقتصاديين من رواد المدرستين الكينزية والنيوكلاسيكية ، الذين حاولوا بناء نظريات ونماذج تفسر العلاقة بين هذين المتغيرين ، وهو الأمر الذي كان شبه غائبا بالنسبة لباقي المدارس الاقتصادية الأخرى .

فالكينزيون المحدثون نظروا إلى الجباية على أساس أنها متغيرة محفزة لمعدل النمو الاقتصادي التوازني ، من خلال استهداف معدل النمو الاقتصادي بواسطة السياسة الضريبية ، وقد كانت معظم النماذج المقدمة من قبل رواد هذه المدرسة مقتصرة على الأجل القصير ، أما نماذج النيوكلاسيك فقد ركزت على دور الجباية كمحفز لعملية النمو الاقتصادي .

وسنحاول التطرق فيما يلي إلى بعض النظريات والنماذج التي ربطت بين مستوى الضغط الضريبي ومعدلات النمو الاقتصادية:

المطلب الأول: نظرية هينريكس " Hinrichs ".

1- عرض الدراسة التي قام بها " هينريكس ":

إن فكرة التباين في الإعتماد على نوع معين من الضرائب في تركيب الهيكل الضريبي لدولة ما ، مستلهمة من بعض الدراسات الأكاديمية التي أجراها بعض المفكرين الاقتصاديين ، وعلى رأسهم " Harle Hinrichs "* ، هذا الأخير أجرى دراسة حول الأهمية النسبية لكل من الضرائب المباشرة بصورها التقليدية والحديثة ، والضرائب غير المباشرة في النظام الضريبي خلال مراحل النمو الاقتصادي ، والتي قسمها إلى ثلاثة (03) مراحل أساسية:

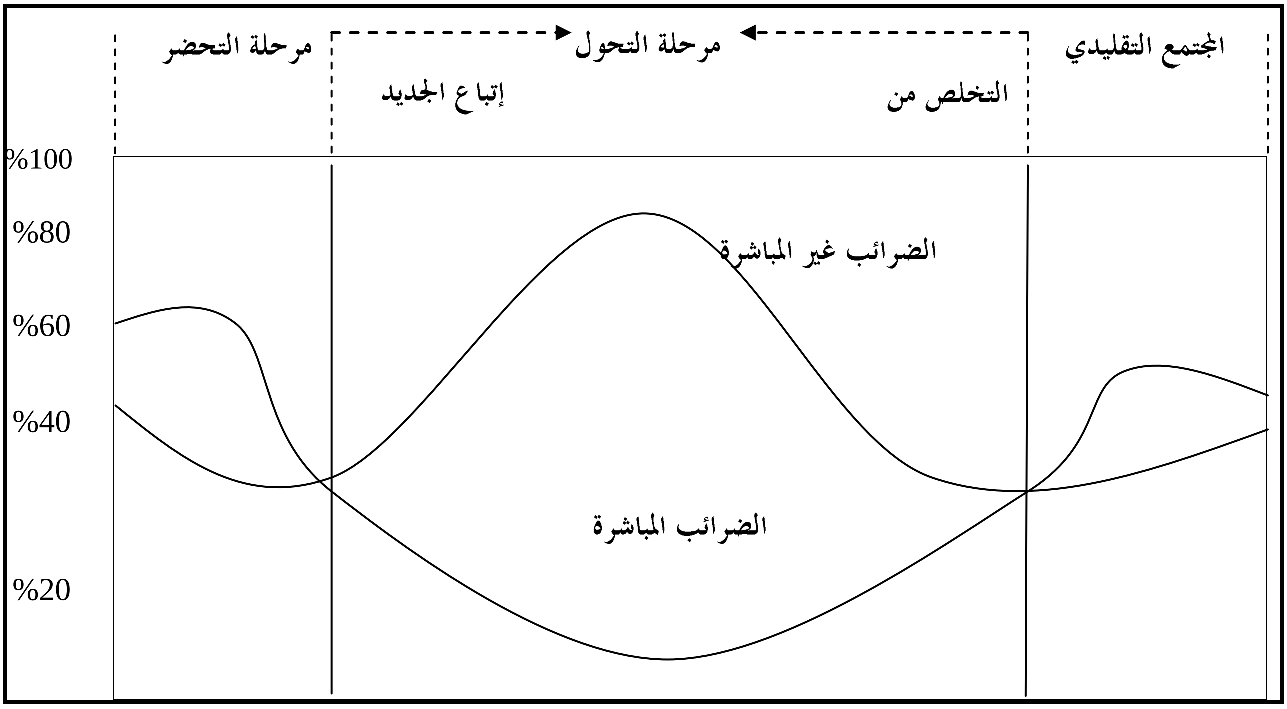
– مرحلة المجتمع التقليدي (Traditional society).

* – Harle Hinrichs: مفكر وباحث اقتصادي انجليزي ، شكل موضوع النظم والهياكل الضريبية أهم إهتماماته ، قدم بحث في جامعة هارفارد بعنوان " النظرية العامة لتحول الهياكل الضريبية خلال مرحلة التنمية الاقتصادية " سنة 1966.

– مرحلة التحول ، والتي قسمها إلى شطرين (02) ، يمثل الأول جهود المجتمع في التخلص من مظاهر وأساليب حياته التقليدية ، ويمثل الشطر الثاني جهود المجتمع في إتباع الأساليب الحديثة.

– مرحلة التحضر (Modernity) وهي المرحلة التي تتحقق فيها نتائج الشطر الثاني من المرحلة السابقة ، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (3. 10) : هيكل الضغط الضريبي خلال مراحل النمو الاقتصادي .



المصدر: يونس أحمد البطريق ، النظم الضريبية ، "مرجع سبق ذكره" ، ص: 150.

يوضح الشكل السابق ، هيكل الضرائب ومعدلاته المختلفة خلال المراحل المختلفة للنمو الاقتصادي ، ففي مرحلة المجتمع التقليدي تعتمد الحكومة على الموارد غير الضريبية إلى جانب بعض الصور التقليدية للضرائب المباشرة ، مثل الضرائب العقارية والضرائب على المواشي أو ضريبة الرؤوس .

أما في الشطر الأول من مرحلة التحول الذي يحاول خلاله المجتمع التخلص من وسائل حياته القديمة تحتل الضرائب غير المباشرة وخاصة الضرائب على قطاع التجارة الخارجية مكان الصدارة ، ويتوقف هذا على مدى إنفتاح الدولة على العالم الخارجي وحجم تجارتها الخارجية.

وفي الشطر الثاني من مرحلة التحول الذي ينتشر خلاله استخدام الأساليب الحديثة ، تزداد تدريجيا الأهمية النسبية للضرائب غير المباشرة على القطاع الداخلي بين عناصر النظام الضريبي حتى تصل إلى قمة هذا النظام وذلك نتيجة لإزدياد حجم الإنتاج الوطني وبالتالي حجم المعاملات الذي يؤدي في الخير إلى

غزارة الحصيلة الضريبية ، ومن ناحية أخرى فإن الصور التقليدية القديمة للضرائب المباشرة التي سادت خلال مرحلة المجتمع التقليدي تتضاءل أهميتها نتيجة استبدالها المستمر بالصور الحديثة لها[1].

وفي مرحلة التحضر تحتل الصور الحديثة للضرائب المباشرة وغير المباشرة على القطاع الداخلي المرتبة الأولى بين موارد الدولة المختلفة.

وبذلك تكون نظرية " هينريكس " قد ربطت بين تطور مختلف الصور الفنية للهيكل الضريبي ومعدلات الضغط الضريبي السائدة من جهة ، و بين مراحل النمو الاقتصادي المختلفة من جهة أخرى ، فأما تطور الهيكل الضريبي خلال المراحل الثلاث (03) ، فيبدأ بالضرائب على الزراعة فالضرائب على التجارة الخارجية فالضرائب على الإستهلاك ، وأخيرا الضرائب على كل من دخول الأفراد وصافي أرباح المشروعات المختلفة[2].

أما تطور معدل الضغط الضريبي كما هو مبين في الشكل السابق فإنها تتراوح بين 40% كحد أدنى و 60% كحد أقصى في المرحلتين الأولى والثالثة ، بينما يبلغ المعدل الخاص بالضرائب غير المباشرة ذروته ليفوق 80% في المرحلة الثانية من مراحل النمو الاقتصادي.

2- تقييم الدراسة :

لقد وجهت للدراسة السابقة الذكر ، والمتعلقة بتطور الهيكل الضريبي إنتقادات عديدة ندرجها فيما يلي[3]:

- تقتصر الدراسة على تتبع مراحل تطور المجتمعات الرأسماليةدون غيرها ، كما تفترض حدوث هذا التطور وفق نظام ثابت لا تؤثر فيه الظروف المختلفة لهذه المجتمعات التي تحكم تطورها الاقتصادي.
- لم تقتصر هذه الدراسة على مجرد إظهار طبيعة وأبعاد العلاقات التي تربط بين تطور الهيكل الضريبي وتطور النظام الاقتصادي ، بل حاولت الوصول إلى صيغة مطلقة لمراحل هذا التطور ، تتحدد في كل مرحلة منها صورة معينة للهيكل الضريبي ومستوى معين من الضغط الضريبي ، وهذا امر يصعب تأكيده واقعيا.
- لقد اقتصرت دراسة " هينريكس" على اعتبارات النمو الاقتصادي مع إهمال كلي للإعتبارات السياسية والإجتماعية ، والتي لها دور كبير في التأثير على طبيعة الهيكل الضريبي.
- رغم قابلية النظام الضريبي للتطور ، إلا أن هذه الإمكانية تواجهها صعوبات ، وذلك بتأثير التقاليد الفنية والإدارية في الإبقاء على هذه النظم على حالها ، رغم تطور النظام الاقتصادي.

---

[1] - يونس أحمد البطريق ، النظم الضريبية ، "مرجع سبق ذكره" ، ص ص: 149- 151.

[2] - يونس أحمد البطريق ، النظم الضريبية ، "مرجع سبق ذكره" ، ص : 152.

[3] - ناصر مراد ، فعالية النظام الضريبي وإشكالية التهرب ، "مرجع سبق ذكره" ، ص ص: 56-57 .

ورغم الانتقادات السابقة إلا أن دراسة " هينريكس " أثبتت أن التقدم الاقتصادي لا يؤدي بالضرورة إلى تحول الهياكل الضريبية من الإعتماد على الضرائب غير المباشرة إلى الإتجاه نحو الإعتماد على الضرائب المباشرة.

ونستنتج مما سبق ذكره أن تطور الهيكل الضريبي ومعدل الضغط الضريبي السائد في فترة معينة ، لا يتوقف فقط على درجة التقدم الاقتصادي بل أيضا على عوامل أخرى سياسية وإجتماعية وحضارية .

المطلب الثاني: النموذج الكينزي لكوريهارا " **K.K.Kurihara** "*.

1- عرض النموذج :

يعتبر المفكر والباحث الاقتصادي الياباني " كوريهارا " واحد من رواد المدرسة الكينزية الحديثة **، الذين تقوم نماذجهم المقدمة حول النمو الاقتصادي على إدخال الجباية كمتغيرة محفزة لمعدل النمو المتوازن سواء في الأجل القصير (نموذج سميث ووايت)[1] ، أو في الأجل الطويل (نموذج كوريهارا).
ويقوم نموذج " كوريهارا " على فرضية أساسية هي كون أنه في الأجل الطويل ، العرض والطلب ينموان بنفس المعدل المضمون الذي يسميه في نموذجه هذا : معدل نمو القدرة الكاملة " Le taux de croissance de pleine capacité " .

يعمل " كوريهارا " على توضيح أن الاقتصاد يؤول إلى الإبتعاد عن مجال النمو المتوازن الموافق للتشغيل الكامل ، لأنه لا يوجد أي ميكانيزم يضمن لنا إمكانية المساواة بين معدل نمو القدرة الكاملة ومعدل النمو الموافق للتشغيل الكامل لقوة العمل ، وهذا سيكون دور السياسة الاقتصادية على العموم والجبائية على الخصوص ، والمتمثل في منع الاقتصاد من الدخول ضمن مجال تضخمي طويل الأجل أو ضمن مجال ركود مزمن ، وهنا تجدر الإشارة إلى أنه ضمن نماذج الكينزيين المحدثين للنمو الاقتصادي فإن التوازن هو توازن غير مستقر سواء في الأجل الطويل أو في الأجل القصير ، فعندما يحيد الاقتصاد قليلا عن مجال النمو المتوازن فإن النتيجة أننا سوف نكون أمام تضخم مزمن " Inflation chronique " او ارتفاع

---

* – Kazutomi Kurihara: اقتصادي وباحث ياباني ،متحصل على الليسانس في القانون والماستر في الاقتصاد الدولي، تقلد منصب وزير المالية في اليابان لمدة07 سنوات (85–92)، عميد مركز البحث في السياسات الضريبية والإدارة في منظمة OCDE سابقا ، ومسؤول إدارة برنامج المنظمة للضرائب في آسيا ، يعمل حاليا كاقتصادي خبير في صندوق النقد الدولي مختص في المسائل الضريبية.

** – الكينزيون المحدثون : مجموعة من المفكرين والباحثين الاقتصاديين الذين تبنو المبادئ والأسس التي جاءت بها النظرية الكينزية ، من أمثال وايت (White M.L) ، وسميث (Smith l.w) وغيرهم.

[1] – لمزيد من التفصيل حول هذين النموذجين يمكن الرجوع إلى:
- R.G.D Allen ,Théorie macroéconomique:une étude mathématique,2éme édition,laibrairie armand colin,paris,1969.

مستمر في ظاهرة البطالة ، و في بعض الأحيان تحدث الظاهرتان معا ، وهذا ما يعرف في الاقتصاد بظاهرة الركود التضخمي " Stag-flation " *.

وفي ظل عجز النظام الاقتصادي عن استخدام أي ميكانيزم توازني يمكنه من إعادة المساواة بين المعدل الطبيعي والمعدل المضمون للنمو الاقتصادي ، على عكس النيوكلاسيك الذين يعتقدون بانه توجد ميكانيزمات معدلة أوتوماتيكيا في الاقتصاد تسمح بتحقيق هذه المساواة والتي تعتمد أساسا على مرونة الأسعار.

إن معدل النمو الاقتصادي الذي يضمن الاستخدام الكامل لمخزون رأس المـــال المتاح ، يقــــــدمه " كوريهارا" وفق العلاقة التالية:

$$\mathbf{PC} = \frac{s + (ty - f - g)}{\mathbf{V}}$$

حيث تمثل المتغيراتالسابقة :

s : الميل الحدي للإدخار من طرف القطاع الخاص بالنسبة للدخل الوطني.

Ty : معدل الضغط الجبائي.

f: ميل الدولة لمنح التحويلات.

g: ميل الدولة إلى شراء سلع وخدمات غير إنتاجية.

V: المعامل الحدي والمتوسط لرأس المال.

(ty - f - g): يمثل هذا الحد ميل القطاع الخاص للإدخار ، ويبدو من خلاله أن أثر الميزانية المتوازنة للدولة على معدل نمو القدرة الكاملة هو أثر حيادي لأن الإدخار الحكومي معدوم.

بالنسبة لكوريهارا ارتفاع معدل الضغط الجبائي ty والمعوض بارتفاع في (f+g) يجعل من نمو القدرة الكاملة **Pc** غير متغير ، فالعائلات هم ضحية الوهم الجبائي " Illusion fiscale " لأنهم يخصصون

* – يعرف الركود التضخمي على أنه الظاهرة التي يتزامن فيها وجود التضخم مع ظاهرة البطالة ، وهي الظاهرة التي أصبحت تمثل تحدي كبير للاقتصاديين في تقديم العلاج المناسب لها.

نسبة ثابتة من مداخيلهم الخام (قبل فرض الضريبة) للاستهلاك ، أي أن ارتفاع الجباية لا يؤثر على استهلاكهم[1] .

من الممكن في نموذج " كوريهارا " مثلما هو الحال في النماذج السابقة استخدام مختلف معلمات السياسة الاقتصادية وبالخصوص " معدل الضغط الجبائي " من أجل الرفع من معدل نمو القدرة الكاملة إلى مستوى المعدل الطبيعي للنمو ، ومن ثمة تفادي اللاتوازنات التي تحدث في المدى الطويل ، وهو ما يستوجب أن قيد الميزانية المتوازنة للدولة لا يتم الأخذ به:

وعليه فإذا كانت المتغيرة " Pn " تمثل معدل النمو الموافق للتشغيل الكامل ، فإن المعدل الأمثل للضغط الجبائي يعطى بالعلاقة التالية:

$$\mathbf{Ty = Pn\ V + f + g - s}$$

يعتبر كذلك " كوريهارا " بأن مفهوم الضريبة ليس مفهوما ذا محتوى متجانس ، فمن الضروري بالنسبة له إجراء تحليل هيكلي من خلال التفرقة بين الشرائح الضعيفة للدخل Y1 والشرائح المرتفعة Y2 وكل شريحة تخضع لضغط جبائي خاص بها ty1 و ty2 على التوالي ، وكذا معدل إعادة التوزيع f 1 و f 2 وبذلك يكون " كوريهارا " قد قام بإدخال عملية إعادة توزيع المداخيل في نموذجه ، من خلال ميكانيزم إعادة التوزيع وهي المدفوعات التحويلية .

إن التوزيع الأولي للمداخيل بين الدخول المرتفعة والدخول الضعيفة يعطى بالعلاقة التالية:

$dy = y1 / y2.$

ويمكن استخدام هذه العلاقة كمعلمة للسياسة الاقتصادية ، فمعدل الضريبة الواقع على الشرائح ضعيفة الدخل هو بطبيعة الحال أقل من ذلك المعدل الواقع على ذوي الدخول المرتفعة ، والعكس صحيح بالنسبة لمعدل المدفوعات التحويلية ، فشرائح الدخل الضعيفة تتلقى تحويلات أعلى من الشرائح المرتفعة ، وذلك بهدف إعادة توزيع المداخيل ، فإذا كانت المتغيرتين s1 ، s2 تمثلان الميل المتوسط للإدخار بالنسبة للدخل المتاح للشرائح الضعيفة والمرتفعة من الدخل على التوالي ، فإن معدل نمو القدرة الكاملة يعطى بالعلاقة التالية:

[1] – بختاش راضية ، الجباية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي – دراسة اقتصادية قياسية لحالة الجزائر – ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 2005-2006 ، ص ص : 64-65.

$$PC = \frac{[\ s1(1-ty+f1)+ s2(1-ty2+f2)(1-d)\ ] +ty-f-g}{V}$$

إذا كان معدل نمو القدرة الكاملة أكبر من المعدل الطبيعي فإن ذلك قد يؤدي إلى حالة كساد مزمن ، وبذلك يجب تخفيض **PC** ، وهذا عن طريق استخدام السياسة الاقتصادية بحيث يجب الرفع من ميل الدولة للإنفاق (سواء على شكل سلع وخدمات استهلاكية ، أو عن طريق منح تحويلات لصالح العائلات و/أو تخفيض معدل الضغط الضريبي.

كما يمكن التأثير على قيمة ميل القطاع الخاص للإدخار عن طريق السياسة الجبائية * ، فبإفتراض بأن الهيكل الأولي للمداخيل ثابت ، وأن الميل للإدخار S1 و S2 ثابتان كذلك ، ومن أجل تخفيض معدل الإدخار الخاص فمن الممكن تخفيض f 2 والرفع من ty2 وبالتالي تخفيض ty1 والرفع من f 1 من أجل معدل ضغط جبائي ty وميل للتحويلات f معطى ، وهذا يبين تركيبة جبائية تكون تحويلية أكثر منها ضريبية.

وعلى العكس من ذلك إذا كان الاقتصاد يتميز بمعدل نمو القدرة الكاملة أقل من المعدل الطبيعي للنمو ، فإن السياسة الاقتاصادية هنا يمكنها التوفيق بين المقاييس التقليدية مثل الإرتفاع في معدل الضغط الضريبي ، وبعض المعايير التي تخص الهيكل الضريبي مثل طبيعة التحويلات والإعفاءات.

فإذا أردنا مثلا التأثير على الهيكل الضريبي وعلى هيكل التحويلات مع بقاء المتغيرات التالية : (g,ty,f) مع إمكانية معرفة S1 و S2 ، عن طريق تخفيض ty2 والرفع من من f2 وبالتالي تخفيض f1 والرفع من ty1 ، وهذا بهدف تفضيل الإدخار الخاص وبالتالي التراكم الرأسمالي وذلك بالكيفية التي تسمح بالرفع من **PC** ، وهو ما يعني التخلي عن الشرائح الإجتماعية الأكثر تواضعا لأنها تسعى إلى هيكل (ضريبة–تحويلات) أقل إرتفاعا، أيضا الإرتفاع في معدل نمو القدرة الكاملة يستلزم الإرتفاع في مجموع الضرائب ، انخفاض في حجم التحويلات والبحث عن هيكل ضريبة تحويلات أقل إرتفاعا ، أما الإنخفاض في هذا المعدل فإنه يستلزم الإنخفاض في معدل الضغط الضريبي ، إرتفاع في النفقات العمومية ، والبحث عن هيكل جبائي وشبه جبائي متوازن وموافق لمعدل النمو.

* – السياسة الجبائية: مجموعة التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلقة بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة ، والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية.

2- تقييم النموذج:

إن تعرضنا لنظرية " كوريهارا " كنموذج من نماذج الكيتريين المحدثين في الربط بين معدلات الضغط الضريبي ومستوى النمو الاقتصادي ، تبين لنا بأن السياسة الجبائية لا يمكن تجاهلها فهي أداة لتعديل الطلب الكلي وتهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي [1] ، فهي جزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية الكلية التي لديها القدرة على التأثير على قيمة مختلف معدلات النمو الاقتصادية ، وبالتالي على المساواة بين المعدل الفعلي والمعدل المضمون ، وعليه فإنه يمكن القول بأنه تم تعزيز أدوات السياسة الاقتصادية في هذا النموذج.

لقد تبين لنا بأنه للعامل الضريبي دور كبير في النمو الاقتصادي ، حيث أن السياسة الجبائية تعد مظهرا من مظاهر السياسة الاقتصادية عموما ، والزوج (ضريبة – إيراد) لا يجب فصله عن الزوج (ضريبة – إنفاق) كما أنه يمكن استخدام مستويات الضغط الضريبي والهياكل الضريبية عند الكيتريين المحدثين في دفع النمو الاقتصادي ، ولكنها رغم ذلك لا تضمن الإستخدام الكامل لكافة عوامل الإنتاج ، فأغلبية النماذج المقدمة من طرف رواد هذه المدرسة تعطي أهمية أكثر لمسألة إزالة اللاتوازنات التي تحدث في الأجل القصير من مسألة التلاقي بين المعدلات الثلاثة (03) للنمو (المعدل الفعلي ، المعدل المضمون ، المعدل الطبيعي) ، ولكن السؤال الذي يتبادر للذهن هو ما هو دور السياسة الجبائية في ظل محيط اقتصادي حيث مرونة الأسعار هي الضمان الوحيد للنمو المتوازن المرافق للتشغيل الكامل ؟

المطلب الثالث: النموذج النيوكلاسيكي لساتو " K.Sato " .

1- عرض النموذج:

من أجل تحليل الآثار طويلة الأجل ضمن النماذج النيوكلاسيكية ، قام " ساتو " بإدخال خمسة (05) أنواع من الضرائب :

- ضريبة على الاستهلاك - ضريبة على الإنتاج - ضريبة على الأجور- ضريبة على الثروة– ضريبة على القيمة المضافة .

وقد قام الباحث الاقتصادي " ساتو " ببناء نموذجه اعتمادا على جملة من الفرضيات مقسمة إلى جزئين أساسين ، جزء يمثل الفرضيات المعتادة في الفكر النيوكلاسيكي ، والتي تشمل الفرضيات التالية:

- دالة الإنتاج هي من نوع " Cobb-douglas " ذات المردودية الثابتة مع إدخال تقدم تقني محايد.
- ينتج الاقتصاد سلعة واحدة متجانسة تخصص إما للاستهلاك أو للاستثمار.
- المنافسة التامة في سوق السلع وسوق عوامل الإنتاج.
- الاستثمار هو دالة للإدخار المتاح (التوزيع الوظيفي للمداخيل والميل للإدخار).

[1]-Bernard Bernier-yves simon, initiation à la macro économie ,8ème édition, dunod, paris,2001,p:403.

– سيطرة طبقتين اجتماعيتين أساسيتين وهما الرأسماليون والعمال.

– الأخذ بعين الإعتبار قيد الميزانية المتوازنة.

أما الجزء الثاني من الفرضيات فقد أدخلها " ساتو " في نموذجه ، وتتمثل فيما يلي:

– الإنفاق الحكومي هو إنفاق استهلاكي فقط (غياب الإستثمار العمومي).

– كل المؤسسات هي عبارة عن شركات توزع أرباحها الصافية بحسب عدد الأسهم.

– استبعاد ظاهرة التضخم (ثبات المستوى العام للأسعار).

وقد صاغ " ساتو " نموذجه وفقا للمعادلات التالية:

1– يعطى شرط التوازن بين عرض السلع من جهة والطلب الخاص والعام من جهة أخرى وفق العلاقة التالية:

$$Y = (1 - tc)C + G + \Delta K$$

حيث تمثل المتغيرات السابقة:

Y: الناتج الوطني الصافي (PNN)* ، C: الإستهلاك الخاص ، G: الإنفاق العام ، K:المخزون الصافي لرأس المال ، tc: معدل الضريبة على الإستهلاك.

2 – تبين المعادلة التالية بأن مجموع المداخيل المدفوعة لعوامل الإنتاج تساوي إلى الناتج الوطني الصافي بعد خصم الرسم على القيمة المضافة:

$$(1 - ty)Y = WL + rK$$

حيث تمثل المتغيرات السابقة:

ty:معدل الرسم على القيمة المضافة ، r:مردودية رأس المال قبل فرض الضريبة ، k:تمثل النسبة (المخرجات / رأس المال) ، W: الأجر الحقيقي الفردي قبل فرض الضريبة ، L: الفئة النشطة.

3– تصنف مجموع مجموع الإقتطاعات الضريبية التي يتضمنها هيكل النظام الضريبي في المعادلة التالية:

$$T = tyY + tcC + tprK + tkK + twWL$$

حيث تمثل المتغيرات:

T: الإيرادات الجبائية ، tp:معدل الضريبة على الأرباح ،tk: معدل الضريبة على الثروة ،tw:معدل الضريبة على الدخل.

4– تمثل المعادلة التالية قيد الميزانية المتوازنة (الإيرادات = النفقات) :

$$G = T$$

* – الناتج الوطني الصافي (Le produit national net) : هو عبارة عن الناتج الوطني الخام مطروحا منه مجموع الإهتلاكات:
P.N.N=PNB-Amortissements.

G: الإنفاق الحكومي ، T: الإيرادات العامة.

5- يبين " ساتو" دالة الإنتاج من نوع " كوب دوغلاس " ذات عوامل إنتاج قابلة للإحلال فيما بينها ، وفق العلاقة التالية:

$$Y=A\ e^{yt}\ k^{p}\ L^{1-P}$$

6- تبين المعادلة التالية بأن عنصر العمل ينمو بمعدل ثابت: λ

$$L=L0\ .\ e^{yt}$$

y : معدل التطور التقني. λ: معدل نمو الفئة النشطة.

7- تبين المعادلة بأن عوامل الإنتاج تتلقى دخول على أساس إنتاجيتها الحدية :

$$W=(1-ty\ )\ (1-p)\ Y$$

8- تبين المعادلة التالية بأن رأس المال يتم تقسيمه بين العمال والرأسماليين:

$$K=Kc\ +K\ w$$

K : مخزون رأس المال الصافي ، Kc: ملكية الرأسمايين بالأسهم ، Kw: ملكية العمال بالأسهم.

9- تمثل المعادلتان التاليتان عملية تكوين المدخرات وبالتالي الإستثمار المتراكم على إعتبار ان كل ما يدخر يستثمر :

$$\Delta Kc = Sc.Kc(1-tp)r - tk.$$

$$\Delta Kw = Sw.Kw(1-tp)r - tk + WI(1-tw)$$

لقد عمل " ساتو " في نموذجه هذا المتعلق بالنمو الاقتصادي على استهداف معدل الضغط الضريبي الأمثل ، ولذلك فإن أعماله انصبت حول تحديد الهياكل الجبائية المثلى.

إن طرح مشكل الهيكل الجبائي الأمثل يتطلب إعطاء تعريف لمعيار" الأمثلية " ، حيث توجد عدة معايير للأمثلية ، والتي يمثل كل واحد منها هدفا من أهداف السياسة الاقتصادية ، ويمكن حصر هذه المعايير في ثلاث (03) مجموعات رئيسية كما جاءت في نموذج " **ساتو**" *:

- **معايير متعلقة بالدخل:**وترتبط بالدخل الوطني ، والدخل المتاح للعمال وللرأسماليين.
- **معايير متعلقة بالثروة:** التوزيع النسبي من الثروة التي تعود لصالح العمال ، وتلك التي تؤول لفائدة الرأسماليين.
- **معايير تتعلق بالإستهلاك:** وتتعلق بالإستهلاك الخاص والعمومي (الخدمات المؤداة عبر النفقات العمومية)

* - K .Sato : مفكر وباحث اقتصادي ياباني ، شكل موضوع النمو الاقتصادي المتوازن ودور السياسة الجبائية في استهدافه أحد أهم اهتماماته.

إن تعظيم أهداف السياسة الاقتصادية عن طريق استخدام المتغيرات الجبائية يتم تحت قيد أن الميل للإنفاق الحكومي[*] " g " ثابت ، وبذلك تتلخص المشكلة الأساسية في أنه بمعرفتنا لحجم الإيرادات الضريبية اللازمة لتغطية النفقات العامة ، حيث أن هذا الحجم يفترض أن يتم تحـــــديده بشـــكل أعظمي (حجم الإيرادات الضريبية اللازمة لتغطية النفقات العامة للدولة) ، يجب علينا إيجاد حجم كل شكل من أشكال الضرائب التي يجب جبايتها لتحديد هيكل ومعدل الإقتطاع الضريبي الأمثل [1].

2- تقييم النموذج:

- إن إختبار النموذج السابق قيد يؤدي إلى نتيجة أساسية هي كون أن الضرائب على الإستهلاك أو الإنفاق ، والضرائب على المداخيل الأجرية يمثلان الشكلين الأمثلين للضرائب ، ويمكن استخدامهما بصفة تبادلية وهذه الحالة الأكثر شيوعا ، وتارة مع بعضهما البعض وهذا عندما يكون الهدف المنشود هو تعظيم الإستهلاك الفردي.

- الضرائب على الأرباح والضرائب على الثروة لديهما فعالية محدودة ، حيث يشكلان النموذج الأمثل فقط عندما يكون الهدف المراد الوصول إليه هو تعظيم الحصة النسبية للثرو التي تعود لصالح العمال.

- لقد نظر " ساتو" إلى الرسم على القيمة المضافة (TVA) على أنه الشكل الوحيد من الضرائب الذي يجب تفاديه لأنه لايسمح بتعظيم أي خاصية من خصائص مجال النمو المتوازن.

- إن النتيجة الأساسية المستخلصة من النموذج السابق هي كون أنه للجباية أثر كبير على عملية توزيع الثروة بين مختلف الطبقات الاجتماعية ، وهو ما يقود في الأخير إلى أهمية الأثر التوزيعي الذي ينتج من تعديل مستويات الدخول في حد ذاتها ، وليس من إعادة توزيع الدخول والثروات بين بين هذه الفئات ، فالضريبة على الأجور (Impot sur le traitement de salaires) لها إتجاه نحو تخفيض حصة الثروة التي تعود لصالح العمال ، وبالتالي رفع حصة الرأسماليين منها ، بينما الضريبة على الأرباح والضرائب على الثروة لها أثر عكسي للأثر السابق.

---

[*] - تمثل دالة الإنفاق الحكومي G في هذا النموذج على الشكل: (G=g.Y) ، وتمثل المتغيرة" g " مقدار التغير في الانفاق الحكومي نتيجة التغير الحاصل في الدخل الوطني .

[1] - بختاش راضية ، الجباية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي – دراسة اقتصادية قياسية لحالة الجزائر – ، "مرجع سبق ذكره" ، ص: 85.

المطلب الرابع: الضريبة والنمو الاقتصادي (فكرة المضاعف الضريبي).

في الواقع العملي هناك متغيرات كثيرة تؤثر في تحديد التوازن الاقتصادي لكل بلد ، ومن أهمها النشاط الحكومي ، حيث مع تزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وتنامي مسؤولياتها أصبح القطاع الحكومي أحد المكونات الرئيسية لعناصر الاقتصاد الوطني بحيث يمكن للحكومة التأثير في مسار الحياة الاقتصادية باستخدام عدة آليات،سواء من خلال :

- **الإنفاق الحكومي (G):**

ويعني مختلف النفقات التي تقوم بها الحكومة مقابل حصولها على سلع وخدمات معينة ، وينقسم الإنفاق الحكومي إلى إنفاق استثماري وآخر استهلاكي($G=GI+GC$).

- **الضرائب (Tx):**[1]

وتمثل مداخيل الحكومة التي تقبضها من الأفراد والمؤسسات بدون مقابل مباشر، وفي الواقع أن حجم الضرائب يكون دائما تابعا للسياسة الحكومية وبالتالي فهو غير ثابت ، إلا أنه يتعين على الحكومة مراعاة مستويات الدخل من أجل تحديد نسب الاقتطاع مما يجعل الضرائب دالة في الدخل $Tx=f(y)$ ، لكننا سنفرض في البداية أن الضرائب مستقلة عن الدخل ($Tx=Tx0$) ،ثم في مرحلة ثانية نفترض أنها تابعة للدخل.

- **التحويلات (Tr)** [*] :

يمكن أن تقوم الحكومة بالعملية العكسية للضرائب أي بدفع دخول للأفراد والمؤسسات في شكل دعم وإعانات بدون أي مقابل ، ولما كانت التحويلات تخضع لعوامل كثيرة ذات طابع اجتماعي وسياسي كثيرة التغير ، فإننا سنفترض أنها متغيرا خارجيا ($Tr = Tr0$).

وعليه فإنه في ظل نموذج اقتصاد مغلق به حكومة يصبح التوزان كما يلي:

1- توازن النموذج ذي ثلاث (03) قطاعات:

يمكن اختصار العلاقات التشابكية بين الأعوان الاقتصاديين في نموذج مغلق به حكومة في المخطط التالي:

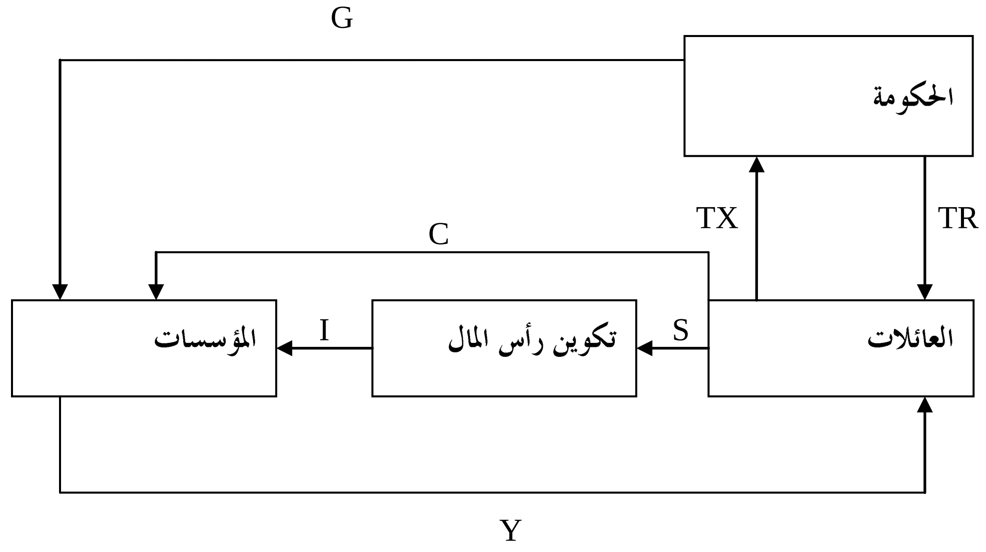
---

[1] - محمد فرحي ، التحليل الاقتصادي الكلي ،الجزء الأول –الأسس النظرية– ، "مرجع سبق ذكره" ، ص :132.

[*] - المدفوعات التحويلية (TR) يمكن أن ينظر إليها على أساس انها ضرائب سالبة ، أو ضرائب اجمالية ، وهذا وفقا لما يلي:

$Tg=Tn+TR$ (ضرائب اجمالية =ضرائب صافية+مدفوعات تحويلية) أو $Tn=Tg-TR$(ضرائب صافية=ضرائب اجمالية–مدفوعات تحويلية).

مخطط رقم (3.3) : الدائرة الاقتصادية في اقتصاد مكون من ثلاث (03) قطاعات.



المصدر: محمد فرحي ، التحليل الاقتصادي الكلي ، "مرجع سبق ذكره" ، ص: 133.

يشير المخطط السابق إلى العلاقات التي تربط بين الأعوان الاقتصاديين (الحكومة ، قطاع الأعمال ، العائلات) في ظل اقتصاد مغلق تنفى فيه المعاملات الخارجية ، وهو ما يبين بشكل واضح مدى تأثير الحكومة في الدائرة الاقتصادية سواء عن طريق الإقتطاعات الضريبية التي تفرض على الأفراد أثناء القيام بمختلف وظائفهم أو الضرائب المفروضة على المؤسسات ، أو عن طريق المدفوعات التحويلية المحولة من خزينة الدولة لصالح الأفراد والمؤسسات.

– معطيات النموذج:

دالة الاستهلاك: C=C0+cYd ،دالة الاستثمار: I=I0، دالة الإنفاق الحكومي: G=G0،دالة الضرائب:TX=TX0،دالة التحويلات: TR=TR0 .

ولتحديد الدخل عند التوازن يمكن استخدام إحدى الطريقتين (الطلب الكلي = العرض الكلي) أو (الموارد= الاستخدامات).

أ-طريقة العرض الكلي يساوي الطلب الكلي (OG=DG):

$Y = C + I + G \Rightarrow$
$Y = C0 + cYd + I0 + G0$
$(Yd = Y - TX + TR)$
$y = C0 + c(Y - TX0 + TR0) + I0 + G0 \Rightarrow$
$Y(1-c) = C0 - cTX0 + cTR0 + I0 + G0 \Rightarrow$
$Ye = [1/(1-c)](C0 - cTX0 + cTR0 + I0 + G0)$

وتمثل معادلة دخل التوازن وفقا لطريقة العرض الكلي يساوي الطلب الكلي.

ب-طريقة الموارد تساوي الإستخدامات(R=E):

تشتمل الموارد في اقتصاد مغلق به حكومة على المدخرات والضرائب ، بينما تمثل الإستخدامات الإنفاق على أموال الاستثمار ، والإنفاق الحكومي والمدفوعات التحويلية ، ووفقا لهذه الطريقة فإن شرط التوازن يتحقق من خلال المساواة التالية:

$S + TX = I + G + TR$
$S = -C0 + sYd$
$Yd = Y - TX + TR$
$-C0 + s(Y - TX0 + TR0) + TX0 = I0 + G0 + TR0$
$sY = I0 + G0 + TR0 - TX0 + C0 + sTX0 - sTR0$
$Ye = [1/s](I0 + G0 + TR0 - TX0 + C0 + sTX0 - sTR0)$
$(s = 1 - c)$
$Ye = [1/s](C0 + I0 + G0 - cTX0 + cTR0)$

2- مضاعف الضرائب (Le multiplicateur des impots) *:

يمكن استنتاج قيمة كل مضاعف من خلال معادلة التوازن التالية:

Ye = (1/1-c) (C0-cTx0+cTr0+I0+G0……………..(1)

وعند افتراض تغير مستقل في مستوى الضغط الضريبي ΔTX فإن هذه المعادلة تصبح على الشكل التالي:

$Y + \Delta Y = [1/(1-c)][C0 + cTR0 - c(TX0 + \Delta TX0) + I0 + G0] \rightarrow (2)$
$(2) - (1) \Rightarrow \Delta Y = -c/(1-c).\Delta TX0 \Rightarrow K(TX) = -c/(1-c)$

وتمثل القيمة **K(TX)** المضاعف الضريبي في اقتصاد مغلق ، وتجدر الملاحظة هنا أن مضاعف الضرائب ذو قيمة سالبة مما يعني أن آثار الضرائب على مستوى الدخل ستكون عكسية ، فإقبال الحكومة على زيادة مستوى الضرائب بالمقدار $\Delta TX0$ سيترتب عنه انخفاض في حجم الدخل المحقق بالمقدار $\Delta Y = -c/(1-c)\Delta TX0$ ، والعكس صحيح أي أن تخفيض مستوى الضغط الضريبي بمقدار $-\Delta TX0$

* - يعتبر الاقتصادي"كاهن" أول من أشار إلى فكرة المضاعف عند اهتمامه ببحث عن العلاقة بين حجم التشغيل وحجم الاستثمار ، في حين تهتم نظرية المضاعف عند " كينز " بدراسة العلاقة بين تغير الاستثمار ومستوى الدخل ، ويسمح المضاعف الضريبي بدراسة أثر التغير في معدل الضريبةعلى الدخل.

يؤدي إلى مضاعفة الدخل بمقدار الكسر $[c/(1-c)]$ ، وعلى هذا الأساس تعمل الحكومة على استخدام[1] السياسة الضريبية من أجل زيادة الحافز على الإدخار وتوجيه الفائض الاقتصادي نحو الإستثمار المنتج ، بهدف الرفع من معدلات النمو الاقتصادية.

3- العلاقة بين الضرائب والدخل:

لقد افترضنا في تحليلنا السابق أن الضريبة ثابتة ولا تتغير مع تغير مستوى الدخل ، ولكن هذا فرض بعيد عن الواقع ، وحتى يكون النموذج أقرب للواقع العملي نجعل من الإيرادات الضريبية دالة خطية في الدخل ، بحيث تكون دالة الضرائب الإجمالية كالآتي:

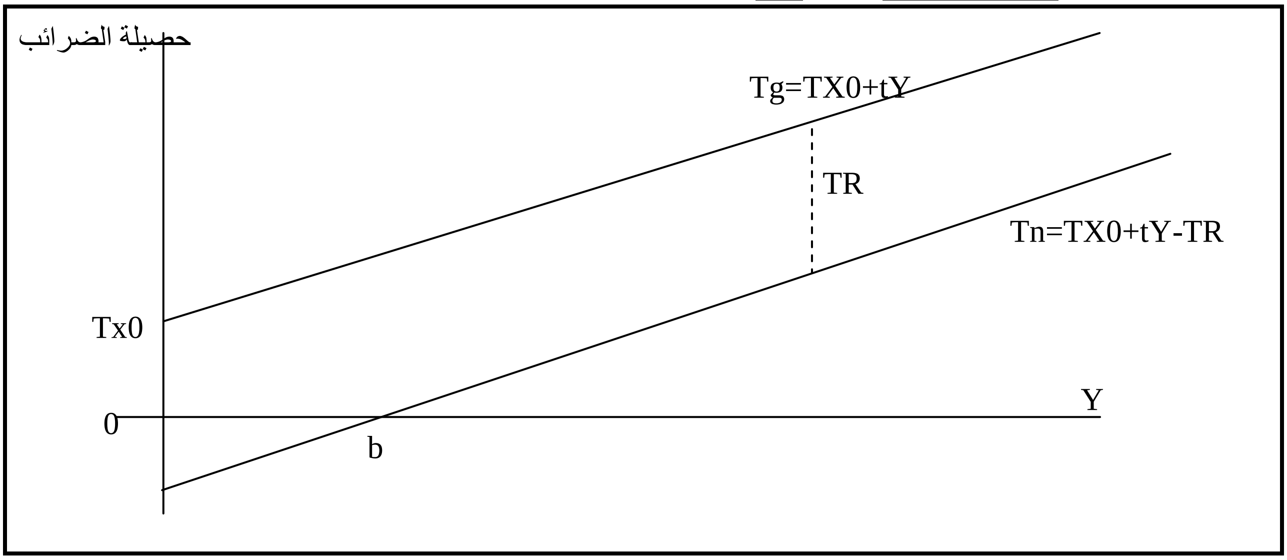
Tg = T0 + t Y …………………..(1)

حيث تمثل المتغيرات السابقة:

Tg : الضرائب الإجمالية للحكومة، T0 : مجموع الضرائب المستقلة عن الدخل أو الضرائب التلقائية.

t : المعدل الحدي للضرائب ويرمز له بالرمز (**mpT**)* ويساوي $\Delta Tg/\Delta Y$ ، ويعني نسبة التغير في الدخل التي ستتحول من مستلمي الدخل إلى الحكومة في ظل هيكل ضريبي معين وأسعار معينة للضرائب ، وبيانيا عبارة عن انحدار دالة الضرائب الإجمالية Tg ، وهذا ما هو موضح في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (11.3): دوال الضريبة الإجمالية والضريبة الصافية.



المصدر: سامي خليل،نظرية الاقتصاد الكلي، الكتاب الأول ،دار الكتب، الكويت ، 1994، ص:315.

يبين الشكل السابق دوال الضرائب الإجمالية والصافية ، المرتبطة مباشرة بمستوى الدخول التي يحصل عليها الأفراد والمؤسسات ، وعلى هذا الأساس اعتبرت كدوال خطية في مستوى الدخل الوطني ، حيث يعبر TX0 عن قدر ثابت من الضريبة مستقل لا يتأثر بتغيرات الدخل ، ولو أنه عمليا لا يمكن أن ينخفض

---

[1] – محمدي صبيحة زوجة راحم ، دور وأهمية الإصلاحات الجبائية في الجزائر ، " مرجع سبق ذكره "، ص: 140.

*-mpT: Marginal propensity to tax.

الدخل إلى الصفر (0)، فإن TX0 توضح مقدار ايراد الضرائب وذلك عندما يكون الدخل مساويا للصفر (0)، وهي موضحة في الشكل أعلاه بالمسافة الواقعة بين نقطة الأصل وبين نقطة تقابل دالة الضريبة مع المحور الرأسي [1].

وبنفس الطريقتين السابقتين يمكن إيجاد الدخل التوازني ، فباستعمال طريقة العرض الكلي يساوي الطلب الكلي يصبح لدينا[2]:

$$OG = DG \Rightarrow$$
$$Y = C + I + G \Rightarrow$$
$$Y = C0 + cYd + I0 + G0 \Rightarrow$$
$$Y = C0 + c(Y - TX + TR) + I0 + G0 \Rightarrow$$
$$Y = C0 + c(Y - TX0 - tY + TR) + I0 + G0 \Leftrightarrow$$
$$Y - cY + ctY = C0 + c(-TX0 + TR0) + I0 + G0 \Leftrightarrow$$
$$Ye = [1/(1 - c + ct][C0 - cTX0 + ctr0 + i0 + g0]$$

وتمثل هذه المعادلة الأخيرة شرط التوازن ، بافتراض أن دالة الضرائب دالة خطية في الدخل ، ويمكن حساب مضاعفات المجاميع المختلفة ، حيث أن مضاعف الضرائب يساوي:

$$K(TX) = -c/(1 - c + ct)$$

وعليه يمكن إجراء مقارنة بسيطة بين المضاعف الضريبي في الحالتين، فبافتراض أن حصيلة الضرائب مستقلة عن مستوى الدخل فقد كان المضاعف يساوي: $K(TX) = -c/(1-c)$ ، أما إذا اعتبرنا أن حصيلة الضرائب تتوقف على مستوى الدخل ، فإن المضاعف ينخفض ويصبح يساوي:
$K(TX) = -c/(1-c+ct)$ ، ويبدو واضحا من خلال العرض السابق أن الضرائب التي تكون دالة في الدخل تخفض من قيمة المضاعف الضريبي.

---

[1] - سامي خليل ، نظرية الاقتصاد الكلي (المفاهيم والنظريات الأساسية) ، الكتاب الأول ، دار الكتب، الكويت ، 1994، ص:316.

[2] – محمد فرحي ، التحليل الاقتصادي الكلي ،الجزء الأول –الأسس النظرية– ، "مرجع سبق ذكره" ، ص :138.

خلاصـــة الفصـــل:

لقد تمحورت دراستنا في هذا الفصل على استعراض البناء النظري للجباية بمعدلاتها المختلفة ، وعلاقتها بمستوى النمو الاقتصادي المحقق ، وهذا في محاولة لإستنباط الروابط الأساسية بين مستوى الضغط الضريبي باتجاهاته المختلفة ومدى تأثيره على معدلات النمو الاقتصادية.

حيث تطرقنا في المبحث الأول من الفصل إلى مختلف الآثار التي يحدثها الضغط الضريبي على بعض المتغيرات الاقتصادية والإجتماعية التي تمثل حسب اعتقادنا الدلائل الأساسية لمستوى النمو الاقتصادي، وقد تبين لنا من خلال العرض ، أنه للضغط الضريبي آثار مهمة قصيرة و بعيدة المدى على كافة نواحي الحياة الاقتصادية والإجتماعية تتحقق بزيادة أو تخفيض معدل الضغط الضريبي السائد.

وقصد إتاحة الفرصة بهدف إجراء المقارنة الدولية بين معدلات الضغط الضريبي ومدى مساهمتها في دفع حركية النمو الاقتصادي ، تطرقنا في المبحث الثاني إلى الإتجاهات العالمية للضغط الضريبي في ثلاث (03) مناطق رئيسية ، تم تقسيمها بحسب درجة النمو الاقتصادي من جهة وهيكل النشاط الاقتصادي من جهة أخرى ، وقد استنتجنا من تحليلنا لواقع الأنظمة الضريبية في هذه المناطق إلى إرتفاع مستوى الضغط الضريبي في الدول المتقدمة مع إرتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني ، كما هو الحال بالنسبة للدول الإسكندنافية التي تعتبر معدلات الضغط الضريبي فيها من أعلى المعدلات في العالم ، كما تتميز الهياكل الضريبية فيها بهيمنة الضرائب المباشرة على النشاط الاقتصادي ، على عكس الدول العربية وبعض الدول التي دخلت مرحلة الإصلاحات الاقتصادية حيث يمثل الضغط الضريبي للضرائب غير المباشرة النصيب الأكبر من المعدل العام ، كما تتميز غالبية الدول العربية بإنخفاض في معدلات الضغط الضريبي إذا ما استثنينا منها الجباية البترولية ، وهو ما يطرح إشكالا آخر يتعلق بمستقبل الأنظمة الضريبية للدول النفطية بعد زوال الإحتياطات النفطية ، أو إكتشاف بدائل طاقوية أقل تكلفة.

كما قمنا في المبحث الثالث بتقديم عرض موجز لبعض النظريات والنماذج التي قامت بإدخال المتغيرات الجبائية كمحددات أساسية في عملية النمو الاقتصادي ، وقد استنتجنا من ذلك بأنه هناك علاقة تأثير متبادل بين الضغط الضريبي والنمو الاقتصادي ، تتلخص أساسا في قيمة المضاعف الضريبي واتجاهه، والذي يشير إلى وجود علاقة عكسية بين التغير في مستوى الضغط الضريبي والتغير في الدخل الوطني.

وبعد استعراضنا في الفصول الثلاثة السابقة لموضوع الضغط الضريبي والنمو الاقتصادي من الناحية النظرية ، فإن السؤال الذي يتبادر للذهن بعد ذلك هو: ماهي مستويات الضغط الضريبي في الجزائر ، وما مدى تأثيرها على النمو الاقتصادي المحقق خلال فترة الدراسة ؟

وهذا ما سنحاول تناوله بالتحليل في الفصل الرابع من خلال الدراسة الميدانية لحالة الجزائرخلال الفترة (1994- 2004).

الفصل الرابع: تحليل الضغط الضريبي وانعكاسه على النمو الاقتصادي في الجزائر.

تمهيد :

يعتبر النمو الاقتصادي أحد أهم الأهداف التي تسعى السياسات الاقتصادية بلوغها ، وباعتبار أن السياسة الضريبية إحدى أدوات هذه السياسات الاقتصادية ، فلاشك أن رفع أو خفض حجم الاقتطاعات الضريبية يؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على النمو الاقتصادي ، من خلال قدرته على التأثير في مختلف المتغيرات الاقتصادية كما رأينا ذلك سابقا.

ومع دخول الجزائر مرحلة الإصلاحات الاقتصادية في نهاية ثمانينات القرن الماضي ، عملت بلادنا على إصلاح سياستها الضريبية قصد إحداث توازن واستقرار في ميزانية الدولة بتقليص تبعيتها لقطاع المحروقات وتوسيع الجباية العادية ، وتخفيف الضغط الضريبي قصد إنعاش النمو الاقتصادي في جميع القطاعات خاصة تلك القطاعات التي تنشط خارج قطاع المحروقات ، وعلى هذا الأساس سنحاول فيما يلي قياس الضغط الضريبي ودراسة آثاره على النمو الاقتصادي خلال الفترة : (1994 – 2004).

يهدف هذا الفصل إلى قياس وتحليل المستويات المختلفة لبنية الضغط الضريبي ، مع تقديم نظرة شاملة حول الأداء الاقتصادي في الجزائر من خلال عرض تطور معدل النمو الاقتصادي في مختلف القطاعات للفترة المدروسة ، وفي الأخير إبراز أثر الضغط الضريبي على النمو الاقتصادي باستخدام النموذج القياسي .

يحتوي هذا الفصل على النقاط التالية:

- الإصلاح الضريبي في الجزائر وبنية النظام الضريبي بعد الإصلاح.
- قياس وتحليل مستويات الضغط الضريبي في الجزائر.
- تحليل تطور معدلات النمو الاقتصادية في الجزائر.
- الدراسة الاقتصادية و القياسية لانعكاس الضغط الضريبي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الأول: الإصلاح الجبائي في الجزائر وبنية النظام الضريبي بعد الإصلاح.

تتميز عملية الاقتطاع الضريبي بقدرتها الكبيرة في التأثير على سلوك مختلف الأعوان الاقتصاديين ، وعلى هذا الأساس فإن الاقتطاع الضريبي الفعال* ، هو ذلك الاقتطاع الذي يتميز بتطوره المستمر تبعا لمختلف التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ومن هنا تبرز أهمية الإصلاح الضريبي ، وقد لجأت الجزائر إلى الإصلاح الضريبي نظرا لوجود أسباب تدفعها لذلك ، وأهداف تسعى من وراء ذلك إلى تحقيقها.

المطلب الأول: الإصلاح الجبائي ، دوافعه وأهدافه.

أصبح النظـام الضريبي الجزائـري بداية من سنـة 1987 لا يستجيب لمتطـلبات التنمية الاقتصادية ، بسبب عدم ملاءمته للمعطيات الاقتصادية الجديدة [1] مع تغير نمط التسيير الاقتصـادي من جهة ، وضغط الحاجات المالية بسبب الانخفاض الحاد في الإيرادات النفطية من جهة أخرى [2]،ومن هنا برزت عملية الإصلاح كنتيجة حتمية للنقائص والسلبيات التي كانت تشوب النظام الجبائي في مدة زمنية معينة سواء كانت ناتجة عن طبيعة هذا النظام أو كانت مرتبط بعوامل خارجية .

1- دوافع الإصلاح الجبائي وأسبابه :

1.1- ضعف العدالة الضريبية : تنص المادة "64 " من دستور فبراي 1996 على أن : « كل الناس متساوون أمام الضريبة » ، وانطلاقا من ذلك فقد اعتبر الإصلاحيون كل خروج عن أحكام هذه المادة تجاوز لمبدأ العدالة ، فطريقة الاحتجاز من المنبع المطبقة على بعض المداخيل من الأجور والرواتب دون غيرها ، يترتب عنها اختلاف إمكانيات التهرب الضريبي ، إذ أنّ الضغط الجبائي تتحمّله فئة الأقلية من المجتمع وهم فئة الأجراء والموظفون المجبرون على دفع الضريبة شهريا ، في حين تبقى إمكانية التهرب الضريبي قائمة في نشاطات ومهن أخرى.

2.1- غموض وتعقيد النظام الجبائي: يظهر هذا التعقيـد والغموض في تنـوع الضـرائب وتعدد معدلاتها ، واختلاف مواعيد تحصيلها ، مما شكل صعوبة في تسيير جباية المؤسسة ، فالضرائب المباشرة عديدة وكل ضريبة لها مجال تطبيق خاص بها مما يزيد من ملل المكلف بالضريبة واستيائه ، ويكون ذلك سببا في حدوث مشاكل عديدة مع الإدارة الجبائية ، زيادة على أن النظام الجبائي قبل الإصلاح متعب للمكلف بكثرة التصريحات لأنّ كل نوع من الضريبة يستلزم تصريح خاص بها ، أما من جانب الضرائب غير المباشرة فمجال تطبيقها محدود وتتميز بتعدد المعدلات والنسب والحد من الحق في الخصم.

* – الاقتطاع الضريبي الفعال: هو أقصى حجم من الضرائب الممكن تحصيلها دون الإضرار بمختلف المتغيرات الاقتصادية.

[1] – ناصر مراد ، الإصلاح الضريبي في الجزائر للفترة (1992–2003) ، منشورات بغدادي ، الجزائر ، 2004، ص: 20.

[2]-Document de synthèse (reforme fiscale,bilan et perspectives), conseil inter-ministeriel du: 30-05-99, p:01.

3.1– انتشار الغش والتهرب الضريبي: هناك عوامل عديدة ساهمت في الرفع من حدة الغش والتهرب الضريبي ، من أهمها:

-نقص الوعي الضريبي لدى المكلفين ، مما يدفعهم لاستعمال جميع الطرق والوسائل الممكنة لاجتناب الدفع

-وجود عدة ثغرات في التشريع الضريبي بسبب تعدد القوانين والتشريعات الضريبية[1] .

ويعتبر انتشار الظاهرة مؤشرا لعدم نجاح النظام الضريبي ، وتعبيرا عن سخـــط المكلفين وعدم رضـــاهم عنه ، ولقد بينت التحقيقات التي أجرتها وزارة المالية أن هناك" 22 مليار دج " فقدتها الإدارة في شكل غش أو تهرب ضريبي ، وما يزيد عن 100.000 نشاط اقتصادي وتجاري غير خاضع للضريبة[2].

4.1– ثقل العبء الضريبي: لقد كانت الأعباء الضريبية ثقيلة جدا على المؤسسات وأرباب الأعمال قبل عملية الإصلاح مما شكل ضغطا كبيرا على خزينة المؤسسات ،فنجد أن معدل الضريبة على أرباح الشركات (IBS) كان يقدر بنسبة 55% ثم انخفض إلى نسبة 50% سنة 1989، ويعتبر هذا المعدل مرتفع جدا مقارنة بالمعدلات الضريبية المطبقة في باقي الدول ، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (1.4) : معدل الضريبة على أرباح الشركات في بعض الدول سنة "1988".

البلد	معدل الضريبة	مقارنة بالمعدل المطبق في الجزائر
الجزائر	%55	-
المغرب	%49.5	%5,5-
تونس	%38	%17-
مصر	%40	%15-
الولايات المتحدة	%34	%21-
بريطانيا	%35	%20-
تركيا	%46	%9-

المصدر: ناصر مراد ، الإصلاح الضريبي في الجزائر للفترة (1992-2003)،"مرجع سبق ذكره" ، ص: 28.

[1]- Guettouche nacir, La fraude fiscale en algerie-causes et conséquences-, thèse de magister,ecole supérieure de commerce, Alger,page:36-37.

[2] – عبد المجيد قدي ، النظام الضريبي الجزائري وفقدان الفعالية ، مجلة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، بدون عدد ، السنة الجامعية ، 1998/1997 ، جامعة الجزائر ، ص:15.

2- أهداف الإصلاح الجبائي *:

لقد سعى الإصلاح الضريبي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، سواء على مستوى النظام الضريبي أو على مستوى النظام الاقتصادي ، يمكن إجمالها فيما يلي:

1.2- على مستوى النظام الضريبي:

أ/ زيادة الحصيلة الضريبية: لقد عمل المشرع الجزائري على وضع إجراءات جديدة تتمثل في توسيع مجال تطبيق الضريبة ، والتخفيض من حجم الإعفاءات ، والتقليص من المعدلات الضريبية بالإضافة إلى إلغاء سياسة الضرائب المتعددة.

كل هذه الإجراءات التي تمت بغرض ترشيد الضريبة كان الهدف من ورائها زيادة الحصيلة الجبائية، إذ أننا نلمس تحقيق نتائج إيجابية في هذا المجال ، من خلال الارتفاع الملموس في الإيرادات الجبائية منذ دخول الإصلاحات حيز التطبيق من سنة لأخرى ، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (2.4): تطور المرونة الشاملة للنظام الضريبي الجزائري خلال الفترة(1992-1997).

الوحدة: مليار دج/ للإيرادات الضريبية والناتج المحلي - % بالنسبة للتغير النسبي.

	1992	1993	1994	1995	1996	1997
إجمالي الإيرادات الضريبية	316.1	320.1	434.2	600.9	824.8	926.6
التغير النسبي في إجمالي الإيرادات	-	1.04	35.7	38.39	37.26	12.34
الناتج الداخلي	1045.1	1161.7	1471.4	1966.5	2502	716.4
التغير النسبي في PIB %	-	11.15	26.65	33.62	27.23	8.56
المرونة الضريبية*	-	0.09	1.33	1.14	1.36	1.44

* - المرونة الضريبية: مدى استجابة الحصيلة الضريبية للتغير في الدخل الوطني ، وتقاس وفق العلاقة التالية: $\sigma R = \Delta R / R / \Delta PIB / PIB$.

المصدر: ناصر مراد ، فعالية النظام الضريبي وإشكالية التهرب ، "مرجع سبق ذكره "، ص: 267.

* - تم إنشاء لجنة وطنية لإصلاح النظام الضريبي سنة 1987، والتي أنهت أشغالها سنة 1989 مقدمة اقتراحاتها ضمن تقرير يتضمن معالم الإصلاح الضريبي الجديد، الذي صدرت أولى تشريعاته بموجب القانون 36/90 المؤرخ في: 1990/12/31 المتضمن قانون المالية لسنة 1991، وشرع في تطبيقه بداية من السنة المالية 1992.

ب/ تغيير فلسفة الضرائب المتعددة: في هذا الإطار يمكن القول بأن النظام الجبائي قد تم تبسيطه، ويظهر ذلك من خلال إلغاء الضرائب المتعددة وإيجاد ضريبة وحيدة ، فبالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي(IRG) جاءت لتعوض الضرائب المتعددة على الدخول، وجاء الرسم على القيمة المضافة(TVA) ليعوض الضرائب على رقم الأعمال، ، حيث أن من ثمرة هذا التبسيط انخفاض نفقات التحصيل، وتقلص حجم التهرب الضريبي لكون أن المعاملة الضريبية أصبحت واضحة وتتم بطريقة بسيطة وسهلة.

ج/ محاربة الغش والتهرب الضريبي: يعتبر الغش والتهرب الضريبي أحد المشاكل الهامة التي يواجهها النظام الضريبي حيث يؤدي إلى إضعاف مردودية ذلك النظام ونقص في الحصيلة الضريبية [1] ، وللتخفيف من هذه الظاهرة الخطيرة قام المشرع الجزائري بسن مجموعة من القوانين والتشريعات التي تهدف إلى تبسيط النظام الضريبي من خلال إنشاء ضرائب سهلة وبسيطة يسهل متابعتها وتحصيلها ، فمثلا تم تأسيس الضريبة على القيمة المضافة (TVA) بموجب الإصلاح الضريبي لسنة 1992 التي تقوم في مضمونها على مبدأ الشفافية والحياد في المعاملات ، حيث عوضت هذه الضريبة غير المباشرة العصرية، النظام المعقد للرسوم على رقم الأعمال الذي كان سائدا من قبل[2] من خلال الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP)[*] الذي كان يفرض في 10 معدلات ، والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات (TUGPS)[**] والذي كان يفرض في 08 معدلات .

أما بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي فيتم إجبار المكلفين بتقديم إقرار موحد عن مجمل دخولهم ليتم التسديد أيضا في وقت واحد ، وهذا على عكس النظام السابق الذي كان يعتمد على ضرورة تقديم عدة إقرارات على المداخيل ليتم فيما بعد تسديد كل ضريبة على حدا.

2.2– على مستوى النظام الاقتصادي:

أ/ الزيادة في الاستثمارات: لقد كان المشرع الجزائري يهدف من وراء هذه الإصلاحات الجبائية التي قام بها ، والتي تتضمن جملة من التسهيلات والحوافز الجبائية [***] ، زيادة حجم ونوع الاستثمارات الأجنبية والمحلية من أجل تحقيق تنمية اقتصادية ، فمجمل الضرائب التي جاء بها الإصلاح تعمل في هذا الإطار، إذ نجد أن الضريبة على القيمة المضافة(TVA) تعامل كل القطاعات معاملة واحدة ، وتمتاز بطابع حيادي بحيث تفرض على القيمة الإضافية ، مع إعفاء بعض الصادرات من دفع الرسم مما يؤدي إلى تخفيف العبء

[1] – ناصر مراد ، الإصلاح الضريبي في الجزائر للفترة (1992–2003) ، "مرجع سبق ذكره "، ص: 42.

[2] -Guettouche nacir, la fraude fiscale en algerie – causes et conséquences-, op-cit ,p:38.

[*] -TUGP : Taxe unique globale sur la production.

[**] -TUGPS : Taxe unique globale sur les prestations de services.

[***] – الحوافز الضريبية: تقنية تستعملها الدولة للتأثير على سلوك المكلفين بما فيهم المؤسسات، فهي تعرف بالتضحية الضريبية، حيث تضحي خزينة الدولة بقدر معين من الاقتطاع الضريبي من أجل حث المؤسسة على الاستثمار وتوجيهها نحو القطاعات المستهدفة.

الضريبي والنفقات على هذه المؤسسات ، الأمر الذي يدفعها إلى الزيادة في الإنتاج عن طريق توسيع مجال الاستثمارات.

ب/ الرفع من مستوى الأداء الاقتصادي: أمام الوضعية المزرية التي كانت تعيشها الجزائر، ومعاناتها من الاختلال المالي ، فقد استوجب عليها تكسير الحلقة المفرغة التي كان يتخبط فيها اقتصادها الوطني منذ 1986 ، فجاء الإصلاح الضريبي الذي كان يهدف لتحقيق النمو الاقتصادي عن طريق ترقية الاد خ ار وتوجيهه نحو الاستثمار الإنتاجي مع تخفيف الضغط الضريبي المفروض على المؤسسات، الناجم عن تعدد الضرائب من جهة وارتفاع معدلاتها من جهة أخرى [1] ، كما كان يهدف إلى خلق الشروط الملائمة لتحقيق توازن خارجي عن طريق تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في ظل أوضاع أصبحت فيها السوق النفطية تتمتع بعدم الاستقرار.

بالإضافة إلى هدف إعادة توزيع المداخيل بشكل عادل ، والعمل على حماية القوة الشرائية للعملة بدفع الضريبة لكي تكون عاملا من عوامل التحكم في التضخم ، بالنظر إلى معدلات التضخم العالية التي كان يعرفها الاقتصاد الوطني آنذاك.

<u>المطلب الثاني</u>: هيكل النظام الضريبي الجزائري بعد الإصلاح.

1- الفصل بين الضرائب المغذية لميزانية الدولة وتلك المغذية لميزانية الجماعات المحلية:

1.1- تعيين الضرائب الممولة لميزانية الدولة.

أ- **الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG[*])**: من أجل تبسيط نظام الضرائب على الدخل ، والانتقال من نظام الضرائب على فروع الدخل التي تتميز بالتعقيد والتشابك إلى نظام الدخل الإجمالي الذي يبسط الإجراءات على المكلف ويقلص من تكاليف التحصيل على الإدارة الضريبية من جهة ، وبهدف التمييز بين الضرائب المفروضة على مداخيل الأشخاص الطبيعيين والأشخاص المعنويين من جهة أخرى ، تم تأسيس ضريبة الدخل الإجمالي التي تفرض على الدخل الإجمالي الصافي للمكلف ، وهي ضريبة سنوية و تصريحية ، يخضع اقتطاعها لسلم تصاعدي بالشرائح.

إن الجدول التالي يبين مختلف شرائح الدخل ومعدل الضريبة المطبق عليها ، وهو محين إلى غاية سنة 2003 :

---

[1] - عبد المجيد قدي، <u>النظام الجبائي الجزائري وتحديات الألفية الثالثة</u> ، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ، جامعة البليدة ، 20-21 ماي 2002 ، ص: 02.

[*] - I.R.G: Impôt sur le revenu global.

جدول رقم (3.4) : السلم التصاعدي للضريبة على الدخل الإجمالي المطبق سنة 2003.

قسط الدخل الخاضع للضريبة	معدل الضريبة
– لايتجاوز 60.000دج	%0
– من60.001 إلى غاية 180.000دج	%10
– من 180.001 على غاية 360.000دج	%20
– من 360.001 إلى غاية 1.080.000دج	%30
– من 1.080.001 إلى غاية 3.240.000دج	%35
– أكثر من 3.240.000دج	%40

المصدر: سعيد بن عيسى، الجباية وشبه الجباية ، "مرجع سبق ذكره" ، ص: 41.

ب– **الضريبة على أرباح الشركات(I.B.S*)**: تم تأسيس هذه الضريبة بموجب المادة"38" من قانون المالية لسنة 1991 ، وهي ضريبة سنوية تفرض على الأرباح المحققة من قبل الشركات التي تكتسب الشخصية المعنوية ، وفق معدل سنوي ثابت ومبين في أحكام قوانين المالية السنوية العادية والتكميلية، وهذا بعد أن يتم التصريح بالأرباح لدى الإدارة الضريبية**،والجدول التالي يبين تطور معدل هذا النوع من الضرائب:

جدول رقم (4.4) : تطور معدل الضريبة على أرباح الشركات خلال فترة الدراسة.

المعدل	1992	1994	1995	1996
المعدل العادي	%42	%38	//	%30
المعدل المخفض	%05	//	%33	%15

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على قوانين المالية السنوية.

ج– **الضرائب على الإنفاق:** وتتضمن هذه الضرائب مجموعة من الرسوم أهمها:

– **الرسم على القيمة المضافة(T.V.A)***** الذي حل محل الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP) والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات (TUGPS) ، ويمس الرسم على القيمة المضافة مجالات واسعة

* - I.B.S: Impôt sur Les bénéfices des sociétés.

** – لمزيد من التوضيح أنظر المادة "135 وما بعدها " من أحكام قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 1992 .

***-T.V.A: Taxe sur La valeur ajoutée.

الأمر الذي يمكنه من رفع مردودية الخزينة العمومية ، ويأتي اللجوء إلى الرسم على القيمة المضافة في سياق الانسجام مع الممارسات العالمية في المجال الضريبي من جهة ، ولكون أن الرسم على القيمة المضافة يمكن من تحقيق بعض الأهداف كإنعاش النمو الاقتصادي لكونه لا يمس الاستثمارات وبالتالي فإن تكاليف الاستثمار تنخفض بشكل محسوس ، و رفع تنافسية المؤسسات الجزائرية على مستوى الأسواق الخارجية بإعفاء المنتجات المصدرة من هذا الرسم ، وزيادة الشفافية لاعتماد الرسم أساسا على الفوترة .

إن الجدول التالي يبين تطور معدلات الرسم على القيمة المضافة منذ استحداثها إلى غاية 2004:

جدول رقم(5.4) : تطور معدلات الرسم على القيمة المضافة في الجزائر.

قانون المالية / المعدل	قانون المالية لسنة 1992	قانون المالية لسنة 1995	قانون المالية لسنة 1997	قانون المالية لسنة 2001
المعدل المخفض الخاص	%7	%7	%7	%7
المعدل المخفض	%13	%13	%14	ملغى
المعدل العادي	%21	%21	%21	%17
المعدل المرتفع	%40	ملغى	//	//

المصدر: حميد بوزيدة ،جباية المؤسسات، "مرجع سبق ذكره" ، ص: 113.

-**الرسم الداخلي على الاستهلاك (TIC)*** : و هو رسم نوعي يفرض على منتجات في الغالب ضارة بالصحة مثل الجعة، مواد التبغ والكبريت[1].

-**الرسم النوعي الإضافي(TSA)**** : فرض هذا الرسم بموجب المادة" 99" من قانون المالية لسنة 1999من أجل حماية السوق الوطنية ، ويطبق على المواد المحلية الصنع والمستوردة المحددة في المرسوم التنفيذي 267/95 المؤرخ في: 1995/09/10.

4.1-الضرائب على رأس المال: وهي ضرائب تفرض على حركة رؤوس الأموال ، وتتمثل أساسا في :

أ/الضرائب على التركات: تفرض على جميع الحقوق والأموال المنقولة وغير المنقولة التي تنتقل للغير عن طريق الإرث أو الهبة أو الوصية أو الوقف.

ب/**رسوم التسجيل:** وتمثل مجموع الرسوم الخاصة بعقود نقل الملكية بين الأشخاص.

*- T.I.C: Taxe intérieur sur la consommation.

[1] – عبد المجيد قدي ، النظام الجبائي الجزائري وتحديات الألفية الثالثة ، "مرجع سبق ذكره" ، ص ص : 03-04.

**-T.S.A: Taxe spécifique additionnel

ج/**حقوق الطابع**: وتمثل مجموع الضرائب المفروضة على جميع الأوراق المخصصة للعقود المدنية والقضائية والمحررات التي يمكن أن تقدم كدليل في عملية التقاضي.

5.1-الضرائب على التجارة الخارجية: ويكتسب هذا النوع من الضرائب أهمية كبيرة بالنظر إلى تأثيره المزدوج على الإيرادات العامة من جهة وعلى تدفق السلع والخدمات من وإلى الخارج ، فضلا عن مساهمته في حماية الاقتصاد الوطني ، وتتكون هذه الضرائب أساسا من حقوق الجمارك التي تفرض على أساس قيمة السلع المستوردة، وفق تقدير من قبل مصالح الجمارك *.

2-تعيين الضرائب الممولة لميزانية الجماعات المحلية:

1.2-الرسم على النشاط المهني(Taxe sur l' activité professionnelle):وهو رسم يفرض على رقم الأعمال المداخيل المهنية المحققة في الجزائر بمعدل 2%، وتوزع حصيلته على البلديات ، الولايات والصندوق المشترك للجماعات المحلية(FCCL) ، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم(6.4) : توزيع نسب الرسم على النشاط المهني على مختلف الميزانيات (2002).

الحصص	الولاية	البلدية	الصندوق المشترك للجماعات المحلية	المجموع
المعدل	%0.59	%1.30	%0.11	%2

المصدر: خلاصي رضا ، النظام الجبائي الجزائري الحديث ، الجزء الأول،دار هومة ، الجزائر،2005، ص:173.

2.2-الدفع الجزافي(VF)**: وهو عبارة عن ضريبة مباشرة تفرض على الهيئات والمؤسسات التي تشغل مستخدمين على أساس إجمالي الأجور والمرتبات والمعاشات ، وكانت تفرض بمعدل 6% ، ولكن تم إلغاؤها كلية ابتداء من السنة المالية 2006***.

3.2-الرسوم العقارية(Les taxe foncières): ضرائب سنوية على الملكيات العقارية المبنية وغير المبنية على أساس القيمة الايجارية الجبائية السنوية حسب نوعية المناطق الموجودة فيها ومساحاتها، وتوجه حصيلة هذه الضرائب بالكامل لصالح ميزانية البلديات، وتتراوح المعدلات في الغالب بين 3% و 10%[1].

* - لمزيد من التوضيح حول الحقوق والتعريفات الجمركية أنظر: الأمر: 02/01 المؤرخ في: 2001/08/20 المتضمن تأسيس التعريفة الجمركية.

** -V.F: Le versement forfaitaire.

***- أنظر قانون المالية لسنة 2006 ، المادة "13" والتي ألغت أحكام المواد من "208" إلى "216" من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

[1]-Guettouche nacir , la fraude fiscale en algerie – causes et conséquences-, op-cit ,p:44.

4.2–رسم التطهير(La taxe d'assainissement): وهو رسم سنوي يحصل لفائدة البلديات مقابل خدمات رفع القمامة واستعمال شبكة تصريف المياه المستعملة ، يطبق على المحلات ذات الطابع السكني أو الصناعي أو التجاري أو الحرفي ، وتتحدد نسبته بحسب طبيعة المحل وحجم النفايات التي يولدها.

3– الفصل بين الجباية البترولية والجباية العادية:

إن من أهم أهداف الإصلاح الضريبي تقليص تبعية الميزانية العامة للمعطيات النفطية، إلا أن الإصلاح الضريبي لسنة 1992 لم يراجع الجباية البترولية نظرا للخصائص التالية [1]:

– إن مراجعة الجباية البترولية ترتبط بتطور تقنيات الاستكشاف والاستغلال في المجال النفطي.

– إن الجباية البترولية تخضع لقواعد وأعراف تتجاوز الدولة وترتبط بالقواعد العامة المنتهجة من قبل منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC) ، والممارسة الضريبية في الدول الصناعية على استهلاك الطاقة.

– إن أساس فرض الضرائب البترولية هو كونها مقابل الترخيص الممنوح من قبل الدولة لاستغلال باطن الأرض التي تعتبر ملكا للجماعة الوطنية، في حين أن أساس فرض الضرائب العادية هو المساهمة في الأعباء العامة للدولة دون مقابل مباشر.

ومن هنا فإن إصلاح الجباية البترولية في الجزائر ارتبط بإصلاح القوانين المتعلقة بالاستكشاف، الاستغلال والنقل عن طريق القنوات والتي تعود جذورها إلى القانون 14/86 المؤرخ في: 1986/08/19 المعدل والمتمم بالقانون 21/91 ، وتتشكل الجباية البترولية من العنصرين التاليين:

1.3–الإتاوات: وتخضع لها المحروقات والسوائل الغازية المستخرجة من الجيوب البرية أو البحرية، ويتم حسابها على أساس كمية المحروقات المستخلصة بعد عمليات المعالجة [*]، وتقدر نسبتها بـــ %20 قابلة للتخفيض.

2.3–**الضرائب على الإنتاج:** في النشاط البترولي يتم التمييز بين نشاط الإنتاج وأنشطة النقل والتمييع حيث تخضع الأنشطة الأخيرة إلى الضريبة على أرباح الشركات(IBS) ، أما نشاط الإنتاج فيخضع للضرائب البترولية المباشرة (IDP) والتي يقدر معدلها بـــ%85 قابلة للتخفيض بحسب المناطق الإنتاجية.

يبين الجدول التالي توزيع الحصيلة الضريبية العائدة لميزانيـــة الـــدولة بين الجباية البترولية والجباية العادية ، بحكم طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يقسم بحسب الأهمية إلى قطاعين ،قطاع المحروقات وباقي القطاعات:

[1] – عبد المجيد قدي ، النظام الجبائي الجزائري وتحديات الألفية الثالثة ، "مرجع سبق ذكره" ، ص ص : 05-06.

[*] - لمزيد من التوضيح حول التقنيات العملية لفرض الإتاوة ، أنظر المرسوم التنفيذي رقم:157/87 المؤرخ في: 1987/07/21.

جدول رقم(7.4) : هيكل الجباية العائدة لميزانية الدولة خلال الفترة (1994–2000).

الوحدة: 10^9 دج.

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الجباية النفطية	222.18	336.15	507.84	570.77	378.72	560.12	720
الجباية العادية	193.48	253.54	290.62	317.11	342.57	348.74	373.15
المجموع	415.66	589.69	798.46	887.88	721.29	908.86	1093.15
نسبة الجباية العادية إلى مجموع الجباية%	46.54	42.99	36.39	35.71	47.49	38.37	34.13

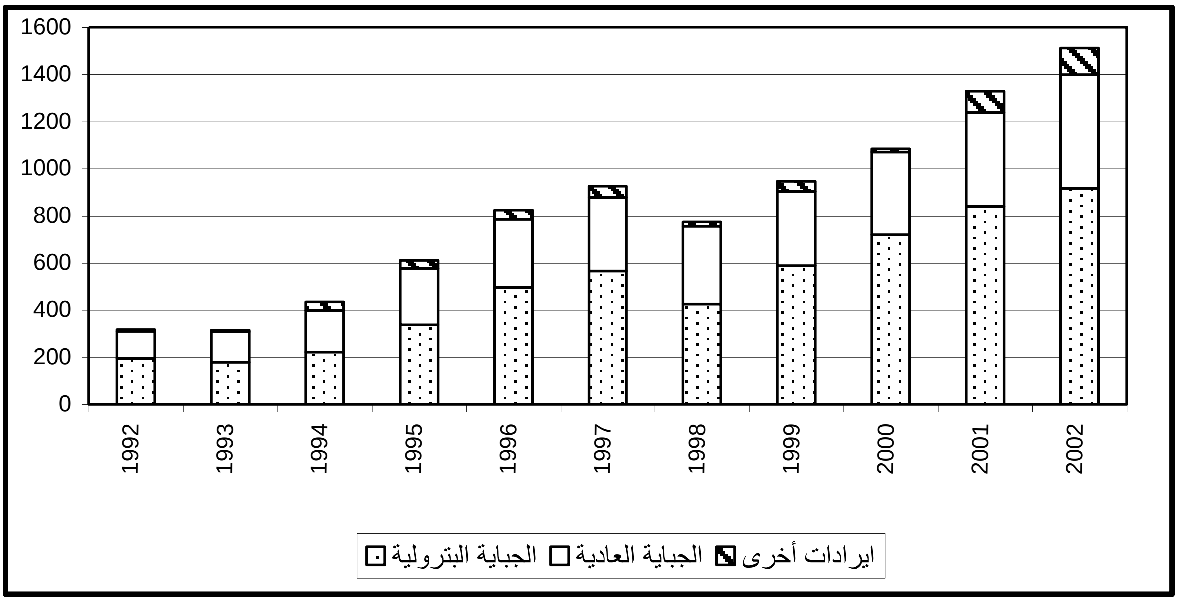
المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات وزارة المالية ، مديرية الضرائب.

كما هو مبين في الجدول أعلاه فإن الجباية البترولية تشكل خلال فترة الدراسة النسبة الأكبر من إجمالي العائدات الجبائية للدولة (أكثر من 50%) ، وتزداد هذه النسبة مع الارتفاع المسجل في أسعار المحروقات في الأسواق الدولية .

ومع شروع الجزائر في تطبيق الإصلاحات الضريبية في مطلع سنة " 1992" سجل تحسن نسبي في عملية تحصيل الجباية العادية مقارنة بما سبق ، وتتشكل مجمل الإيرادات العامة للدولة الجزائرية من الجباية البترولية بدرجة أكبر ، والجباية العادية المتأتية أساسا من ضريبة الدخل (IRG) وضريبة الشركات (IBS) بالنسبة للضرائب المباشرة ، ومن ضريبة القيمة المضافة (TVA) بالنسبة للضرائب غير المباشرة ، أما الإيرادات الأخرى المتأتية أساسا من أملاك الدومين العام فإنه تشكل نسبة ضئيلة ، وهذا ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (1.4) :تطور بنية الإيرادات العامة في الجزائر للفترة (1992–2002).

الوحدة: 10^9 دج.



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات وزارة لمالية ، مديرية العمليات الجبائية.

يوضح الشكل أعلاه مدى ارتباط الاقتصاد الجزائري بحصيلة الجباية النفطية ، والتي تتشكل كما رأينا ذلك سابقا من الإتاوات والضرائب البترولية المباشرة ، وقد صيغ نموذج رياضي لتقدير قيمة أو حصيلة الجباية البترولية الذي يكون بجمع الإتاوات والضرائب المباشرة بعد خصم قيمت التخفيضات وذلك وفق للعلاقة التالية[1]: $F\,p = 0.85(QPr - Cs - R) + R + IDF(TL)$

حيث أن: F p : الجباية البترولية الكلية.

QPr : رقم الأعمال الكلي ، C s :الأعباء الكلية الهيكلية.

R : الإتاوات ، IDF(TL) : الضريبة المباشرة على أرباح نشاطات النقل والتمييع.

المبحث الثاني : قياس وتحليل مستويات الضغط الضريبي في الجزائر.

إن من بين الأهداف المرجوة من عملية الإصلاح الضريبي كما رأينا ذلك سابقا ، الرفع من مردودية النظام الضريبي وتخفيف العبء الضريبي على المتعاملين الاقتصاديين والوصول إلى معدل ضغط ضريبي يخدم المصالح المالية للدولة من جهة ، والأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين من جهة أخرى ، وسنتطرق فيما يلي لقياس وتحليل بنية الضغط الضريبي في الجزائر.

[1] – جلول حروشي ، الضغط الضريبي في الجزائر (93–1999) ، "مرجع سبق ذكره" ، ص: 161.

المطلب الأول: التطور العام لمعدل الضغط الضريبي الإجمالي.

1- الفترة الأولى (1994-1998):

إن الجدول التالي يوضح تطور معدل الضغط الضريبي الإجمالي في الجزائر خلال خمس (05) سنوات ، تمثل فترة مابعد الإصلاحات الضريبية وبداية تطبيق الإصلاحات الاقتصادية مع هيئات "بروتن وودز" :

جدول رقم(8.4) : تطور معدل الضغط الضريبي الإجمالي خلال الفترة (1994-1998).

الوحدة: 10^9 دج.

	1994	1995	1996	1997	1998	متوسط الفترة
الإيرادات الضريبية الإجمالية[1]	460.72	663.05	868.4	960.62	797.78	//
الناتج المحلي الإجمالي[2]	1487.4	2004.9	2570	2780.2	2830.4	//
الضغط الضريبي	%30.97	%33.07	%33.78	%34.55	%28.18	%32.11

المصدر: 1- تطور عملية التحصيل (1993-2005) المديرية العامة للضرائب ، مكتب الإحصائيات.

2 -وزارة المالية على الموقع: www.finances-algeria.dz

لقد عرفت الإيرادات الضريبية الإجمالية منسوبة إلى الناتج الداخلي الخام (Le PIB) ارتفاعا مزايدا ومستمرا ابتداء من سنة 1994 ، وهذا بعد مرور سنتين من بداية تطبيق الإصلاح الضريبي ، حيث نلاحظ من الجدول أعلاه بأن معدل الضغط الضريبي الإجمالي قد ارتفع تدريجيا من 30.97% في بداية المرحلة إلى 34.55% سنة 1997 ، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى الارتفاع في تحصيل الجباية العادية ، خاصة مع بداية تطبيق الرسم على القيمة المضافة الذي يتميز بمردوديته الكبيرة ، وإلى الارتفاع في أسعار النفط في الأسواق الدولية بدرجة أكبر ، وهذا ما يكون له الأثر الإيجابي على حصيلة الجباية البترولية.

أما الانحدار الحاصل في المعدل في نهاية الفترة (1998) حيث انخفض معدل الضغط الضريبي من أعلى مستوى له خلال الفترة إلى أدنى انخفاض له خلال نفس الفترة حيث وصل إلى معدل 28.18% ، ويفسر هذا الانخفاض الحاد أساسا إلى انخفاض حصيلة الجباية البترولية كنتيجة حتمية لانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية ، وهذا ما يبينه الجدول التالي الذي يصور لنا تطور أسعار النفط بالدولار الأمريكي.

جدول(9.4): تطور أسعار الصرف دج/دولار وأسعار البترول للفترة (1994-1998) .

	94	95	96	97	98
متوسط سعر البرميل بالدولار[1]	16,31	17,6	21,6	19,49	12,85
متوسط سعر صرف دج/دولار[2]	35.06	47.65	54.75	57.68	58.74
التغير في سعر صرف دج/$ (%)	//	35.9	14.9	5.35	1.83

المصدر: 1+2)- الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع: http://www.ons.dz/comptes/monnaie.htm

2- الفترة الثانية (1999-2004):

يمثل الجدول التالي تطور مستوى الضغط الضريبي الإجمالي خلال فترة ما بعد الإصلاحات الاقتصادية الجيل الأول:

جدول رقم(10.4) : تطور معدل الضغط الضريبي الإجمالي خلال الفترة (1999-2004).

الوحدة: 10^9 دج.

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	متوسط الفترة
الإيرادات الضريبية الإجمالية[1]	991.4	1182.2	1376.28	1502.62	1493.51	1573.93	//
الناتج المحلي الإجمالي[2]	3248.2	4098.8	4235.6	4537.7	5264.2	6112	//
الضغط الضريبي	%30.52	%28.84	%32.49	%33.11	%28.37	%25.75	%29.84

المصدر: **1**- تطور عملية التحصيل (1993-2005) المديرية العامة للضرائب ، مكتب الإحصائيات.

2 -وزارة المالية على الموقع: www.finances-algeria.dz

ما يمكن استنتاجه بصفة عامة من الجدول أعلاه هو الارتفاع المحسوس في معدل الضغط الضريبي الإجمالي وهذا مقارنة بما قدمه بعض الاقتصاديين من أمثال الاقتصادي الأسترالي " كولين كلارك " الذي

أشار إلى معدل 25% كمعدل أقصى ، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى كون أن هذا المعدل متضمن للجباية البترولية ، والعلاقة واضحة بين تطور معدل الضغط الضريبي و حصيلة الجباية البترولية التي تتبع في أغلب الأحوال سعر النفط في الأسواق الدولية من جهة ، وسعر صرف الدينار الجزائري مقارنة بالدولار الأمريكي من جهة أخرى .

إن الجدول التالي يوضح تطور هذين المتغيرين اللذين يؤثران في حصيلة الجباية البترولية :

جدول(11.4): تطور أسعار الصرف دج/دولار وأسعار البترول للفترة (1994-1999) .

	1999	2000	2001	2002	2003	2004
متوسط سعر البرميل بالدولار[1]	18,03	28	24,8	25.24	29.03	38.66
متوسط سعر صرف دج/دولار[2]	66.57	75.6	77.26	79.68	77.39	72.06
التغير في سعر صرف دج/$ %	//	13.56	2.19	3.13	2.87-	6.88-

المصدر: 1+2) - الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع: http://www.ons.dz/comptes/monnaie.htm

المطلب الثاني: تطور الضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات.

إن قياس الضغط الضريبي في الاقتصاد الجزائري وفق الطريقة التقليدية (إجمالي الحصيلة الضريبية/الناتج المحلي الخام) فيه نوع من التضليل بالنسبة لعملية التحليل والحكم على مدى فعالية وكفاءة النظام الضريبي الجزائري ، بحكم التبعية الكلية لقطاع المحروقا ت ، وهذا ما يدفعنا إلى قياس الضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات[1] (P.F.H.H)* لكونه أكثر دلالة وتعبير :

1- الفترة الأولى (1994-1999):

يمكن أن نفهم تطور معدل الضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات ، من خلال الجدول التالي الذي يبين إضافة لذلك مرونة الجباية العادية إلى الناتج الداخلي خارج المحروقات :

---

[1] - الضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات: عبارة عن مؤشر كمي يبين لنا مقدار حصيلة الضرائب العادية في الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات ، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{ض.ض.خ.م} = \left(\frac{\text{الجباية العادية}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي} - \text{الناتج المحلي لقطاع المحروقات}} \right) .100$$

*-P.F.H.H: Pression fiscale hors hydrocarbures.

جدول رقم (12.4) : تطور الضغط الضريبي للجباية العادية خلال الفترة(1994–1998).

الوحدة: 10^9 دج.

	1994	1995	1996	1997	1998	المتوسط
الجباية العادية[1]	193.48	253.54	290.62	317.11	342.57	279.46
الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات[2]	1126	1454	1762	1865	2089	1659.2
الضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات[3]	%17.18	%17.43	%16.49	%17	%16.39	%16.89
التغير السنوي للضغط الضريبي[4]	//	%0.25+	%0.94-	%0.51+	%0.61-	%0.79-
التغير النسبي للجباية العادية $\Delta R/R$ [5]	//	31.04	14.62	9.11	8.02	//
التغير النسبي للناتج الداخلي خارج المحروقات[6] $\Delta PIBHH/PIBHH$	//	29.12	21.18	5.84	12.01	//
المرونة الضريبية للجباية العادية[7]	//	1.06	0.69	1.55	0.66	//

المصدر: 1– تطور عملية التحصيل (1993–2005) المديرية العامة للضرائب ، مكتب الإحصائيات.

2 –تقرير المشروع التمهيدي لقانون المالية لسنة2003، وزارة المالية.

(3+4+5+6+7): من إعداد الطالب.

من الجدول السابق نلاحظ بأن الضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات قد عرف متوسطا خلال الفترة يقدر بـــ16.89% ، ويعتبر هذا المعدل ضعيفا إلى حد ما مقارنة بما ورد في أدبيات الضريبة المثلى ، ولكن على العموم فقد عرف هذا المعدل في السنوات التي تلت الإصلاح الضريبي تحسنا ملحوظا مقارنة قبل ذلك [*] ، ويعود ذلك إلى الآثار الإيجابية لعملية الإصلاح الضريبي من جهة ، وتطبيق توصيات صندوق النقد الدولي من جهة أخرى ، والقاضية بتوسيع القاعدة الضريبية وتقليص حجم الإعفاءات الضريبية ، فضلا عن تحسين الإدارة الضريبية وإعطاء الأهمية لمحاربة الغش والتهرب الضريبي[1] .

وعموما تبين النتائج المسجلة بأن مستوى الضغط الضريبي خارج الجباية البترولية مازال ضعيفا بالرغم من تطور عمليات التحصيل خلال هذه المرحلة ،وهذا ما يدل على وجود طاقة ضريبية كامنة يمكن إخضاعها لعملية الاقتطاع الضريبي[2].

[*] – تراوحت معدلات الضغط الضريبي لفترة ما قبل الإصلاح الضريبي نسبة :26.69% كمعدل متوسط للفترة (1985–1991).

[1] – جلول حروشي ، الضغط الضريبي في الجزائر (93–1999) ، "مرجع سبق ذكره" ، ص: 196.

[2]-Minidtère dse finances,direction générale des impôts ,réforme fiscale-bilan et perspectives -,p:14.

2- الفترة الثانية (1999 -2004) :

جدول رقم (13.4) : تطور الضغط الضريبي للجباية العادية خلال الفترة(1999-2004).

الوحدة: 10^9 دج.

	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الجباية العادية[1]	348.74	373.15	449.49	493.09	562.88	603.77
الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات[2]	2231	2483	2798	2994	3271	3489
الضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات[3]	%15.63	%15.02	%16.06	%16.46	%17.2	%17.3
التغير السنوي للضغط الضريبي[4]	//	%0.61-	%1.04+	%0.4+	%0.74+	%0.1+
التغير النسبي للجباية العادية $\Delta R / R$ [5]	//	6.99	20.45	9.69	14.15	7.26
التغير النسبي للناتج الداخلي خارج المحروقات[6] $\Delta PIBHH / PIBHH$	//	11.29	12.68	07	09.25	6.66
المرونة الضريبية للجباية العادية[7]	//	0.61	1.61	1.38	1.52	1.09

المصدر: 1- تطور عملية التحصيل (1993-2005) المديرية العامة للضرائب، مكتب الإحصائيات.

2-تقرير المشروع التمهيدي لقانون المالية لسنة2004، وزارة المالية.

(3+4+5+6+7): من إعداد الطالب.

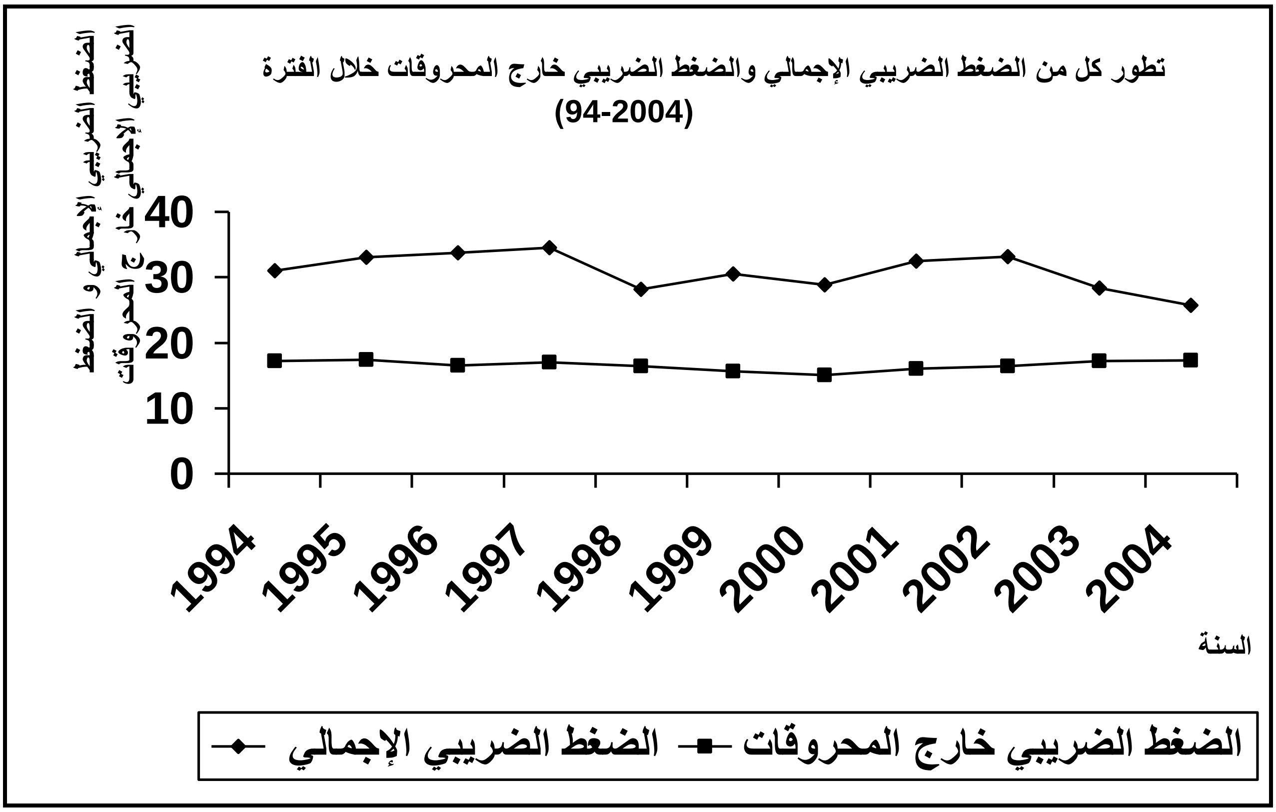
إن أهم ما يمكن ملاحظته من الجدول السابق هو الارتفاع المحسوس والتدريجي من سنة لأخرى لمعدل الضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات ، من معدل 15.63% في بداية الفترة إلى معدل 17.2% مع نهاية الفترة ، وقد بلغ المتوسط العام للفترة حدود 17.3% ، وهو معدل مرتفع نسبيا مقارنة بالفترة السابقة ، ولكن رغم ذلك فإنه لم يصل الحدود المثلى 25% حسب الاقتصادي الأسترالي " كولين كلارك" ، وترجع أسباب هذا الارتفاع المحسوس في مستوى الضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات حسب اعتقادنا إلى ما يلي:

- انعكاس آثار الإصلاح الضريبي على توسع النشاط الاقتصادي ، خاصة النسيج الصناعي.
- استتباب الأمن والسلم ، وعودة الحافز على الاستثمار بسبب تدني مستوى المخاطر.
- آثار برنامج الإنعاش الاقتصادي* على دفع الإنتاجية في مختلف فروع النشاط الاقتصادي.

* - برنامج الإنعاش الاقتصادي (Programme de soutien à la relance économique): هو عبارة عن برنامج متوسط الأجل امتد لأربع سنوات " 2001 -2004 " خصص له مبلغ 525 مليار دج ، لمزيد من التوضيح أنظر موقع رئاسة الجمهورية: www.elmouradia.dz.

يمكن تلخيص التحليل السابق في الشكل التالي ، الذي يمثل منحنى تطور معدل كل من الضغط الضريبي الإجمالي والضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات :

الشكل رقم (2.4) : منحنى تطور كل من الضغط الضريبي الإجمالي والضغط الضريبي خارج المحروقات.



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على جداول الفصل الرابع التالية: (8-10-12-13).

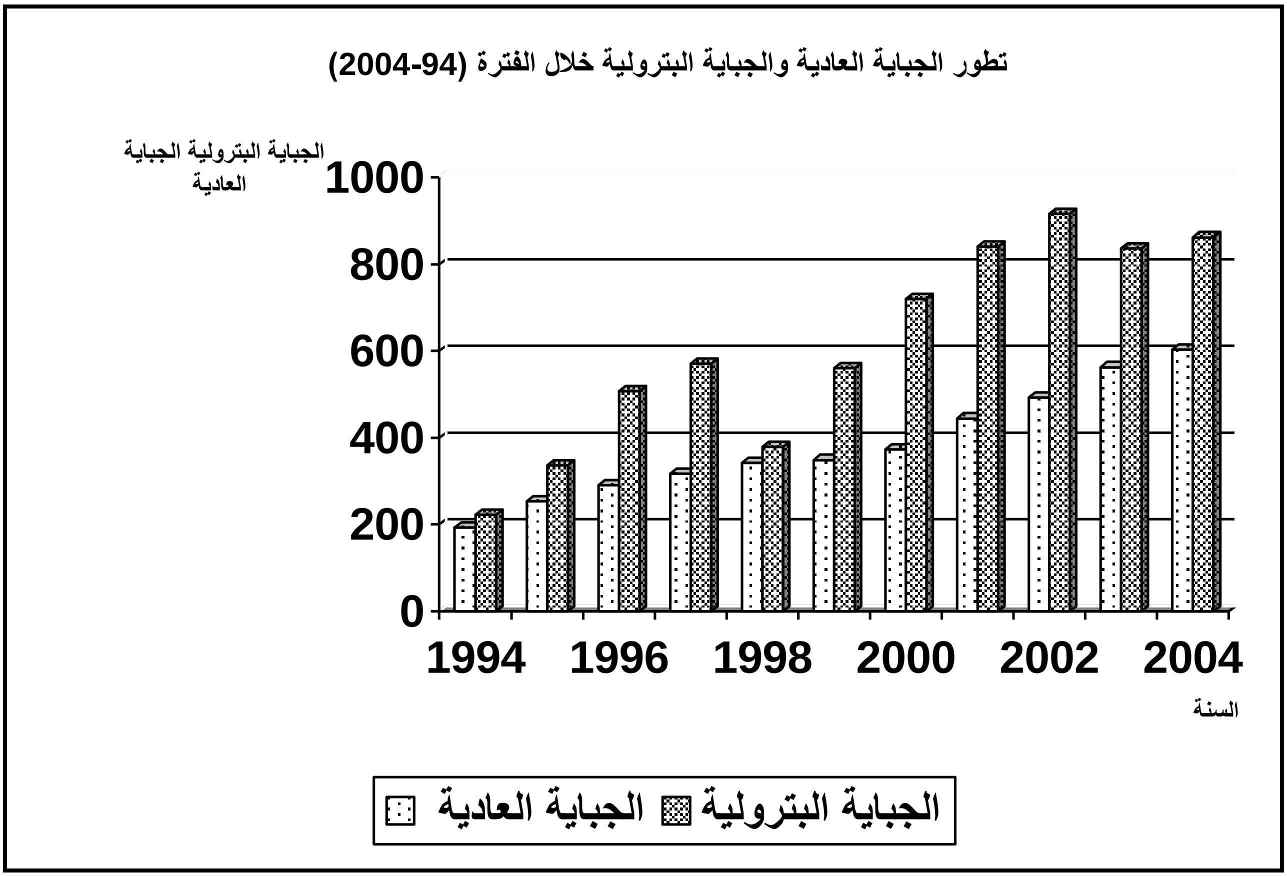
إن المنحنى البياني أعلاه والذي يبين تطور معدل الضغط الضريبي الإجمالي (PFG) خلال فترة الدراسة ، يبين بشكل واضح الارتفاع المتزايد والمستمر لحصيلة الإيرادات الضريبية الإجمالية منسوبة إلى الناتج المحلي الخام من سنة لأخرى إبتداءا من سنة 1994 حتى سنة 1997 ، لتشهد بعد ذلك سنة 1998 انحدارا وتقلصا، ويعود إلى الانخفاض المسجل في تحصيل الجباية البترولية بسبب تدهور أسعار النفط في الأسواق الدولية ، وهذا ما تمت الإشارة إليه سابقا.

أما الضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات (PFHH) فقد عرف استقرارا نسبيا وارتفاعا طفيفا من سنة لأخرى كما هو مبين في المنحنى الثاني الموجود في الشكل أعلاه ، إلا أنه لا يزال دون الحدود القصوى التي نادى بها معظم الاقتصاديين المهتمين بالقضايا المالية. ويعكس المعدلان الثنائية الحادة التي يتمتع بها الاقتصاد الجزائري بين النشاط الاقتصادي لقطاع المحروقات وباقي الأنشطة الاقتصادية الأخرى ، وهذا ما يبينه

الشكل التالي الذي يوضح عملية التحصيل الضريبي الخاص بقطاع المحروقات ، وتحصيل الجباية العادية وهذا خلال الفترة محل الدراسة :

الشكل رقم (3.4) : تطور عملية تحصيل الجباية البترولية والجباية العادية خلال الفترة(94-04).

الوحدة: 10 ^{9} دج.



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الملحقين رقم : (07+08).

تلعب الجباية البترولية دورا هاما وبارزا في تغطية نفقات الدولة ، بحيث يشكل هذا النوع من الجباية الركيزة الأساسية في مجموع الموارد العمومية [1]، وما يمكن استخلاصه بصفة عامة من الشكل أعلاه ، هو التطور المستمر لحاصل الجباية البترولية بمختلف أنواعها من سنة 1994 حتى نهاية الفترة ، مع تراجع واضح سنة 1998 هذه السنة التي عرفت انخفاضا في أسعار النفط بالأسواق الدولية إلى حدود 12.85 دولار للبرميل ، هذا الانخفاض أدى إلى تقلص عائدات الصادرات من المحروقات ، كما تجدر الإشارة إلى

[1] - جلول حروشي ، الضغط الضريبي في الجزائر(93-99) ، " مرجع سبق ذكره " ، ص:178.

أن النمو المستمر في الجباية البترولية مقارنة بالجباية العادية يعود كذلك إلى تدهور أسعار صرف الدينار الجزائري مقارنة بالدولار بحيث يؤدي إلى تضخيم إيرادات الميزانية.

إن الجدولين التاليين يعبران بصورة واضحة عن تطور الضغط الضريبي بالقيم الاسمية والقيم الحقيقية،وهذا باستعمال الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك ، على اعتبار أن الإحصائيات المتعلقة بالمكمش غير متوفرة:

جدول رقم (14.4) : تطور المعدلات الاسمية والحقيقية السنوية للضغط الضريبي الإجمالي والضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات للفترة : (1994–1998).

الوحدة: %.

	1994	1995	1996	1997	1998
المعدل الاسمي لنمو إجمالي الحصيلة الضريبية	//	43.91	30.97	10.61	-16.95
المعدل الاسمي لنمو الناتج المحلي الإجمالي	//	34.79	28.18	08.17	01.8
المعدل الاسمي لنمو الضغط الضريبي الإجمالي	//	6.71	02.17	02.27	-17.82
المعدل الاسمي لنمو الجباية العادية	//	31.04	14.62	09.11	08.02
المعدل الاسمي لنمو الناتج خارج النفط	//	29.12	21.18	05.84	12.01
المعدل الاسمي لنمو الضغط الضريبي خارج النفط	//	01.45	-05.39	03.09	-03.58
الرقم القياسي للأسعار	//	394.42	468.12	494.93	519.44
المعدل الحقيقي لنمو الإيرادات الضريبية الإجمالية	//	11.13	06.61	02.14	-03.26
المعدل الحقيقي لنمو الجباية العادية	//	07.86	03.12	01.84	01.54
المعدل الحقيقي لنمو الضغط الضريبي الإجمالي	//	01.7	0.46	0.45	-3.43
المعدل الحقيقي لنمو الضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات	//	0.36	-01.15	0.62	-0.68

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الملحقين رقم: (07+16).

يعكس الجدول أعلاه، تطور المعدلات الاسمية و الحقيقية لنمو كل من الناتج المحلي الخام (PIB) والناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات (PIBHH)و الحصيلة الضريبية الإجمالية و حصيلة الجباية العادية، واستنتجنا بعدها المعدلات الحقيقية والاسمية لنمو الضغط الضريبي الإجمالي (PFG) والضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات (PFHH).

وتبين معطيات الجدول السابق النمو البطيء والمتذبذب الذي عرفته الحصيلة الضريبية من سنة لأخرى، وهذا بالأسعار الثابتة ، فبعدما عرفت معدل نمو يقدر بحوالي 11.13% في بداية فترة الدراسة لتعرف الحصيلة بعد ذلك نموا متناقصا حيث سجلت معدلا سالبا مع نهاية سنة 1998 يقدر بحـــــوالي

– 3.26% ، وهو ما أثر على معدلات نمو الضغط الضريبي الإجمالي والضغط الضريبي خارج المحروقات ، حيث لم تعرف نموا كبيرا خلال هذه الفترة الأولى.

جدول رقم (15.4) : تطور المعدلات الاسمية والحقيقية السنوية للضغط الضريبي الإجمالي والضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات للفترة : (1999–2004).

الوحدة: %.

	1999	2000	2001	2002	2003	2004
المعدل الاسمي لنمو إجمالي الحصيلة الضريبية	24.26	19.24	16.41	09.17	-0.6	05.83
المعدل الاسمي لنمو الناتج المحلي الإجمالي	14.76	26.18	03.33	17.13	16.01	16.1
المعدل الاسمي لنمو الضغط الضريبي الإجمالي	08.66	-06.51	12.48	03.94	-13.99	12.41
المعدل الاسمي لنمو الجباية العادية	01.8	06.99	20.45	09.96	14.15	07.26
المعدل الاسمي لنمو الناتج خارج النفط	06.79	11.29	12.68	07	09.25	06.66
المعدل الاسمي لنمو الضغط الضريبي خارج النفط	-04.63	-03.9	06.92	02.49	04.49	0.58
الرقم القياسي للأسعار	532.2	533.8	557.5	565.49	580.11	600.7
المعدل الحقيقي لنمو الإيرادات الضريبية الإجمالية	04.55	03.6	02.94	01.62	0.1	0.97
المعدل الحقيقي لنمو الجباية العادية	0.33	01.3	03.66	01.71	02.43	01.2
المعدل الحقيقي لنمو الضغط الضريبي الإجمالي	01.62	-1.21	02.23	0.69	-2.41	02.06
المعدل الحقيقي لنمو الضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات	0.86	-0.73	01.24	0.44	0.77	0.09

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الملحقين رقم: (08+16).

إن الجدول أعلاه ، يعكس تطور المعدلات الاسمية و الحقيقية لنمو كل من الناتج المحلي الخام (PIB) والناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات (PIBHH)و الحصيلة الضريبية الإجمالية و حصيلة الجباية العادية،وهذا بالأسعار الجارية وبالأسعار الثابتة ، واستنتجنا بعدها المعدلات الحقيقية والاسمية لنمو الضغط الضريبي الإجمالي (PFG) والضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات (PFHH).

وتبين معطيات الجدول السابق ، الاستقرار النسبي لنمو إجمالي الحصيلة الضريبية سواء تعلق الأمر بالجباية العادية أو الجباية البترولية ، حيث عرفت الحصيلة الضريبية الإجمالية نموا متوسطا حقيقيا قدر بحوالي 2.29% مقابل متوسطا قدره: 12.38% بالأسعار الجارية ، وفي المقابل عرفت الجباية العادية متوسط نمو قدره 1.77% خلال هذه المرحلة الثانية من الفترة المدروسة وهذا بالأسعار الثابتة مقابل متوسط نمو

قدر بحوالي 10.1% بالأسعار الجارية ، أما معدلات الضغط الضريبي خلال هذه الفترة والمحسوبة بالأسعار الثابتة فتتميز بالاستقرار النسبي وبالانخفاض التدريجي ، حيث عرفت في بعض السنوات معدلات سالبة.

المطلب الثالث : تطور الضغط الضريبي الفردي .

يعتبر الضغط الضريبي الفردي (**PFI**) مقياسا لما يتحمله الفرد من ضرائب ، وهذا ليس من حيث القيمة المالية للمبلغ المقتطع فقط ، وإنما لأهميته فيما يلبيه من إشباع لحاجاته المختلفة ، ذلك لكون أن متوسط الدخل الفردي هو الذي يظهر الوضعية المعيشية ومستوى إنفاق الأفراد ، ولهذا لابد من دراسة الضغط الضريبي الفردي الذي نادى به سيلجمان " Seligman "[1] ، الذي اقترح حساب الضغط الضريبي لكل مواطن على حدى.

ويعتمد حساب هذا المعدل على توفر المعلومات عن ما يتحمله الفرد من ضرائب مباشرة كانت أو غير مباشرة المتضمنة في أسعار السلع المستهلكة ، بالإضافة إلى نصيبه في الدخل (الناتج الداخلي الخام) والذي يعبر عن مقدرته التكليفية ، كل هذا يزيد من صعوبة قياس معدل الضغط الضريبي الفردي المعبر عنه بالعلاقة بين ما يتحمله الفرد من ضرائب ومستوى معيشته ، وفي محاولة لقياسه نلجأ إلى مايلي:

– حساب نصيب الفرد العامل من الناتج الداخلي الخام وذلك بقسمة هذا الأخير على مجموع عدد السكان المشتغلين بافتراض أن الناتج سيوزع بالتساوي بين الأفراد العاملين.

– حساب ما يتحمله الفرد العامل من ضرائب وذلك بقسمة الإيرادات الضريبية على مجموع عدد المشتغلين (إذا اعتبرنا أن كل مواطن يشتغل يدفع ضرائب) ، وبما أنه يتم استبعاد الجباية البترولية من الاقتطاعات الضريبية التي يتحمله المواطن سنحاول التطرق إلى ما يتحمله هذا الأخير من مجموع الجباية العادية.

– إن حساب هذا المعدل دون الأخذ في الحسبان أنه ليس كل المواطنين يشتغلون ويدفعون ضرائب يبعدنا عن المستوى الحقيقي له ، لذلك سنستبعد أولا عدد البطالين من مجموع السكان كما سنقوم بقسمة الإيرادات الضريبية على مجموع المكلفين فقط*.

– لا يخلو هذا المؤشر من صعوبات عديدة في حسابه ، خاصة مقدار ما يدفعه الفرد من ضرائب غير مباشرة المتضمنة في أثمان السلع التي يستهلكها ، وعلى هذا الأساس فإن عملية القياس تكون تقديرية وفقا للطريقة التالية:

---

[1] – يونس أحمد البطريق ، النظم الضريبية ، " مرجع سبق ذكره " ، ص: 89.

* – يمكن حساب معدل الضغط الضريبي الفردي لكل عامل و لكل مواطن على حدى ، وهذا بقسمة مجموع الإيرادات الضريبية على الناتج المحلي الخام مباشرة دون المرور عبر المراحل المذكورة أدناه ، ذلك لأن عدد المشتغلين أو عدد السكان يتم اختزالهما من البسط والمقام ، ولكن التحليل الاقتصادي لهذا المؤشر (PFI) دون إظهار نصيب ما يتحمله العامل من ضرائب ومقابلته بنصيبه من الناتج المحلي الخام يكون ناقصا.

	نصيب ما يتحمله كل عامل من ضرائب
الضغط الضريبي الفردي =	ـــــــــــــــــــــــــــــــ
	نصيب العامل من الناتج المحلي الخام

- نصيب ما يتحمله الفرد العامل من ضرائب = الإيرادات الضريبية العادية+ الإيرادات المحلية / عدد السكان المشتغلين.
- نصيب الفرد العامل من الدخل الوطني = الناتج الداخلي الخام / عدد السكان المشتغلين.

جدول رقم (16.4) : تطور معدل الضغط الضريبي الفردي خلال الفترة (1994-1998)

	1994	1995	1996	1997	1998
الجباية العادية والمحلية (1) مليار دج	238.54	326.9	360.56	389.85	419.06
الناتج الداخلي الخام (2) مليار دج	1487.4	2004.9	2570	2780.2	2830.4
عدد السكان مليون نسمة(3)	27.496	28.060	28.566	29.045	29.507
معدل البطالة %(4)	24.36	28.10	27.98	26.41	28.02
عدد المشتغلين(حجم العمالة)/مليون (5)	4.325	4.505	4.641	5.708	6.073
نصيب ما يتحمله العامل من ضرائب/دج (1)/(5) = (6)	**55153.75**	**72563.81**	**77690.15**	**68298.87**	**69003.78**
نصيب العامل من الناتج المحلي الخام/دج (2)/(5) = (7)	**343907.51**	**445038.84**	**553759.96**	**487070.77**	**466062.9**
معدل الضغط الضريبي الفردي (6)/(7) (%)	16.03	16.3	14.02	14.02	14.8

المصدر:من إعداد الطالب اعتمادا على الملاحق رقم: (01+03+07).

يستعمل الضغط الضريبي للتعبير عن الآثار المترتبة عن الاقتطاع الضريبي ، وبذلك فإنه يبين مدى ثقل الضرائب على الأفراد أو المؤسسات أو الحياة الاقتصادية ككل[1] ، وعليه فإن حساب معدل الضغط الضريبي

[1] -دخموش العربي،جغلوف ثلجة نوال،محاولة تقييم الضغط الجبائي في المؤسسة الاقتصادية،مجلة الاقتصاد والمجتمع،جامعة قسنطينة،العدد02، ص:146.

الفردي بدقة متناهية يعتبر أمرا مستحيلا ، وبافتراض قبول النتائج السابقة مبدئيا ، فإن الملاحظة الأساسية تكمن في الانخفاض التدريجي في قيمة المعدل من أعلى قيمة له في سنة 1995 بنسبة16.3 % إلى نسبة 14.2% سنة 1997 ليستقر المعدل في حدود 14.8% ، وهو ما يعني الانخفاض التدريجي في العبء الضريبي على الأفراد العاملين ، وهذا يعود بالدرجة الأولى لصيرورة الإصلاحات الضريبية ومردوديتها ، ومن جهة أخرى فإن معدل الضغط الضريبي الفردي يقترب جدا من مستوى الضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات خلال فترة الدراسة.

إن الجدول التالي يوضح نصيب الفرد العامل من الضرائب العادية ونصيبه من الدخل الوطني ، ويعرض لنا التطور العام لمعدل الضغط الضريبي الفردي للفرد الجزائري العامل خلال الفترة الثانية من الدراسة:

جدول رقم (17.4) : تطور معدل الضغط الضريبي الفردي خلال الفترة (1999-2004)

	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الجباية العادية والمحلية (1) مليار دج	431.28	462.2	535.68	586.22	657.45	711.73
PIBn (2)/ مليار دج	3248.2	4098.8	4235.6	4537.7	5264.2	6112
عدد السكان مليون نسمة(3)	29.965	30.416	30.879	31.357	31.848	32.364
معدل البطالة %(4)	28.71	29.77	27.3	25.7	23.7	17.7
عدد المشتغلين(حجم العمالة)/مليون (5)	6.073	6.179	6.229	6.456	6.684	7.798
نصيب ما يتحمله العامل من ضرائب/دج (1)/(5) = (6)	71015.97	74801.74	85997.75	90802.35	98361.75	91270.83
نصيب العامل من الناتج المحلي الخام/دج (2)/(5) = (7)	534859.21	663343.58	679980.7	702865.5	787582.2	783790.7
معدل الضغط الضريبي الفردي (6)/ (7) (%)	13.27	11.27	12.64	12.91	12.48	11.64

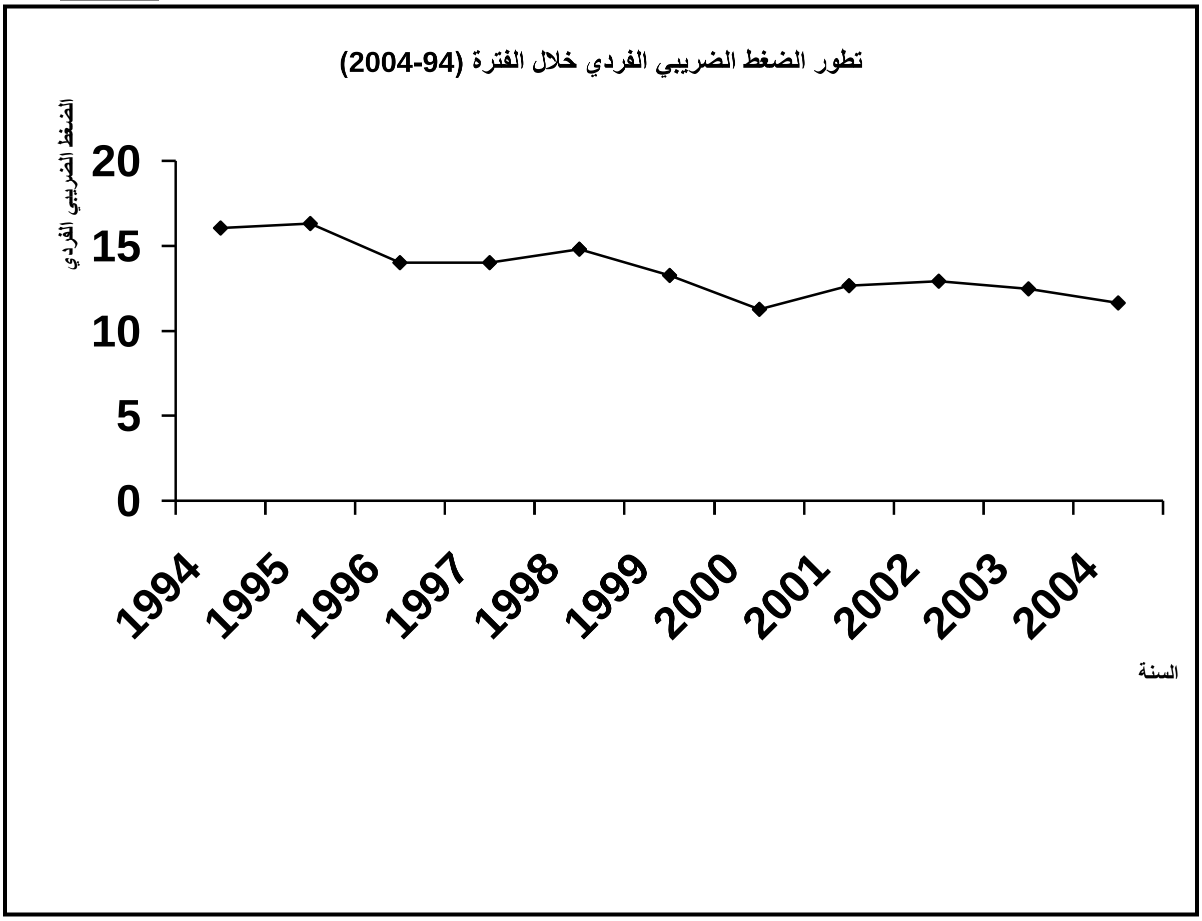
المصدر:من إعداد الطالب اعتمادا على الملاحق رقم: (02+04+08).

إن تحليل نتائج الجدول أعلاه تتركز حول نقطة أساسية مضمونها التراجع في معدلات الضغط الضريبي الفردية ، وهو ما يؤشر على بداية تخفيف الأعباء الضريبية التي يتحملها الفرد العامل هذا من جهة ، ومن جهة أخرى نلاحظ الارتفاع المطلق لنصيب الفرد العامل من الناتج الداخلي الخام وهو ما يؤشر على التحسن النسبي للظروف المعيشية بسبب السياسة المنتهجة من قبل الحكومة ، والمتركزة أساسا حول امتصاص البطالة وحفز النمو الاقتصادي ، من خلال تطبيق مخطط الإنعاش الاقتصادي.

إن الشكل التالي يبين بصورة واضحة تطور معدل الضغط الضريبي الفردي في الجزائر:

الشكل رقم (4.4): منحنى تطور معدل الضغط الضريبي الفردي للفترة (1994–2004).

الوحدة: %



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول : (16.4) والجدول : (17.4).

إن الطريقة المتبعة في حساب مستوى الضغط الضريبي الفردي **(PFI)** لاتخلو من صعوبات عديدة على اعتبار أن المنهج المتبع في حساب متوسط الدخل الفردي تثار حوله إشكالية نمط توزيع الدخل بين السكان من جهة ، ومن جهة أخرى الصعوبات العديدة الناجمة عن صعوبة معرفة ما ينفقه الفرد بدقة ،

وخاصة ما يدفعه من ضرائب غير مباشرة المتضمنة ضمن السلع والخدمات التي يستهلكها،وعلى هذا الأساس فإن النتائج المتوصل إليها تعتبر نتائج تقريبية.

إن الشكل أعلاه يبين بأن الضغط الضريبي الفردي في حدود المعقول ، إذ أنه لم يتجاوز حدود 16.3% سنة 1995كأعلى معدل خلال الفترة المدروسة ، وهو معدل مقبول إذ اعتبرنا أن الفرد الجزائري المشتغل يتحمل جزء من الضرائب لم يتعدى حدود ربع المداخيل التي يحصل عليها.

المطلب الرابع: تطور الضغط الضريبي للضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة.

إن تماثل معدلات الضغط الضريبي في بلدين مختلفين مع تباين في هيكل هذه المعدلات يجعل من أثرهما مختلفا ، ذلك أن سيطرة الضرائب غير المباشرة مؤشر على أن فئات المستهلكين هي التي تتحمل العبء الأكبر من الضرائب بحكم أن الضرائب غير المباشرة تكون مدمجة في أسعار السلع والخدمات ، وفي المقابل فإن سيطرة الضرائب المباشرة على بنية الضغط الضريبي مؤشر على عدالة هذا النظام الضريبي ، بحكم أن الضرائب المباشرة تراعي مقدرة الأفراد على الدفع كما رأينا ذلك سابقا.

وعليه فإننا سنقوم بتقسيم هذا المطلب إلى جزئين ، نتناول في الجزء الأول منه تحليل الضغط الضريبي الجزئي للضرائب المباشرة ، أما الجزء الثاني فسنخصصه للضغط الضريبي الجزئي للضرائب غير المباشرة.

1-تطور الضغط الضريبي للضرائب المباشرة:

إن الجدول التالي يوضح لنا تطور الضغط الضريبي للضرائب المباشرة * ونسبته من إجمالي الضغط الضريبي:

* - تتضمن الضرائب المباشرة في هذا الجدول مجموع المداخيل الجبائية المغذية لميزانية الدولة ، والمتكونة أساسا من: ضريبة الدخل الإجمالي فئة أجور+ضريبة الدخل الإجمالي فئات أخرى+ضريبة الشركات.

جدول رقم (18.4) : تطور الضغط الضريبي الجزئي للضرائب المباشرة خلال الفترة (1994–2004).

السنوات	الضرائب المباشرة 10^9 دج (1)	الناتج الداخلي خارج المحروقات 10^9 دج PIBHH(2)	الضغط الضريبي للضرائب المباشرة % (1)/(2)=(3)	الضغط الضريبي الكلي خارج المحروقات% (4)	نسبة الضغط الضريبي للضرائب المباشرة من مجموع الضغط الضريبي % (3)/(4)=(5)
1994	41.03	1126	3.64	17.18	21.18
1995	57.75	1454	3.97	17.43	22.77
1996	68.54	1762	3.88	16.49	23.52
1997	82.34	1865	4.41	17	25.94
1998	92.16	2089	4.41	16.39	26.9
1999	79.42	2231	3.55	15.63	22.71
2000	82.34	2483	3.31	15.02	22.03
2001	99.2	2798	3.54	16.06	22.04
2002	113.77	2994	3.79	16.46	23.02
2003	125.53	3271	3.83	17.2	22.26
2004	145.23	3489	4.16	17.3	24.04

المصدر: 1- تطور عملية التحصيل (1993-2005) المديرية العامة للضرائب، مكتب الإحصائيات.

2-تقرير المشروع التمهيدي لقانون المالية لسنة2004، وزارة المالية.

لقد بلغ المتوسط العام لمعدل الضغط الضريبي الجزئي للضرائب المباشرة خلال فترة الدراسة حوالي 3.85% ، وهو بذلك يشكل نسبة 12.47% من المعدل العام للضغط الضريبي الكلي ، وتبقى نسبة 87.53% تساهم فيها الضرائب غير المباشرة ، وهي نسبة معتبرة جدا ، وتعد سيطرة الضرائب غير المباشرة على هياكل النظم الضريبية الميزة الأساسية التي تميز الدول النامية على وجه العموم.

كما تجدر الإشارة إلى الاستقرار النسبي في معدل الضغط الضريبي للضرائب المباشرة كما هو مبين في الجدول أعلاه ، حيث سجل أدنى مستوى له سنة 2000 بمعدل 3.31%، وأعلى مستوى له في سنة 1998 بمعدل 4.41% .

1.1-الضغط الضريبي لضريبة الدخل الإجمالي (IRG):

جدول رقم (19.4) : تطور الضغط الضريبي لضريبة الدخل (IRG) خلال الفترة (1994-2004).

السنوات	IRGفئة الأجور 10^9 دج (1)	IRGفئات أخرى 10^9 دج (2)	مجموع ضريبة الدخل(IRG) 10^9 دج (1)+(2)=(3)	الناتج الداخلي خارج المحروقات 10^9 دج PIBHH(4)	الضغط الضريبي لضريبة الدخل % (3)/(4)=(5)
1994	23.79	5.53	29.32	1126	2.6
1995	32.03	7.74	39.77	1454	2.73
1996	33.22	11.54	44.76	1762	2.54
1997	37.87	12.76	50.63	1865	2.71
1998	43.06	15.85	58.91	2089	2.82
1999	35.47	13.76	49.23	2231	2.2
2000	34.31	15.72	50.03	2483	2.01
2001	44.67	18.03	62.7	2798	2.24
2002	51.63	19.13	70.76	2994	2.36
2003	59.93	19.86	79.79	3271	2.43
2004	74.88	21.2	96.08	3489	2.75

المصدر: 1+2+3- تطور عملية التحصيل (1993-2005) المديرية العامة للضرائب، مكتب الإحصائيات.
4-تقرير المشروع التمهيدي لقانون المالية لسنة2004، وزارة المالية.
5- من إعداد الطالب.

يبين الجدول السابق تطور ثقل ضريبة الدخل المستحدثة على إثر الإصلاحات الضريبية لسنة 1992 وكما هو واضح في الجدول فإن مساهمة هذا النوع من الضرائب في تكوين الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات ضعيفة ، إذ بلغت النسبة كمتوسط عام2.49%، وتتشكل ضريبة الدخل الإجمالي التي تفرض على دخول الأشخاص الطبيعيين من ضريبة الدخل فئة الأجور والرواتب التي كانت تسمى قبل الإصلاح بضريبة **ITS*** ، وهي النسبة الأكبر كما هو مبين في العمود رقم(**1**) في الجدول أعلاه ، حيث تتزايد عملية التحصيل من سنة لأخرى بفعل تزايد كتلة الأجور سواء لدى قطاع الوظيف العمومي أو في القطاع الاقتصادي ، أما ضريبة الدخل الإجمالي فئات أخرى فإن عملية التحصيل رغم تزايدها باستمرار من سنة لأخرى إلا أن نسبتها تبقى ضعيفة ، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى طريقة تحصيل هذا النوع من الضرائب

*- . I.T.S : IMPOTS SUR LE TRAITEMENT ET SALAIRE.

حيث أن الفئة الأولى تخضع للاقتطاع من المصدر ، على عكس الفئة الثانية التي تتم عن طريق التصريح وهو ما يفتح أبوابا عديدة للغش الضريبي.

2.1-الضغط الضريبي لضريبة الشركات (IBS):

جدول رقم (20.4) : تطور الضغط الضريبي لضريبة الشركات (IBS) خلال الفترة (1994-2004).

السنوات	IBS 10^9 دج (1)	الناتج الداخلي خارج المحروقات 10^9 دج PIBHH(2)	الضغط الضريبي لضريبة الشركات % (1)/(2)=(3)	الضغط الضريبي الكلي خارج المحروقات% (4)	نسبة الضغط الضريبي لضريبة الشركات من مجموع الضغط الضريبي % (3)/(4)=(5)
1994	8.43	1126	0.74	17.18	4.3
1995	16.29	1454	1.12	17.43	6.42
1996	23.19	1762	1.31	16.49	7.94
1997	31.15	1865	1.67	17	9.82
1998	32.75	2089	1.56	16.39	9.51
1999	29.94	2231	1.34	15.63	8.57
2000	32.19	2483	1.29	15.02	8.58
2001	36.39	2798	1.3	16.06	8.09
2002	42.87	2994	1.43	16.46	8.68
2003	45.65	3271	1.39	17.2	8.08
2004	49.03	3489	1.4	17.3	8.09

المصدر: 1+2+3- تطور عملية التحصيل (1993-2005) المديرية العامة للضرائب، مكتب الإحصائيات.

4-تقرير المشروع التمهيدي لقانون المالية لسنة2004، وزارة المالية.

5- من إعداد الطالب.

عرفت الضريبة على أرباح الشركات(IBS) المستحدثة على إثر الإصلاحات الضريبية لسنة 1992 تطورا ملحوظا من سنة لأخرى كما هو مبين في العمود الأول من الجدول أعلاه ، ويرجع ذلك أساسا إلى سياسة التصحيح الهيكلي التي اعتمدها الدولة ، وكذلك عملية الدعم المقدمة من قبل الحكومة في إطار عملية التطهير المالي للمؤسسات ، وهو ما جعل بعض مؤسسات القطاع العام تعرف نموا أو على الأقل استقرار ماليا يسمح لها بأداء التزاماها الضريبية اتجاه الخزينة العمومية ، وخير دليل على ذلك فرع مواد

البناء من خلال الارتفاع الكبير في إنتاج الإسمنت الذي تجاوز في الكثير من الأحيان حجم 08 ملايين طن سنويا [1].

إن الجدول التالي يوضح تقسيم المبالغ المخصصة لعملية التطهير المالي للمؤسسات العمومية:

جدول رقم (21.4) : تقسيم الاعتمادات المالية الحكومية المخصصة لعمليات التطهير المالي.

طبيعة التطهير المالي	المبلغ (10^9) دج
دفع الأجور والرواتب	35
فوائد على المديونية التي أعيد شراؤها	69
تنازل الخزينة على ديون لها تمثل قروض طويلة الأجل ممنوحة من طرف البنك الوطني للتنمية	126
عمليات تصفية المؤسسات العمومية الاقتصادية تم حلها	239
أموال منفقة دفعت للبنوك	384
مديونية الخزينة اتجاه البنوك (أقساط الدين دون الفوائد)	542
المجموع	1395

المصدر: بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،العدد0، ص:207.

أما عن تطور الضغط الضريبي لهذا النوع من الضرائب المباشرة المفروضة على الأشخاص المعنوية ،فإن المعدل لا يزال ضعيفا مقارنة بالدول الصناعية الكبرى سواء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أو في بلدان متقدمة أخرى* ، ويرجع ذلك حسب اعتقادنا إلى العوامل التالية:

- تنامي ظاهرة الاقتصاد الموازي ، وهو ما يعني نمو لنشاطات اقتصادية متعددة غير خاضعة لعملية الاقتطاع الضريبي.
- ظاهرة الغش والتهرب الضريبي ، خاصة إذا علمنا أن مجمل الشركات خاصة الوطنية منها ترى في ضريبة الشركات بأنها عبء مالي كبير مقارنة بالشركات الأجنبية التي تستفيد من العديد من المزايا والإعفاءات.
- ضعف حجم الاستثمارات في القطاعات غير النفطية .

[1] -المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES) ،مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة 17، ماي 2001 ، ص:23.

* – لمزيد من التوضيح حول معدلات الضغط الضريبي في الدول الصناعية أنظر الفصل الثالث من المذكرة ، ص ص:124-130.

4.1- تطور ثقل بعض عناصر الجباية المحلية:

قصد حساب بنية الضغط الضريبي بطريقة أدق يجب ألا ننسى الرسوم المماثلة (Les taxes assimilés) والتي لا تدخل في ميـــزانية الـــدولة لكونها تعود لميـــزانية الجمـــاعات المحلـــية سواء البلديات ، الولايات وكذلك الصندوق المشترك للجماعات المحلية (FCCL)* لكون أنها تقع على عاتق المواطن وتمثل عبئا ضريبيا بالنسبة له، ويمثل الجدول الآتي تطور الجباية المحلية .

جدول رقم (22.4) : تطور الضغط الضريبي للجباية المحلية خلال الفترة (1994-2002).

السنوات	الضرائب والرسوم المماثلة** 10^9 دج (1)	الناتج الداخلي خارج المحروقات 10^9 دج PIBHH(2)	الضغط الضريبي للجباية المحلية % (1)/(2)=(3)	الضغط الضريبي الكلي خارج المحروقات% (4)	نسبة الضغط الضريبي المحلي من مجموع الضغط الضريبي % (3)/(4)=(5)
1994	25.79	1126	2.29	17.18	13.32
1995	39.01	1454	2.68	17.43	15.37
1996	50.06	1762	2.84	16.49	17.22
1999	62.9	2231	2.81	15.63	17.97
2000	68.2	2483	2.74	15.02	18.24
2001	70.8	2798	2.53	16.06	15.75
2002	66.3	2994	2.21	16.46	13.42

المصدر: 1- وسيلة طالب ، الضغط الضريبي والفعالية الضريبية ، "مرجع سبق ذكره" ، ص188.

2-تقرير المشروع التمهيدي لقانون المالية لسنة2004، وزارة المالية.

(3+4+5)من إعداد الطالب.

لقد كان فصل الجباية المحلية عن الجباية العائدة للدولة من بين أهم أهداف الإصلاح الضريبي لسنة 1992 لكن الملاحظة الأساسية المستخلصة من الجدول أعلاه هي أنه رغم التطور المستمر من سنة لأخرى لحصيلة الجباية المحلية كما هو مبين في العمود رقم(1) حيث سجلت معدل نمو في بداية الفترة يقدربـــ33.38% ، وهذا مع بداية تطبيق الإصلاحات الاقتصادية مع صندوق النقد الدولي ، إلا أن الجباية المحلية في الجزائر تتميز بالضعف كنتيجة حتمية للأداء السيء للإدارة الضريبية الذي انعكس سلبا على مستوى الالتزام بالضرائب المحلية ، هذه الأخيرة تملك جملة من المواصفات يمكن إجمالها في الجدول التالي:

*-F.C.C.L : fond commun des collectivités locales.

** - تتضمن الرسوم المماثلة كل من الرسم على النشاط المهني (TAP) ، الدفع الجزافي (VF) ،الرسم العقاري(TF) ورسم التطهير(T.Ass).

جدول رقم (23.4) : خصائص ومميزات الضرائب المحلية والضرائب المركزية.

الضرائب المحلية	الضرائب المركزية
- يجب أن تكون ظاهرة ومعروفة للناخبين، وتكون تغطيتها واسعة لأنها تفرض ثقلا ملحوظا يحاسب عليه المسؤولين. - يجب أن تكون الضريبة ثابتة. - لها هدف أساسي وحيد وهو الهدف المالي. - لا يجب أن تفرض على أسس غير متساوية لتجنب عدم التساوي الأفقي بين البلديات. - لا يلزم التوفير.	- تفرض على أسس متحركة. - للضريبة عدة أهداف. - الضرائب معادة التوزيع. - تفرض على أسس غير متساوية التوزيع. - تشكل الضريبة محاور هامة للتوفير.

المصدر: رجراج أحمد ، النظام الضريبي الجزائري تقييم الأداء وتقييم المرحلة المقبلة ،" مرجع سبق ذكره " ، ص:125.

إن تدني مستوى الضغط الضريبي للجباية المحلية الذي سجل معدلا متوسطا قدره 2.31% يعود بالدرجة الأولى إلى اعتماد الجزائر على الطريقة غير المنتظمة في تمويل ميزانية الجماعات المحلية القائمة على أساس التحويلات الحكومية المركزية الذي يمنح للسلطات الوطنية القدر الأكبر من المرونة في تحديد قيمة التحويلات التي ستوزعها على السلطات المحلية كل سنة* ، وعلى هذا الأساس لا يمكن للجماعات المحلية إحداث إيرادات ضريبية خاصة بها ، بل بإمكانها تحديد فقط مبالغ أو اعتماد نسب في إطار هوامش محددة قانونا[1] .

إن مقدرة السلطات المحلية على تأمين الخدمات المطلوبة في الجزائر مرتبط بشكل واسع بالعائدات الجبائية وتنميتها ، وهذا ما يتطلب توفير قدر كبير من الاستقلالية والصلاحيات التي تتمتع بها السلطات المحلية.

2-تطور الضغط الضريبي للضرائب غير المباشرة:

على هذا المستوى ينقسم الاقتطاع الضريبي إلى (03) أصناف مختلفة من حيث الأهمية والمعدل في عملية التحصيل الضريبي [2]، سنتناول في البداية حجم الاقتطاع الضريبي لإجمالي الضرائب غير المباشرة ، ثم نفصل بعد ذلك في هذه الأنواع الثلاثة:

* - لقد أشار الاقتصادي "THUMB" إلى أن النسبة المثالية لتغطية النفقات المحلية بالضرائب المحلية التي تقدر بـــ 3/2، والباقي 3/1 يغطى بنظام التحويلات الحكومية.

[1] - رجراج أحمد ، النظام الضريبي الجزائري تقييم الأداء وتقييم المرحلة المقبلة ، "مرجع سبق ذكره" ، ص: 124.

[2]-Boudjedjen chahrazad, étude de la pression fiscale en algerie, mémoire de 03 cycle, IEDF,2000,p :89.

جدول رقم (24.4) : تطور الضغط الضريبي الجزئي للضرائب غير المباشرة خلال الفترة (1994-2004).

السنوات	الضرائب غير المباشرة 10^9 دج (1)	الناتج الداخلي خارج المحروقات 10^9 دج PIBHH(2)	الضغط الضريبي للضرائب غير المباشرة % (1)/(2)=(3)	الضغط الضريبي الكلي خارج المحروقات% (4)	نسبة الضغط الضريبي للضرائب غير المباشرة من مجموع الضغط الضريبي % (3)/(4)=(5)
1994	151.4	1126	13.44	17.18	78.23
1995	193.18	1454	13.28	17.43	76.19
1996	218.38	1762	12.39	16.49	75.13
1997	230.52	1865	12.36	17	72.7
1998	246.3	2089	11.79	16.39	71.93
1999	259.36	2231	11.62	15.63	74.34
2000	279.28	2483	11.24	15.02	74.83
2001	306.06	2798	10.93	16.06	68.05
2002	367.31	2994	12.26	16.46	74.48
2003	399.01	3271	12.19	17.2	70.87
2004	429.52	3489	12.31	17.3	71.15

المصدر: من نظم الطالب اعتمادا على الجدول(8.4) والجدل:(10.4)،والملاحق رقم:(07+08).

إن متوسط الضغط الضريبي للضرائب غير المباشرة خلال الفترة قيد الدراسة قد بلغ حوالي 12.16% وهو ما يشكل بذلك نسبة 73.42% من الضغط الضريبي الكلي خارج قطاع المحروقات ، وهو ما يبين بشكل واضح أهمية الضرائب غير المباشرة في الاقتصاد الوطني إذا استثنينا من ذلك مداخيل الجباية النفطية المباشرة.

لم يعرف معدل الضغط الضريبي للضرائب غير المباشرة المبين في العمود 04 من الجدول أعلاه تغيرا كبيرا من سنة لأخرى وبقي في حدود المعقول مقارنة بالنظم الضريبية للدول النامية عموما التي تتميز بسيطرة الضرائب غير المباشرة على الهيكل الضريبي .

وتمثل الضرائب غير المباشرة أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول النامية من حيث المردودية المالية ، وذلك بحكم اندماجها في أسعار المنتجات والخدمات المسوقة ، وهو الأمر الذي يسهل من عملية التحصيل (Le recouvrement) ، وتصعب عملية التهرب من دفعها[1] .

وإذا كانت الضرائب غير المباشرة أكثر مردودية وإنتاجية مقارنة بالضرائب المباشرة في الجزائر خصوصا

[1] – جلول حروشي ، الضغط الضريبي في الجزائر، " مرجع سبق ذكره "، ص: 210.

والدول النامية عموما وهذا نظرا للأسباب السالفة الذكر ، فإن درجة حساسيتها مرتفعة للتغيرات الاقتصادية ، حيث أنها لا تفرق بين قدرات التمويل للخاضعين لها ، وهو ما يجعلها شديدة العبء على أصحاب الدخول المنخفضة حيث تؤثر بدورها على القدرة الشرائية للأفراد ، وهي بذلك تمس جانب العدالة الضريبية.

1.2- تطور ثقل حقوق التسجيل والطابع:

تحصل رسوم التسجيل(Les taxes d' enregistrement) والطابع (Timbres) حسب الأسس والقواعد المحددة بموجب القانون * ، وتكون رسوم التسجيل ثابتة أو نسبية أو تصاعدية تبعا لنوع العقود ونقل الملكية الخاضعة لهذه الرسوم ، أما رسم الطابع فهو الضريبة المفروضة على الأوراق المخصصة للعقود المدنية والقضائية ، ولجميع المحررات التي يمكن أن تقدم للقضاء كدليل.

جدول رقم (25.4) : تطور الضغط الضريبي لحقوق التسجيل والطابع خلال الفترة (1994-2004).

السنوات	حقوق التسجيل والطابع 10^9 دج (1)	الناتج الداخلي خارج المحروقات 10^9 دج PIBHH(2)	الضغط الضريبي لحقوق التسجيل والطابع % (1)/(2)=(3)	الضغط الضريبي الكلي خارج المحروقات% (4)	نسبة الضغط الضريبي لحقوق التسجيل والطابع من مجموع الضغط الضريبي % (3)/(4)=(5)
1994	6.9	1126	0.61	17.18	3.55
1995	6.42	1454	0.44	17.43	2.52
1996	9.16	1762	0.51	16.49	3.09
1997	10.68	1865	0.57	17	3.35
1998	11.9	2089	0.56	16.39	3.41
1999	13.58	2231	0.6	15.63	3.83
2000	16.21	2483	0.65	15.02	0.28
2001	17.02	2798	0.6	16.06	3.73
2002	19	2994	0.63	16.46	3.82
2003	19.27	3271	0.58	17.2	3.37
2004	19.6	3489	0.56	17.3	3.23

المصدر: 1+2+3- تطور عملية التحصيل (1993-2005) المديرية العامة للضرائب، مكتب الإحصائيات.

4-تقرير المشروع التمهيدي لقانون المالية لسنة2004، وزارة المالية. 5- من إعداد الطالب.

* - لمزيد من التوضيح ، أنظر: الأمر 76-103 المؤرخ في:09-12-76 المتضمن قانون الطابع، والأمر رقم:76-105 المؤرخ في:09-12-76 المتضمن قانون التسجيل.

تراوح معدل الاقتطاع الضريبي لهذا الصنف من الضرائب بين 0.44% كحد أدنى و 0.65% كحد أقصى ، وهو معدل ضئيل جدا مقارنة بإجمالي الحصيلة الضريبية ، ويفسر ذلك بانخفاض معدل الاقتطاع الخاص بالعمليات الخاضعة لهذا النوع من الاقتطاع.

ورغم نمو حصيلة حقوق التسجيل والطابع إلا أن هذا النمو يعتبر ضعيفا، حيث لم تتضاعف الحصيلة سوى ثلاث (03) مرات خلال (11) سنة، بالإضافة إلى أن معدلات النمو السنوية كانت دائما دون معدلات نمو الناتج الداخلي الخام الأمر الذي يفسر انخفاض معدل ضغط هذا النوع من الضرائب ، فأهمية الضرائب على رأس المال مازالت منخفضة والأمر يتعلق بانتشار ظاهرة التهرب عن طريق تقديم التصريحات الكاذبة خاصة بالنسبة لحقوق التسجيل .

2.2- تطور ثقل الرسوم على رقم الأعمال(T.C.Af):

يدرج ضمن قانون الرسم على رقم الأعمال*:

- الرسم على القيمة المضافة (TVA) الذي أسس تعويضا للرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP) والرسم الوحيد الإجمالي على الخدمات(TUGPS).
- الرسم الداخلي على الاستهلاك (TIC) الذي أسس تعويضا للرسوم على الجعة ومواد التبغ والكبريت.
- الرسم على المنتوجات البترولية أو المماثلة (TPP) الذي أسس بموجب المادة "82 " من قانون المالية لسنة 1996 ، تعويضا للرسم النوعي على البنزين الممتاز والعادي والغازويل والشحوم[1].
- الرسم النوعي الإضافي (TSA) الذي أسس بموجب المادة" 99" من قانون المالية لسنة 1999من أجل حماية السوق الوطنية ، ويطبق على المواد المحلية الصنع والمستوردة المحددة في المرسوم التنفيذي رقم: 267/95 المؤرخ في: 1995/09/10.

إن الجدول التالي يبين تطور الضغط الضريبي للرسوم على رقم الأعمال المذكورة أعلاه ، ويشكل الرسم على القيمة المضافة الحصيلة الأكبر من إجمالي الضرائب غير المباشرة ، حيث سجل في بداية الفترة سنة 1994 ما نسبته 43.08% ليرتفع تدريجيا حتى وصل إلى ما نسبته 48.94% في نهاية الفترة (سنة 2004) ، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى المردودية العالية التي يتمتع بها هذا الرسم المدرج ضمن أسعار السلع والخدمات ، وهو بذلك يقلل من فرص التهرب من الدفع.

وتعتبر سيطرة الضرائب غير المباشرة عموما وضريبة القيمة المضافة خصوصا خاصية من خصائص النظم الضريبية في الدول النامية ، على عكس النظم الضريبية في الدول المتقدمة .

* - لمزيد من التوضيح ، أنظر الأمر رقم:76-102 المؤرخ في: 09-12-1976 المتضمن قانون الرسم على رقم الأعمال.

1 - سعيد بن عيسى ، الجباية وشبه الجباية ، " مرجع سبق ذكره " ، ص:150.

جدول رقم (26.4) : تطور الضغط الضريبي للرسوم على رقم الأعمال خلال الفترة (1994–2004).

السنوات	TVA+ TSA 10^9 دج (1)	TIC+TPP 10^9 دج (2)	مجموع رسوم رقم الأعمال 10^9 دج (1)+(2)=(3)	الناتج الداخلي خارج المحروقات 10^9 دج PIBHH(4)	الضغط الضريبي للرسوم على رقم الأعمال % (3)/(4)=(5)
1994	65.07	22	87.07	1126	7.73
1995	84.63	13.3	97.93	1454	6.73
1996	94.34	33.73	128.07	1762	7.26
1997	104.3	42.73	147.03	1865	7.88
1998	111.9	44.87	156.77	2089	7.5
1999	115.17	47.51	162.68	2231	7.29
2000	120.24	51.91	172.15	2483	6.93
2001	130.41	53.89	184.3	2798	6.58
2002	156.74	62.38	219.13	2994	7.31
2003	172.28	63.34	235.61	3271	7.2
2004	210.23	61.99	272.22	3489	7.8

المصدر: 1+2+3- تطور عملية التحصيل (1993-2005) المديرية العامة للضرائب، مكتب الإحصائيات.
4-تقرير المشروع التمهيدي لقانون المالية لسنة2004، وزارة المالية . 5- من إعداد الطالب.

لقد شهد متوسط الضغط الضريبي للرسوم على رقم الأعمال على العموم استقرارا نسبيا على مدى السنوات المدروسة ، حيث بلغ المتوسط العام خلال الفترة (1994-1998) ما نسبته7.42% ليشهد بعد ذلك انخفاضا بسيطا خلال الفترة الثانية (1999-2004) حيث استقر في حدود 7.18% ، ولا يمكننا معرفة ثقل الرسوم على رقم الأعمال إلا من خلال حساب نسبة الضغط الضريبي للرسوم على رقم العمال من الضغط الضريبي للضرائب غير المباشرة أولا ، ونسبته إلى إجمالي الضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات ثانيا ، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (27.4) : تطور نسبة الضغط الضريبي للرسوم على رقم الأعمال من الضغط الضريبي الإجمالي خارج المحروقات خلال الفترة (1994–2004).

السنوات	الضغط الضريبي للرسوم على رقم الأعمال % (1)	الضغط الضريبي للضرائب غير المباشرة % (2)	نسبة ضغط رسوم رقم الأعمال إلى ضغط الضرائب غير المباشرة (1)/(2)=(3)	الضغط الضريبي الكلي خارج المحروقات% (4)	نسبة ضغط رسوم رقم الأعمال إلى الضغط الضريبي خارج المحروقات% (1)/(4)=(5)
1994	7.73	13.44	57.51	17.18	44.99
1995	6.73	13.28	50.67	17.43	38.61
1996	7.26	12.39	58.59	16.49	44.02
1997	7.88	12.36	63.75	17	46.35
1998	7.5	11.79	63.61	16.39	45.75
1999	7.29	11.62	62.73	15.63	46.64
2000	6.93	11.24	61.65	15.02	46.13
2001	6.58	10.93	60.2	16.06	40.97
2002	7.31	12.26	59.62	16.46	44.41
2003	7.2	12.19	59.06	17.2	41.68
2004	7.8	12.31	63.36	17.3	45.08

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على جداول الفصل الرابع التالية : (11-12-24-26).

من الجدول أعلاه يبدو واضحا ثقل الرسوم على رقم الأعمال ، حيث أنها تشكل في الغالب على أكثر من 60% من الضغط الضريبي للضرائب غير المباشرة ، وعلى أكثر من 44% من الضغط الضريبي الإجمالي خارج قطاع المحروقات ، ويعود ذلك بطبيعة الحال إلى الأسباب التي سبق ذكرها ، والمتمثلة في سهولة تحصيل هذا النوع من الرسوم المدرجة في أسعار السلع.

3.2– تطور ثقل الحقوق والرسوم الجمركية:

يقصد بالحقوق والرسوم الجمركية (Les droits et taxes douanières) إجمالي الضرائب والرسوم والإتاوات التي تحصل من قبل إدارة الجمارك لصالح الخزينة العمومية والجماعات المحلية والمرافق العمومية الأخرى*.

إن الجدول التالي يبين تطور حصيلة الحقوق والرسوم الجمركية وثقلها في الناتج المحلي خارج المحروقات:

* – لمزيد من التوضيح حول قانون الجمارك ، أنظر : القانون رقم:79-07 المؤرخ في:21-07-79 المتضمن قانون الجمارك.

جدول رقم (28.4) : تطور ثقل الحقوق والرسوم الجمركية خلال الفترة (1994–2004).

السنوات	الحقوق والرسوم الجمركية 10^9 دج (1)	الناتج الداخلي خارج المحروقات 10^9 دج PIBHH(2)	الضغط الضريبي للرسوم الجمركية % (1)/(2)=(3)	الضغط الضريبي الكلي خارج المحروقات% (4)	نسبة الضغط الضريبي للرسوم الجمركية من مجموع الضغط الضريبي % (3)/(4)=(5)
1994	47.9	1126	4.25	17.18	24.73
1995	78.63	1454	5.4	17.43	30.98
1996	77.31	1762	4.38	16.49	26.56
1997	72.35	1865	3.87	17	22.76
1998	77.09	2089	3.69	16.39	22.51
1999	82.44	2231	3.69	15.63	23.6
2000	90.38	2483	3.63	15.02	24.16
2001	104.3	2798	3.72	16.06	23.16
2002	128.46	2994	4.29	16.46	26.06
2003	143.38	3271	4.38	17.2	25.46
2004	137.02	3489	3.92	17.3	22.65

المصدر: 1- تطور عملية التحصيل (1993-2005) المديرية العامة للضرائب، مكتب الإحصائيات.

2-تقرير المشروع التمهيدي لقانون المالية لسنة2004، وزارة المالية.

تتميز الحقوق الجمركية بأهميتها في إجمالي الجباية العادية حيث مثلث %24.75 في بداية فترة الدراسة سنة (1994) ، لتصل إلى حدود %24.22 سنة 2000 ، لتنخفض في نهاية فترة الدراسة (سنة 2004) إلى حدود %22.69 ، وتستمد الرسوم الجمركية هذه الأهمية من حجم الواردات المتزايد و الناجم عن تحرير التجارة الخارجية ، والتخفيض المتزايد للتعريفات الجمركية مثلما حدث سنة 1995 إثر استعداد الجزائر للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (OMC) *.

إن فتح الاقتصاد للمنافسة الدولية يستدعي إحداث تخفيضات أخرى في التعريفة الجمركية ، فاتفاق الشراكة الموقع مع الإتحاد الأوروبي حول إنشاء منطقة للتجارة الحرة ينطوي على إلغاء التعريفات الجمركية تدريجيا على الواردات من الإتحاد الأوروبي حتى إلغائها النهائي بحلول سنة 2010 ، مما يترتب عليه الفقدان التدريجي للإيرادات الضريبية المتعلقة بالتجارة الخارجية.

وما يمكن قوله إجمالا أنه بالرغم من إعادة هيكلة النظام الضريبي مازالت القاعدة الضريبية ضيقة خارج قطاع المحروقات ، الأمر المفسر بنسبة الجباية العادية إلى الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات التي

*-O.M.C : Organisation mondiale de commerce.

تعتبر منخفضة مقارنة مع مثيلاتها في البلدان المجاورة ، حيث وصلت النسبة سنة 1995 في كل من المغرب إلى 22.2% وفي تونس 19.6% أما في الجزائر فكانت 17.43% في حين لم يتجاوز متوسط الفترة (1994-2004) معدل 16.59% [1] .

المبحث الثالث: تحليل تطور معدلات النمو الاقتصادية في الجزائر.

إن دراسة الأداء الاقتصادي لدولة ما يرتبط بعوامل ومحددات عديدة ومتشعبة، و بحكم أن دراستنا هذه تتمحور في جانب منها حول أثر الضغط الضريبي على النمو الاقتصادي ، ارتأينا أن نقتصر في دراستنا هذه على تقديم نظرة ميدانية عامة حول معدلات النمو للاقتصاد الجزائري .

المطلب الأول: تطور معدل النمو الاقتصادي الإجمالي.

لقد اعتمدنا في قياس معدل النمو الإجمالي على المعطيات الإحصائية لوزارة المالية [2]، وللانتقال من الناتج الجاري (الاسمي) إلى الحقيقي ، قمنا بتقسيم الأول على الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك ، أما حساب معدلات النمو فقد طبقنا العلاقة الرياضية المذكورة في الفصل الثاني (الصفحة:92).

جدول رقم (29.4) : تطور معدل النمو الإجمالي خلال الفترة (1994–2004).

السنوات	الناتج المحلي الخام الاسمي(PIB n) 10^9 دج (1)	الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك(IPC) (2)	الناتج المحلي الخام الحقيقي(PIB r) 10^9 دج (1)/(2)=(3)	معدل النمو الحقيقي (T.C r) % (4)
1993	1005.03	235.51	4.26	//
1994	1487.4	303.91	4.89	14.78
1995	2004.09	394.42	5.08	3.88
1996	2570	468.12	5.49	8.07
1997	2780.2	494.93	5.61	2.18
1998	2830.4	519.44	5.44	- 3.03
1999	3248.2	532.2	6.1	12.13
2000	4098.8	533.8	7.67	25.73
2001	4235.6	557.5	7.59	- 1.04
2002	4537.7	565.49	8.02	5.66
2003	5264.2	580.11	9.07	13.09
2004	6112	600.7	10.17	12.12

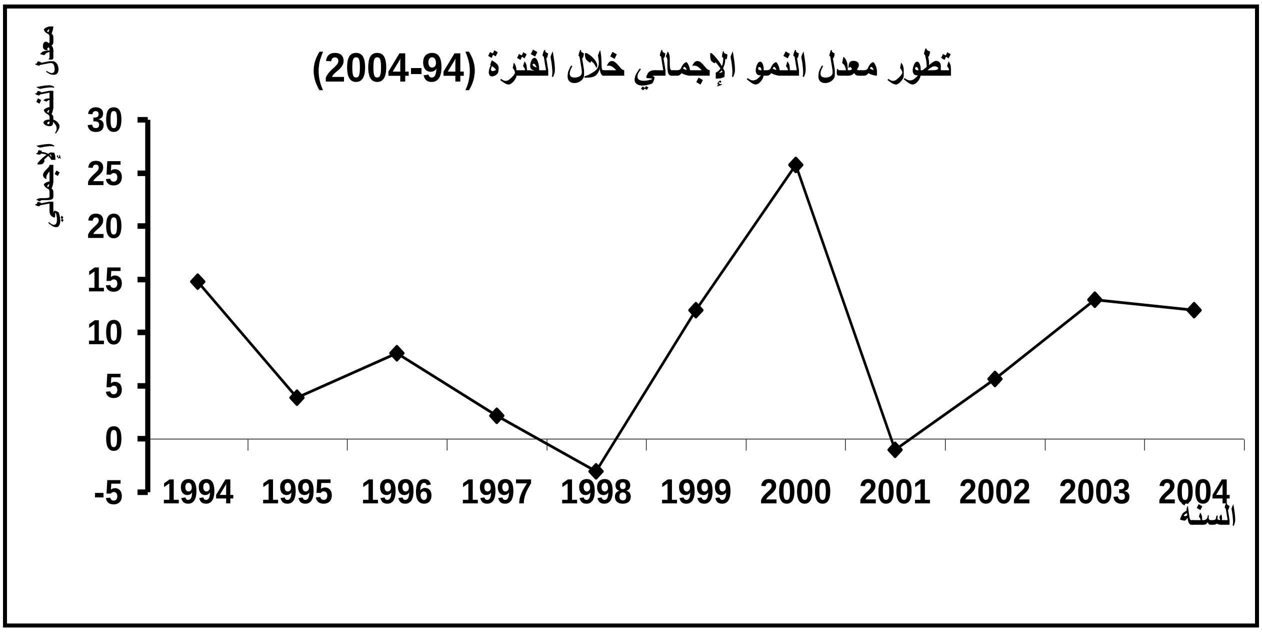
المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الملاحق (01+02+16).

[1] – وسيلة طالب ، الضغط الضريبي والفعالية الضريبية ، "مرجع سبق ذكره" ،ص: 192.

[2] – لمزيد من التوضيح، أنظر موقع وزارة المالية : www.finances-algeria.org.

إن البيان التالي يوضح بشكل أدق تطور معدلات النمو حسب الجدول أعلاه:

شكل رقم (5.4) : تطور معدل النمو الإجمالي للفترة (1994–2004).



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول أعلاه.

إن الملاحظة الأولى المستخرجة من قراءة هذا الجدول هي عدم التجانس لإيقاع النمو الملاحظ طوال السنوات المختلفة ، ففي سنوات التسعينات سجل نمو الناتج الداخلي الخام (PIB) أدنى نسبة له والمقدرة بـــحوالي 2.13% سنة "1997" ، ليشهد معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي معدلا سالبا بعد ذلك حيث قدر بحوالي -3.12% سنة "1998"، و هذا نتيجة لانهيار أسعار المحروقات في الأسواق الدولية ، ونتج عن ذلك أن كل المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية أصبحت في الخط الأحمر.

إن الاتفاقيات المبرمة مع مختلف المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي) من جهة ، والارتفاع المحسوس لأسعار النفط في الأسواق الدولية من جهة أخرى سمحت بتقليص تعقد الوضعية المالية للجزائر مقارنة بالماضي ، حيث سجل الناتج المحلي الخام أعلى معدل له خلال الفترة المدروسة مع مطلع القرن الحالي حيث قدر معدل النمو بحوالي 20.46% (سنة 2000)، ليستقر في حدود 10.81% مع نهاية الفترة (سنة 2004)

إن النتائج المسجلة في السنوات الأخيرة من خلال تطور النمو الاقتصادي ما هي إلا نتيجة لتضافر بعض العوامل ، فمن خلال السياسة الاقتصادية التي تزامنت مع هذه الفترة فلا بد أن نشير أن ارتفاع أسعار المحروقات و تقلص خدمة الديون نظير إعادة جدولة الديون الخارجية كان لها الأثر الايجابي على نمو الناتج الداخلي الخام ، كما أن مساهمة إنتاج صناعة المحروقات مثلت عامل حقيقي للنمو.

المطلب الثاني: تطور معدل النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات.

يعتبر النمو الاقتصادي هدفا رئيسيا ضمن الأهداف العامة التي يراد تحقيقها ، ويعني النمو الاقتصادي الزيادة في الدخل الحقيقي السنوي نسبة إلى الزيادة في عدد السكان خلال نفس الفترة [1].

ويتميز النشاط الاقتصادي في الجزائر بالأحادية المطلقة ، وهذا بسيطرة قطاع المحروقات من خلال ارتفاع نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الخام ، في حين أن باقي القطاعات توصف بأنها ضعيفة المردودية ، الأمر الذي يدفعنا لاستعراض تطور معدلات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ، وهذا ما سنبينه في الجدول التالي:

جدول رقم (30.4) : تطور معدل النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (1994–2004).

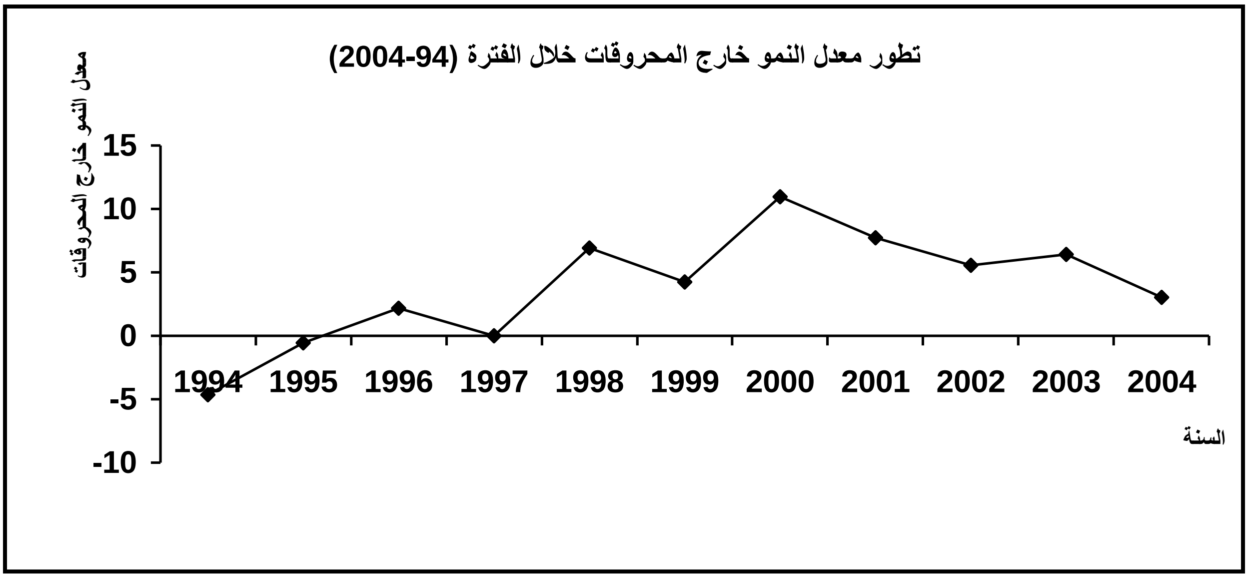
السنوات	الناتج المحلي خارج المحروقات الاسمي (PIBHH n) 10^9 دج (1)	الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك(IPC) (2)	الناتج المحلي خارج المحروقات الحقيقي (PIBHH r) 10^9 دج (1)/(2)=(3)	معدل النمو الحقيقي خارج المحروقات (T.C r) % (4)
1993	915	235.51	3.88	//
1994	1126	303.91	3.7	- 4.63
1995	1454	394.42	3.68	- 0.54
1996	1762	468.12	3.76	2.17
1997	1865	494.93	3.76	0
1998	2089	519.44	4.02	6.91
1999	2231	532.2	4.19	4.22
2000	2483	533.8	4.65	10.97
2001	2798	557.5	5.01	7.74
2002	2994	565.49	5.29	5.58
2003	3271	580.11	5.63	6.42
2004	3489	600.7	5.8	3.01

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الملحق رقم: (16)،والجدولين :(12+13).

[1] – عبد المجيد قدي ، فعالية التمويل بالضريبة في ظل المتغيرات الدولية حالة الجزائر(1988– 1995) ، "مرجع سبق ذكره" ، ص: 35.

إن البيان التالي يوضح بشكل أدق تطور معدلات النمو حسب الجدول أعلاه:

شكل رقم (6.4) : تطور معدل النمو خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (1994–2004).



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول أعلاه.

إن البيان أعلاه يبين بشكل واضح أن النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات بقي ضعيفا مقارنة بنمو قطاع المحروقات ، وهذا رغم الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة في سبيل تطوير معظم القطاعات سواء من خلال عمليات الإنفاق الاستثماري المجسدة في مختلف المشاريع كبرنامج الإنعاش الاقتصادي (PSRE)* أو البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)** ، أو من خلال التحفيزات الجبائية المقدمة للمستثمرين المحليين والأجانب.

إن معدل النمو المتوسط خارج قطاع المحروقات خلال فترة الدراسة قد بلغ حوالي 3.8% ، ويمثل هذا المعدل الاتجاه العام لمسار النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ، ويبقى بذلك قطاع المحروقات الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني والمحرك الأساسي للتنمية بحكم أن معدل نمو قطاع المحروقات أكبر من المعدل العام لنمو الاقتصاد الجزائري. و لم تستطع الجزائر تخطي هدف بلوغ أكثر من 01 مليار دولار كصادرات خارج المحروقات .

إن الجدول التالي يبين تطور مساهمة أهم القطاعات في تكوين الناتج المحلي الخام :

* -PSRE :Programme de soutien a la relance économique.
** -PNDA :Programme nationale du développement agricole.

جدول رقم (31.4) : تطور مساهمة القطاعات في تكوين الناتج المحلي الخام خلال:(1998–2004).

الوحدة:%

	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الفلاحة	12.5	11.9	09	10.4	10	09.7	09.1
المحروقات	24.5	29.6	42	36.5	35.1	35.5	38.2
البناء،الري والأشغال العمومية	11.6	10.2	08.7	09.1	09.8	08.5	08.3
الخدمات المسوقة	26.8	25.6	21.6	24.2	24.8	21.5	20.7
الخدمات غير المسوقة	14.8	13.7	11	11.9	12.5	18.2	17.7
الصناعة	09.9	09	07.5	07.9	07.9	6.5	06
المجموع	100	100	100	100	100	100	100

Source :Cnes ,Rapport du 26eme session, élément de débat pour un pacte de croissance, 2005 ,p22.

إن الملاحظة الأساسية المستخلصة من هذا الجدول هو عدم التكافؤ بين مساهمة القطاعات في تكوين الناتج المحلي الخام ، الذي يهيمن عليه قطاع المحروقات حيث بلغت مساهمة هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الخام متوسط 34.48% ، تزداد هذه النسبة مع ارتفاع أسعار النفط وزيادة حجم الإنتاج.

كما أن مساهمة القطاع الفلاحي في تكوين الناتج المحلي الخام قد عرف تناقصا مستمرا من سنة لأخرى بفعل الانخفاض في الإنتاج الفلاحي المتأثر بحالات الجفاف التي شهدتها المنطقة [1] ، في حين أن القطاع الصناعي الذي يسيطر عليه القطاع الخاص قد شهد استقرارا نسبيا.

إن مستوى ونوعية النمو الاقتصادي تتحدد عن طريق عوامل الإنتاج الأساسية ، متمثلة في إنتاجية العامل ورأس المال ، ولكن تبقى إنتاجية العامل الجزائري دون المستوى المطلوب رغم التحسن الذي عرفته خلال السنوات التي تلت فترة الإصلاحات الاقتصادية ، حيث بلغت حوالي 0.3 لكل عامل خلال الفترة الممتدة مابين سنة 1995 وسنة 1999[2].

[1]-Foudil hassam ,les chemins d' une croissance retrouvée,édition l' économiste d' algerie,algerie ,2005,p :56.

[2]-Cnes ,élément de débat pour un pacte de croissance,op-cit ,pp :24,25.

المطلب الثالث: تطور نصيب الفرد من الدخل الوطني.

يبين الجدول التالي تطور معدل نمو متوسط الدخل للفرد الجزائري خلال فترة الدراسة:

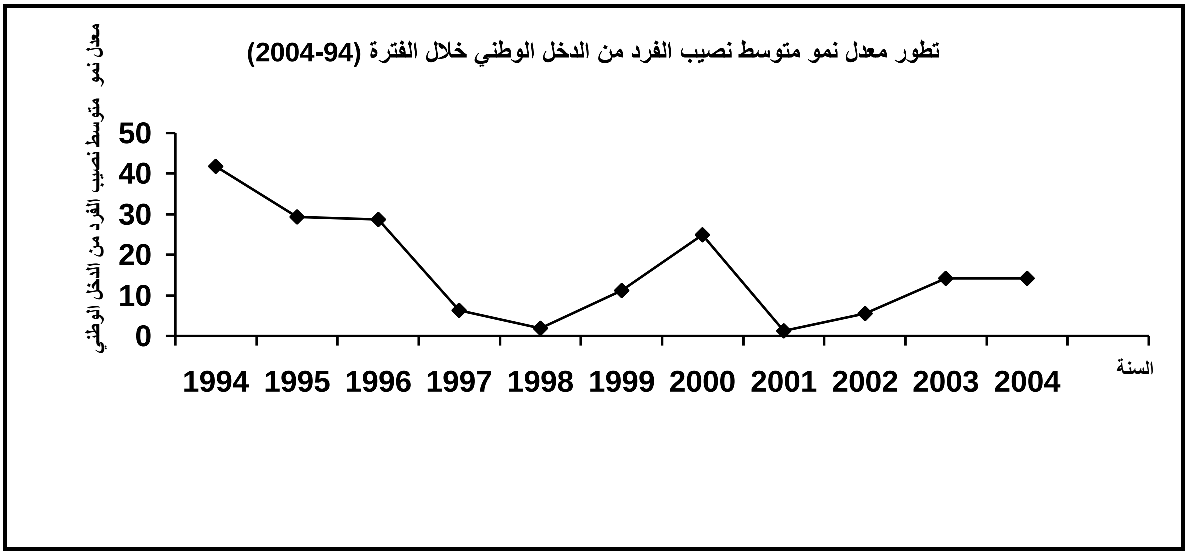
جدول رقم (32.4) : تطور معدل نمو متوسط نصيب الفرد الجزائري من الدخل الوطني خلال الفترة (1994–2004).

السنوات	نصيب الفرد من الناتج المحلي بالدولار الأمريكي (1)	سعر الصرف 1$=دج (2)	نصيب الفرد من الناتج المحلي بالدينار الجزائري (1).(2)=(3)	معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني % (4)
1993	1698.4	22.5	38214	//
1994	1542	35.06	54062.52	41.74
1995	1498	46.65	69881.7	29.26
1996	1643	54.75	89954.25	28.72
1997	1658	57.68	95633.44	6.31
1998	1658	58.74	97390.92	1.83
1999	1627	66.57	108309.39	11.21
2000	1790	75.6	135324	24.94
2001	1775	77.26	137136.5	1.33
2002	1816	79.68	144698.88	5.51
2003	2136	77.39	165305.04	14.24
2004	2621	72.06	188869.26	14.25

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الملحقين رقم: (01+02)،والجدولين رقم:(09+11).

إن البيان التالي يوضح بشكل أدق تطور معدلات النمو حسب الجدول أعلاه:

شكل رقم (7.4): تطور نصيب الفرد من الدخل الوطني خلال الفترة (1994–2004).



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول أعلاه.

يبين الشكل أعلاه تطور معدل نمو متوسط الدخل الفردي خلال فترة الدراسة الممتدة مابين 1994 حتى نهاية 2004 ، حيث بلغ معدل النمو حوالي 16.3% في المتوسط ، مما أدى إلى تحسن حقيقي في القدرة الشرائية للمواطن الجزائري نتيجة لارتفاع الأجور بنسبة 5% سنويا منذ سنة 1999 من جهة ، والثبات النسبي للأسعار من جهة أخرى من خلال نمو يقل عن نسبة 2% كوتيرة سنوية[1]، وقد نجم عن هذا التحسن في القدرة الشرائية ارتفاع قوي للاستهلاك بنسبة أزيد من 4.5% كمتوسط.

إن حساب متوسط الدخل الفردي وفق الطريقة التقليدية التي تعتمد على قسمة الناتج الحقلي الخام السنوي على عدد السكان تثار حولها إشكالات عديدة ، بدءا بفرضية عدالة توزيع الدخل الوطني بين مختلف الشرائح الاجتماعية التي تقوم عليها الطريقة،فهي فرضية غير مقبولة إطلاقا ، زيادة على الصعوبات الناجمة عن حساب مجمع الناتج المحلي الخام في حد ذاته والمتعلقة أساسا بعدم إدراج منتجات الاقتصاد الموازي وتقدير للعديد من السلع والخدمات بأسعار غير سوقية.

إن الإشكالات والصعوبات المذكورة سالفا تدل على أن متوسط الدخل الفردي لا يعكس مستوى الرفاهية الاقتصادية للفرد الجزائري ، لكون أنه يتوقف زيادة على نمط توزيع الثروة في المجتمع ، على نسبة النمو السكاني ، فإذا كان النمو السكاني أقل من نمو متوسط الدخل الفردي فإن رفاهية الفرد تتحسن بشرط أن يكون التوزيع عادلا .

إن الجدول التالي يبين تطور معدل النمو السكاني في الجزائر:

جدول رقم (33.4) : تطور معدل النمو السكاني في الجزائر في الفترة(1994-2004)

	94	95	96	97	98	99	2000	2001	2002	2003	2004
معدل النمو السكاني%	2.2	1.9	1.7	1.6	1.57	1.51	1.48	1.55	1.53	1.58	1.63

Source :Cnes ,Rapport du 26eme session, élément de débat pour un pacte de croissance, 2005 ,p16.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه الانخفاض التدريجي في وتيرة النمو الديمغرافي خلال السنوات الأخيرة ، فبعدما كان يبلغ 2.2% في سنة 1994 انخفض إلى حدود 1.63% في سنة 2004 ، وبذلك عرف هذا المعدل نسبة 1.65% كمتوسط خلال الفترة المدروسة ، وهو معدل مقبول إلى حد ما يتوافق مع النتائج التي توصلت إليها الدراسات الأكاديمية ، التي بينت بأنه من أجل المحافظة على المستوى المعيشي

[1] -عبد الطيف بن اشنهو ، عصرنة الجزائر"حصيلة وآفاق-1999-2009" ، مطبعة ألفا، الجزائر، 2004، ص:64.

للأفراد بين فترتين زمنيتين فإن معدل نمو الناتج الوطني الخام (Le PNB) يجب أن لايقل عن نسبة 6% إذا كان معدل النمو السكاني في حدود 1% [1].

المبحث الرابع: الدراسة الاقتصادية والقياسية لانعكاس الضغط الضريبي عـــلى النـــــمو الاقتصادي.

من أجل دراسة علاقة الارتباط بين معدلات النمو الاقتصادي (TAUX DE CROISSANCE) باعتبارها متغيرة تابعة ومعدلات الضغط الضريبي (TAUX DE PRESSION FISCAL) باعتبارها متغيرة مستقلة نعتمد على نموذج قياسي يهدف إلى توضيح العلاقة بين المتغيرتين في أبسط صورها ، يتمثل هذا النموذج في نموذج الانحدار الخطي البسيط (Le modèle derégression lineare simple) [*].

ومن أجل تطبيق هذه الطريقة الإحصائية نستعين ببرنامج خاص بمعالجة المعطيات الإحصائية من النوع **spss12** [**]، الذي يمكننا من تسهيل حساب كل المعطيات اللازمة، قصد تحديد طبيعة العلاقة الموجودة بين المتغير التابع والمتغير المستقل وفي نفس الوقت يساعدنا في إجراء عملية اختبار صح ة الفرضيات الخاصة بمعاملات الانحدار.

تبلغ عدد المشاهدات في هذه الدراسة 11 سنة (1994-2004) ، وهو ما يعني أن درجة الحرية (N=10) ، لكون أن N=n-1.

المطلب الأول: أثر معدل الضغط الضريبي الإجمالي على معدل النمو الاقتصادي الإجمالي.

قصد التأكد من صحة الفرضية القائلة بأن العلاقة بين الضغط الضريبي والنمو الاقتصادي علاقة عكسية ، حيث أن رفع معدل الاقتطاع الضريبي يؤدي إلى انخفاض في وتيرة النمو الاقتصادي نقوم بدراسة علاقة الارتباط بين هذين المتغيرين باستعمال الطريقة المشار إليها أعلاه.

1) التحليل القياسي:

لدينا الجـــدول التـــالي الذي يوضـــح تطور كل من معـــدلات الضغط الضريبي الإجمالي (**TPFG**) و معدلات النمو الاقتصادي (**Tcroi g**)خلال الفترة "1994-2004" :

1- Cnes ,élément de débat pour un pacte de croissance,op-cit ,p:15.

* - لمزيد من التوضيح حول ماهية وطريقة تطبيق هذا النموذج أنظر كتب الاقتصاد القياسي، مثل كتاب:

- مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، الاقتصاد القياسي، النظرية و التطبيق، الطبعة الأولى،دار وائل للنشر، عمان الأردن، ، 1998.

**-SPSS :statistical package for social sciences.

جدول رقم (4-34): تطور معدلات الضغط الضريبي الإجمالي والنمو الاقتصادي الإجمالي خلال الفترة "1994-2004".

الوحدة: **%**

سنوات / الموضوع	94	95	96	97	98	99	00	01	02	03	04
معدل الضغط الضريبي الإجمالي (x_i)	30.97	33.07	33.78	34.55	28.18	30.52	28.84	32.49	33.11	28.37	25.75
معدل النمو الاقتصادي الإجمالي (y_i)	14.78	3.88	8.07	2.18	-3.03	12.13	25.73	-1.04	5.66	13.09	12.12

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول: (4-8) و الجدول: (4-10) و الجدول: (4-29) .

تتحدد معالم هذا النموذج وفقا للمعادلة التالية: $\hat{y}_{Tcroig\ tpfg} = \hat{a} + \hat{b}X + U_i$ حيث:

$i = 1, 2,3,\dots,10$ "عدد المشاهدات".

X_{tpfg} : معدل الضغط الضريبي الإجمالي " متغير مستقل".

ŷTcroig : معدل النمو الاقتصادي الإجمالي " متغير تابع".

$\hat{a}$: القيمة التقديرية للحد الثابت "a".

$\hat{b}$: القيمة التقديرية للحد الثابت "b".

U_i: حد الخطأ.

1.1) تقدير معالم النموذج:

لتقدير معالم النموذج تم الاستعانة ببرنامج خاص بمعالجة المعطيات من النوع "spss 12" و الذي أعطى النتائج التالية: $\hat{y}_i = \hat{\alpha} + \hat{\beta}x_i$

(معادلة الانحدار الخطي البسيط) $\hat{y}Tcroig = 32.020 - 0.135\ X_{tpfg}$

حيث أن:

ŷTcroig : معدل النمو الاقتصادي الإجمالي. $r=0,395$

X_{tpfg}: معدل الضغط الضريبي الإجمالي $r^2 = 0,156$

$\hat{a}$ = 32.020

$\hat{b}$ = - 0.135

– إن هذه النتائج تبين لنا أن هناك علاقة عكسية بين معدل الضغط الضريبي الإجمالي (**TPFg**) باعتباره متغير مستقل و معدل النمو الاقتصادي الإجمالي (**Tcroig**) باعتباره متغير تابع، كما أنه هناك ارتباطا ضعيف نسبيا بين المتغيرين "r=0,395" لكنه مقبول إلى حد ما بحكم أن النمو الاقتصادي لا يتأثر فقط بالضغط الضريبي ، ولكن بمتغيرات عديدة اقتضت ضرورة الدراسة من جهة ونقص الإحصائيات من جهة أخرى إهمالها ، أما معامل التحديد "r^2" فيبين لنا أن 15.6 % من التغير في النمو الاقتصادي راجع إلى التغير في مستوى الضغط الضريبي .

– كما أن الميل الحدي للانحدار " $\hat{b}$=-0.135" يبين أنه إذا تغير الضغط الضريبي الإجمالي بوحدة واحدة يؤدي ذلك إلى تغير في معدل النمو الإجمالي بـــ 0.135 وحدة وفي الاتجاه المعاكس ، بحكم أن العلاقة المستخلصة علاقة عكسية بين المتغيرتين.

2.1) اختبار الفرضيات:

$$\begin{cases} H_N : \hat{b} = 0 & \text{"فرضية العدم"} \\ H_A : \hat{b} \neq 0 & \text{"الفرضية البديلة"} \end{cases}$$

– بإفتراض درجة الثقة تساوي 95 % أي أن: α = 0,05 ، و لدينا :

$t^*(\hat{b}) = -1.291$

$t^c(\hat{b}) = 2,228$

و بما أن : $|t^*\hat{b}| < t^c \hat{b}$ وعليه نقبل فرضية العدم أي أن: $\beta = 0$ كدليل على أن المتغير المستقل (الضغط الضريبي الإجمالي) ليس له دور مهم في تفسير التغيرات التي تحدث في قيمة معدل النمو الاقتصادي الإجمالي، ويعني ذلك أن قيمة β ليس لها معنوية إحصائية في التفسير*.

أما عن الحد الثابت α (القيمة الفعلية لمعامل الانحدار المقدر $\hat{\alpha}$) لدينا:

$t^*(\hat{a}) = 26.550$

$t^c(\hat{a}) = 2,228$

ومنه نلاحظ أن:

26.550> 2.228 أي أن: $t^c(\hat{\alpha}) < t^*(\hat{\alpha})$، معناه أن الحد الثابت α له معنوية إحصائية في تفسير التغير الحادث في قيمة المتغير التابع نتيجة تغير المتغير المستقل.

* – لمشاهدة المنحنى البياني والنقطي لعلاقة الضغط الضريبي الإجمالي مع معدل النمو الإجمالي ، أنظر الملحق رقم :18.

2) التحليل الاقتصادي:

بعدما استنتجنا صحة فرضية العلاقة العكسية القائمة بين كل من معدل الضغط الضريبي الإجمالي (**PFG**) ومعدل النمو الاقتصادي الإجمالي (**Tcroig**) باستعمال النموذج القياسي أعلاه ، رغم أن معامل الارتباط (Coefficient de collération) ضعيف نسبيا ، فيمكن القول أن الضغط الضريبي باعتباره تكلفة على المؤسسات وأرباب العمل وحتى الأفراد المشتغلين ، فإن تأثيره على سلوك مختلف الأعوان الاقتصاديين يكون كبيرا بحكم أنه يمس مداخيلهم ورأسمالهم.

إن علاقة الارتباط بين النمو الاقتصادي والضغط الضريبي في الجزائر علاقة عكسية ، فارتفاع حجم الاقتطاعات العائدة للدولة والجماعات المحلية من الناتج المحلي الخام من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض في وتيرة نمو هذا الناتج .

إن الجدول التالي يبين بصورة إجمالية تأثير الضغط الضريبي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلا ل مرحلتين مختلفتين ، كل مرحلة لها خصائصها ومميزاتها:

جدول رقم (4-35): متوسط معدلات كل من الضغط الضريبي والنمو الاقتصادي خلال الفترة (1994-2004).

الوحدة:%

	متوسط الفترة الأولى (1994-1998)	متوسط الفترة الثانية (1998-2004)	المتوسط العام
الضغط الضريبي الإجمالي	32.11	29.84	30.87
معدل النمو الإجمـــــالي	5.17	11.28	8.5

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول: (4-8) و الجدول: (4-10) و الجدول: (4-29) .

يبين الجدول أعلاه أن متوسط الضغط الضريبي للفترة المدروسة قد بلغ حوالي 30.87% ، وهو ما يعني أن ثلث الثروة المنتجة في الاقتصاد الجزائري تقريبا تقتطع من مختلف الأعوان الاقتصاديين لصالح الدولة .

إن المتوسط العام لمعدل الضغط الضريبي الإجمالي (**PFG**) الذي يتضمن الجباية البترولية (**FP**) هو في مستوى مرتفع نسبيا إذا ما قورن بالحدود النظرية المثلى التي نادى بها بعض المفكرين الاقتصاديين من أمثال الأسترالي " **كولين كلارك** " 25% .

لقد بلغ معدل الضغط الضريبي كمتوسط للفترة الأولى (1994-1998) نسبة32.11% ، وهي الفترة التي تزامنت مع سلسلة الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها بلادنا وهي نسبة مرتفعة جدا ، وفي المقابل فقد بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الخام معدل 5.17% ، وهو معدل منخفض وضعيف إذا ما قورن بنمو

الاقتطاعات الضريبية ، وهو ما يدعم فكرة انخفاض وتيرة النمو الاقتصادي مع ارتفاع مستوى الضغط الضريبي.

أما الفترة الثانية (1999-2004) فقد انخفض الضغط الضريبي بمقدار2.27 نقطة مئوية ، حيث بلغ متوسط الفترة نسبة29.84% ، وفي المقابل ارتفع معدل النمو الاقتصادي بمقدار 6.11 نقطة مئوية ، حيث بلغ متوسط الفترة 11.28% ، وبالتالي نستنتج أن انخفاض معدل الضغط الضريبي ساهم إلى حد ما في نمو الناتج المحلي الخام.

إن نمو الناتج المحلي الخام في الجزائر مرتبط إلى درجة كبيرة بارتفاع عائدات النفط ، وهذا ما يبينه الجدول التالي الذي يوضح ثقل الجباية البترولية في هيكل الاقتصاد الوطني:

جدول رقم (36.4) : تطور تحصيل الجباية البترولية مقارنة بالناتج المحلي الخام خلال الفترة (1994-2004).

السنوات	الجباية البترولية[1] 10^9 دج (1)	الناتج الداخلي الخام 10^9 دج PIBH(2)	ضغط الجباية البترولية % (3)=(2)/(1)	الضغط الضريبي الكلي% (4)	نسبة ضغط الجباية البترولية من مجموع الضغط الضريبي % (5)=(4)/(3)
1994	222.18	1487.4	14.93	30.97	48.2
1995	336.15	2004.09	16.77	33.07	50.71
1996	507.84	2570	19.76	33.78	58.49
1997	570.77	2780.2	20.52	34.55	59.39
1998	378.72	2830.4	13.38	28.18	47.48
1999	560.12	3248.2	17.24	30.52	56.48
2000	720	4098.8	17.56	28.84	60.88
2001	840.6	4235.6	19.84	32.49	61.06
2002	916.4	4537.7	20.19	33.11	60.97
2003	836.06	5264.2	15.88	28.37	62.59
2004	862.2	6112	14.1	25.75	54.75

1- لاتحتوي على مداخيل الجباية البترولية المحولة إلى صندوق ضبط الموارد.

المصدر: من نظم الطالب اعتمادا على الجدول:(8.4) والجدول :(10.4) ، والملاحق رقم:(07+08).

إن الملاحظة الأساسية التي يمكن استخلاصها من الجدول أعلاه هي أن التغيرات الحاصلة في الضغط الضريبي الجزئي للجباية البترولية خلال سنوات الدراسة واكبتها تغيرات موازية وفي نفس الاتجاه (الارتفاع والانخفاض) في الضغط الضريبي الإجمالي.

إن استقراء معطيات الجدول أعلاه تتضح لنا علاقة التأثير المتبادل بين كل من عوائد صادرات النفط من جهة ونمو مستوى الناتج المحلي الخام من جهة أخرى ، فانخفاض عائدات النفط يؤدي إلى انخفاض مباشر في الناتج المحلي الخام ، وهذا سيؤدي إلى انخفاض كل من الاستثمار والاستهلاك ، والانخفاض في هذين المتغيرين ستكون له آثار سلبية في القيمة المضافة المولدة في القطاعات غير النفطية ، ومن ثم في حجم الإيرادات التي يمكن للحكومة أن تحصل عليها منها ، ومن جانب آخر فإن الانخفاض في صادرات النفط سيفاقم من الوضع التجاري للبلدان المنتجة له ، وبخاصة التي تعاني مشاكل في موازين مدفوعاتها ، وهذا بدوره سيقلل من إمكانية زيادة الإيرادات الضريبية على التجارة الخارجية[1].

المطلب الثاني: أثر معدل الضغط الضريبي خارج المحروقات على معدل النمو الاقتصادي خارج المحروقات.

يتميز الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات التي تعتمد على تصدير المحروقات ، بالثنائية الحادة بين النشاط الاقتصادي الخاص بقطاع المحروقات وباقي الأنشطة الاقتصادية الأخرى. وبعدما استنتجنا في المبحث الثاني من هذا الفصل بأن مستوى الضغط الضريبي خارج الجباية البترولية مازال ضعيفا بالرغم من التطور الحاصل في عملية التحصيل ، فإننا سنحاول فيما يلي استنتاج أثره على تطور النمو الاقتصادي:

1) التحليل القياسي:

لدينا الجدول التالي الذي يوضح تطور كل من معدلات الضغط الضريبي خارج المحروقات (**PFHH**) و معدلات النمو الاقتصادي خارج المحروقات (**TCHH**) خلال الفترة "1994-2004" :

جدول رقم (4-37): تطور معدلات الضغط الضريبي خارج المحروقات والنمو الاقتصادي خارج المحروقات خلال الفترة "1994–2004".

الوحدة :%

الموضوع / سنوات	94	95	96	97	98	99	00	01	02	03	04
PFHH (x_i)	17.18	17.43	16.49	17	16.39	15.63	15.02	16.06	16.46	17.2	17.3
TCHH (y_i)	-4.63	-0.54	2.17	00	6.91	4.22	10.97	7.74	5.58	6.42	3.01

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول: (4-12) و الجدول: (4-13) و الجدول: (4-30) .

[1] – عبد الرزاق الفارس ، الحكومة والفقراء والإنفاق العام ، " مرجع سبق ذكره " ، ص:93.

تتحدد معالم هذا النموذج وفقا للمعادلة التالية: $\hat{y}_{TCHH} = \hat{a} + \hat{b}X_{PFHH} + U_i$ حيث:

$i = 1, 2,3,\ldots,10$ "عدد المشاهدات".

X_{PFHH} : معدل الضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات " متغير مستقل".

$\hat{y}TCHH$: معدل النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات " متغير تابع".

$\hat{a}$: القيمة التقديرية للحد الثابت "a".

$\hat{b}$: القيمة التقديرية للحد الثابت "b".

U_i: حد الخطأ.

1.1) تقدير معالم النموذج:

لتقدير معالم النموذج تم الاستعانة ببرنامج خاص بمعالجة المعطيات من النوع "spss 12" و الذي أعطى النتائج التالية: $\hat{y}_i = \hat{\alpha} + \hat{\beta}x_i$

(معادلة الانحدار الخطي البسيط) $Y_{TCHH} = 17.021 - 0.121\, X_{PFHH}$

حيث أن:

Y_{TCHH}: معدل النمو الاقتصادي خارج المحروقات. $r=0,701$

X_{PFHH}: معدل الضغط الضريبي خارج المحروقات $r^2 = 0,491$

$\hat{a} = 17.021$

$\hat{b} = -0.121$

– إن هذه النتائج تبين لنا أن هناك علاقة عكسية بين معدل الضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات (**PFHH**) باعتباره متغير مستقل و معدل النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات (**TCHH**) باعتباره متغير تابع، كما أنه هناك ارتباطا قوي بين المتغيرين (الضغط الضريبي والنمو الاقتصادي خارج المحروقات) مقارنة بما سبق (الضغط الضريبي والنمو الاقتصادي الإجمالي) " r=0,701" ، أما معامل التحديد "r^2" فيبين لنا أن 49.1 % من التغير في النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات راجع إلى التغير الحاصل في معدل الضغط الضريبي .

– كما أن الميل الحدي للانحدار " $\hat{b}$=-0.121" يبين أنه إذا تغير الضغط الضريبي للجباية العادية بوحدة واحدة يؤدي ذلك إلى تغير في معدل النمو الاقتصادي المحقق خارج قطاع النفط بـــ 0.121 وحدة وفي الاتجاه المعاكس ، بحكم أن العلاقة المستخلصة علاقة عكسية بين المتغيرتين

2.1) اختبار الفرضيات:

H_N : "فرضية العدم" $\hat{b} = 0$

H_A : "الفرضية البديلة" $\hat{b} \neq 0$

- بافتراض درجة الثقة تساوي 95 % أي أن: $\alpha = 0,05$ ، و لدينا :

$t^*(\hat{b}) = -2.947$

$t^c(\hat{b}) = 2,228$

و بما أن : $|t^*(\hat{b})| > t^c(\hat{b})$ وعليه نرفض فرضية العدم أي أن: $\beta \neq 0$ كدليل على أن المتغير المستقل (الضغط الضريبي خارج المحروقات) له دور مهم في تفسير التغيرات التي تحدث في قيمة معدل النمو الاقتصادي خارج المحروقات، ويعني ذلك أن قيمة β لها معنوية إحصائية في التفسير*.

أما عن الحد الثابت α (القيمة الفعلية لمعامل الانحدار المقدر $\hat{\alpha}$) لدينا:

$t^*(\hat{a}) = 72.948$

$t^c(\hat{a}) = 2,228$

ومنه نلاحظ أن:

72.948> 2.228 أي أن: $t^c(\hat{\alpha}) < t^*(\hat{\alpha})$، معناه أن الحد الثابت α له معنوية إحصائية في تفسير التغير الحادث في قيمة المتغير التابع نتيجة تغير المتغير المستقل.

2) التحليل الاقتصادي:

إن معادلة الانحدار المستنتجة بين معدل الضغط الضريبي خارج المحروقات(PFHH) ومعدل النمو الاقتصادي خارج المحروقات(TCHH) تدعم فكرة العلاقة العكسية القائمة بين حجم الاقتطاع الضريبي من جهة ودرجة تطور النشاط الاقتصادي من جهة أخرى التي تميز الاقتصاد الجزائري ، كما أن علاقة الارتباط تبدو علاقة قوية إلى حد ما بحكم أن معامل الارتباط r =%70.1 .

إن الجدول التالي يبين بصورة إجمالية تأثير الضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي خارج المحروقات في الجزائر خلال مرحلتين مختلفتين ، المرحلة الأولى تمثل فترة ما بعد الإصلاحات الضريبية وبداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي ، أما المرحلة الثانية فتمثل فترة الانتعاش التي ميزت الاقتصاد الجزائري بفعل الارتفاع الحاصل في أسعار النفط وبداية تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي (PSRE) الذي كان له دور بارز في ارتفاع معدل النمو الاقتصادي:

* - لمشاهدة المنحنى البياني والنقطي لعلاقة الضغط الضريبي خارج المحروقات مع معدل النمو خارج المحروقات ، أنظر الملحق رقم :19.

جدول رقم (4-38): متوسط معدلات كل من الضغط الضريبي والنمو الاقتصادي خارج المحروقات خلال الفترة (1994-2004).

الوحدة:%

	متوسط الفترة الأولى (1994-1998)	متوسط الفترة الثانية (1998-2004)	المتوسط العام
ض.ض خارج المحروقات	16.89	16.27	16.58
م النمو خارج المحروقات	0.78	6.32	3.55

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول: (4-12) و الجدول: (4-13) و الجدول: (4-30) .

يبين الجدول أعلاه أن متوسط الضغط الضريبي للجباية العادية للفترة المدروسة قد بلغ حوالي 16.58% وهو معدل في مستوى مقبول ، و لم يبلغ الحدود النظرية المثلى التي نادى بها الاقتصاديون.

لقد بلغ معدل الضغط الضريبي كمتوسط للفترة الأولى (1994-1998) نسبة16.89% ، وفي المقابل فقد بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات معدل ضعيف جدا وقارب الصفر ، حيث بلغ حوالي 0.78% ، وهو معدل منخفض وضعيف إذا ما قورن بنمو الاقتطاعات الضريبية العادية .

أما الفترة الثانية (1999-2004) فقد انخفض الضغط الضريبي بمقدار صغير جدا حيث قدر حجم الانخفاض بمقدار 0.62 نقطة مئوية ، حيث بلغ متوسط الفترة نسبة 16.27%، وفي المقابل ارتفع معدل النمو الاقتصادي بمقدار 5.54 نقطة مئوية ، حيث بلغ متوسط الفترة 3.55% ، وبالتالي نستنتج أن انخفاض معدل الضغط الضريبي ساهم إلى حد ما في نمو الناتج المحلي الخام.

لقد بينت إحدى الدراسات السابقة[1] المعتمدة على تصنيف النظام الضريبي حسب النشاط الاقتصادي إلى أربعة (04) قطاعات كبرى ، تشمل كل من الصناعة كقطاع أول ، الخدمات ، التجارة والأعمال الحرة كقطاع ثاني ، البنـــاء ، الري والأشغال العمومية (BTPH) كقطاع ثالث ، الزراعة كقـــطاع رابـــع ، بأن الضغط الضريبي حسب القطاعات المذكورة قد بلغ الحدود التالية[*] :

[1] – جلول حروشي ، الضغط الضريبي في الجزائر (93-99) ، "مرجع سبق ذكره" ، ص ص:214-220.

[*] – تجدر الإشارة إلى أن عدم توفر البيانات الإحصائية الخاصة بحصيلة الجباية حسب كل قطاع ، اقتضت منا الاقتصار على عرض نتائج هذه الدراسة فقط ،دون التعرض لجميع سنوات الدراسة ، مع إضافتنا لمقارنتها بمدى مساهمة القطاعات في تكوين الناتج المحلي الخام.

جدول رقم (4-39): متوسط الضغط الضريبي في القطاعات الاقتصادية ومساهمتها في تكوين الناتج المحلي الخام خلال الفترة (1994-1998). الوحدة:%

القطاع	الصناعة	التجارة ، الخدمات والأعمال الحرة	البناء ، الأشغال العمومية والري	الزراعة
الضغط الضريبي للقطاع[1]	18.95	21.38	18.16	11.26
مساهمة القطاع في الناتج المحلي الخام[2]	09	26.8	11.6	12.5

المصدر:1- جلول حروشي ، الضغط الضريبي في الجزائر (93-99) ، "مرجع سبق ذكره" ، ص ص:214-220.

2- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير الجلسة رقم: 26 ، " مرجع سبق ذكره " ، ص: 22.

إن ملاحظتنا للجدول أعلاه ، نستنتج ما يلي:

- إن معدل الضغط الضريبي في جميع القطاعات المذكورة في حدود معقولة و لم تبلغ بعد المستوى الأعظمي الذي نادى به الاقتصاديون (حدود 25% كأقصى حد) الذي يشكل تجاوزه تأثير سلبي على النشاط الاقتصادي.
- يتحمل المكلفون الذين يمارسون نشاطات تجارية أو خدماتية أو مهن حرة أعلى معدل اقتطاع ضريبي ، حيث يصل هذا الاقتطاع إلى حدود 21.38% ، وفي المقابل بلغت مساهمة القطاع في تكوين الناتج المحلي الخام أعلى نسبة كذلك (26.8%) ، مما يوحي بأن زيادة النشاط الاقتصادي في قطاع ما يؤدي إلى زيادة حصيلة هذا القطاع من الضرائب عن طريق توسيع الأوعية الضريبية الممكنة ، إذا كانت المعدلات مقبولة من طرف المكلفين.
- تمثل الزراعة القطاع الذي يتحمل فيه المكلفين أقل عبء ضريبي ، حيث بلغ متوسط العبء الضريبي 11.26% ، ولكن رغم ذلك تبقى مساهمة هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الخام ضعيفة إلى حدما رغم المجهودات الكبيرة التي تقوم به الحكومة في سبيل إنعاش هذا القطاع من خلال البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية.
- إن مساهمة قطاع الصناعة في تكوين الناتج المحلي الخام تبدو أضعف مساهمة ، حيث تقدر بحوالي 9% ، ويعود ذلك حسب اعتقادنا إلى الضغط الضريبي المرتفع الذي يتحمله المكلفون الناشطون في هذا القطاع ، بالإضافة إلى المشاكل العديدة التي يعاني منها النسيج الصناعي الجزائري ، من مشاكل البيروقراطية في الإدارة ، ومشكل العقار الصناعي ، وغيرها من المشاكل الأخرى.

المطلب الثالث: أثر معدل الضغط الضريبي الفردي على نمو متوسط الدخل الفردي.

1) التحليل القياسي:

لدينا الجدول التالي الذي يوضح تطور كل من معدلات الضغط الضريبي الفردي (**PFI**) و معدل نمو متوسط الدخل الفردي (**TCMR**) خلال الفترة "1994-2004" :

جدول رقم (4-40): تطور معدل نمو متوسط الدخل الفردي(TCMR) والضغط الضريبي الفردي (PFI) خلال الفترة "1994–2004". الوحدة :%

سنوات / الموضوع	94	95	96	97	98	99	00	01	02	03	04
PFI (x_i)	16.03	16.3	14.02	14.02	14.8	13.27	11.27	12.64	12.91	12.48	11.64
TCMR(y_i)	41.74	29.26	28.72	6.31	1.83	11.21	24.94	1.33	5.51	14.24	14.25

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول: (4-16) و الجدول: (4-17) و الجدول: (4-32) .

تتحدد معالم هذا النموذج وفقا للمعادلة التالية: $\hat{y}_{TCMR\ PFI} = \hat{a} + \hat{b}X + U_i$ حيث:

$i = 1, 2,3,\ldots,10$ "عدد المشاهدات".

X_{PFI} : معدل الضغط الضريبي الفردي " متغير مستقل".

$\hat{y}Tcmr$: معدل نمو متوسط الدخل الفردي " متغير تابع".

$\hat{a}$: القيمة التقديرية للحد الثابت "a".

$\hat{b}$: القيمة التقديرية للحد الثابت "b". U_i: حد الخطأ.

1.1) تقدير معالم النموذج:

لتقدير معالم النموذج تم الاستعانة ببرنامج خاص بمعالجة المعطيات من النوع "spss 12" و الذي أعطى النتائج التالية: $\hat{y}_i = \hat{\alpha} + \hat{\beta}x_i$

(معادلة الانحدار الخطي البسيط) $\hat{y}Tcmr = 12.729 + 0.52\ X_{PFI}$

حيث أن:

$\hat{y}Tcmr$: معدل نمو متوسط الدخل الفردي. $r=0,417$

X_{PFI}: معدل الضغط الضريبي الفردي $r^2 = 0,174$

$\hat{a} = 12.729$ $\hat{b} = 0.52$

- إن هذه النتائج تبين لنا أن هناك علاقة طردية بين معدل الضغط الضريبي الفردي (**PFI**) باعتباره متغير مستقل و معدل نمو متوسط الدخل الفردي (**Tcmr**) باعتباره متغير تابع، كما أنه هناك ارتباطا ضعيف نسبيا بين المتغيرين "r=0,417" ، أما معامل التحديد "r^2" فيبين لنا أن 17.4 % من التغير في نمو متوسط الدخل الفردي راجع إلى التغير في مستوى الضغط الضريبي الفردي .

- كما أن الميل الحدي للانحدار " $\hat{b}$=0.52" يبين أنه إذا تغير الضغط الضريبي الفردي بوحدة واحدة يؤدي ذلك إلى تغير في معدل نمو متوسط الدخل الفردي بـــ 0.52 وحدة وفي نفس الاتجاه ، بحكم أن العلاقة المستخلصة علاقة طردية بين المتغيرتين.

2.1) اختبار الفرضيات:

$$\begin{cases} H_N : \hat{b} = 0 & \text{"فرضية العدم"} \\ H_A : \hat{b} \neq 0 & \text{"الفرضية البديلة"} \end{cases}$$

- بافتراض درجة الثقة تساوي 95 % أي أن: α = 0,05 ، و لدينا :

$t^*(\hat{b}) = 1.377$

$t^c(\hat{b}) = 2,228$

و بما أن : $|t^*\hat{b}| < t^c\hat{b}$ وعليه نقبل فرضية العدم أي أن: $\beta = 0$ كدليل على أن المتغير المستقل (الضغط الضريبي الفردي) ليس له دور مهم في تفسير التغيرات التي تحدث في قيمة معدل نمو متوسط الدخل الفردي ، ويعني ذلك أن قيمة β ليس لها معنوية إحصائية في التفسير*.

أما عن الحد الثابت α (القيمة الفعلية لمعامل الانحدار المقدر $\hat{\alpha}$) لدينا:

$t^*(\hat{a}) = 16.343$

$t^c(\hat{a}) = 2,228$

ومنه نلاحظ أن:

16.343< 2.228 أي أن: $t^c(\hat{\alpha}) < t^*(\hat{\alpha})$، معناه أن الحد الثابت α له معنوية إحصائية في تفسير التغير الحادث في قيمة المتغير التابع نتيجة تغير المتغير المستقل.

2) التحليل الاقتصادي:

إن نتائج الدراسة القياسية لعلاقة الارتباط بين معدل الضغط الضريبي الفردي (PFI) ومعدل نمو متوسط الدخل للفرد العامل (TCMR) ، تنفي فرضية العلاقة العكسية بين معدل الاقتطاع الضريبي ونمو

* - لمشاهدة المنحنى البياني والنقطي لعلاقة الضغط الضريبي الفردي مع معدل نمو متوسط الدخل الفردي ، أنظر الملحق رقم :20.

الدخل الفردي ، بحكم أن العلاقة المستنتجة بين المتغيرتين علاقة طردية (ميل موجب) ، وهو ما يعني أن زيادة حجم الاقتطاع الضريبي الذي يتحمله الفرد العامل تؤدي إلى زيادة متوسط دخله الفردي .
إن هذه الفكرة مقبولة إذا كانت إنتاجية النفقات الحكومية الممولة من الضرائب موجبة ، بمعنى أنه إذا كانت النفقات العامة للدولة موجهة لميادين تنعكس إيجابا على النمط المعيشي للفرد ، وتزيد من نصيب الفرد (زيادة فعلية) في حصوله على الخدمات المقدمة من طرف الحكومة (تعليم ، صحة ، أمن ، نقل ..الخ) كلما زادت إمكانية تحمل عبء ضريبي أكبر [1] واستعداد نفسي أفضل لدفع الضرائب ، وهذا دون إغفال درجة الوعي الضريبي الذي في الغالب يتسم بالضعف الكبير في الدول النامية عموما والجزائر خصوصا[*] .

المطلب الرابع: الضغط الضريبي وتمويل التنمية في الجزائر.

للضريبة علاقة وطيدة مع النمو الاقتصادي ، وهذا بحكم أنها تتميز بوظيفتين أساسيتين في الدفع بالنمو الاقتصادي إلى المستوى المرغوب ، فمن جهة تعتبر كأداة في يد الحكومة تساهم في توفير الأموال الضرورية لتنفيذ مختلف المشاريع التنموية وهذا ما يطلق عليه بالجوانب التمويلية للضغط الضريبي ، ومن جهة أخرى تعتبر الضـــرائب كأداة حث اقتصادي هامة تساهم في تكوين المدخرات اللازمة لعملية التنـــمية الاقتـــصادية ، وهذا ما يعرف بالجوانب التحفيزية للضغط الضريبي.

سنحاول فيما يلي تحليل هذين الوظيفتين الأساسيتين للضغط الضريبي وإبراز دورهما في عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر:

1- الضغط الضريبي والتمويل الحكومي للتنمية (الميزانية):

تعتبر الضريبة أداة أساسية في تحقيق الموارد المالية اللازمة لتنفيذ مشاريع التنمية الحكومية التي تأخذ في اعتبارها الأولويات الأساسية للسياسة الاقتصادية العامة للدولة ، وفي ظل الثنائية الحادة التي يتميز بها الاقتصاد الجزائري فإنه يفترض أن تمول ميزانية التجهيز التي تمثل مختلف البرامج التنموية العمومية عن طريق الجباية البترولية ، وعلى هذا الأساس فإنه يفترض أنه في ظل ارتفاع الضغط الضريبي الإجمالي المتضمن للجباية البترولية ترتفع معه ميزانية التجهيز.

[1] - محمد بن الجوزي ،الإصلاحات الجبائية وانعكاساتها الاقتصادية والمالية في الجزائر خلال الفترة (92-98) ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 1999، ص : 289.

[*] - في دراسة خاصة لمديرية التشريع الجبائي بوزارة المالية ، أجرى استطلاع للرأي على عينة من مجتمع ضريبي يتكون من 650 شخص طبيعي و35 شخص معنوي، تبين أن التكليف الضريبي يمثل لدى 57%عبء إجباري،30.2% يمثل مساهمة في نفقات الدولة،ولدى 2.9% يعتبر أداة للتعديل الاقتصادي.

جدول رقم (4-41): تطور تغطية الجباية العادية لنفقات التسيير والتجهيز بميزانية الدولة للفترة (1994-2004).

	الجباية العادية 10^9 دج	نفقات التسيير 10^9 دج	معدل تغطية الجباية العادية لنفقات التسيير%	نفقات التجهيز 10^9 دج	معدل نمو نفقات التجهيز %	معدل تغطية الجباية العادية لنفقات التجهيز%	معدل الضغط الضريبي الإجمالي %	معدل الضغط الضريبي خارج المحروقات %
1994	193.48	330.4	58.55	235.9	//	82.01	30.97	17.18
1995	253.54	473.7	53.52	285.9	21.19	88.68	33.07	17.43
1996	290.62	590.5	49.12	279.8	- 2.13	103.86	33.78	16.49
1997	317.11	665.2	47.67	275.7	- 1.46	115.01	34.55	17
1998	342.57	725	47.25	245.7	- 10.88	139.42	28.18	16.39
1999	348.74	824.4	42.30	254.4	3.45	137.08	30.52	15.63
2000	373.15	841.4	44.34	318.9	25.35	117.01	28.84	15.02
2001	444.49	1056.8	42.05	462.5	45.02	96.10	32.49	16.06
2002	493.09	1038.6	47.47	502.3	8.60	98.16	33.11	16.46
2003	562.88	1173.8	47.95	612.9	22.01	91.88	28.37	17.2
2004	603.77	1241.2	48.64	618.8	0.96	97.57	25.75	17.3

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات وزارة المالية ، الملحق: (15) ، والجدول:(20.4) والجدول: (36.4).

لقد سعى الإصلاح الضريبي المنتهج بداية من سنة 1992 لإعطاء الضريبة المكانة التي تستحقها لتكون الإيراد الأساسي الذي تعتمد عليه الدولة في تمويل ميزانيتها ، ومن بين الأهداف التي كان يرجى تحقيقها من خلال هذه الإصلاحات هو تغطية النفقات الجارية (نفقات التسيير) عن طريق الجباية العادية ومن خلال ملاحظتنا للجدول رقم (41) المبين أعلاه يتضح لنا ما يلي:

- رغم التزايد المستمر لمختلف أنواع النفقات خلال الفترة محل الدراسة إلا أن هذا التزايد كان بنسب نمو متناقصة من سنة لأخرى وذلك استجابة للإصلاحات الهيكلية المعتمدة حيث تم خفض النفقات العامة للتقليل من العجز الموازني .

- لم تتمكن الجباية العادية من تغطية نفقات التسيير إلا في حدود 48.07% في المتوسط ، أي أن هذه النسبة لم تتجاوز حتى مقدار النصف ، وتتكون هذه النفقات أساسا من مرتبات وأجور قطاع الإدارات العمومية بالإضافة إلى نفقات سيرها ، فرغم أن هذه النفقات تعرف استقرارا نسبيا بفعل تطبيق برنامج التعديل الهيكلي ، غير أن عدم تغطيتها بواسطة الجباية العادية ومن ثمة توجيه الجباية البترولية لتغطية

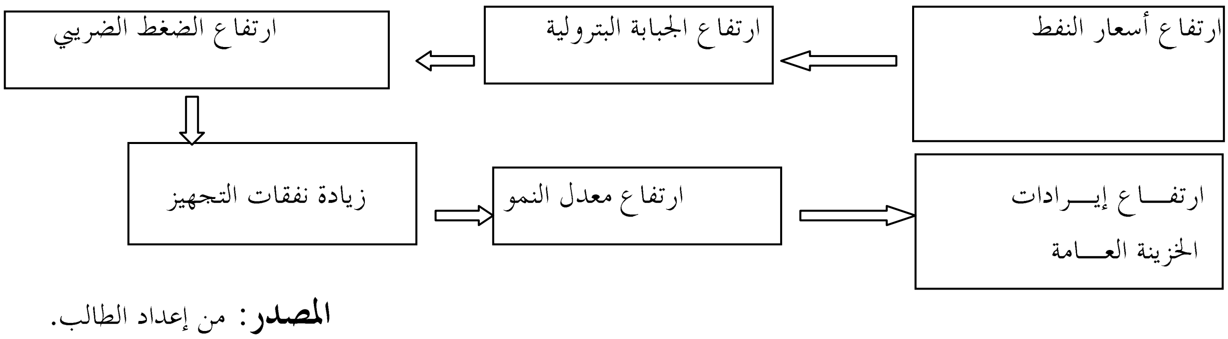
النفقات الاستثمارية سيجعل الحكومة تضغط على نفقات التجهيز من أجل تفادي العجز الموازني ، وهو ما سوف ينعكس سلبا على مجريات التنمية الاقتصادية بالبلاد[1] .

– عرفت نفقات التجهيز معدلات نمو متذبذبة بين الصعود والنزول ، حيث شهدت الفترة (1996-1998) اتجاها تنازليا ، وهذه الفترة تزامنت مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي (PAS) وما يتميز به من قواعد صارمة في ضبط المالية العامة خاصة جانب النفقات منها هذا من جهة ، ومن جهة أخرى نتيجة الانخفاض الذي عرفته أسعار النفط في الأسواق الدولية خاصة سنة 1998 الأمر الذي أدى إلى انخفاض في نفقات التجهيز بمعدل 10.88% وهي أعلى نسبة خلال فترة الدراسة ، أما الفترة الثانية (1999-2004) فقد عرفت نفقات التجهيز تحسنا نسبيا من سنة لأخرى بفعل الارتفاع الحاصل في أسعار النفط ، والتحكم في معطيات الاقتصاد الكلي ، حيث سجلت نفقات التجهيز أعلى معدل نمو لها خلال فترة الدراسة ، وهذا سنة 2001 حيث قدر المعدل بنسبة 45.02% ، وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى بداية تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي رصد له أكثر من 07 مليار دولار ، بالإضافة إلى تحسن الوضع الأمني سمح شيئا فشيئا بعودة الدولة إلى الإنفاق الاستثماري من خلال فتح الو رشات الكبرى.

إجمالا لما سبق وبإجراء مقارنة بسيطة بين معدلات نمو نفقات التجهيز لميزانية الدولة من جهة ، ومعدلات الضغط الضريبي الإجمالي المتضمن للجباية البترولية من جهة أخرى ، يتبين لنا أن ميزانية الدولة لازلت تعتمد اعتمادا كبيرا على ما تدره الجباية البترولية من إيرادات ، أما الجباية العادية فرغم الجهود المبذولة من قبل الحكومة قصد تحسينها فإنها لم تبلغ الأهداف المنشودة .

وعلى هذا الأساس نستطيع القول بأن ارتفاع أسعار المحروقات يؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية ومن بعدها يرتفع الضغط الضريبي ، وبالتالي زيادة حصيلة الجباية أكثر مما تتوقعه الحكومة تجبرها على تكوين مدخرات من جهة وتصريف الباقي من خلال برامج تنموية ونفقات رأسمالية الهدف الأساسي منها رفع معدل النمو الاقتصادي وزيادة إيرادات الخزينة العمومية العادية ، ويمكن تمثيل هذا القول في المخطط التالي:

مخطط رقم (1.4) :العلاقة بين الضغط الضريبي الإجمالي واتجاهات تغير نفقات التجهيز العمومي.



المصدر: من إعداد الطالب.

[1] – راضية بختاش ، الجباية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي–دراسة اقتصادية وقياسية لحالة الجزائر– ، "مرجع سبق ذكره" ، ص:156.

2- الضغط الضريبي و تعبئة الادخار للتنمية :

سنحاول في هذه النقطة الحديث عن الجوانب التحفيزية للضريبة ، من خلال التطرق إلى وقع الضريبة المطبقة وتأثيرها على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر، كالاستهلاك والادخار، الاستثمار والعمالة.

1.2- أثر الضريبة على الادخار والاستهلاك:

لقد سعت الدولة من خلال الإجراءات الضريبية إلى تشجيع الادخار والحد من الاستهلاك غير المنتج، وقصد معرفة مستوى كل من الاستهلاك والادخار سنتطرق إلى تخصيص الدخل الوطني النقدي المتاح في الجدول الآتي:

جـــدول رقم (42.4) : تطور تخصيص الدخل الوطني النقدي المتاح خلال الفترة(1994-2000).

الوحدة: 10^9 دج

	94	95	96	97	98	99	2000
الدخل الوطني النقدي المتاح	1407.8	1875.01	2040.6	2232.8	2314.8	2530.8	3210.9
الاستهلاك النهائي للعائلات	837.4	1112.4	1319.3	1411.6	1556.7	1670.7	1714.2
الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية	263.9	340.2	405.3	459.8	503.6	543.6	560.2
الادخار الصافي	306.5	422.4	316	361.4	254.5	316.5	936.6
نسبة استهلاك العائلات إلى الدخل الوطني النقدي المتاح	59.4	59.3	64.6	63.22	67.2	66.01	53.4
نسبة استهلاك الإدارات إلى الدخل الوطني النقدي المتاح	18.7	18.4	19.8	20.59	21.7	21.45	17.44
نسبة الادخار إلى الدخل الوطني النقدي المتاح	21.7	22.53	15.5	16.18	10.99	12.5	29.17

المصدر: وسيلة طالب ، الضغط الضريبي والفعالية الضريبية ،"مرجع سبق ذكره"، ص:205.

إن ملاحظتنا لمعطيات الجدول أعلاه ، تتضح لنا النقاط التالية:

- ارتفاع نسبة الاستهلاك الكلي إلى الدخل الوطني النقدي المتاح وخاصة إستهلاك العائلات ، حيث بلغ متوسط نسبة الاستهلاك العائلي خلال الفترة (1994 - 2000) حوالي 61.87%، بينما بلغ متوسط إستهلاك الإدارات العمومية 19.72%، أي أن متوسط الاستهلاك الكلي كان 81.64%، وكانت نسبة الادخار الصافي منخفضة مقارنة بالاستهلاك الكلي حيث قدر متوسط هذه النسبة 18.36%.

- ارتفاع الادخار الكلي يتماشى وارتفاع الدخل الوطني النقدي المتاح ، والانخفاض في هذا الأخير يؤدي إلى التضحية أولا بالادخار مثلما حدث سنة1998 حيث انخفضت نسبة الادخار الصافي بالنسبة للدخل الوطني النقدي المتاح إلى أكثر من 06 نقاط مئوية ، حيث بلغت 10.99%، وبالتالي فإن المستوى المنخفض للدخل المتاح أدى إلى انخفاض مستوى الادخار[1].

وبهدف معرفة العلاقة التي تربط كل من الاستهلاك والادخار ، والدخل النقدي المتاح ، نقوم بعرض الجدول التالي الذي يبين تطور الميل الحدي لكل من الاستهلاك والادخار:

جـــدول رقم (43.4) : تطور الميل الحدي للادخار والاستهلاك خلال الفترة(1994-2000).

الوحدة: 10^9 دج

	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
التغير في الدخل الوطني النقدي المتاح	300.7	467.21	165.6	192.2	55.42	210.7	712
التغيرفي الاستهلاك الكلي	231	351.3	272	146.8	162.3	148.7	91.9
التغير في الادخار	69.7	115.9	106.4-	45.4	106.9-	62	351
الميل الحدي للاستهلاك[1]	0.77	0.57	1.64	0.76	2.93	0.7	0.13
الميل الحدي للادخار[2]	0.23	0.43	0.64-	0.24	1.93-	0.3	0.87
1- الميل الحدي للاستهلاك= التغير في الاستهلاك الكلي/التغير في الدخل الوطني النقدي المتاح. 2 - الميل الحدي للادخار= التغير في الادخـــــار الكلي/التغير في الدخل الوطني النقدي المتاح.							

المصدر: وسيلة طالب ، الضغط الضريبي والفعالية الضريبية ،"مرجع سبق ذكره"، ص:207.

نلاحظ ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك مما يفسر ارتفاع الاستهلاك مع ارتفاع الدخل بنسب متقاربة فمثلا في سنة 1997 كلما ارتفع الدخل بوحدة واحدة يرتفع الاستهلاك بـــ 0.76 وحدة ، وبالتالي فإن الاستهلاك يمتص نسبة أكبر من دخل الفرد ، وفي المقابل فإن حجم الادخار يكون ضعيفا نسبيا ، ويمكن رد ذلك إلى أن الدخل الفردي المتاح منخفض لدرجة أن الأفراد لا يمكنهم تخصيص جزء مهم منه للادخار.

ومنه فالإجراءات الضريبية الرامية إلى تشجيع الادخار بغرض تكوين رؤوس أموال كبيرة للاستثمار من المدخرات الصغيرة لم تفلح في ذلك رغم ما يعرفه الادخار من نمو لكنه بطيء ، باستثناء سنة 2000 التي عرفت ميل حدي للادخار مرتفع جدا حيث قدر بحوالي:0.87 .

---

[1] - وسيلة طالب ، الضغط الضريبي والفعالية الضريبية ، " مرجع سبق ذكره " ، ص:206.

2.2- أثر الضريبة على الاستثمار:

تستخدم الضرائب كأداة لتوجيه الاستثمارات عن طريق إقرار معاملة ضريبية تتماشى والأهداف المحددة ، وتظهر الأهمية التي توليها الدولة لتشجيع وجلب الاستثمار في الكم الهائل من الإعفاءات و الامتيازات الضريبية الممنوحة والتي تمثل تضحية آنية لميزانية الدولة من بعض الإيرادات الضريبية وشبه الضريبية بغرض الاستفادة لاحقا من الاستثمارات الوافدة .

ولقد قسم المشرع الجزائري مناطق الاستثمار إلى النظام العام والنظام الاستثنائي حيث يشمل هذا الأخير الاستثمارات الموجودة في المناطق الفقيرة والنائية والتي تتطلب ترقيتها مساهمة خاصة من الدولة لانعدام البنى القاعدية فيها ، والاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني حيث تتمثل أهم الحوافز الضريبية الممنوحة في النظامين* :

1- النظام العام :

تستفيد الاستثمارات في إطار هذا النظام وبعنوان إنجازها من:

- تطبيق نسبة مخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة للاستثمار.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل في الاستثمار.
- الإعفاء من نقل الملكية بعوض بخصوص العقارات التي تخص الاستثمار .

2-النظام الاستثنائي: تستفيد بعنوان إنجاز الاستثمار بـــما يلي:

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض مع تطبيق حق ثابت ومخفض في مجال التسجيل قدره (2 ‰) فيما يخص العقود التأسيسية و الزيادات في رأس المال.
- تكفل الدولة جزئيا أو كليا بمصاريف الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية للمشروع.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في الاستثمار سواء كانت مستوردة أو محلية مع تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية على السلع المستوردة المتعلقة بالاستثمار.

أما بعد معاينة انطلاق الاستغلال فتتمتع الاستثمارات من:

- الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة ومن الدفع الجزافي والرسم على النشاط المهني.
- الإعفاء لمدة عشر(10) سنوات من الرسم العقاري على الممتلكات الخاصة بالاستثمار.
- منح مزايا إضافية من شأنها أن تسهل أو تحسن الاستثمار.

* - لمزيد من التوضيح انظر: الأمر رقم: 01-03 المؤرخ في: 01 جمادى الثانية ،1422 الموافق لـــ:20أوت2001 المتعلق بتطوير الاستثمار.

إن دراسة فعالية التوسع في الإعفاءات الضريبية التي تمنحها الحكومة من خلال سياسة ضريبية ترمي إلى تخفيف الضغط الضريبي قصد إنعاش الاستثمار المحلي والأجنبي ، تتم من خلال أربعة (04) محاور رئيسية تتمثل أساسا فيما يلي:

- حجم الاستثمارات المنجزة فعلا.
- التوازن الجهوي في الاستثمارات المنجزة.
- ترقية وتنويع الصادرات.
- خلق مناصب شغل جديدة.

إن الجدول التالي يبين عدد المشاريع المنجزة وفرص العمل المخلقة خلال الفترة الممتدة بين سنة 1993 وسنة 1999:

جـــدول رقم (44.4) : تطور حركة الاستثمار وفرص العمل خلال الفترة (1993–1999).

الســـنــة	عـــدد الـــمـــشـــاريـــع	فــرص الـــعـــمـــل	الـــمـــبـــالـــغ مليار دينار جزائري
1994-1993	694	59606	114
1995	834	73818	219
1996	2057	127849	178
1997	4989	266761	438
1998	9144	388702	912
1999	5318	167559	347
المجموع	23054	1084295	2208

المصدر: تلايجية نورة،ماضي بلقاسم ،"دور الدولة والجماعات المحلية في ترقية الاستثمار" ، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية ،جامعة سكيكدة14-15 مارس 2004، ص:06.

منذ أواخر 1993و حتى منتصف 1999تم التصريح لدى وكالة ترقية الاستثمارات (ANDI)* عن مشاريع بلغت قيمتها أكثر من 2208مليار دينار أي ما يعادل تقريبا 36مليار دولار ،وهذا المبلغ باستطاعته تغطية حجم التمويلات اللازمة لإقامة أكثر من 23000 مشروع باستطاعتها خلق مليون منصب شغل من بين هذه المشاريع 262 مشروع للشراكة مع مستثمرين أجانب بقيمة1,7 مليار دولار أما ما يميز هذه المشاريع المصرح بها فهو ما يلي:

* - ANDI : Agence nationale du développement de l' investissement.

– ارتفاع نسبة المشاريع الجديدة حيث بلغت 18763 مشروعا بنسبة 81% من العدد الإجمالي بكلفة بلغت نسبتها 79% فيما تتوزع النسب الباقية على مشاريع التوسع والتطوير.

–تركز هذه المشاريع في شمال البلاد و الوسط بسبب تطور البنى التحتية لهذه المناطق .

–تركز المشاريع في المجال الصناعي بنسبة 39% من مجمل المشاريع .

–تطور مشاريع الشراكة مع المستثمرين الأجانب الذين اهتموا بالقطاع الصناعي الذي نال وحده137 مشروعا من مجمل 262 مشروع [1].

إن استقراؤنا لواقع الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة يتضح لنا ما يلي:

–تواضع قيمة الاستثمارات المنجزة من حيث القيمة ، إذا استثنينا قطاع المحروقات.

–مازالت الاستثمارات تتركز في ولايات الشمال حوالي 81% من إجمالي الاستثمارا ت المنجزة ، وهذا دليل على أن السياسة الضريبية الموجهة لتشجيع الاستثمار في المناطق الداخلية ومناطق الجنوب الكبير بهدف إيجاد توازن جهوي لم تنجح.

–انخفاض مساهمة الصادرات خارج قطاع المحروقات حيث أنها لم تتعدى نسبة3.07% خلال الفترة (1998-2003).

–رغم الانخفاض المحسوس في معدلات البطالة من سنة لأخرى ، إلا أن مناصب العمل الموفرة أغلبها مناصب مؤقتة وغير دائمة.

وبالتالي يمكن القول بأن سياسة تخفيف الضغط الضريبي قصد إنعاش الاستثمارات وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي لم تكون فعالة خلال الفترة المدروسة.

3.2– أثر الضريبة على العمالة:

يرتبط حجم العمالة بحجم الإنفاق الاستثماري ، وعليه ينجر عن أية ضريبة تعمل على التقليل من حجم الإنفاق الاستثماري إلى انخفاض في مستوى العمالة ، ويستعمل معيار الضغط الضريبي كأداة لتوجيه العمالة ، حيث أن زيادة الاقتطاعات الضريبية على صناعة معينة تنقص من حجم العمالة في تلك الصناعة ، والعكس صحيح أي أن انخفاض الضرائب في قطاع معين يؤدي إلى زيادة في فرص العمل المتاحة إلى حدود معينة ، ومن بين الإجراءات الضريبية الهادفة إلى تحفيز المؤسسات على خلق فرص التوظيف نجد مايلي:

– إعفاء الهيئات التي توظف الشباب بعد انتهاء عقود ما قبل التشغيل * من الدفع الجزافي (VF) بنسبة 100% في السنة الأولى و50% في السنة الثانية و30% في السنة الثالثة .

[1] - تلايجية نورة ، ماضي بلقاسم ،دور الدولة والجماعات المحلية في ترقية الاستثمار، " مرجع سبق ذكره " ، ص: 06.

* - تمثل عقود ما قبل التشغيل (Contrat pré- emploi) إحدى الطرق المنتهجة من قبل الحكومة لإدماج خريجي الجامعات في سوق العمل.

- الإعفاء لمدة عشر سنوات من الدفع الجزافي للاستثمارات القائمة في إطار النظام الاستثنائي.

- فضلا على أن معدل الدفع الجزافي (VF) يعرف تخفيضا سنويا بمقدار نقطة مئوية (1%) ابتدءا من سنة 2001 ، وقد تم إلغاؤها نهائيا ابتدءا من السنة المالية الحالية (2006) وهذا وفقا للمادة " 13" من قانون المالية لهذه السنة ، وهذا بغرض تخفيف تكاليف التشغيل.

إن الجدول التالي يبين تطور سوق العمالة في الجزائر خلال الفترة مابين سنة 1994 وسنة 2001:

جـــدول رقم (45.4) : تطور سوق العمالة خلال الفترة (1994-2001).

	الطلب على العمل	عرض العمل	التوظيف المحقق		
			التوظيف الدائم	التوظيف المؤقت	المجموع
1994	142.808	44.205	12.806	24.179	36.985
1995	168.387	48.695	11.578	29.885	41.463
1996	134.858	36.768	6.134	25.976	32.110
1997	163.800	27.934	5.090	19.740	24.830
1998	166.299	28.192	3.926	22.638	26.564
1999	121.309	24.726	3.727	18.650	22.377
2000	101.520	24.533	3.014	19.201	22.215
2001	99.913	25.662	3.191	20.505	23.696

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء على الموقع: http://www.ons.dz/them_sta.htm (2006/05/21).

إن ملاحظتنا للجدول المبين أعلاه يتضح لنا ما يلي :

- أنه رغم السياسات الرامية إلى تشجيع الاستثمار قصد إحداث مناصب عمل جديدة وتخفيض الضرائب الخاصة بالأجور مثل ضريبة الدفع الجزافي (VF) بغرض زيادة التوظيف إلا أن عدد مناصب العمل المعروضة بقيت أقل ولا تغطي طلبات العمل التي تمثل ثلاث أضعاف عروض العمل تقريبا.

- عرفت عروض العمل المقدمة معدلا متناقصا في أغلب سنوات الدراسة ، حيث سجلت سنة 1997 أدنى معدل نمو ، الذي بلغ 24.02% - ، وهذا بالاعتماد على الإحصائيات الرسمية فقط ، أي أننا نهمل جانب كبير من سوق العمالة الموازي الذي عرف نمو رهيبا خلال السنوات الأخيرة.

- بالرغم من مناصب الشغل المحدثة من قبل المشاريع الاستثمارية المقررة إلا أن عدم التوازن بين العرض والطلب يبقى من سمات سوق العمل الجزائري.

خلاصـــة الفصـــل :

لقد عرضنا في هذا الفصل الدراسة الميدانية لحالة الجزائر ، وهذا من خلال تحليل هيكل النظام الضريبي الجزائري وتفكيكه إلى أجزائه الرئيسية بهدف قياس الضغط الضريبي في مختلف صوره من جهة ، واختبار مدى ارتباطه بمستوى النمو الاقتصادي المحقق خلال الفترة المدروسة من جهة أخرى.

وكمدخل لدراستنا هذه قمنا بتقديم موجز عن بنية النظام الضريبي الجزائري بعد الإصلاح الضريبي الذي شرع في تطبيقه مع بداية السنة المالية 1992 ، حيث تطرقنا إلى معالم الإصلاح الضريبي وأهم الأهداف المرجوة منه أولا ، وعرضنا مكونات النظام الضريبي من خلال التطرق إلى أهم الضرائب والرسوم المشكلة له والمعدلات المطبقة و التي انبثقت عن عملية الإصلاح ثانيا ، وقد خلصنا إلى أن الإصلاح الضريبي لم يحقق هدفه الرئيسي المتمثل في تحسين الجباية العادية حتى تغطي نفقات التسيير ، وهذا بدليل أن الجباية البترولية مازالت تمثل المصدر الرئيسي لتمويل الميزانية العامة للدولة .

ثم انتقلنا بعدها إلى قياس الضغط الضريبي في الجزائر وتحليل مستوياته المختلفة ، وقد توصلنا إلى النتائج التالية:

- يعتبر معدل الضغط الضريبي الإجمالي (PFG) معدلا مرتفعا ، بحكم أن هذا المعدل متضمن للجباية البترولية التي ترتفع مع ارتفاع أسعار النفط وانخفاض في سعر صرف الدينار مقارنة بالدولار الأمريكي.
- رغم الإجراءات والتدابير الضريبية التي جاء بها الإصلاح الضريبي من جهة ، والتي تصدر سنويا في مختلف قوانين المالية من جهة أخرى ، والرامية إلى تحسين عمليات التحصيل لازالت هذه الأخيرة دون المستوى المطلوب ، وهذا ما يفسر بانخفاض في معدل الضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات (PFHH).
- ظل معدل الضغط الضريبي الجزئي للضرائب غير المباشرة مرتفعا خلال سنوات الدراسة ، وهو ما أثر سلبا على قضية العدالة الضريبية من جهة ،وأدى إلى انخفاض في المستوى المعيشي للسكان من جهة أخرى.

كما تعرضنا في المبحث الثالث إلى تحليل واقع النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال حساب معدل النمو الاقتصادي الإجمالي (TCg) ومعدل النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات (TCHH) ومعدل نمو متوسط الدخل الفردي (TCMR) ، وهذا بهدف التمهيد لدراسة علاقة الارتباط بين هذه المعدلات الثلاث السابقة ، ومعدلات الضغط الضريبي الإجمالي (PFG) و الضغط الضريبي خارج المحروقات (PFHH) والضغط الضريبي الفردي (PFI) على التوالي . وهذا ما قمنا به في المبحث الرابع من خلال اختبار العلاقة بين الضغط الضريبي والنمو الاقتصادي المحقق ، وهذا بالاستعانة بأدوات نظرية وأخرى تجريبية،وقد استنتجنا من ذلك أنه لمستوى الضغط الضريبي تأثير كبير على النمو لكنه لا يعتبر العامل الوحيد المؤثر فيه ففي حالة الجزائر تبين لنا أن النمو الاقتصادي يتأثر سلبا بمعدل الضغط الضريبي رغم أنه لم يبلغ الحدود النظرية المثلى التي نادى بها علماء المالية العامة إذا استثنينا من ذلك قطاع المحروقات .

الخـــاتـــمــــة

الخـــاتمة العـــامة:

1 – تذكير بالإشكالية:

تعتمد غالبية دول العالم بدرجة كبيرة على الضرائب لتمويل إنفاقها العام ، فعادة ما يكون النظام الضريبي المصدر الأساسي لموارد الموازنة العامة مع إمكانية تكملته بمصادر ثانوية أخرى ، وللضرائب وظيفتين أساسيتين في إستراتيجية التنمية الاقتصادية ، فالوظيفة الأولى تتمثل في تقييد نمو الاستهلاك الخاص من أجل زيادة حجم المدخرات الموجهة للاستثمار ، أما الوظيفة الثانية فهي تحويل الموارد من القطاع الخاص إلى القطاع العام (أي زيادة حجم الادخار الحكومي) ومن ثم فهناك علاقة وثيقة بين النمو الاقتصادي المراد تحقيقه ومستويات الضريبة السائدة.

وعليه فإن الضريبة زيادة عن كونها مصدر أساسي للتمويل ، فإنها تشكل أداة هامة في يد الحكومة للتأثير على حجم النشاط الاقتصادي وتوجيهه التوجيه السليم بهدف الوصول إلى مستوى تحصيل ضريبي عال لا يضر بمختلف الوظائف الاقتصادية المحركة للنمو الاقتصادي ، ولن يتحقق هذا الهدف إلا بمعرفة معدل الضغط الضريبي الأمثل ، هذا الأخير يعتبر من أشهر المقاييس وأكثرها دلالة في التعبير عن الدور الذي تلعبه الحكومة في حشد الموارد المالية وتوظيفها .

لقد حاولنا في دراستنا هذه إلى محاولة الإجابة على السؤال الجوهري التالي:

ماهي مستويات الضغط الضريبي ، وما هي أهم الانعكاسات التي شكلتها على النمو الاقتصادي المحقق في الجزائر؟

2 – ملخص البحث:

لقد سعينا في دراستنا هذه إلى دراسة الضغط الضريبي وعلاقته بالنمو الاقتصادي بالإشارة إلى حالة الجزائر ، وهذا من خـــلال قياس الضغط الضريبي مع محاولة إبراز مدى انعكاساته على النمو الاقتصادي المحقق خلال الفترة الممتدة مابين سنة " 1994" وسنة " 2004" وذلك من خلال التـــطرق إلى المحاور التالية:

– التعريف بالضغط الضريبي وتمييزه عن بعض المفاهيم المتقاربة المستعملة في الدراسات الضريبية ، إذ يعتبر الضغط الضريبي واحد من أهم المؤشرات المستعملة لتقييم النظم الضريبية ، ورغم تعدد المصطلحات التي تطلق عليه إلا أن مضمونه واحد إذ أنه يعبر عن ثقل حجم الاقتطاعات الضريبية في اقتصاد ما ، من خلال

معرفة مقدار الثروة العائدة للحكومة من جهة والمتروكة لباقي الأعوان الاقتصاديين التصرف فيها من جهة أخرى ، كما أن هناك عدة مداخل لقياسه تتوقف على طبيعة الإيرادات الضريبية من جهة وطريقة اختيار المجمع الاقتصادي من جهة أخرى ، وعادة ما يتم حسابه على أساس حاصل قسمة مجموع الإيرادات الضريبية المحصلة فعلا على الناتج المحلي الخام أو الناتج الوطني الخام هذا وفقا للمفهوم الضيق ، أما حسابه وفقا للمفهوم الواسع فإنه يتم بإضافة مجموع الاشتراكات الاجتماعية الإجبارية إلى مجموع الإيرادات الضريبية . وبحكم عدم حيادية الضريبة في النشاط الاقتصادي فإن دراسة معدل الاقتطاع الضريبي الأمثل الذي لا يعرقل عمليات الادخار والاستثمار قد شغلت بال العديد من المفكرين والباحثين الاقتصاديين المهتمين بالمسائل المالية والضريبية ، ولكن رغم تلك المحاولات العديدة الرامية إلى تحديد هذا المعدل ، إلا أن الواقع الاقتصادي قد أثبت عدم وجود حدود معينة له إذ أنه يختلف من دولة لأخرى بحسب درجة التقدم الاقتصادي ومستوى الوعي الضريبي للمكلفين.

– التعريف بالنمو الاقتصادي وتمييزه عن مفهوم التنمية الاقتصادية من خلال استعراض لآراء وأفكار مختلف المفكرين والباحثين الاقتصاديين القدامى منهم والمحدثين ، فرغم التشابه الكبير في المفهومين إلا أنه هناك فرق بينهما فالنمو الاقتصادي عبارة عن مقدار الزيادة التلقائية في ثروة الأمة بينما التنمية الاقتصادية تمثل مجموعة من البرامج والمخططات التي تستهدف بلوغ مستوى معين من التقدم الاقتصادي والرقي الاجتماعي ، كم تم إبراز المحددات الرئيسية للنمو وطرق قياسه المختلفة وأهم المشاكل التي تتعرض عملية القياس ، بالإضافة إلى عرض لنموذجين تجريبيين في تقديــر النمو الاقتصادي يتمثلان في نمـــــوذج "سولو " ونموذج "هارود– دومار" .

– استخلاص الروابط الأساسية بين معدل الضغط الضريبي ومعدل النمو الاقتصادي ، وهذا من خلال الحديث عن مختلف الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تنتج عن عملية الاقتطاع الضريبي ،حيث أنه للضغط الضريبي آثار عديدة قصيرة و بعيدة المدى على كافة نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية تتحقق بزيادة أو تخفيض معدل الضغط الضريبي السائد ، كما تم تقديم عرض موجز عن بعض النظريات والنماذج الاقتصادية التي حاولت الربط بين معدل الاقتطاع الضريبي الممكن ومستوى النمو الاقتصادي المحقق في اقتصاد ما ، كما تطرقنا إلى الاتجاهات العالمية للضغط الضريبي من خلال دراسة مستوى الجباية في عينة من الدول التي تتباين فيما بينها في مستوى التقدم الاقتصادي ، حيث تم عرض لمعدلات الضغط الضريبي وبنيته في ثلاث مجموعات رئيسية ، تمثل المجموعة الأولى الدول المتقدمة التي تعرف مستوى معيشي عال ، أما المجموعة الثانية فتشمل عينة من بعض دول أوربا الشرقية التي كانت تنتهج النمط الاشتراكي سابقا والمجموعة الثالثة فتمثل مجموعة من الدول العربية النفطية وغير النفطية.

– دراسة حالة الجزائر ، فبعد التعريف بالهيكل الضريبي الجزائري واستعراض مكوناته الأساسية من ضرائب ورسوم التي انبثقت عن عملية الإصلاح الضريبي ، قمنا بقياس الضغط الضريبي الإجمالي ، والضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات ، وحساب ثقل كل نوع من الضرائب المباشرة وغير المباشرة ، كما قدمنا عرض موجز عن تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة ، وفي الأخير اختبار علاقة الارتباط بين كل من معدل الضغط الضريبي ومعدل النمو الاقتصادي ، مع دراسة الدور التمويلي للضغط الضريبي من خلال مقارنته مع تطور نفقات التجهيز العمومية ، كما عرضنا الجوانب التحفيزية للضغط الضريبي الموجهة لتعبئة الادخار وتوجيهه نحو الاستثمار، من أجل الدفع بمعدل النمو الاقتصادي إلى مستوى يسمح بخلق مناصب شغل وترقية الصادرات خارج المحروقات .

3– اختبار صحة الفرضيات:

تنص الفرضية الأولى على أن مؤشر الضغط الضريبي في الجزائر لا يعبر عن حقيقة ما يتحمله الاقتصاد الوطني من اقتطاعات ضريبية ، وبعد قياسنا للضغط الضريبي و تحليلنا لمعطيات النظام الضريبي الجزائري ، تبين لنا صحة هذه الفرضية ، وهذا بسبب الخلل الكامن في هيكل الاقتصاد الجزائري ، هذا الخلل مرده للاعتماد على الجباية البترولية والضرائب غير المباشرة في تمويل الميزانية.

أما الفرضية الثانية التي تنص على أن النمو الاقتصادي يتوقف على مدى التحكم في مستوى الضغط الضريبي ، فقد أثبت البحث بأن هناك عوامل عديدة تتحكم في مستوى النمو الاقتصادي ومن بين هذه العوامل فإن الضغط الضريبي يعتبر عاملا مهما في تحديد مسار النمو ، وبالتالي يمكن قبول صحة هذه الفرضية.

كما بينت لنا معالجتنا لهذا البحث صحة الفرضية الثالثة والتي مؤداها أن ثقل الضغط الضريبي في الجزائر يتركز في ضغط الجباية البترولية أولا ، وفي الضغط الضريبي الجزئي للضرائب غير المباشرة ثانيا ،وهذا يعود لأهمية النفط في الاقتصاد الجزائري من جهة ، ومردودية وسهولة تحصيل الضرائب غير المباشرة من جهة أخرى.

أما الفرضية الرابعة والمتعلقة بكون أن معدلات الضغط الضريبي في الجزائر بلغت مستويات عالية ،وأنها قد أثرت سلبا على وتيرة النمو الاقتصادي ، فقد بين البحث بعد عملية قياس الضغط الضريبي مع استبعاد الجباية البترولية بأن معدلات الضغط الضريبي في حدود مقبولة و لم تبلغ بعد الحدود النظرية المثلى وهو ما ينفي صحة الجزء الأول من الفرضية الرابعة ، أما الجزء الثاني من الفرضية المتعلق بانعكاس الضغط الضريبي

على النمو الاقتصادي ، وبعد استخدام النموذج القياسي واكتشاف العلاقة العكسية بين الضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات و معدل نمو الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات ، فقد أثبت البحث صحة الجزء الثاني من الفرضية ، وهو ما يعني أن الاقتطاع الضريبي يشكل عبئا على الإنتاج والاستثمار وأي زيادة في الضرائب فإنها ستؤثر سلبا على النمو الاقتصادي.

4 – النتائج المتوصل إليها:

على ضوء العرض السابق ، يمكن تقسيم نتائج الدراسة التي توصلنا إليها إلى قسمين ، نتائج نظرية وأخرى تطبيقية :

1.4 – نتائج الدراسة النظرية:

– لم يعد دور الضريبة مقتصرا على عملية تمويل ميزانيات الدول والجماعات الإقليمية والمحلية فقط ، بل أصبحت الضريبة اليوم تمثل أداة هامة في يد الحكومات لتوجيه النشاطات الاقتصادية والتأثير على مختلف المتغيرات الاقتـــصادية و الاجتماعية ، من خلال توجيه سلـــوك الأعوان الاقتصـــاديين نحو الاتجاه المرغوب ، وقد فرض هذا التحول في دور الضريبة اهتماما بالغا بمحاولة تنظيمها وتكييفها بهدف استغلالها لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية.

– ليس هناك إجماع لا من حيث التسمية ولا من حيث طريقة القياس للضغط الضريبي ، ذلك لكون أن عملية قياس الضغط الضريبي تثير ثلاث صعوبات منهجية ، تتمثل في تحديد إجمالي المداخيل الضريبية وكيفية اختيار المجمع الاقتصادي الذي تنسب له الحصيلة الضريبية ، ثم تأويل النتيجة النهائية للعلاقة.

– رغم أن معدل الضغط الضريبي يمثل واحدا من أهم المؤشرات المستعملة في تقييم النظم الضريبية ، إلا أن أكبر عيب فيه هو كون أنه لا يكشف عن كيفية توزيع الأعباء الضريبية بين مختلف القطاعات الاقتصادية والفئات الاجتماعية.

– رغم المحاولات العديدة التي قام بها بعض المفكرين الاقتصاديين وعلماء المالية العامة لتصور ووضع حدود مثلى للضغط الضريبي لا يمكن تجاوزها ، إلا أنه في الواقع لا يمكن تحديد مسبق لمعدل الضغط الضريبي الأمثل من الناحية النظرية لكون أنه يختلف من دولة لأخرى ومن إقليم لآخر ، وهذا بحكم الاختلاف في الوضع الاقتصادي والاجتماعي من جهة ، وكفاءة الإدارة الضريبية ومدى التزام أفرادها من جهة أخرى.

- إن المنحنى الذي قدمه " آرتير لافر " حتى وإن كان مقبولا من الناحية النظرية إلا أنه في الواقع كان يهدف إلى تبرير السياسات الليبرالية الهادفة إلى تخفيض حجم الاقتطاعات الضريبية ، واستغلال هذا المبدأ لكسب أصوات الناخبين.

- تواجه عملية قياس الضغط الضريبي الفردي صعوبات وإشكالات عديدة ترتبط أساسا بالصعوبات الناجمة عن معرفة ما ينفقه كل فرد بدقة ، ومقدار ما يتحمله من ضرائب غير مباشرة .

- إن ارتفاع حجم الحصيلة الضريبية في ميزانية دولة ما ، لا يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع في معدل الضغط الضريبي ، لأن ارتفاع حجم الاقتطاع الضريبي قد يصاحبه ارتفاعا في حجم الناتج المحلي الخام .

- تختلف الآثار والانعكاسات التي تنجم عن ثقل حجم الاقتطاعات الضريبية باختلاف البيئة الاقتصادية والاجتماعية من جهة ، واختلاف في بنية الهياكل الضريبية بين الدول من جهة أخرى.

- تمثل الضريبة أداة هامة لتعديل سلوك مختلف الأعوان الاقتصاديين نحو الاتجاه المرغوب فيه ، وعليه فإنها أصبحت اليوم تمثل وسيلة هامة وفعالة في معالجة بعض الإختلالات التي يعرفها النشاط الاقتصادي ، وهي بذلك تمثل أداة هامة يمكنها التأثير على النمو الاقتصادي.

- تتحدد علاقة الضغط الضريبي بالنمو الاقتصادي من خلال قدرة الاقتطاع الضريبي في التأثير على محددات النمو الاقتصادي المختلفة سواء بالتأثير على نوعية وكمية الاستثمارات ، حجم الادخار ومستوى العمالة ومن جهة أخرى فإن مستوى النمو الاقتصادي له أثر رجعي على نمو الحصيلة الضريبية ، ومن ثم يؤثر في مستوى الضغط الضريبي السائد.

2.4 – نتائج الدراسة التطبيقية:

- تتأثر مستويات الضغط الضريبي الإجمالي تأثرا كبيرا بمستويات أسعار النفط في الأسواق الدولية التي لها تأثير مباشر على حصيلة الجباية البترولية ، فكلما ارتفعت أسعار البترول كلما ارتفعت معه حصيلة الجباية البترولية ، وكلما ارتفع معها معدل الضغط الضريبي ، والعكس صحيح فكلما انخفضت أسعار النفط كلما أدى إلى انخفاض في حصيلة الجباية البترولية ومن ثم تقلص حجم إيرادات الميزانية الإجمالية ، ويؤدي ذلك في الأخير إلى انخفاض في معدل الضغط الضريبي . كما يتأثر الضغط الضريبي بالتغير الحاصل في قيمة العملة الوطنية مقارنة بالدولار الأمريكي ، فتدهور قيمة الدينار يعمل على تضخيم حجم الحصيلة الضريبية أكثر من قيمتها الحقيقية مما يؤدي إلى ارتفاع ظاهري في معدل الضغط الضريبي ، والعكس صحيح.

– رغم التطور الذي عرفته حصيلة الجباية العادية إلا أن معدل الضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات مازال ضعيفا ، وهو ما يدل على وجود طاقة ضريبية كامنة يمكن إخضاعها لعملية الاقتطاع الضريبي.

– من خلال دراستنا لاتجاهات الضغط الضريبي في بعض الدول المتقدمة والنامية وصلنا إلى إثبات العلاقة الطردية بين معدل الضغط الضريبي ومستوى التقدم والتطور الاقتصادي ، وبذلك يسير الضغط الضريبي في نفس اتجاه الدخـــل الوطني من جهة ومتوسط الدخـــل الفردي من جهـــة أخرى ، ولكن تبقى هذه العلاقة الطردية علاقة نسبية غير مطلقة.

– لا يعبر معدل الضغط الضريبي في الجزائر عن حقيقة ما يتحمله الاقتصاد الوطني من ضرائب ، وهذا بسبب الخلل الكامن في هيكل الاقتصاد الجزائري ، هذا الخلل مرده للاعتماد على الجباية البترولية والضرائب غير المباشرة ، وعليه يعتبر مؤشر الضغط الضريبي الإجمالي في الجزائر مؤشرا مضللا.

– لم يحقق الإصلاح الضريبي في الجزائر أحد أهم أهدافه المتمثل في تحسين الجباية العادية بما يمكنها من تغطية نفقات التسيير.

– تستخدم الضريبة في الدول المتقدمة كأداة ضبط اقتصادية بالدرجة الأولى أكثر من استخدامها كمورد مالي بحكم أن تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومتوازنة في مجمل الأنشطة الاقتصادية سوف يؤدي إلى نمو تلقائي في الإيرادات الضريبية المحصلة ، وعلى العكس من ذلك فإنه تستخدم الضريبة في الدول النامية خاصة في تلك الدول التي تفتقر للموارد الطبيعية كأداة تمويل بالدرجة الأولى وهو ما يؤدي إلى خنق النشاط الاقتصادي ويدفع بالأعوان الاقتصاديين إلى استعمال وسائل غير شرعية بهدف التهرب أو الغش الضريبي ، و الدخول في قنوات السوق الموازية أحيانا أخرى.

– لقد سمحت لنا الدراسة القياسية لعلاقة الارتباط بين معدل الضغط الضريبي ومعدل النمو الاقتصادي من استنتاج العلاقة العكسية بين هذين المتغيرين ، وفي ظل القبول المبدئي لهذه النتيجة من جهة ، ومحاولة إسقاطها على فكرة " لافر " من خلال المنحنى البياني الذي يحمل اسمه من جـــهة أخرى ، فإن ذلك يعني أن الاقتصاد الجزائري يعمل في المنطقة الثانية التي تجسد فكرة زيادة الضغط الضريبي يؤدي إلى انخفاض في حجم الحصيلة الضريبية وهو ما يعني أن معدل الضغط الضريبي قد تجاوز حدوده المثلى ، في حين أن معدلات الضغط الضريبي المحسوبة خلال فترة الدراسة تشير عكس ذلك ، أي أنها لا تزال ضعيفة خاصة بالنسبة لمستوى الضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات.

– إن قياس معدل الضغط الضريبي الفردي في الجزائري قد بين بأن هناك تفاوت كبير في تحمل الأعباء الضريبية بين الشريحة التي تدفع واجباتها الضريبية عن طريقة عملية الحجز من المنبع وهي الفئة التي تمثل العمال الأجراء والموظفين ، وهي تتحمل عبئا ضريبيا أكبر ، والشريحة التي تدفع مستحقاتها الضريبية عن طريق نظام التصريحات وتمثل هذه الشريحة فئة المهنيين الأحرار وباقي المؤسسات والشركات ذات الشخصية المعنوية ، ويكون لهذه الفئة هامشا من إمكانية التهرب من عملية الدفع ، وبالتالي تحمل عبء ضريبي أقل.

5– الاقتراحات والتوصيات:

بناءا على ما تقدم من نتائج وملاحظات ، ارتأينا تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات التي تدعم ذلك:

– إن ارتفاع العبء الضريبي على أفراد المجتمع يؤدي إلى عرقلة النمو الاقتصادي خاصة إذا ما تجاوز هذا العبء الضريبي الطاقة الضريبية لأفراد المجتمع ، وعلى هذا الأساس يتطلب الأمر من الحكومات ضرورة ترشيد الإنفاق العام الذي يمول أساسا من الضرائب ، وهذا بغية عدم تجاوز الطاقة الضريبية.

– إتباع سياسة العفو الضريبي "Amnistie fiscale" التي تسمح لعدد كبير من المكلفين من تسوية وضعيتهم اتجاه إدارة الضرائب ، والسماح لمتعاملي السوق الموازية من الإندماج في الحياة الاقتصادية العادية وتمكين الإدارة الضريبية من ضبط الملفات الجبائية لمختلف المتعاملين الاقتصاديين بشكل نهائي.

– بحكم أن الجزائر تعتمد على الجباية البترولية كمصدر مهم في تحصيل الموارد العامة ، فإن هذا الأمر يحتوي على الكثير من المخاطر ، بحيث أن الارتفاع الذي تعرفه أسعار المحروقات اليوم لا يمكن ضمان استمرارية ارتفاعه مستقبلا ، ذلك أن التغيرات و الأحداث العالمية كفيلة بقلب الأمور رأسا على عقب ، فأي قرار برفع كمية الإنتاج و زيادة العرض العالمي للنفط من قبل أكبر المنتجين ، أو انخفاض في الطلب من قبل كبار المستوردين نتيجة لاكتشاف بدائل طاقوية جديدة ، سوف يحدث تأثيرا مباشرا على الوضع الاقتصادي والمالي لبلادنا دون أن تكون سببا فيه ، وعليه فإنه يتعين على الحكومة توسيع الأوعية الضريبية خارج الجباية البترولية (الاهتمام أكثر بالجباية العادية) ، وهذا عن طريق توسيع قواعدها وتبسيط إجراءاتها من أجل زيادة مردوديتها ، وإحداث التوازن بينها وبين الجباية البترولية ، وهذا لتفادي الصدمات الخارجية التي تحدث آثار سلبية على السياسة المالية ، زيادة عما ينجر عن ذلك من توقف المشاريع التنموية المبرمجة بسبب قلة الموارد المالية الناجمة عن تغيرات أسعار النفط بالانخفاض.

- يتعين على الحكومة أن تعمل على ترقية الوعي الضريبي بمختلف الوسائل ، مادام أن الهدف من سن الضرائب وجبايتها لا يقتصر على الهدف الإيرادي فقط ، بل إن الجانب الاجتماعي من خلال العمل على تقليل الفوارق بين طبقات المجتمع المختلفة من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية لا يقل أهمية عن الهدف التمويلي ، وبالتالي يجب أن تعمل الحكومة على إقناع الأفراد بإلزامية دفع الضرائب ، وأن تحث الأفراد والشركات على المبادرة إلى تسديدها وعدم السعي للتهرب منها ، وهذا باستعمال مختلف وسائل الاتصال مثل القيام بالأيام الدراسية والإعلامية ، تنظيم الملتقيات والمنتديات ، توزيع المطبوعات ، حملات الإشهار وغيرها.

- يجب على الحكومة محلية كانت أم مركزية التي تعمد إلى زيادة مستوى الضغط الضريبي سواء بزيادة نسب بعض الضرائب أو خلق ضرائب جديدة أن تدرس البيئة الضريبية جيدا ، وهذا من حيث قابلية المكلفين بالدفع لهذا الاقتطاع الإضافي ومدى قدرتهم على تحمل ذلك .

- إن تحسين عملية التحصيل لا تأتي فقط من رفع النسب الخاصة بكل قطاع ، وإنما من توسيع مجالات الإخضاع ، وبناءا على ذلك فإنه يتعين على الحكومة العمل على تجسيد أحد أهم أهداف الإصلاح الضريبي والمتمثل في توسيع القاعدة الضريبية ، من خلال البحث عن المزيد من الأوعية الضريبية من جهة ، وتقوية النظام الإحصائي لمصالح الضرائب سواء لدى المفتشيات أو القباضات ، مع وضع نظام دقيق لمراجعة الحسابات التجارية من جهة أخرى.

- العمل على تطوير العنصر البشري لمصالح الضرائب ، حيث أن خلق نظام ضريبي فعال يسمح بالرفع من مردوديته و يعمل على تقوية الأداء الاقتصادي و يتحكم في مختلف المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية بما يسمح من الرفع من معدلات النمو الاقتصادية ، لايتأتى إلا بوجود إدارة ضريبية كفأة تجيد طرق التحصيل وفنيات الجباية وحسن اختيار المعدلات و الاقتطاعات المناسبة التي لا تثقل كاهل المكلفين.

- تعديل البنية الإنتاجية وتوزيع النمو على القطاعات الأخرى (خارج قطاع المحروقات) حتى لا يظل النمو خاضعا بصورة كلية لتأثير العوامل الخارجية ، فالجزائر اليوم مطالبة أكثر من أي وقت مضى بتقوية النشاط الاقتصادي من خلال تهيئة الظروف المناسبة لإنشاء مؤسسات اقتصادية جديدة تسمح بزيادة الوعاء الضريبي ، كما يجب العمل على التقليص من محاولات التهرب الضريبي و الاقتصاد الموازي الذي عرف نموا مرتفعا و مخيفا في السنوات الأخيرة.

- تشديد العقوبات على الأفراد والشركات التي لم تلتزم بمقتضيات النظم والتشريعات الضريبية ، مع تنظيم كشف خاص بالمتهربين يتم حسابه على أساس تنقيط محدد ، إذا بلغ حد معين يمنع على أساسه من مزاولة

أي نشاط اقتصادي ويسحب منه السجل التجاري ، وفي المقابل تمنح تخفيضات إضافية لمن يسوي التزاماته الضريبية دوريا وفي الوقت المحدد لها.

- إن قرار تخفيض الضغط الضريبي أو رفعه قرار حساس جدا ، وعليه فإن عملية سن ضرائب أو تخفيض أو رفع المعدلات الضريبية زيادة على منح الإعفاءات أو إلغاؤها ، يجب أن توضع من لدن جهاز موسع يشمل أصحاب الاختصاص من برلمانيين وممثلي الحكومة ، بالإضافة لأرباب العمل الذين يمثلون الأوعية الضريبية وبالتالي يجب إشراكهم في الأمر.

6- آفاق البحث:

إن موضوع " الضغط الضريبي والنمو الاقتصادي " موضوع معقد وله أبعاد متعددة ، ويمكن تناوله من جوانب عديدة ، فرغم محاولتنا الإلمام بجل جوانب الموضوع إلا أن هذا البحث يحتوي على العديد من المواضيع الجزئية المهمة ، والتي نعتقد أننا لم نوفيها حقها من الدراسة لذا نقترح بأن تكون مجالا خصبا للبحث مستقبلا من قبل الطلبة والباحثين نذكر منها:

- الضغط الضريبي وأثره على القطاع الصناعي ، مع دراسة حالة مؤسسة ما.
- إشكالية تحديد الضغط الضريبي الأمثل في ظل نمو النفقات الحكومية (دراسة اقتصادية وقياسية).
- ثقل ضريبة الدخل وآثارها على المستوى المعيشي للعامل الجزائري (دراسة اقتصادية وقياسية).
- الضغط الجبائي وإشكالية الغش والتهرب الضريبي في الجزائر.

قائـمة الجـــــــداول

قائمـــــة الأشكال

قائمة المخططات

قائمة المراجــع:

أولا : مراجع باللغة العربية:

1 _ كتب:

1- أحمد يسري عبد الرحمان ، "تطور الفكر الاقتصادي" ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2001.

2- أقاسم قادة (**ترجمة : عبد المجيد قدي**) ، "المحاسبة الوطنية" ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، 1994.

3- البطريق أحمد يونس ، "النظم الضريبية" ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2001 .

4- البطريق أحمد يونس ، "المالية العامة "، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، 1984 .

5- الرويلي صالح ،" اقتصاديات المالية العامة" ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1982.

6- الصغيرمحمد يعلى ، **يسري أبو العلا** ، " المـــالية الـــعـــامة "، دار العلوم ، باتنة ، الجزائر ،2003 .

7- القاضي محمد عبد الحميد ، "مبادئ المالية العامة" ، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، مصر،1976 .

8- النجار فريد ، "الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي "، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، مصر ، 2000.

9- بكري كامل ، "التنمية الاقتصادية "، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية، دمشق، سوريا ، 1988.

10- بن اشنهو عبد اللطيف ،"عصرنة الجزائرحصيلة وآفاق-1999-2009" ، مطبعة ألفا، الجزائر، 2004.

11- بن عيسى سعيد ، "الجباية ، شبه الجباية ، الجمارك ، أملاك الدولة – الوعاء والتعريفة" ، الطبعة الأولى، المطبعة الرسمية البساتين ، بئر مراد رايس ، الجزائر ، بدون سنة نشر.

***12*- بوزيدة حميد** ، "جباية المؤسسات"، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر، 2005.

13- حجازي السيد المرسى ،"النظـــم الضـــريبية" ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 1997.

14- حردان حيدر طاهر ، "مبادئ الاقتصاد "، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، بدون سنة نشر.

15- دراز عبدالمجيد حامد ، **عثمان عبد العزيز سعيد** ، "مبادئ المالية العامة – الجزء الثاني-" ، الدار الجامعية، الاسكندرية ، مصر ، 2002.

16- حسين مصطفى ، " المـــالية العـــامة " ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية ، بن عكنون ، الجزائر، 1992 .

17- حسين عمر ،" التنمية والتخطيط الاقتصادي" ،ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر،1994.

18- حسين عمر ، "التطور الاقتصادي .دراسة تحليلية تاريخية لأسباب ومشكلات التقدم والركود والتخلف" ، الطبعة الأولى ، دار الفكر العربي، القاهرة ، مصر ، 1988 .

19- خلاصي رضا ، "النظام الجبائي الجزائري الحديث "، الجزء الأول،دار هومة ، الجزائر،2005.

***20*- سامي خليل** ، "نظرية الاقتصاد الكلي (المفاهيم والنظريات الأساسية)" ، الكتاب الأول ، دار الكتب، الكويت ، .1994

21- سعيد النجار ، "تاريخ الفكر الاقتصادي – من التجاريين إلى نهاية التقليديين-" ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، 1973 .

22- سيد عبد العزيز عثمان ، شكري رجب العشماوي ، "النظم الضريبية (مدخل تحليلي تطبيقي)" ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية ، مصر ، بدون سنة نشر.

23- شهاب محمود مجدي ، "الاقتصاد المالي(نظرية مالية الدولة ، السياسات المالية للنظام الرأسمالي) "، دار الجامعة الجديدة للنشر ، مصر ، 1999.

24- طاهري حسين ، " المنازعات الضريبية "، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، القبة القديمة، الجزائر،2005.

25- عجمية عبدالعزيز محمد ، الليثي علي محمد ، "التنمية الاقتصادية – مفهومها – نظرياتها- سياساتها ،" الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2003 .

26- عجمية عبدالعزيز محمد ، ناصف عطية إيمان ،" التنمية الاقتصادية – دراسات نظرية وتطبيقية – "، مطبعة قسم الاقتصاد ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، مصر ، 2003 .

27- فرحي محمد ، "التحليل الاقتصادي الكلي : الجزء الأول – الأسس النظرية –"، دار أسامة ، الجزائر ، 2004 .

28- فوزي عبد المنعم ،" المالية العامة والسياسات المالية" ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، 1972 .

29- فهمي مرسي محمد ، عبدالله لطفي سيد ، "الضريبة الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين وتطبيقاتها العملية " ، بدون دار النشر ، القاهرة ، مصر، 1999 .

30- قدي عبد المجيد ، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية(دراسة تحليلية تقييمية)" ، ديوان المطبوعات الجامعية ،بن عكنون ، الجزائر ، 2002.

31- كزافيي غريف (ترجمة محمد الصغير جار) ، "البيروقراطية في التحليل الاقتصادي –حول اقتصاد عمومي جديد وتصرف أمثل "، جاري للنشر والتوزيع ، حيدرة ، الجزائر، 2005.

32- محرزي محمد عباس ،" اقتصاديات الجباية والضرائب" ، دار هومة ، بوزريعة ، الجزائر ، 2004 .

33- محرزي محمد عباس ، "اقتصاديات المالية العامة" ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية ، ابن عكنون، الجزائر ، 2005 .

34- **مصطفى مدحت محمد ، أحمد عبدالظاهر سهير** ،" النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية"، مطبعة الإشعاع الفنية ، الإسكندرية ، مصر 1999 .

35- **ناشد عدلي سوزى** ، "الوجيز في المالية العامة "، دار الجامعة الجديدة للنشر،الإسكندرية ، مصر ، 2000.

36- **ناصر مراد** ، "فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق" ، دار هومة ، الجزائر ، 2003 .

37- **ناصر مراد**، "التهرب والغش الضريبي في الجزائر"، الطبعة الأولى، دار قرطبة ، المحمدية، الجزائر، 2004.

38-**ناصر مراد** ، "الإصلاح الضريبي في الجزائر للفترة (1992-2003)" ، منشورات بغدادي ، الجزائر ، 2004.

39- **نعمة الله رمضان أحمد وآخرون** ، "النظرية الاقتصادية الكلية" ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2001 .

40- **نايهانز جورج (ترجمة صقر أحمد صقر)** ، "تاريخ النظرية الاقتصادية"،المكتبةالأكاديمية،مصر،1998.

41- **ياسين توفيق فؤاد ، درويش عبدالله أحمد** ، " المحاسبة الضريبية "، الطبعة الأولى ، دار اليازوري العلمية، عمان ، الأردن ، 1996 .

2 _رسائل جامعية:

أ – أطروحات الدكتوراه:

1- **بن عبد العزيز فطيمة** ،"فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر وآثـــاره على اقتصاديات الدول النامية —حالة الجزائر-" ، أطروحة دكتوراه دولة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2004-2005.

2- **قدي عبد المجيد** ، "فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية – دراسة حالة الجزائر في الفترة 1988-1995 "، أطروحة دكتوراه دولة ، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 1995 .

3- **ناصر مراد**،"فعالية النظام الضريبي وإشكالية التهرب – دراسة حالة الجزائر- "، أطروحة دكتوراه دولة ، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2001-2002 .

ب – رسائل ومذكرات الماجستير:

1- **بختاش راضية** ،"الجباية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي -دراسة اقتصادية قياسية لحالة الجزائر-"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005-2006.

2- **بن الجوزي محمد** ، " الإصلاحات الجبائية وانعكاساتها الاقتصادية والمالية في الجزائر خلال الفترة (92-98)"، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 1999.

3- **بولخوخ عيسى** ، "الرقابة الجبائية كأداة لمحاربة التهرب والغش الضريبي – دراسة حالة ولاية باتنة-" ، مذكرة ماجستير ، جامعة باتنة ، 2003-2004.

4- بوفليح نبيل ، " آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية —دراسة حالة برنامج الإنعاش الاقتصادي "2001-2004" المطبق في الجزائر"، مذكرة ماجستير ، جامعة الشلف 2004-2005.

5- حروشي جلول ،" الضغط الضريبي في الجزائر (1993-1999)" ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2000-2001 .

6- رجراج أحمد ، "النظام الضريبي الجزائري – تقييم الأداء وتحديات المرحلة المقبلة – "، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2003-2004.

7- ضيف أحمد ، "انعكاس سياسة الإنفاق العام على النمو والتشغيل في الجزائر" ، مذكرة ماجستير،جامعة الشلف ، 2004-2005 .

8- محمدي صبيحة (**زوجة راحم**) ، "دور وأهمية الإصلاحات الجبائية في الجزائر" ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2001 .

9- طالب وسيلة ،" الضغط الضريبي والفعالية الضريبية "، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة البليدة ، 2005.

3 _ مجلات ودوريات :

1- المعوش سالم ، "دور الجامعة في إحداث التحول الاقتصادي والتنمية "، مجلة الحقيقة ، عدد خاص بالملتقى الدولي السابع ، جامعة أدرار ، نوفمبر 2004 .

2- بطاهر علي، "سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر" ، مجلة اقتصاديات شمال إفرقيا، ديوان المطبوعات الجامعية ، العدد 00، مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريفيا ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الشلف ، 2004 .

3- دحموش العربي ، جغلوف ثلجة نوال ، "محاولة تقييم الضغط الجبائي في المؤسسة الاقتصادية" ، مجلة الاقتصاد والمجتمع ، العدد 02 ، مخبر المغرب الكبير ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، بدون سنة النشر.

4- رحيم حسين ، "نحو ترقية االإدخار المصرفي الشخصي في البلدان الإسلامية-إشارة خاصة إلى بلدان شمال إفريقيا- "، مجلة اقتصاديات شمال إفرقيا، ديوان المطبوعات الجامعية ، العدد 00، مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريفيا ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الشلف ، 2004 .

5- علي توفيق الصادق، "التوجهات الإنمائية في مطلع الألفية الثالثة"، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل ، العدد السادس بعنوان :" دور الحكومات الإنمائي في ظل الانفتاح الاقتصادي" ، سوريا ،05/02 ماي 2000.

6- **فيتو تانزي ، هاول زي** ، "البلدان النامية والسياسة الضريبية "، سلسلة قضايا اقتصادية ، العدد 27 ، صندوق النقد الدولي ، واشنطن ، الولايات المتحدة ، 2001 .

7- **قدي عبدالمجيد** ، "النظام الضريبي الجزائري وفقدان الفعالية" ، مجلة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، بدون عدد ، السنة الجامعية ، 1998/1997 ، جامعة الجزائر.

8- **محرزي محمد عباس** ، "التجانس الضريبي في إطار تحقيق التكامل الإقتصادي في منطقة المغرب العربي"، مجلة اقتصاديات شمال إفرقيا، ديوان المطبوعات الجامعية ، العدد02، مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريفيا ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الشلف ، 2004 .

9- **محمد عدنان وديع** ، "مفهوم التنمية "، سلسلة جسر التنمية المهتمة بقضايا التنمية تصدر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، الكويت، العدد 01، السنة الأولى ،يناير .2002

10- **محمد عدنان وديع** ، "قياس التنمية ومؤشراتها" ، سلسلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، العدد 02،السنة الأولى ،فبراير 2002.

11- **وائل نوارة** ، "الاقتصاد غير الرسمي كأحد أعراض ظهور الدولة الموازية" ، مجلة الإصلاح الاقتصادي ، العدد 14 ، مكتب القاهرة ، مصر ،سبتمبر 2005 .

12- **يوسف خليفة اليوسف** ، "الفساد الإداري والمالي: الأسباب والنتائج ، وطرق العلاج" ، مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة الكويت ، المجلد 30 ، العدد 02 ، 2002 .

4_ الملتقيات والمؤتمرات:

1- **البشير عبد الكريم** ، "إشكالية قياس النمو في الجزائر وأسباب اختلاله"،مداخلة غير منشورة ، جامعة الشلف.

2- **الشوربجي مجدي** ،"أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا "، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير لجامعة الجزائر، المنعقد بفندق الأوراسي بالجزائر أيام 14 و15 نوفمبر 2005 .

3- **أوكيل امحند سعيد،** "*معضلة النمو الاقتصادي وآفاقه في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط* " ، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير لجامعة الجزائر، المنعقد بفندق الأوراسي بالجزائر أيام 14 و15 نوفمبر 2005 .

4- **تلايجية نورة،ماضي بلقاسم** ،"دور الدولة والجماعات المحلية في ترقية الاستثمار"، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية ،جامعة سكيكدة،14-15 مارس2004.

5- **جاوحدو رضا** ، "الإصلاح الجبائي في إطار التحول إلى اقتصاد السوق" ، الملتـــقى الوطـــني الأول حـــول " السياسة الجبائية الجزائرية في الألفية الثالثة " ، جامعة البليدة ، 11-12 ماي 2003.

6- **رزيق كمال ، بوعلام رحمون** ، "تقييم السياسة الجبائية في الجزائر" ، مداخلة في الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية الكلية (29 – 30) نوفمبر 2004 ، جامعة تلمسان .

7- **عدي قصور** ، "مشكلات التنمية " ، مداخلة في ندوة مشكلة التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي، جامعة اليرموك يومي: 04-05 جانفي 1980 ، عمان ، الأردن .

8- **عيساوي ليلى – حمداوي الطاوس** ، "تنسيق السياسة الجبائية وتحديات المحيط الاقتصادي العالمي الجديد"، الملتقى الوطني الأول حول " السياسة الجبائية الجزائرية في الألفية الثالثة " ، جامعة البليدة ، 11-12 ماي 2003.

9- **قدي عبدالمجيد** ، "النظام الجبائي الجزائري وتحديات الألفية الثالثة" ، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ، جامعة البليدة ، 20-21 ماي 2002 .

5 – التقارير:

- **الفارس عبد الرزاق** ، "الحكومة والفقراء والإنفاق العام – دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية-" ، الطبعة الثانية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان، 2001.

– صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2005 ، أبو ظبي ، شركة أبو ظبي للطباعة والنشر ، 2005.

– وزارة المالية ، المديرية العامة للضرائب ، الإصلاحات الجبائية – حصيلة وآفاق - ، الجزائر ، 30ماي 1999.

– المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES) ،مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي، الدورة 17، ماي 2001.

6 – التشريعات :

أ–القوانين:

– القانون رقم:07/79 المؤرخ في: 1979/07/21 المتضمن قانون الجمارك.

– القانون رقم:02/97 المؤرخ في: 1997/12/31 المتضمن قانون المالية لسنة 1998.

– القانون رقم:12/98 المؤرخ في: 1998/12/31 المتضمن قانون المالية لسنة 1999.

– القانون رقم:11/99 المؤرخ في: 1999/12/23 المتضمن قانون المالية لسنة 2000.

– القانون رقم:06/2000 المؤرخ في: 2000/12/23 المتضمن قانون المالية لسنة 2001.

- القانون رقم: 01-21 المؤرخ في 22: ديسمبر 2003،المتضمن قانون المالية لسنة2002.
- القانون رقم:11/02 المؤرخ في: 2002/12/24 المتضمن قانون المالية لسنة2003.
- القانون رقم: 03-22 المؤرخ في: 28 ديسمبر 2003،المتضمن قانون المالية لسنة2004.

ب – الأوامر:

- الأمر رقم:101/76 المؤرخ في: 1976/12/09 المتضمن قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
- الأمر رقم:102/76 المؤرخ في: 1976/12/09 المتضمن قانون الرسم على رقم الأعمال.
- الأمر رقم:103/76 المؤرخ في: 1976/12/09 المتضمن قانون الطابع.
- الأمر رقم:104/76 المؤرخ في: 1976/12/09 المتضمن قانون الضرائب غير المباشرة.
- الأمر رقم:105/76 المؤرخ في: 1994/12/31 المتضمن قانون التسجيل.
- الأمر رقم:03/94 المؤرخ في: 1994/12/31 المتضمن قانون المالية لسنة 1995.
- الأمر رقم:27/95 المؤرخ في: 1995/12/30 المتضمن قانون المالية لسنة 1996.
- الأمر رقم:31/96 المؤرخ في: 1996/12/30 المتضمن قانون المالية لسنة 1997.

ج – المراسيم:

- المرسوم التشريعي رقم:12/93 المؤرخ في: 1993/12/31 المتضمن قانون المالية لسنة 1994.

ثانيا:مراجع باللغة الأجنبية:

1 _كتب:

1- Abdelkader SID Ahmed, " croissance et developpement ", tome1, edition opu, Alger, algerie ,1981.
2- Athman kandil, " théorie fiscale et développement – l'expérience algérienne ",sned, algerie,1970.
3-Ben Aissa Saïd , "Fiscalité et parafiscalité algérienne",EPA,Alger,1984.
4- Bernard Bernier-yves simon, " initiation à la macro économie " ,8eme édition, dunod, paris,France,2001.
5- Christophe Heckel , " La politique fiscale dans les pays industrialisés " , Dund ,paris ,France ,1999.
6-Foudil hassam , "les chemins d' une croissance retrouvée",édition l' économiste d' algerie,algerie ,2005.
7- Gervais more , " la fiscalité des entreprises ", 9 édition, Collection fiscabanque, paris, France,sans année de publication.
8- Gilbert koeing , " macroéconomie internationale ", économica, paris ,France, 1997.
9-kusnets .S ", croissance et structure économique " , calman levy , paris , France , 1972 .
10- Luc saidj, " Finance publiques ", Dalloz,3eme édition, conde-sur-noireau ,France,sans année de publication.
11 -Maurice basle, "systèmes fiscaux ", Dalloz, paris,France,1989.

12- Paul-mariegaudmet , " finances publiques " , tome:01,édition Montchrestien,paris,France,1981.
13- Pierre bel trame , "la fiscalité en France ", hachette livre , 6eme édition, France,1998.

2 – رسائل جامعية:

1-Boudjedjen chahrazad, " étude de la pression fiscale en algerie", mémoire de 03eme cycle, IEDF(Institut d' économie douanière et fiscale),koléa,algerie,2000.
2- Guettouche nacir, " La fraude fiscale en algerie-causes et conséquences-", thèse de magister,ecole supérieure de commerce, Alger,1999.

3 – بحوث ،مقالات ، تقارير و مجلات:

.

1- Bright E .okogu , " Le moyen-orient restera maitre de l' or noir " , finance et developpement ,le FMI,washington,USA ,mars 2003.
2 - Cnes,rapport sur la conjoncture economique et sociale du deuxieme semestre,2003.
3-Cnes ,Rapport du 26eme session, " élément de débat pour un pacte de croissance",2005.
4-Document de synthèse " (reforme fiscale,bilan et perspectives) ",conseil inter-ministeriel du: 30-05-99.
5- Institut du FMI, " Incitation financière à l'investissement - à l'exportation – à l' emploi",acte de séminaire organisé par:DGI+FMI, Alger , septembre1993.
6 - " la politique fiscale dans l'union européenne ", rapport de la commission européenne 1997.
7- mamart Mahmoud, " économie informelle – Un fléau envahissant " - ,Journal Elwaten-économie, N:06 /2005.
8- Saadoudi.mohamed, "l'économie du développement a l'épreuve de la mondialisation" ,colloque de l'université de telemcen: Politique économique, réalités et perspectives , 29-30 novembre 2004.
9- souallili sadreddine , " ouverture économique et croissance dans les pays en voie de développement " ,revue les economies de l' afrique de nord , universite de chlef , n 02 , 2006.

ثالثا: مواقع الأنترنيت:

1- الديوان الوطني للإحصائيات:
www.ons.dz
2- البنك المركزي الجزائري:
www.bank-of-algeria-dz.
3 – وزارة المالية:
www.finances-algeria.org
.

4- المديرية العامة للضرائب:

www.impôts_dz.org.

5- المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماع:

www.cnes.dz

6- الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية :

http://www.mafhoum.com/syr/articles_04/kadri.htm

7- صندوق النقد العربي:

http://www.amf.org.ae/vArabic/storage/other/ECONOMICdept/joint

8- الموسوعة الاقتصادية العالمية:

http: //ar.wikipedia.org/wiki ,page Consultée le : 15/01/2006.

9- جامعة باتنة:

-http://www.univ-batna.dz/index.htm#these, page consultée le: 09/03/2006.

10- المعهد العربي للتخطيط:

http://www.arab-api.org/develop_ bridge1.pdf
http://www.arab-api.org/wps0207.pdf

11- صندوق النقد الدولي:

http://www.imf.org/external/ara/pubind.htm

12- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية:

www.oecd.org/dataoecd/4/43/2496863.pdf

13- مصطفى العبد الله الكفري ، النماذج العالمية للتنمية ، من الموقع الشبكي:

http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=37150 .

14- دراسة بعنوان " فرنسا بلد البؤس الضريبي " ، منشورة على الموقع الإلكتروني:

http://www.libres.org/francais/actualite/archives/actualite_0603/fiscalite_a1_2403.htm

15- متفـــرقات:

http://perso.wanadoo.fr/claude.beck/courbe_de_Laffer.htm
www.sos-action-sante.com/action/laffer.htm .
http://perso.wanadoo.fr/bac-es/higeo/th_monde_depuis_1945_02.html
www.itdweb.org/VATConference/ Documents/ITD
http://ec.europa.eu/comm/publications/booklets/move/17/txt_fr.pdf

الملاحق

ملحق رقم (01): تطور الناتج المحلي الخام (القطاع الحقيقي) في الجزائر خلال الفترة (1994-1998)

	الوحدة	1994	1995	1996	1997	1998
الناتج المحلي الخام	مليار دج	1487.4	2004.9	2570	2780.2	2830.4
الناتج المحلي الخام	مليار دولار أمريكي	42.4	42	46.9	48.2	48.2
معدل نمو الناتج المحلي الخام	%	0.7-	3.9	4.3	1.1	5.1
نصيب الفرد من الناتج	دولار أمريكي	1542	1498	1643	1658	1658

Source : www.finances-algeria.org : (16/04/2006).

ملحق رقم (02): تطور الناتج المحلي الخام (القطاع الحقيقي) في الجزائر خلال الفترة (1999-2004)

	الوحدة	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الناتج المحلي الخام	مليار دج	3248.2	4098.8	4235.6	4537.7	5264.2	6112
الناتج المحلي الخام	مليار دولار أمريكي	48.7	54.4	54.8	56.9	68	84.8
معدل نمو الناتج المحلي الخام	%	3.2	2.4	2.1	4.1	6.8	5.2
نصيب الفرد من الناتج	دولار أمريكي	1627	1790	1775	1816	2136	2621

Source : www.finances-algeria.org : (16/04/2006).

ملحق رقم(3): تطور عدد السكان للفترة(1998/1994)

الوحدة: مليون نسمة.

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998
عدد السكان	27.496	28.060	28.566	29.045	29.507

Source : http://www.ons.dz/Demogr/pop-titres.htm (22/05/2005)

ملحق رقم(4): تطور عدد السكان للفترة(2004/1994)

الوحدة: مليون نسمة.

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004
عدد السكان	29.965	30.416	30.879	31.357	31.848	32.364

Source : http://www.ons.dz/Demogr/pop-titres.htm (22/05/2005)

ملحق رقم(5): جدول النسب التصاعدية بالشرائح المطبقة للضريبة على الأملاك لسنة 2003.

قسط القيمة الصافية من الأملاك الخاضعة/ دج	النسبة
يقل أو يساوي 12.000.000دج	% 0
من 12.000.001 إلى 18.000.000	% 0.5
من 18.000.001 إلى 22.000.000 دج	% 1
من 22.000.001إلى 30.000.000 دج	% 1.5
من 30.000.001إلى 50.000.000 دج	% 2
أكثر من 50.000.000 دج	% 2.5

المصدر: قانون المالية لسنة 2003.

ملحق رقم(6): توزيع حصيلة الضريبة على الأملاك لسنة 2003.

	ميزانية الدولة	ميزانية البلديات	الحساب الخاص:320.050 بعنوان الصندوق الوطني للسكن
النسبة	%60	%20	%20

المصدر: قانون المالية لسنة 2003.

ملحق رقم(7): تطور عملية التحصيل الضريبي للفترة(1998/1994) **الوحدة: مليار دج.**

1998	1997	1996	1995	1994	
92.16	82.34	68.54	57.75	41.03	ضرائب مباشرة
43.06	37.87	33.22	32.03	23.79	أجورIRG
15.85	12.76	11.54	7.74	5.53	فئات أخرىIRG
32.75	31.15	23.19	16.29	8.43	IBS
11.9	10.68	9.16	6.42	6.9	حقوق التسجيل والطابع
156.77	147.03	128.07	97.93	87.07	رسوم رقم الأعمال
9.79	8.51	6.7	14.33	12.87	مواد بتروليةTVA
49.04	47.11	42.09	31.34	27.08	داخلي TVA
49.43	43.68	41.99	37.68	25.12	استيرادTVA
111.9	104.3	94.34	84.63	65.07	مجموع جزئي TSA+TVA
21.58	21.54	18.16	13.3	9.13	داخلي TIC
19.37	19.07	16.46	10.53	//	بما فيه تبغ.
23.29	21.19	15.57	//	12.87	TPP
44.87	42.73	33.73	13.3	22	مجموع TIC+TPPجزئي
0.54	0.28	3.84	10.2	9.53	إيرادات غير مباشرة أخرى
77.09	72.53	77.31	78.63	47.9	الحقوق الجمركية
4.11	4.25	3.7	2.61	1.05	موارد مختلفة للميزانية
2.73	2.27	1.37	1.23	1.05	DGI
1.83	1.98	2.33	1.38	//	DOUANES
//	//	//	//	//	أملاك الدولة
342.57	317.11	290.62	253.54	193.48	مجموع الجباية العادية
378.72	570.77	507.84	336.15	222.18	الجباية البترولية[1]
721.29	887.88	798.46	589.69	415.66	مجموع جباية الدولة
76.49	72.74	69.94	73.36	45.06	جباية الجماعات المحلية
797.78	960.62	868.4	663.05	460.72	المجموع العام

المصدر:تطور عملية التحصيل الضريبي ، المديرية العامة للضرائب ، وزارة المالية.

[1]- لا تشمل على مداخيل الجباية البترولية الموجهة لصندوق ضبط الموارد.

ملحق رقم(8): تطور عملية التحصيل الضريبي للفترة(2004/1999) الوحدة: مليار دج.

	1999	2000	2001	2002	2003	2004
ضرائب مباشرة	79.42	82.34	99.2	113.77	125.53	145.23
أجورIRG	35.47	34.31	44.67	51.63	59.93	74.88
فئات أخرىIRG	13.76	15.72	18.03	19.13	19.86	21.2
IBS	29.94	32.19	36.39	42.87	45.65	49.03
حقوق التسجيل والطابع	13.58	16.21	17.02	19	19.27	19.6
رسوم رقم الأعمال	162.68	172.15	184.3	219.13	235.61	272.22
مواد بتروليةTVA	10.35	11.18	10.5	10.3	10.02	9.28
داخلي TVA	45.83	48.24	54.23	66.91	68.97	83.16
استيرادTVA	53.62	56.93	61.69	79.53	93.28	117.79
مجموع جزئي TSA+TVA	115.17	120.24	130.41	156.74	172.28	210.23
داخلي TIC	23.92	24.99	25.68	32.52	32.59	30.05
بما فيه تبغ.	21.69	22.78	23.17	23.87	24.39	22.93
TPP	23.59	26.92	28.21	29.86	30.75	31.94
مجموع جزئيTIC+TPP	47.51	51.91	53.89	62.38	63.34	61.99
إيرادات غير مباشرة أخرى	0.66	0.54	0.44	0.72	0.75	0.68
الحقوق الجمركية	82.44	90.38	104.3	128.46	143.38	137.02
موارد مختلفة للميزانية	3.86	4.93	4.11	4.15	3.91	3.86
DGI	2.58	3.34	2.57	2.3	2.11	2.23
DOUANES	1.28	1.59	1.55	1.85	1.8	1.63
أملاك الدولة	6.11	6.6	35.12	7.87	34.44	25.16
مجموع الجباية العادية	348.74	373.15	444.49	493.09	562.88	603.77
الجباية البترولية[2]	560.12	720	840.6	916.4	836.06	862.2
مجموع جباية الدولة	908.86	1093.15	1285.09	1409.49	1398.94	1465.97
جباية الجماعات المحلية	82.54	89.05	91.19	93.13	94.57	107.96
المجموع العام	991.4	1182.2	1376.28	1502.62	1493.51	1573.93

المصدر: تطور عملية التحصيل الضريبي ، المديرية العامة للضرائب ، وزارة المالية.

[2]- لا تشمل على مداخيل الجباية البترولية الموجهة لصندوق ضبط الموارد.

ملحق رقم(9): الوضعية النهائية لعدد الملفات الجبائية (ضريبة الدخل الإجمالي) بتاريخ: 2004/12/31.

أ-التجار (أصحاب السجلات التجارية):

المجموع الوطني	عدد ملفات ضريبة الدخل الإجمالي							
	التجار							
	النظام الحقيقي				النظام الجزافي			
	1	**2**	**3**	**A**	**1**	**2**	**3**	**A**
	245229	10094	10229	245094	579051	11365	13762	576654

ب- المهن الحرة:

المجموع الوطني	عدد ملفات ضريبة الدخل الإجمالي			
	التجار			
	1	**2**	**3**	**A**
	24732	659	556	24835

ج-ضريبة الدخل سكني:

المجموع الوطني	عدد ملفات ضريبة الدخل الإجمالي			
	ضريبة الدخل سكني			
	1	**2**	**3**	**A**
	555095	15538	15756	554877

المصدر: تطور عملية التحصيل الضريبي ، المديرية العامة للضرائب ، وزارة المالية.

المجموع الوطني(T) = 1401460

العمود رقم 01 : عدد الملفات الموجودة بتاريخ:2004/01/01.

العمود رقم 02 : عدد الملفات الجديدة .

العمود رقم 03 : عدد الملفات المشطوبة.

العمود A = (1) + (2) - (3).

ملحق رقم ملحق رقم(10): الوضعية النهائية لعدد الملفات الجبائية (الرسم على القيمة المضافة) بتاريخ:2004/12/31.

أ- المؤسسات العمومية:

القطاع العمومي			
1	2	3	A
4386	37	118	4305

ب- الشركات الأجنبية:

الشركات الأجنبية							
القانون المشترك				الاقتطاع من المنبع			
1	2	3	A	1	2	3	A
504	22	06	520	252	7	9	250

ج- المؤسسات الخاصة:

القطاع الخاص											
المنتجين				التوزيع بالجملة والتصدير				مؤدوا الخدمات			
1	2	3	A	1	2	3	A	1	2	3	A
123725	4160	3071	124814	63169	2085	2635	62619	280074	8923	5117	283880

المصدر: تطور عملية التحصيل الضريبي ، المديرية العامة للضرائب ، وزارة المالية.

المجموع الوطني(T)= 467383

العمود رقم 01 : عدد الملفات الموجودة بتاريخ:2004/01/01.

العمود رقم 02 : عدد الملفات الجديدة .

العمود رقم 03 : عدد الملفات المشطوبة.

العمود A = (1) + (2) - (3).

ملحق رقم(11): الوضعية النهائية لعدد الملفات الجبائية (ضريبة أرباح الشركات)

بتاريخ:2004/12/31.

أ- المؤسسات العمومية:

القطاع العمومي			
1	2	3	A
3779	29	125	3703

ب- الشركات الأجنبية:

الشركات الأجنبية							
القانون المشترك				الاقتطاع من المنبع			
1	2	3	A	1	2	3	A
552	25	28	549	435	14	69	380

ج- المؤسسات الخاصة:

القطاع الخاص											
المنتجين				التوزيع بالجملة والتصدير				مؤدوا الخدمات			
1	2	3	A	1	2	3	A	1	2	3	A
16930	811	615	17126	20116	1206	1013	20309	28543	1226	1540	28229

المصدر: تطور عملية التحصيل الضريبي ، المديرية العامة للضرائب ، وزارة المالية.

المجموع الوطني(T)= 70296

العمود رقم 01 : عدد الملفات الموجودة بتاريخ:2004/01/01.

العمود رقم 02 : عدد الملفات الجديدة .

العمود رقم 03 : عدد الملفات المشطوبة.

العمود A = (1) + (2) - (3).

ملحق رقم (12) : قائمة المنتجات الخاضعة للرسم الداخلي على الاستهلاك والمعدلات المطبقة عليها.

TIC

البيان	قيمة الرسم
1- الجعة:	3610دج/هكتولتر
2- مواد التبغ والكبريت:	
1.2- السجائر:	
أ- التبغ الأسود	1022دج/كلغ
ب- التبغ الأشقر	1245دج/كلغ
2.2- السيجار	1453دج/كلغ
3- تبغ التدخين	602دج/كلغ
4- تبغ النشق والمضغ	700دج/كلغ
5- الكبريت	26دج/100 علبة

المصدر: قانون المالية لسنة"2001"

ملحق رقم(13) : قائمة المنتجات الخاضعة للرسم على المنتجات البترولية.

TPP

تعيين المواد	قيمة الرسم
- البنزين الممتاز	777.5دج/هلتر
- البنزين العادي	629.5دج/هلتر
- زيت الفيول	68.9دج/هلتر
- غاز أويل	163.8دج/هلتر
- غاز البترول السائل (وقود)	260.8دج/هلتر
- البروبان	35.65دج/كلغ
- البوتان	25.2دج/كلغ

المصدر: قانون المالية لسنة "2001".

ملحق رقم(14) : السلم التصاعدي لشرائح القيمة الصافية الخاضعة لضريبة الإرث.

الشريحة	المعدل
من 8.000.001 إلى 10.000.000 دج	%0.5
من 10.000.001 إلى 20.000.000 دج	%1
من 20.000.001 إلى 30.000.000 دج	%1.5
من 30.000.001 إلى 50.000.000 دج	%2
أكثر من 50.000.000دج	%2.5

المصدر: قانون المالية لسنة "2001".

ملحق رقم (15): بنية النفقات العامة للفترة (1994/2004).

الوحدة: 10^9 دج

السنوات	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**
مجموع النفقات	613.700	734.876	848.600	946.217	1022.697
نفقات التسيير	355.900	437.976	547.000	664.717	760.322
نفقات التجهيز	257.800	296.900	301.600	281.500	262.375

السنوات	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**
مجموع النفقات	1098.577	1176.095	1452.360	1560.000	1711.110	1877.780
نفقات التسيير	817.693	830.085	948.760	1050.000	1097.390	1179.380
نفقات التجهيز	280.884	346.010	503.600	510.000	613.720	698.400

Source : Ministère Des Finances, Direction Générale du Budget.

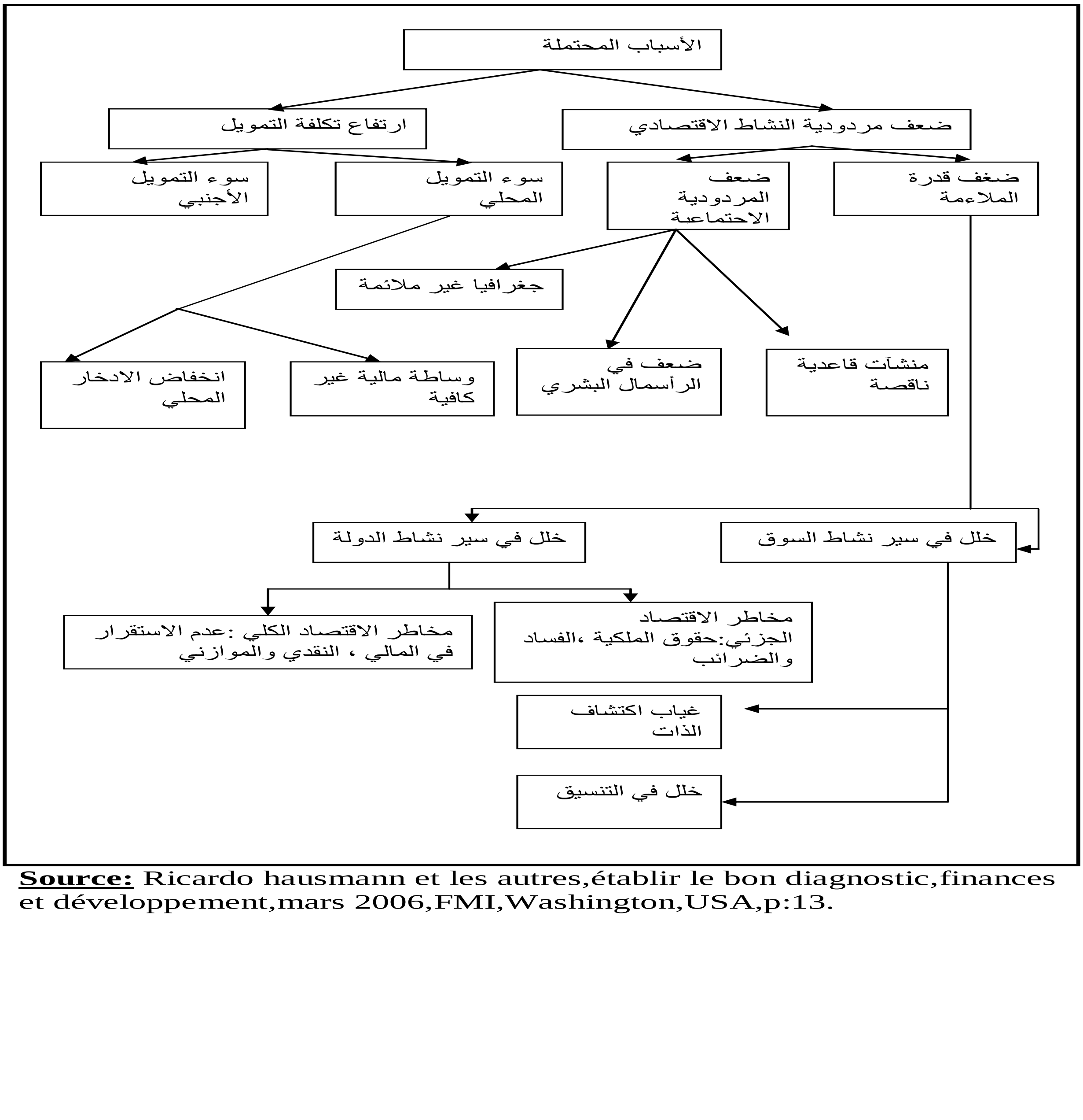
ملحق رقم(16): تطور الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك للفترة(2004/1994)

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998
الرقم القياسي	303.91	394.42	468.12	494.93	519.44

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الرقم القياسي	532.2	533.8	557.5	565.49	580.11	600.7

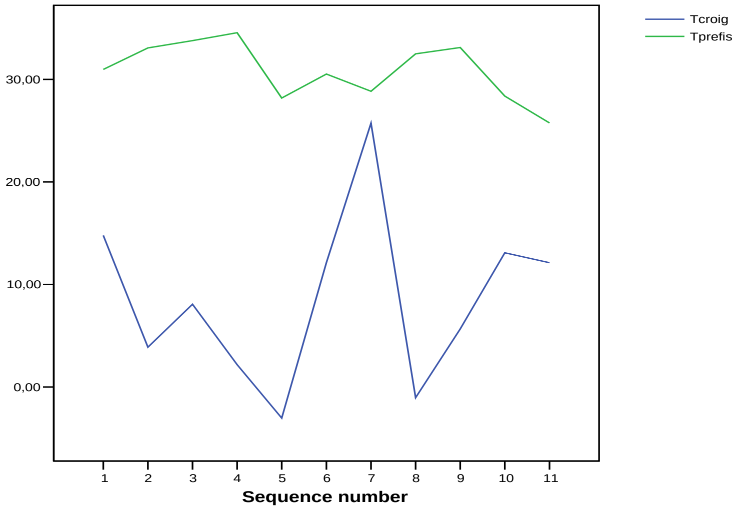
Source : http://www.ons.dz/Demogr/pop-titres.htm (22/05/2005)

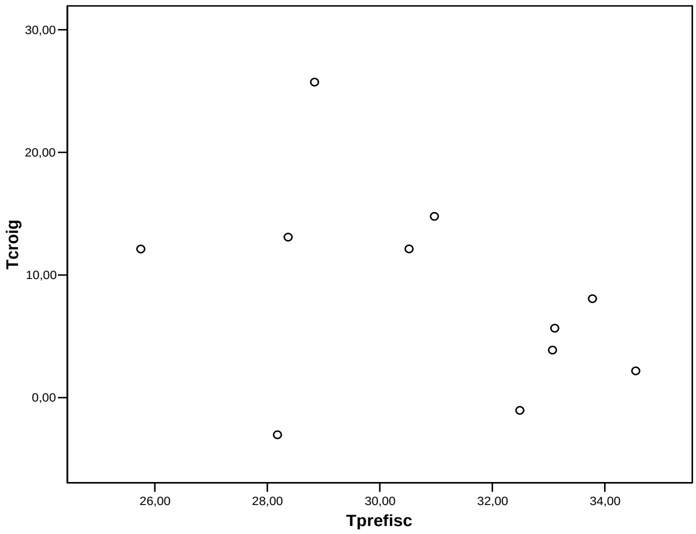
مخطط رقم (17) : أهم معوقات النمو الاقتصادي في نظر خبراء صندوق النقد الدولي من وجهة نظر انخفاض حجم الاستثمار الخاص وضعف خلق المؤسسات.



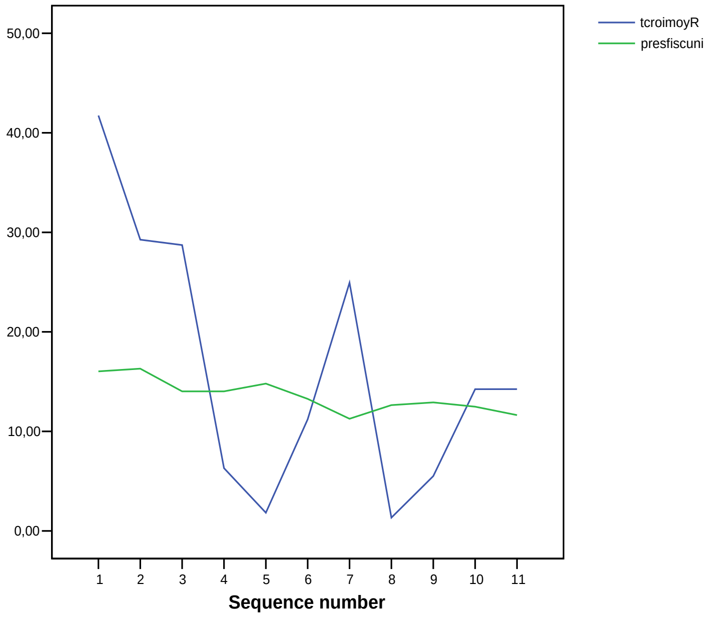
Source: Ricardo hausmann et les autres,établir le bon diagnostic,finances et développement,mars 2006,FMI,Washington,USA,p:13.

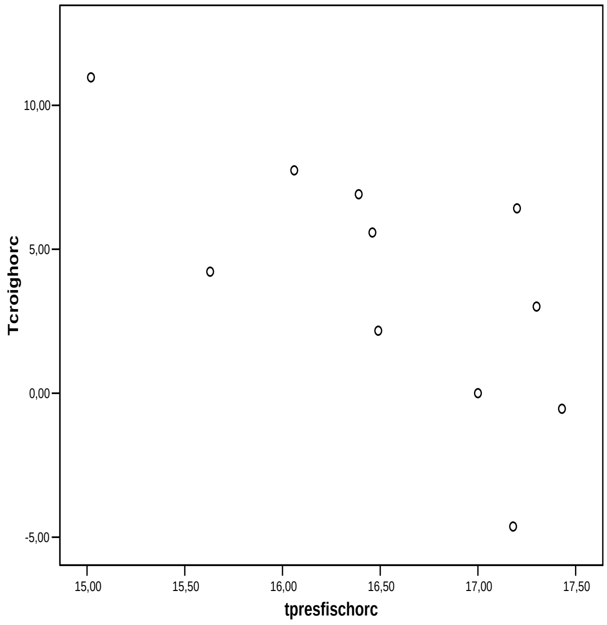
ملحق رقم: 18: عرض كل من المنحنى البياني ومنحنى التشتت (معدل الضغط الضريبي الإجمالي ومعدل النمو الإجمالي خلال الفترة 1994–2004)



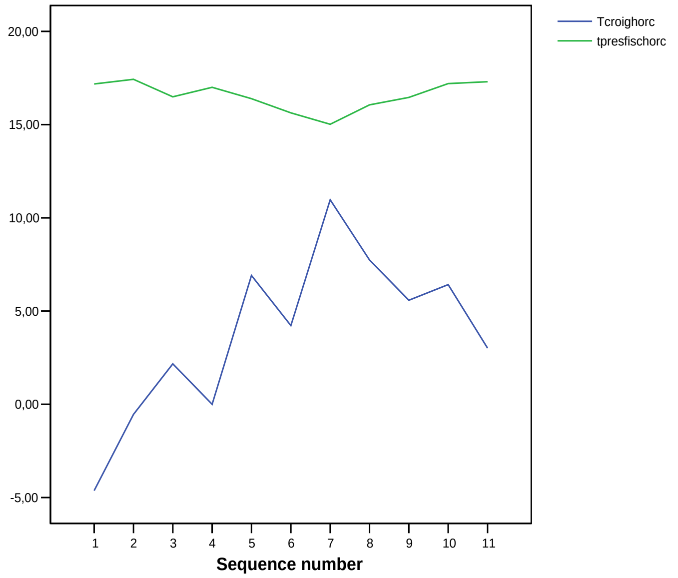


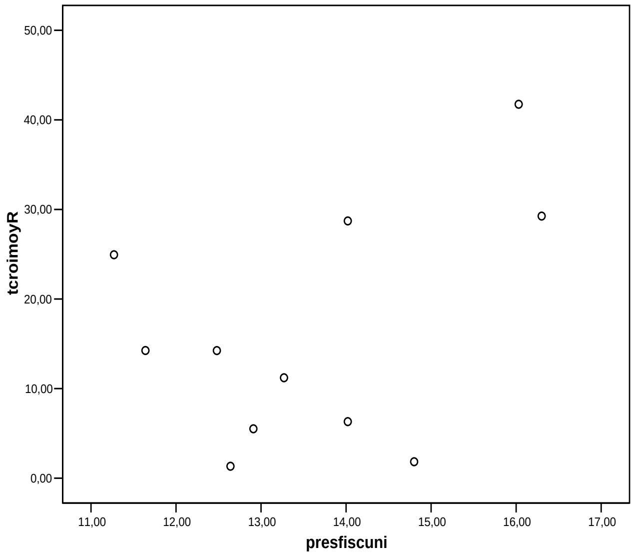
ملحق رقم 19: عرض كل من المنحنى البياني ومنحنى التشتت (معدل الضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات ومعدل النمو خارج المحروقات خلال الفترة 1994–2004)





ملحق رقم 20: عرض كل من المنحنى البياني ومنحنى التشتت (معدل الضغط الضريبي الفردي ومعدل نمو متوسط الدخل الفردي خلال الفترة **1994-2004**).





قائمة الملاحق